جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2010-2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالبة:
أحلام وغليسي

إشراف الأستاذ:
د. كريم رقولي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعة	الصفة
د. عادل بن عمر	أستاذ محاضر-أ	جامعة سطيف 02	رئيسا
د. كريم رقولي	أستاذ محاضر-أ	جامعة سطيف 02	مشرفا ومقررا
أ.د. شوقي عرجون	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. جويدة حمزاوي	أستاذ محاضر-أ	جامعة سطيف 02	ممتحنا
د. سامي بخوش	أستاذ محاضر-أ	جامعة باتنة -01	ممتحنا
د. لخضر نويوة	أستاذ محاضر-أ	جامعة سطيف 02	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

بداية الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا على إتمام هذا

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي الدكتور رقولي كريم على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وصبره معي طيلة رحلة الإنجاز...ورحابة صدره ومجهوداته ونصائحه القيمة التي ساعدتني على إتمام هذا العمل.

ثم أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر لكل أساتذتي في جميع مراحلي الدراسية، وكل من ساعدني في إعداد أطروحتي من قريب أو بعيد

-أحلام-

إهداء

إلى الوالدين حبا وامتنانا وعرفانا.....

إلى زوجي الذي كان سندا لي.....

إلى كل أفراد عائلتي: أخص بالذكر جدي، جدتي وأختي أمال.....

إلى صديقتي وأختي الطيبة هدى زعرور التي لم تبخل عليا يوما بالمساعدة

إلى أصدقاء التخصص: شلغوم يوسف، لبواشرة صادق، شايب ذراع منار، بوخنفوف سمية، باهي أسماء، زرداني أمينة، قبايلي عائشة، وعرقاب أسمهان.

أهدي هذا العمل شاكرة لهم دعمهم واهتمامهم.

-أحلام -

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة مفاهيمية نظرية

المبحث الأول: الشرق الأوسط: المفهوم والأهمية

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثاني: المقومات الاستراتيجية والجيواقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من منظور العلاقات الدولية

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تأصيل نظري جيوبوليتيكي

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: رؤية تاريخية تحليلية

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: المصالح الروسية و أثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية الروسية

المطلب الأول: المقومات الجيوبوليتيكية لدولة روسيا:

المطلب الثاني: روسيا والشرق الأوسط -المحدد الجغرافي

المطلب الثالث: روسيا في الشرق الأوسط: رؤية جيواستراتيجية

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لروسيا

المطلب الثاني: روسيا وموارد الدول الشرق أوسطية

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي الروسي نحو الشرق الأوسط

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

خطة البحث

المطلب الأول: المقومات العسكرية الروسية

المطلب الثاني: روسيا والتهديدات الشرق أوسطية

المطلب الثالث: صفقات السلاح الروسية مع دول الشرق الأوسط

الفصل الثالث: المصالح الأمريكية و أثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: المحدد الجغرافي في السياسة الأمريكية

المطلب الثاني: الحضور الجيوبوليتيكي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: التوجه الجيوبوليتيكي الأمريكي في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية

المطلب الثاني: الشرق الأوسط: رؤية في الادراك الاستراتيجي الأمريكي الاقتصادي-الجيوطاقوي

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: مقومات القوة العسكرية الأمريكية:

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الشرق أوسطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث: صفقات السلاح الأمريكية مع دول الشرق الأوسط

الفصل الرابع: سوريا كساحة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأزمة السورية: الدوافع والأبعاد

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السورية

المبحث الثاني: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الروسي الأمريكي

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في الشرق الأوسط

خطة البحث

المطلب الثاني: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الروسي

المطلب الثالث: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

المبحث الثالث: مجالات التنافس الروسي الأمريكي في سوريا

المطلب الأول: المجال السياسي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

المطلب الثاني: المجال الجيواقتصادي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

المطلب الثالث: المجال العسكري للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

المبحث الرابع: مخرجات الأزمة السورية وآفاقها المستقبلية

المطلب الأول: الانعكاسات المحلية، الإقليمية والدولية للأزمة السورية

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي

الخاتمة.

مقدمـــــة

مقدمة:

1. تقديم الموضوع:

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيوسياسية وموقع جيواستراتيجي مهم، نظرا لما تمتلكه من ثروات ومؤهلات مكنتها من تبوء المكانة الأكثر أهمية في العالم، مما جعل هذه المنطقة تحظى باهتمام الدول الكبرى التي ترغب في السيطرة عليها وتعزيز مصالحها فيها، وهو ما خلق صراعا محتدما وتنافسا حادا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال هذا التنافس أحد السمات البارزة لهذه المنطقة إلى غاية الوقت الحالي، نظرا لما تحمله من مصالح كبيرة بالنسبة للطرفين.

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي، ظهرت روسيا كوريث للاتحاد السوفيتي في ظل نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، اذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط، ولعل السبب في ذلك راجع إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها من الناحية الجغرافية، الاقتصادية و الاستراتيجية لأي قوة دولية تسعى للسيطرة على العالم، وهو ما جسدته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها في العديد من الدول الشرق أوسطية كالعراق وأفغانستان، في حين تسعى روسيا لإحياء النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يفسر احتدام التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة وفي سوريا تحديدا.

إن المتتبع للعلاقات الروسية الأمريكية يجد بأنها تتجه شيئا فشيئا نحو التنافس، خاصة مع وصول فلاديمير بوتن إلى السلطة، وبروز مظاهر التعافي الاقتصادي في روسيا الاتحادية، وبذلك عملت روسيا على حماية مصالحها الاستراتيجية في العديد من المناطق الحيوية خاصة منطقة الشرق الأوسط وفي سوريا تحديدا، وهذا التوسع الجديد قابلته الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك لمنع أي دخول روسي إلى المناطق ذات القيمة الحيوية بالنسبة لها، ونتيجة لذلك عاد التنافس من جديد بين القوتين خصوصا في المجال الجيوبوليتيكي والطاقوي في تلك المناطق، وقد تدعم بمجال تجارة الأسلحة، اذ يسعى كلا القطبين إلى ترتيب أولوياته والعمل على صياغة استراتيجية تتلاءم مع مصالحه وأهدافه وإمكانياته.

ولقد كانت أحداث ثورات الربيع العربي نقطة حاسمة لإبراز التنافس بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصلت شدة التنافس بين القطبين في الشرق الأوسط الى مستوى غير مسبوق عند تفجير الأزمة في سوريا عام 2011، اذ تدخلت روسيا بدعم النظام السوري باعتباره الحليف الأقرب لها في المنطقة، فسوريا في الفكر الاستراتيجي الروسي تمثل موطئ قدم للروس في المنطقة، في ظل وجود مصالح اقتصادية وعسكرية واستراتيجية لها في سوريا والشرق الأوسط ككل، كما ان التدخل الروسي في سوريا يعني استعادة مكانتها ودورها الدولي.

وعلى جانب آخر دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة في سوريا، واستندت في ذلك إلى وجودها العسكري في المنطقة، والذي تهدف من خلاله لبناء منظومة أمنية استراتيجية تربط باستراتيجيتها الكونية وتؤمن لها السيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط ككل.

2. **أهمية الموضوع:**

أ. **الأهمية العلمية:**

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها محاولة أكاديمية لـ:

- إثراء المكتبة الجامعية بمختلف البحوث والدراسات تمكينا للباحثين والدارسين من التعرف على ما يجري في منطقة الشرق الأوسط وأهميتها في البيئة الدولية ومعرفة طبيعة التنافس الدولي عليها.
- إعطاء نظرة شاملة للعلاقات الروسية الشرق أوسطية، والعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، وفهم ظاهرة التنافس التي سيطرت على طبيعة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدت واضحة في قضايا الشرق الأوسط وتحديدا ما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث تعتبر الأزمة السورية بمثابة بوابة للاختراق الجيوستراتيجي الروسي الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، لذلك تسعى الدراسة لمعرفة دوافع وأهداف كل من موسكو وواشنطن للتدخل في الشأن السوري.

ب. **الأهمية العملية:**

تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية من خلال:

- كونها أداة مساعدة لممارسي السياسة وصناع القرار في الدول العربية لفهم أسباب التنافس الحاصل في منطقة الشرق الأوسط بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة مختلف التفاعلات الاستراتجية للدولتين في المنطقة.
- تسليط الضوء على الأدوار العملية والمجالات التي تتنافس فيها كل من روسيا وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، باختلاف وتعارض مواقفها في القضايا والصراعات التي تعيشها المنطقة والتي تعتبر مجالا حيويا لكلاهما، ويظهر التنافس والتعارض في المواقف من الأزمة السورية، حيث يبدي كل منهما موقفا نقيضا للأخر حسب ما تمليه المصلحة القومية لكل طرف، وبذلك تكون هذه الدراسة بمثابة أرضية للانطلاق والتعمق في دراسة أحد جوانب التنافس بين البلدين في المنطقة.

3.أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن النقاط التالية:

- التعرف على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتفسير النظري للتنافس الروسي الأمريكي على المنطقة.

- التعرف على طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في توجهها نحو المنطقة.

- التعرف على طبيعة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وأثرها في توجهها نحو المنطقة، والتي من خلالها تظهر المجالات التي يدور حولها التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط تحت مسمى المصلحة القومية لكل دولة.

- إبراز المواقف الروسية الأمريكية المتعارضة تجاه الأزمة السورية، ومحاولة إعطاء تصور مستقبلي لواقع الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي فيها.

4. إشكالية الدراسة:

تلعب العلاقات الروسية الأميركية من خلال مصالحها دورا كبيرا على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولقد كانت الأزمة السورية هي الأكثر تأثرا بهذه العلاقات، ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف أثر التنافس الروسي الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفي سوريا على وجه الخصوص؟

وينبثق عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتجلى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وكيف فسرت المقاربات النظرية التنافس الروسي الأمريكي فيها؟
2. فيما تتمثل المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وكيف أثرت على توجهاتها في المنطقة؟
3. فيما تتمثل المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وكيف أثرت على توجهاتها في المنطقة؟
4. ما هو الموقف الروسي الأمريكي من الأزمة السورية؟ وكيف كان تعامل كل دولة مع الأزمة؟

5. فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية الرئيسية:

كلما زادت مصالح روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كلما زادت حدة التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة بصفة عامة وفي سوريا بصفة خاصة.

ب. **الفرضيات الفرعية:**

1. الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية التي يحض بها إقليم الشرق الأوسط، جعلت منه أرضية لتعارض المصالح والاستراتيجيات التي تحكم التنافس بين روسيا وأمريكا في المنطقة.
2. ترتبط التوجهات الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط ارتباطا وثيقا بمواجهة الاستفراد الأمريكي على هيمنة النظام الدولي.
3. ترتبط التوجهات الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط ارتباطا وثيقا بمحاولة تطويق روسيا في مجالها الجغرافي ومنعها من لعب أي دور عالمي.
4. تتغير مواقف كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا بتغير الأهداف والمصالح.

6. حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة في الفترة الممتدة بين 2010 بداية الأزمة السورية والتحركات الروسية الأمريكية نحوها الى غاية 2021، فقد شهدت روسيا أزمة داخلية تحولت بعدها إلى نزاع مسلح بين النظام والمعارضة، وهو الأمر الذي نتج عنه تدخل للقوى الخارجية –روسيا والولايات المتحدة الأمريكية-.
2. **الحدود المكانية:** الإطار المكاني لهذه الدراسة هو منطقة الشرق الأوسط حيث تشهد هذه المنطقة العديد من الصراعات خاصة ما يسمى بثورات الربيع العربي التي جاءت بالدمار على بعض شعوب المنطقة مثل سوريا، وقد ركزت الدراسة على سوريا تحديدا بسبب حدة التنافس الروسي الأمريكي فيها حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه.
3. **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة على التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة بين 2010-2021 وسوريا كدراسة حالة لهذا التنافس.

7. دوافع اختيار الموضوع:

أ. دوافع ذاتية:

1. الميول الشخصي والإلمام بالمواضيع ذات الطابع التنافسي الصراعي.

2. الرغبة في إنماء المدركات المعرفية والعلمية حول منطقة الشرق الأوسط.

3. الرغبة في التعرف على طبيعة التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص.

ب. دوافع موضوعية:

1. محاولة التعمق أكثر في مجال التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مسرحا لأهم الأحداث الدولية في الفترة الراهنة.

2. السعي للخروج بتحليل لما يحصل الآن في منطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يخص الأزمة السورية وتحليل دور كل من روسيا وأمريكا في النزاع الدائر فيها.

8. المقاربة المنهجية:

أ. مناهج الدراسة:

لدراسة أي موضوع علمي فإن ذلك يتطلب أسس منهجية لتوجيه الباحث، وقد استدعت طبيعة الموضوع الذي يلقي الضوء على خصوصية التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، ضرورة استخدام **المنهج التاريخي** وقد تم استخدام هذا المنهج لتتبع تطور التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، وكذا تطور سلوك الدولة الروسية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة في سوريا منذ بدايتها عام 2010 على غاية عام 2021، بالإضافة إلى **المنهج المقارن**: والذي يظهر جليا في الفصل الثاني والثالث من خلال المقارنة بين السلوك الإستراتيجي الروسي والأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، كما تمت الاستعانة **بمنهج دراسة حالة**: الذي تم استخدامه في الفصل الأخير من الدراسة، من خلال التطرق للأزمة السورية كنموذج لفهم طبيعة العلاقات التنافسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل تناقض مواقف كل منهما ازاء التعامل معها.

ب. مقتربات الدراسة:

1. مقترب صنع القرار: هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها صانعوا القرار لمواجهة موقف ما بغية تغييره، وتختلف الأنظمة السياسية من دولة إلى أخرى، ويظهر هذا المقترب في السياسات

والاستراتيجيات التي اعتمدت عليها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الدول الشرق أوسطية من جهة ومع الأزمة في سوريا من جهة أخرى.

2. **المقترب القانوني:** لقد تم استخدام هذا المقترب الذي يركز في دراسته للأحداث، المواقف والعلاقات على الجوانب القانونية، إذ أن العلاقات الروسية والأمريكية مع دول إقليم الشرق الأوسط تجمعها اتفاقيات وشراكات في إطار قانوني منظم لها.

ج. تقنية الاستشراف:

تم الاخذ بتقنية الاستشراف المستقبلية لصياغة سيناريوهات واحتمالات مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي فيها.

9.مقاربة المفاهيم:

التنافس: هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، وهي اختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح الدول الأخرى مما قد يولد حالة من التنافس، وقد يشمل التنافس مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي، السياسي، الحضاري والأمني[1]، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقتهما التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في النهجين الاقتصادي والسياسي.

الشرق الأوسط: يستخدم مفهوم الشرق الأوسط للإشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وإسرائيل وليبيا، إضافة إلى تركيا وإيران، وتعرفه الموسوعة السياسية العربية بأنه: مصطلح غربي استعماري يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، الخليج العربي، مصر تركيا وإيران. وتتوسع لتشمل: أفغانستان، قبرص، وليبيا أحيانا.[2]

الجيوبوليتيك: هو العلم الذي يبحث في قوانين ونمو الدولة وتكييف سياستها الخارجية وفقا لظروفها الجغرافية[3]، وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر الفوائد وتجنبها المخاطر.

---

[1] سعد عبيد علوان السعدي وأحمد حمزة خليف الشمري، "التنافس الاقتصادي الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسه على المن الوطني العراقي بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، ع 83، (2020)، ص. 50.

[2] ذياب ضيف الله الجازي، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية-الأوروبية بعد 11 أيلول سبتمبر 2001" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2006)، ص. 6.

[3] هاشم محمد الأمين البدري، "العولمة: رؤية جيوبوليتيكية"، مجلة آداب النيلين، مج 1، ع 2. (2010)، ص. 166.

الجيوستراتيجية: تعني دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية، وذلك استنادا إلى: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان والعلاقة بالمحيط[1].

الأزمة السورية: انطلقت الثورة السورية من احتجاجات شعبية عفوية سلمية في المناطق السورية المهشمة عام 2011، تطالب بالحرية والكرامة والانعتاق، ووضع حد للقمع والفساد والدكتاتورية، ولكنها سرعان ما عمت مناطق سوريا.

قمع نظام الرئيس بشار الأسد بالسلاح والمظاهرات السلمية وتشرد الملايين نزوحا في الداخل السوري، ولجأوا إلى مختلف بقاع العالم، وتحولت سوريا إلى أزمة دولية وساحة للصراع بين القوي الإقليمية والدولية.

10. الدراسات السابقة:

- كتاب لسامر سلمان الجبوري بعنوان **"التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط سوريا نموذجا"** تناول هذا الكتاب صراع الوجود بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بالإضافة إلى أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لطرفين، كما تناول أسباب الأزمة السورية واثر التنافس الروسي الأمريكي عليها، وقد توصل الكاتب إلى أن التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ناتج من اختلاف المصالح بينهما بالإضافة إلى استغلال أمريكا وروسيا الثورات العربية لتدخل في الشأن بحجة حماية حقوق الانسان والأقليات.

- مذكرة ماجستير لبوزيدي عبد الرزاق بعنوان **"التنافس الأمريكي والروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"**، تناولت الدراسة مجالات التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، بالإضافة أنها تناولت الأزمة السورية كدراسة حالة لهذا التنافس، وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها أن التنافس الروسي في المنطقة لا يرتكز فقط على مصادر الطاقة بل مثلت كذلك تجارة الأسلحة مجالا من مجالات التنافس، في حين ستتناول دراستنا هذه استراتيجية كل من روسيا وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط كل واحدة على حدا، وبعدها سيتم التطرق إلى سوريا كدراسة حالة.

- دراسة بعنوان **"التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: العراق، سوريا، إيران نموذجا"**، تناولت هذه الدراسة قضايا التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى المسائل السياسية والاستراتيجية التي زادت حدة التنافس والصراع في الشرق الأوسط، وقد ركزت الدراسة على سوريا

[1] حسين قاسم محمود الياسري، "الموقع الجيوستراتيجي لمحافظة خوزستان"، مجلة الخليج العربي، مج 49، ع 1، (2021)، ص. 362.

والعراق، و توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية وروسيا هدفهم الوحيد هو تحقيق مصالحهم حتى لو على حساب حقوق ومقدرات الشعوب المنطقة وتحديدا العربية.

- دراسة لـAbubaker Alamailes و Serdar Yurtsever بعنوان**IN SCOPE OF THE " " SYRIAN CRISIS US-RUSSIAN COMPETITION IN MIDDLE EAST**حيث تناولت هذه الدراسة الجوانب التي تتنافس عليها القوتان في الشرق الأوسط، ولقد تم الأخذ بالحالة السورية كدراسة حالة، وفي نهاية الدراسة أثبت أن ما يحدث في سوريا من تنافس بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية ما هو إلا امتداد لتنافسهما الاوسع في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى الوضع الداخلي السوري ووجهت تركيزها على التنافس الروسي الأمريكي، في حين أن هذه الدراسة ستحاول إعطاء نظرة شاملة للوضع الداخلي السوري وأسباب التدخل الخارجي فيها.

11. تقسيم الخطة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول منها جاء لدراسة الجانب المفاهيمي والنظري للتنافس الروسي الامريكي في منطقة الشرق الاوسط من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتعريف بمنطقة الشرق الأوسط وما تحمله من أهمية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى مختلف المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، أما المبحث الثالث فقد تناول التطور التاريخي للتنافس الروسي الأمريكي في المنطقة.

الفصل الثاني: خصص لدراسة المصالح الروسية وأثرها في التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط وقد جاء تحته ثلاث مباحث، المبحث الاول تطرق إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية الروسية، والمبحث الثاني تناول الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي، في حين خصص المبحث الثالث للأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا.

الفصل الثالث: فقد جاء ليتناول المصالح الأمريكية وأثرها في التوجه الأمريكي نحو منطقة الشرق الأوسط، وسيتم تناول ذلك في ثلاثة مباحث: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، أما المبحث الثالث فتناول الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي.

الفصل الرابع: فقد جاء تحت عنوان سوريا كساحة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الوسط، وينقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ركز على أسباب الأزمة السورية والأطراف الفاعلة فيها، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى سوريا كبوابة للاختراق الجيواستراتيجي الروسي-الأمريكي لإقليم الشرق

الأوسط، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة السيناريوهات المستقبلية للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا.

الخاتمة: والتي هي عبارة عن مجموعة من النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها من خلال عملية التقديم والتقييم.

الفصل الأول:

التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة مفاهيمية نظرية

الفصل الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة مفاهيمية نظرية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تتمتع بأهمية كبيرة في السياسة الدولية بحكم موقعها الجغرافي وتوفرها على ثروات طبيعية أهمها النفط والغاز، ولهذا فإن المنطقة تمثل رقعة شطرنج تتصارع عليها القوى الكبرى، وذلك من منطلق أن المنطقة مفتاح للسيطرة والهيمنة على موارد طاقوية، بالإضافة لتوسطها مسارات النقل العالمية، وبالتالي من يسيطر على هذه المنطقة يتمكن من تحقيق أفضلية تنافسية مع القوى المنافسة الأخرى، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط محل استقطاب للقوى العالمية خاصة روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح الشرق الأوسط محورا أساسيا من محاور الصراع والتنافس بين هذه القوى. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: الشرق الأوسط: المفهوم والأهمية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: رؤية تاريخية تحليلية

المبحث الأول: الشرق الأوسط: المفهوم والأهمية

شاع استخدام مصطلح الشرق الأوسط في مختلف بقاع العالم، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه انه لم يحدث أي اتفاق حول التحديد الرسمي للمنطقة من الناحية الجغرافية، فجميع الطروحات -خاصة الغربية منها-تحدد وتعرف منطقة الشرق الأوسط وفقا لمصالحها ولمقتضيات السياسة العالمية.

وبما أن منطقة الشرق الأوسط تعد من بين أهم المناطق التي تحتوي على مقومات حضارية، سياسية، واقتصادية مهمة، فقد أهلها ذلك لاحتلال مكانة جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية مهمة على مستوى الساحة الدولية، وهو ما جعلها مركزا للتنافس بين القوى العالمية طوال مدة الحرب الباردة وبعدها، وعلى رأس هذه القوى نجد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح سياسي، كان يقصد به تقسيم الشرق إلى أقسام حسب التقارب والتباعد الجغرافي من أوروبا، ولقد واجه الباحثين مشكلة تحديد المصطلح وابعاده الجغرافية، فهناك من يحصره بالدول العربية، ومنهم من يضيق الدائرة العربية ويأخذ منها المشرق العربي ويضيف لها تركيا، إيران، إسرائيل أفغانستان وباكستان، وهناك من يوسعه بإضافة تركيا وإيران وإسرائيل، وهناك من يضيف أيضا على ذلك أفغانستان، باكستان والهند، وتجدر الإشارة أن كل هذه التسميات تسعى إلى طمس الهوية العربية وإلغاء الحضور العربي، وإضافة للوجود غير العربي[1].

بدأ يظهر مصطلح الشرق الأوسط عندما بدأت دول أوروبا تضع الخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وأفريقيا بالقرن السابع عشر، وخططت لتفكيك هذه البلدان وإعادة تركيبها جغرافيا بهدف إضعافها والسيطرة عليها، وأوجدت دول أوروبا الاستعمارية مصطلح الشرق الأدنى*، الشرق الأوسط**،

[1] "مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (المقومات والمنظور الروسي الأمريكي)"، ص. 3، أنظر: http://www.nahrainuniv.edu.iq.

* الشرق الأدنى: ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر 1850، جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها، ويشمل الدول الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط والمطلة عليه، بوصفها الأقرب إلى أوروبا وتشمل تركيا، سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن، مصر وجزيرة قبرص.

** الشرق الأوسط: ظهر هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة، ويشمل منطقة تشكل رابطا وامتدادا للشرقين الأدنى والاقصى ، وهي منطقة غنية بالنفط والمعادن، وتتمتع بمركز استراتيجي هام حيث تتوسط قارات العالم الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، وفي البداية كانت تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان، ليتم بعدها إضافة كل من مصر وبلاد الشام، وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 على أنه المنطقة الممتدة

والشرق الأقصى***، وذلك انطلاقا من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا[1]، وبعد انتهاء الاستعمار الاوروبي التقليدي، عرفت المصطلحات ظهورا متفاوتا، فالشرق الأقصى يكاد لا يستعمل فيما أضيف الشرق الأدنى لصالح الشرق الأوسط.[2]

ارتبط مصطلح الشرق الأوسط بالمصالح الغربية الاستعمارية البريطانية والفرنسية منذ القرن المنصرم، وقد استخدم الجنرال البريطاني "توماس ادوارد جوردن Thomes Id-Ward Djordan" مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام 1900 في كتاب له، حيث نوه فيه الحكومة البريطانية بالخطر الروسي المرتقب على المصالح البريطانية في الهند[3].

في حين عرف المصطلح رواجا كبيرا بعد استخدامه من طرف الضابط الأمريكي "ألفرد ماهان Alferd Mahan" عام 1902 في مقاله "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" المنشور في مجلة The Britch national review، حيث أطلق مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية.[4]

وفي عام 1911 استخدم "جورج كيرزون George Nathaniel Curzon" حاكم الهند مصطلح الشرق الأوسط للتعبير عن المناطق التالية: تركيا، الخليج العربي وإيران. وبعد الحرب العالمية الأولى عرف المصطلح رواجا كبيرا حيث أنشأ "ونستون تشرشيل Winston Churchill" وزير المستعمرات البريطاني

من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سورية شمالا إلى اليمن جنوبا، فيما عرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ولإيران، ويضم إليه البعض الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية.

***الشرق الأقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر 1751، عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى، ويشمل شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض أجزاء من الصين، ويشمل أيضا الهند ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي.

[1] حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص. 10.

[2] حداد معين، " مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا"، شؤون الأوسط، العدد 33، (1994)، ص ص. 2-3.

[3] ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط (مكتبة مدبولي، (ب س ن))، ص. 39.

[4] Gérard-Francois Dumont, Les paramétres géoplitiques du Moyen-Orient, G-F. Dumont – la géostratégie des crises au “Grand Moyen-Orient” Février 2009, p. 47.

أنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط عام 1921 حيث أنيط بإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق[1].

وجاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتؤكد منهجيا وموضوعيا مفهوم الشرق الأوسط، وذلك بعدما أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، القائمة تحت إشراف البريطانيين، التي كانت تشمل صلاحياتها المنطقة الممتدة من مصر غربا إلى بغداد والبصرة شرقا، أي منطقة انتشار الجيش الثامن والتاسع عشر البريطاني[2]، وفي عام 1945 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معهد الشرق الأوسط، وقد قدم هذا الأخير مفهوما للشرق الأوسط على أنه الرقعة الممتدة من المغرب العربي إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، ليعود ويقر بأن منطقة الشرق الأوسط تشمل كل من باكستان، وآسيا الوسطى والدول العربية في شمال أفريقيا، وهو ما تعمل بيه الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وفي عام 1953 أكد "جون فوستر دلاس John Foster Dulles" في مشروعه عن ضرورة حماية أمن المنطقة من الخطر الشيوعي، على أهمية المنطقة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نفس السياق وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 طرحت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مشروع الشرق الأوسطية لاحتواء المنطقة ضمن المخطط الأمريكي الصهيوني لإجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والنهوض الحضاري[4].

ومن خلال ما تم طرحه فإن مصطلح الشرق الأوسط وإن كان مرتبط بالبعد الجغرافي كون المنطقة تتوسط القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا وآسيا)، إلا أن المصالح الاقتصادية والأمنية تلعب دورا كبيرا في طرح التسمية، وهو ما يتم معالجته لاحقا.

إن أهداف ومصالح القوى الكبرى في الشرق الأوسط جعلت المنطقة مجهولة وغير واضحة المعالم، وبناءا على ذلك سيتم عرض ثلاثة تصورات حول طبيعة المنطقة وحدودها الجغرافية:

_ **التصور الإسرائيلي:** تتحدد منطقة الشرق الأوسط وفقا لأفكار "تيدول هيرتزل Theodor Herzl" بأنها المنطقة الممتدة من تركيا شمالا حتى إثيوبا جنوبا بما فيها السودان والصومال، ومن إيران شرقا إلى قبرص

---

[1] بدرة سليم ومجناح آمال، "الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، (مارس 2018)، ص. 1040.

[2] "مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (المقومات والمنظور الروسي الأمريكي)"، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

[3] حبيبة زلاقي، "أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط فترة ما بعد الحرب الباردة"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017-2018)، ص. 105.

[4] بدرة سليم ومجناح آمال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 1040-1041.

وليبيا غربا[1]، ومن هنا جاء استخدام مصطلح الشرق الأوسط كبداية لتنفيذ المخطط الإسرائيلي الرامي إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفورات.

أما "شيمون بيريز Shimon Peres" فيحدد جغرافية الشرق الأوسط بالمنطقة الممتدة من "حدود مصر حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا"، وهو ما يفسر لإسرائيل علاقتها المضطربة مع العرب حيث ترى بأن هناك مساعي لإنشاء مشروع القومية العربية، وقد عمل "شيمون بيريز" على بلورة مشروع لشرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل هي الركيزة الأساسية لهذا المشروع، ويقوم هذا المشروع على انشاء تكتل اقتصادي بين العرب وإسرائيل في إطار سوق شرق أوسطية تجمع بين الدول العربية وإسرائيل، وهو على ما يبدوا نفس المشروع الذي طرح مؤخرا باسم "صفقة القرن"* والذي تلوح بوادره خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[2].

_ **التصور الأمريكي:** حسب دائرة المعارف الأمريكية فإن الشرق الأوسط هو المنطقة التي تضم كل من قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن[3].

إلا أنه ما يلاحظ على هذا التعريف أن الولايات المتحدة الأمريكية تربط مفهومها لإقليم الشرق الأوسط بمصالحها الطاقوية والحفاظ على حلفائها في المنطقة، ومنع أي تقارب بين دول المنطقة لأنها ترى في ذلك تهديد لمصالحها، ولقد أضافت مراكز التخطيط الامريكية مصطلح الشرق الأوسط الكبير والشرق

---

[1] حسن عمر كامل، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن القومي العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر، 2008)، ص. 27.

* صفقة القرن: هو مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتهدف الصفقة بشكل رئيسي إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين. لمزيد من المعلومات راجع:

Arab Center Washington, Deal of the Century : What is it and why now, At : https://arabcenterdc.org

[2] عبلة مزوزي ومحمد بن عيشة، محررا، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية، ط. 1. (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص ص. 25-26.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 62.

الأوسط الجديد، خاصة مع اكتشاف وجود النفط في منطقة بحر قزوين بالإضافة إلى المغرب العربي والقرن الإفريقي إلى جانب أفغانستان وإيران والهند[1].

ومن المشاريع الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي تسعى من خلاله إلى[2]:

- السيطرة على منطقة الخليج العربي من أجل التحكم في الثروة النفطية بالمنطقة واستغلالها كورقة ضغط ضد منافسيها.
- حماية أمن إسرائيل من خلال القضاء على النظام العربي.
- تشكيل تحالفات إقليمية جديدة (الكويت، العراق، مصر والسعودية).
- ضرب مراكز المقاومة العربية، والعمل على استغلال الأقليات لتقسيم بعض الدول حتى يسهل عليها إعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها.

_ **التصور العربي:** تشمل منطقة الشرق الأوسط حسب هذا التصور كل الدول العربية التي تقع على الامتداد الجغرافي من موريتانيا إلى الخليج العربي، حيث تشترك هذه الدول في اللغة والدين والثقافة والتاريخ[3].

ومن جهة أخرى **يعرف القاموس السياسي الحديث** الشرق الأوسط بأنه عبارة: عن وصف أوروبي للبلدان الواقعة على طول خط الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط، من المغرب إلى تركيا، إضافة إلى السودان، ودول شبه الجزيرة العربية، والأردن، والعراق، وإيران وإسرائيل[4].

أما **الموسوعة البريطانية** فقد عرفت مصطلح الشرق الأوسط على أنه تلك الأراضي الواقعة حول الساحل الشرقي والساحل الجنوبي للبحر المتوسط، من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية، وفي هذا الصدد تم تقسيم الشرق قسم إلى ثلاثة مناطق وهي على النحو التالي[5]:

---

[1] أحمد سليم البرصان، "تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الغربي الاستراتيجي" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مج 3، ع 3، (ب. س. ن). ص. 158.

[2] لامية زكري، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، مج 2، ع 2، ص. 1.

[3] عبلة مزوزي ومحمد بن عيشة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] David Robertson, A Dictionary of the Modern Politics (England, Staples Printers Rochester 1993), p. 309.

[5] فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ظل بيئة أمنية متغيرة (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 20.

- **الشرق الأدنى:** يضم البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا ويضم في الدراسات الحديثة بلاد الشام والعراق وإيران وتركيا.

- **الشرق الأقصى:** يضم دول جنوب شرق آسيا والقسم الشرقي من الصين وكوريا، وصولا إلى الاتحاد السوفياتي وهو مصطلح بعيد عن الشرق الأوسط (شرق آسيا).

- **الشرق الأوسط:** هي المنطقة الواقعة بين المنطقتين السابقتين الشرق الأقصى والشرق الأدنى.[1]

في حين عرفت **موسوعة "لاروس" الفرنسية** الشرق الأوسط على أساس أنه "مجموعة الدول المحاذية لشرق البحر البيض المتوسط، وهي تركيا، سوريا، مصر، إسرائيل، لبنان، السعودية، العراق وإيران، ثم تضيف الموسوعة أن المنطقة يمكن ان تتسع لتشمل ليبيا والسودان وأحيانا أخرى أفغانستان، باكستان والهند"[2].

ومن جهة أخرى عرفت **الأمم المتحدة** الشرق الأوسط على أنه "المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا. وفي سنة 1989 أعطت تعريفا آخر بعد دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فعرفت المنطقة على أنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل"[3].

مما سبق يتضح أن هناك جدل كبير حول تحديد منطقة الشرق الأوسط، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف مصالح وأهداف كل طرف دولي، لذلك فكل طرف يضع شرق أوسط خاص به.

وعلى العموم يمكن تحديد منطقة الشرق الأوسط التي اتفقت معظم الاتجاهات حولها على أنها منطقة تتشكل من القلب ودول خارج الإطار محيطة بالقلب ودول هامشية، بحيث[4]:

1. **منطقة القلب:** العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، ومصر، ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

2. **الدائرة الخارجية المحيطة بالقلب:** تضم السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان.

---

[1] عبلة مزوزي ومحمد بن عيشة، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[2] ايمن إبراهيم أبو زيتون، "الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 1999)، ص. 20.

[3] صباح بالة، "الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://political-encyclopedia/org

[4] غانية شطاب، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 8، جانفي 2016، ص. 301.

3. مجموعة الدول الهامشية :تضم أولا: مجوعة بلاد المغرب وتضم تونس الجزائر والمغرب وموريتانيا، ثانيا: أثيوبيا والصومال ثالثا: ما تبقى من دول شبه الجزيرة العربية (اليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان)، رابعا: دول أوروبية شرق أوسطية وتتمثل في قبرص واليونان، خامسا: دول آسيوية (باكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي).

ومن خلال جملة التعاريف المقدمة سابقا يمكن تقديم تعريف إجرائي لمنطقة الشرق الأوسط محل الدراسة، على أنها تلك الرقعة الجغرافية التي تتوسط قارات العالم القديم أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتشمل الدول العربية من مصر غربا إلى دول الخليج شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، إضافة إلى دول أجنبية: إيران وتركيا وإسرائيل (انظر الخريطة رقم 1)، ويمكن تبيان الدول الموجودة في الشرق الأوسط ومؤشرات قوتها ومكانتها، كما هو موضح في الجدول رقم 1.

الخريطة رقم 1: خريطة دول الشرق الأوسط

المصدر M http://www.almrsal.com

الجدول رقم 1: دول الشرق الأوسط: المساحة، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021

الدولة	المساحة/ كلم^2	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي/ مليون دولار
السعودية	2.149.690	31.521.418	672.126
إيران	1.648.195	81.921.000	447.938
مصر	1.002.450	97.458.00	425.960
تركيا	783.562	77.695.904	794.530
اليمن	555.000	24.527.000	33.429
العراق	438.317	36.575.000	183.896
عمان	313.755	4.461.300	80.394
سوريا	185.180	21.377.000	16.752
البحرين	93.457	1.234,571	33.998
الأردن	89.287	9.388.000	42.016
الإمارات	83.600	10.264.070	370.866
إسرائيل	22.145	9.217	373.746
الكويت	17.818	4.183.658	104.326
قطر	11.521	2.412.483	163.875
لبنان	10.452	4.965.846	30.979

المصدر: من أعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- محمود كحلاوي، ""كبر دولة في الشرق الأوسط من حيث المساحة والسكان والاقتصاد"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.helaahob.com
- البنك الدولي، https://.data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=ZQ

من الجدول أعلاه يتبين أن السعودية هي أكبر دول منطقة الشرق الأوسط من حيث المساحة تليها إيران، أما من حيث السكان فتعتبر مصر من أكبر السكان في حين تليها إيران، أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أن تركيا في المرتبة الأولى تليها السعودية وفق مؤشرات عام 2021.

المطلب الثاني: المقومات الاستراتيجية والجيو اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من أبرز الأقاليم الجيوبوليتيكية، فهي منطقة مهمة حضاريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، والتي بموجبها أصبحت ذات أهمية جيوستراتيجية، نظرا لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية، ويسيطر قلب الشرق الأوسط على أهم الممرات.

الفرع الأول: الأهمية الاستراتيجية لموقع الشرق الوسط:

أولا: موقع منطقة الشرق الأوسط:

تقع منطقة الشرق الأوسط فلكيا بين خطي طول 23 و63 شرقا، وبين دائرتي عرض 2 و42 شمال خط الاستواء[1]، أما جغرافيا فهي تقع في قلب العالم، فهي تتوسط القارات الثلاث (أوروبا، أفريقيا وآسيا) وتمثل جسرا بريا وبحريا يربط بينها، هذا التوسط جعل المنطقة وفقا لنظرية ماكيندر ونظرية ماهان تقع في قلب التفاعلات العالمية، وتأثر بشكل أو بأخر على نمط هذه التفاعلات[2]، وهي بذلك مجال مهم للقوى التي تسعى بأن تكون مؤثرة في النظام الدولي، فالسيطرة على المنطقة هو أنجع وسيلة للنمو كقوة عالمية، حيث أن ترك منطقة القلب أو المياه الإقليمية التي تحيط بها يمكن أن ينعكس سلبا على الدول التي تسعى للسيطرة على العالم، لذلك ينبغي على القوة البحرية أن تسيطر على منطقة الشرق الأوسط.

هذا الموقع منحها أهمية استراتيجية وهو ما تحدث عنه الكاتب الألماني "ارنست ماخ Ernst Mach" عندما قال "**أن الحرب تأتي من الشرق والحرب ستندلع بسبب الشرق وتحسم في الشرق**"[3].

إن وقوع منطقة الشرق الأوسط بالقرب من القوى الدولية الكبرى (القوى الأوروبية، اليابان، روسيا)، أو أهميتها للقوى الصاعدة مثل الصين والهند، ووجود قوى إقليمية صاعدة وطامحة مثل إيران وتركيا والسعودية ومصر، وتركز مصالح هذه القوى جميعا في هذه المنطقة كونها بوابة للنفوذ العالمي جعل منها منطقة للتنافس والصراع والمساومة على كافة المستويات[4].

---

[1] عبلة مزوزي ومحمد بن عيشة، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[2] عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: دراسة في البعاد الاقتصادية والسياسية (بغداد: مكتبة السنهوري، 2016)، ص. 31.

[3] سعد عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم، "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي –شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن فش الشرق الأوسط"، مجلة تكريت، عدد خاص، (2019)، ص. 131.

[4] المرجع نفسه، ص. 132.

الموقع الجيوبوليتيكي المتميز لإقليم الشرق الأوسط جعله معرضا للعديد من الصراعات الدولية، وتعود حالة اللأمن واللإستقرار في المنطقة إلى حدثين بارزين يتمثل الأول في الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، وثانيهما أحداث الربيع العربي التي شهدتها دول المنطقة وما تبعها من فوضى عام 2010، ويرجع ذلك للأهمية المتزايدة لمصادر الطاقة في المنطقة والمقدرة بـ 52.5% من اجمالي احتياطات النفط العالمي و44.6% من اجمالي احتياطات الغاز الطبيعي[1].

ثانيا: الممرات المائية والمضائق:

تشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات، تتمثل في بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي. كما تحتوي على العديد من الأنهار مثل النيل، الفرات، دجلة، ونهر الأردن، وتتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي قناة السويس، ومضائق البسفور والدردنيل، وباب المندب ومضيق هرمز[2]، هذا الأخير يتحكم في الملاحة بحيث أن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى مختلف قارات العالم، وهذا ما يجعله من أهم المضائق في العالم، ضف إلى ذلك فإن المنطقة تسمح للقوى الإقليمية والدولية للعبور إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا لإحكام السيطرة عليها أو للتأثير عليها[3].

_ **البحر الأبيض المتوسط:** يتوسط القارات الثلاث وله منفذين: الشرقي عبر قناة السويس، والغربي عبر مضيق جبل طارق، ويربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا، وقد كان ولازال ممرا تجاريا هاما بالنسبة لكافة دول العالم[4].

_ **البحر الأحمر**: وهو من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم، إذ يربط بين القارات الثلاث، أوروبا، آسيا وإفريقيا، وهو معبرا رئيسيا لتصدير نفط الخليج للأسواق العالمية، لذا تحرص القوى الكبرى أن يكون لها مواطئ قدم ومناطق نفوذ فيه[5].

---

[1] Saman Zulfqar, "Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The case Study of Syria and Itsimplications for Regional Stability", PERCEPTIONS, Volume XXIII, Number 1, 2018, p.121.

[2] خديجة محجوب محمد الصالح، "النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973-حتى حرب الخليج الثانية" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، (ب. س. ن))، ص. 14.

[3] محمد عربي لادمي، "التنافس التركي –الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014)، ص. 61.

[4] حسن عمر كامل، مرجع سبق ذكره، ص. 49.

[5] ريم وسيم، "أهمية البحر الحمر"، تم تصفح الموقع يوم: 5نوفمبر 2020، نقلا عن:https://mawdoo3.com

_ **البحر الأسود:** يتصل في شماله ببحر أزرف وفي جنوبه ببحر إيجة، ويتميز بأهميته التجارية التي تربط بين تركيا والدول الأوروبية، وتكمل أهميته الاقتصادية في الثروة السمكية خاصة تلك المهددة بالانقراض، كما أنه البحر الوحيد في العالم الذي لا يتجمد.

_ **بحر العرب:** يقع في الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط، ويضم خليج عمان، وخليج عدن، ويتصل في جنوبه مع المحيط الهندي، ويتميز بأهميته التجارية بالدرجة الأولى[1].

_ **بحر قزوين:** يعتبر أكبر بحيرة مغلقة في العالم، فهو حبيس بين آسيا وأوروبا وتكمن أهميته الاقتصادية أنه يملك حوالي 4% من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، وهذا ما فتح المنافسة بين الأطراف الدولية والإقليمية[2].

_ **نهر الفرات:** وينبع من السلاسل الجبلية في شرق الأناضول في الأراضي التركية ليقطع حدود سوريا عند مدينة طرابلس، ليدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم[3]، وهذا ما جعل تركيا تستخدم مياه الفرات كعامل قوة وضغط جيوبوليتيكي للتأثير على سوريا والعراق.

يبلغ طول نهر الفرات من نقطة تشكله حتى التقائه بدجلة نحو 2335كم وتبلغ مساحة حوضه نحو 673000كم[2]، ومصادر مياه نهر الفرات هي ذوبان الثلوج الساقطة في الشتاء فوق حوضه الأعلى الجبلي في تركيا.[4]

_ **نهر دجلة:** تقع منابعه في مرتفعات تركيا الجنوبية الشرقية، وتشترك فيه تركيا والعراق ويدخل الأراضي السورية في الضفة الغربية[5].

_ **قناة السويس:** تصل بين خليج السويس والبحر المتوسط، وهي من أهم الممرات المائية الاستراتيجية بحث تصارعت قوى كبرى للسيطرة عليها، فهي الطريق الأسرع والأقصر للسفن التجارية والعسكرية، فهي تسمح بعبور السفن القادمة من دول المتوسط وأوروبا وأمريكا للوصول إلى آسيا دون سلك طريق طويلة، وتتحكم في 40% من حركة السفن في العالم، وقد بلغ حجم التجارة العالمية المارة عبر القناة عام 2021 8.5% مقارنة بـ 3.7% زيادة في حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً، بينما سجلت حركة الملاحة بالقناة أعلى

---

[1] موسى أحمد خليل، موسوعة المحيطات والبحار والأنهار (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 141.

[2] هاديل البكري، "لماذا سمي البحر الأسود بهذا الاسم"، تم تصفح الموقع يوم: 1 نوفمبر 2020، نقلا عن: http://Mawdoo3.com

[3] "الفرات"، تم تصفح الموقع يوم: 22 سبتمبر 2020، نقلا عن: http://arab-ency.com.sy

[4] المرجع نفسه.

[5] موسى أحمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص. 139.

حمولة صافية شهرية في تاريخها بحجم 112 مليون طن في نوفمبر، فضلاً عن تحقيق حركة الملاحة أعلى إيراد يومي منذ جائحة كورونا قدره 30,4 مليون دولار في 8 أبريل من نفس العام[1]. (انظر الخريطة رقم 02).

خريطة رقم 02: توضح قناة السويس

المصدر: https://scritte.wordpress.com

-مضيق باب المندب: يعد مدخلا للبحر الأحمر الجنوبي، وهو من الممرات المهمة استراتيجيا لكل من الأردن، السودان وأريتريا فهو الممر الوحيد لتجارتها البحرية، وقد كان هذا المضيق منطقة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ولاتحاد السوفياتي سابقا. ويعد المضيق ممرا رئيسيا لأكثر من 30% من حركة النفط العالمية خاصة من منطقة الخليج العربي وإيران، بمعدل ناقلة نفط كل 6 دقائق، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها المضيق حرصت القوى الكبرى على إقامة قواعد عسكرية على الجزر القريبة منه بذريعة التصدي للجماعات الإرهابية والصراعات الطائفية[2]، لاسيما وأن الدول المتشاطئة عليه تعرف عدم استقرار أوضاعها الداخلية. (انظر الخريطة رقم 03).

[1] هند مختار، "قناة السويس..الممر الملاحى الأكثر أهمية فى حركة التجارة العالمية"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن:https://www.youm7.com

[2] أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه ورفيقة بلعسكر. "دور المنافذ البحرية في الصراعات الاقليمية: مضيق باب المندب في النزاع اليمني انموذجا"، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج 8، ع 1، (2022)، ص. ص. 364-365.

خريطة رقم 03: توضح مضيق باب المندب

المصدر: https://googl.com/searchq.

_ **مضائق البسفور والدردنيل:** وتقع هذه الممرات الاستراتيجية ضمن المياه الإقليمية التركية، واكتسبت أهمية إضافية بقربها من أراضي الوطن العربي، حيث يصل مضيق البسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويربط الدردنيل بين بحر مرمرة وبحر إيجة الذي يتصل بدوره بالبحر المتوسط. ويبلغ طول الدردنيل 58 كلم وأدنى عرض له 868 متر، ويتراوح عمقه بين خمسون (50) وتسعون (90) متر، أما البسفور فهو أقصر وأضيق من الدردنيل إذ يبلغ طوله سبعة وعشرون (27) كلم وأدنى عرض له 640 متر، ويصل عمقه سبعون (70) متر. ويمر عبر المضيق حوالي 3 % من الامدادات العالمية النفطية (ثلاثة ملايين برميل يوميا)، معظمها من روسيا وبحر قزوين، كما يشحن عن طريقه كميات كبيرة من الحبوب من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان إلى الأسواق العالمية[1]. (انظر الخريطة رقم: 04).

[1] علوي محسن الخباز، "أهمية مضيقي البسفور والدردنيل الاستراتيجية على التجارة العالمية"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.raialyoum.com

خريطة رقم 04: توضح مضيق البوسفور والدردنيل

المصدر: https://mymontreux.ch

_ **مضيق هرمز:** يفضل بين إيران وسلطنة عمان ويربط الخليج بخليج عمان وبحر العرب، يبلغ عرض المضيق ثلاث وثلاثون (33) كلم عند اضيق جزء منه،. لكن الممر الملاحي لا يتجاوز عرضه 3 كلم في كلا الاتجاهين، وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن 18.5 مليون برميل من النفط المنقول في البحر يوميا مرت عبر المضيق في 2016، كما صرحت شركة "فورتيسكا" للتحليلات النفطية أن ما يقدر 17.2 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات جرى نقلها عبر المضيق في 2017، ونحو 17.4 مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام 2018[1]. ويعتبر المضيق أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن يقع في منطقة الخليج العربي، ويفصل بين مياه الخليج العربي ومياه خليج عمان، وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر وتعبر المضيق 20-30 ناقلة نفط يوميا محملة بنحو 40% من النفط المنقول بحرا على مستوى العالم[2]. (انظر الخريطة رقم: 05).

[1] محمد حسن، "الصراع على المضايق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية"، تم تصفح الموقع يوم: 22 سبتمبر 2020، نقلا عن: http://www.marsad.ecss.com.eg

[2] المرجع نفسه.

خريطة رقم 05: توضح مضيق هرمز

المصدر: https://alhurra.com

إن الانفتاح البحري لمنطقة الشرق الأوسط على أغلب الممرات المائية من خلجان ومضائق وبحار ومحيطات العالم الاستراتيجية[1]، جعل منها منطقة مهمة للتحكم بطرق نقل الطاقة، سواء على مستوى النقل البحري، أو النقل عبر الأنابيب من أماكن تصديرها إلى أسواقها النهائية[2]، فالملاحظ أن أغلب التجارة العالمية والتي تتركز بأوروبا الغربية وشرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، هي تجارة تمر عبر البحار الرئيسية: المحيط الهادي والمحيط الأطلسي والبحر المتوسط والمحيط الهندي، وتسلك الممرات المائية البحرية المحيطة بالشرق الأوسط: البحر العربي، الخليج العربي، البحر الأحمر، البحر المتوسط والبحر الأسود، والمضائق التي تتحكم بهذه البحار هي: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق البوسفور والدردنيل، وهذه الأخيرة تسيطر على حركة مرور التجارة الدولية، وهو ما يعطيها أهمية في حركة التجارة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى هذه الممرات تعطي للمنطقة أهمية في الاعتبارات الروسية والأمريكية[3].

[1] يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة (بيروت: دار النهضة العربية، 2020)، ص. 124.

[2] عمار مرعي حسن، "مكانة تركيا الجيوستراتيجية والصراع الدولي"، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2016)، ص. 17.

[3] "مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (المقومات والمنظور الروسي الأمريكي)، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: الخصائص الحضارية والدينية لمنطقة الشرق الأوسط:

تتسم منطقة الشرق الأوسط بتعدد وتنوع عرقي وديني ولغوي وثقافي، وتعتبر مهد للعديد من الديانات: الإسلام، المسيحية واليهودية، وتتأثر المخرجات السياسية لدول الشرق الأوسط بالمقومات الدينية والثقافية الخاصة بالمنطقة، أما من الناحية اللغوية فمنطقة الشرق الأوسط تحتوي على فسيفساء من اللغات، حيث تسود اللغة العربية، الفارسية والتركية بلهجتها المحلية العديدة بالإضافة إلى اللغة العبرية والآرامية والسريانية، وتاريخ منطقة الشرق الأوسط يعد الأطول في العالم.[1]

الفرع الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

تظهر الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال توفرها على كميات كبيرة من الموارد الطاقوية خاصة النفط والغاز.

أولا: أهمية نفط الشرق أوسطي:

لقد اكتشف نفط الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين بالتحديد عام 1908 في إيران، ولم يكن يحظى نفط الشرق الأوسط بنفس الأهمية التي يحظى بها الآن، ويرجع ذلك إلى أن نقل النفط من الأمريكيتين إلى أوروبا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمنا، لاسيما خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد تزايد الاهتمام الدولي بشؤون المنطقة مع تزايد اعتماد الدول الصناعية على النفط، الذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في العالم المتطور، فبعد أن كانت دول غرب أوروبا تعتمد على الفحم كمصدر للطاقة، الذي كان يلبي أكثر من 90% من احتياجات هذه الدول، تزايد الطلب العالمي على النفط بداية من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي صاحبها مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي في أوروبا[2].

وتعود أسباب الاعتماد على نفط الشرق الأوسط للأسباب التالية[3]:

- انخفاض أسعاره وتكاليف انتاجه، ويشتمل على خامات خفيفة وثقيلة تتناسب مع السوق.
- سهولة نقله واستخدامه.
- نظافة البترول وقلة التلوث المرتبطة باستخدامه.

---

[1] غانية شطاب، مرجع سبق ذكره، ص. 303.

[2] "الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.moqatel.com أنظر أيضا: نبيل سرور، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.lebarmy.gov.lb

[3] نبيل سرور، مرجع سبق ذكره.

- قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبية، وشرق آسيا.

- التواجد الاستعماري الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت، الامارات، قطر، البحرين وعمان)، علاوة على ذلك فإن الشركات الأوروبية مثل الشركة الفرنسية CFP والشركة البريطانية BP كانت لها صلاحيات واسعة لاستغلال حقول البترول التابعة للشرق الأوسط، وقد كانت تبيع بترولها للدول الأوروبية بالعملة المحلية لهذه الدول.

- تراجع الامدادات النفطية الأمريكية للدول الأوروبية واليابان، بسبب النقص البترول العالمي، وعليه فقد كان لزاما على هذه الدول ايجاد بديل لتغطية حاجاتها من النفط.

يرتكز إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط في الخليج العربي، حيث يقدر حجم انتاجه ب 27% من حيث الإنتاج العالمي للنفط، كما يقدر احتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط 65% من احتياطي النفط العالمي، ويرتكز أغلبها كذلك في منطقة الخليج العربي[1]، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط المزود النفطي الرئيسي باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان.

ثانيا: أهمية الغاز الشرق أوسطي:

تعتمد الدول الصناعية الكبرى على الغاز في توليد الطاقة والكهرباء، وهو ما يجعل القوى العظمى تسعى للسيطرة على منابعه وطرق إمداداته، وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أكثر من ثلث الاحتياط العالمي وأكبر منطقة لتصدير الغاز الطبيعي، حيث يتم تصدير حوالي 80% إلى أوروبا[2]، وقد بلغ حجم الاحتياطي منه في الشرق الأوسط نحو 54.8 تريليون متر مكعب، ما يعادل 29.1% من الاحتياطي العالمي، ويبلغ الإنتاج السنوي للشرق الأوسط من الغاز الطبيعي نحو 21.2 مليون برميل في اليوم، ما يعادل 29.4% من الإنتاج العالمي.[3]

ولعل ما يؤكد على أهمية غاز منطقة الشرق الأوسط، ان الاحتياطات العالمية منه تقع في الدول المستهلكة للغاز (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية)، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسب ضئيلة

[1] المرجع نفسه.

[2] وسام الهيجاء، "انابيب الغاز الطبيعي...ادوات الصراع الخطر في الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 26 نوفمبر 2020..http://Alkhaleejonline.net

[3] "الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره.

باستثناء روسيا، وهذا ما جعل بعض المختصين يتنبأ بأنه سيكون المصدر الطاقوي رقم 1 بعد نضوب النفط، ويقدرون أمده بحوالي 200 عام، مقابل 48 سنة من الإجمالي العالمي[1].

ولقد زادت الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز من أهمية المنطقة، حيث باشرت الدول الكبرى بوضع خطط لإقامة تحالفات سياسية وعسكرية من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالغاز في المنطقة، وهذا ما يفسر التنافس بين الشركات الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي ترك تداعيات على المنطقة كالغزو الأمريكي على العراق وبعدها التدخل العسكري الروسي على سوريا، وذلك بهدف الحصول على الغاز والنفط في المنطقة.[2]

خريطة رقم 6: توضح أنابيب الغاز والبترول في الشرق الاوسط

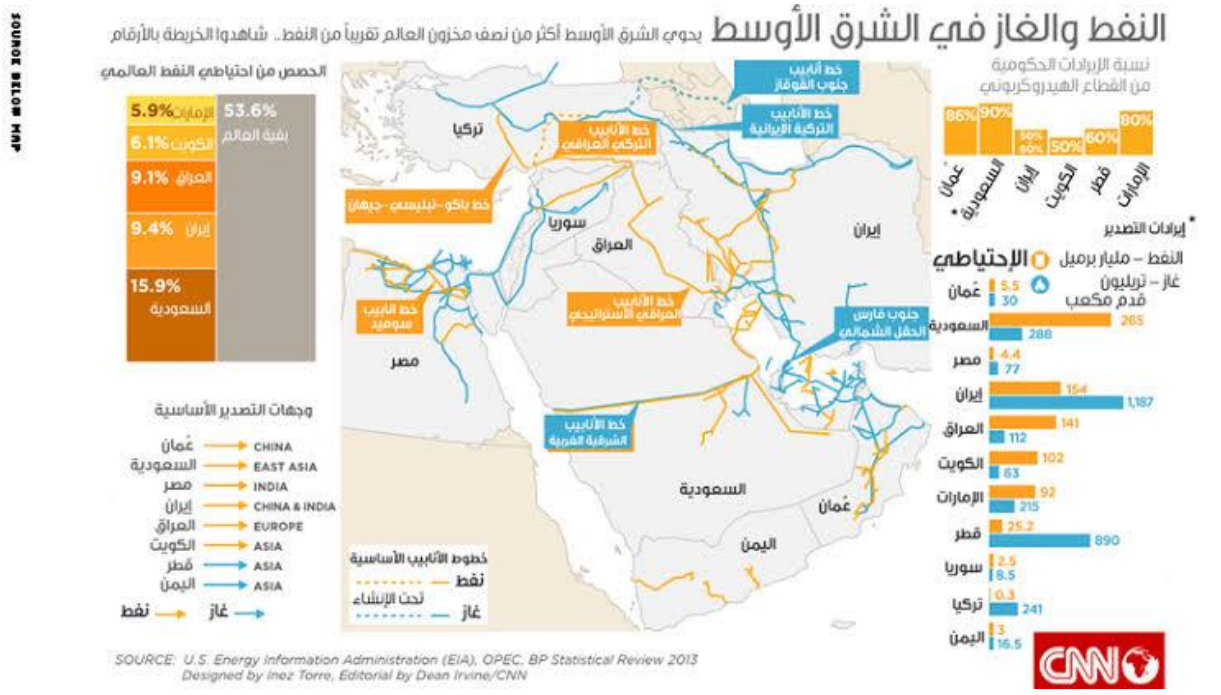

المصدر: "بترول وغاز الشرق الأوسط" .http://assabeel.net

مما سبق يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية جيوسياسية مهمة في خريطة السياسة العالمية، وهو ما ساهم في جعل المنطقة بؤرة صراع للقوى الإقليمية والدولية في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

[1] سفيان بلمادي، "الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى"، دراسات استراتيجية، ع 25، (2017)، ص. 48.

[2] محمد إبراهيم قانصو، "النزاع على الغاز وتداعياته في منطقة الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 2 فيفري 2022، نقلا عن: https://awraqthaqafya.com

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

هناك العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية التي تفسر الظواهر السياسية المختلفة، كظاهرة التنافس الدولي، والتي تعتبر ظاهرة أساسية متأصلة في العلاقات الدولية، وإضافة إلى نظريات العلاقات الدولية نجد النظريات الجيوبوليتيكية التي لها هي كذلك قدرة على تحليل التنافس في العلاقات الدولية من منظور جيوبوليتيكي للوصول إلى مناطق النفوذ.

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من منظور العلاقات الدولية

ترتكز دراسة الشؤون الدولية في التنافس المستديم بين المنظورين الواقعي والليبرالي، ففي حين يذهب الواقعيون بتفسير الشكل التنازعي للعلاقات بين الدول من منطلق القوة والمصلحة الوطنية، فإن الليبراليون يسعون للتخفيف من هذا الطابع التنازعي، من خلال التعاون وإقامة قواعد القانون الدولي.

الفرع الأول: التفسير الو اقعي للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

تعتبر الواقعية أقدم دراسة في الفكر السياسي، غير أنها لم تظهر كمدرسة فكرية في حقل العلاقات الدولية إلا في فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية، وأصبحت البرادايم المهيمن في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

واستمدت الواقعية أفكارها من فلسفة فكرية تعود إلى أعماق التاريخ من أعمال المفكر الهندي كوتيليا، والذي قام بالبحث في الأسباب التي تؤدي بالدولة بالقيام سواء التحالف مع الأعداء أو محاولة التخلص منهم، كما يمكن القول أن "ثيوسيديس" من خلال كتابه "الحرب البيلوبونزية بين أثينا واسبرطة"، و"ميكافيلي Niccolo Machiavelli" الذي جاء بعد قرون من خلال كتابه **"الأمير"** الذي قام فيه بالفصل المطلق بين السياسة والأخلاق، وبعده "هوبز Thomas Hobbes " الذي أولى القوة في العلاقات السياسية الأولوية، ويعتبر "هانز مورغانتو Hans Morgenthau " من أكثر المنظري في المدرسة الواقعية الذي وضح بصراحة المبادئ التي تقوم عليها، وركز الفكر الواقعي على:

_ **الدولة فاعل وحيد وأساسي:** تعتبر الواقعية بأن الدولة هي الفاعل العقلاني الوحيد الذي يسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، في ظل الصراع الدائم.

_ **القوة:** يعد مفهوم القوة من مبادئ المركزية في النظرية الواقعية، ويعد محور التفاعل سواء في السلم أو الحرب.[1]

[1] توفيق الحكيمي، "الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين في النظام الدولي" (مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008).

_ **فوضوية النظام الدولي:** يرى كينيث وولتز أن بنية النظام الدولي فوضوية، بمعنى غياب حكومة مركزية عليا، ويحكمها مبدأ "كل لنفسه" Self help، أو المساعدة الذاتية للمحافظة على النفس، ويرى أن الفوضوية في النظام الدولي، أو غياب الحكومة مرتبط بحدوث أو ظهور العنف.[2]

فحسب الواقعية النظام الدولي قائم على المصلحة القومية، والسلام الدولي هو مجرد فكرة مثالية لا تتجسد على أرض الواقع، والعلاقة بين القوة والمصلحة القومية هي علاقة تلازم، كما أن المصلحة الذاتية من القيم الأساسية في صنع القرار، كما يرى هوبز أن "البشرية تبقى دوما غابة بالنسبة للعلاقات فيما بين الدول، فنظرا لعدم وجود سلطة عليا فوق هذه الدول فإن كلا منها تمتلك الحرية المطلقة بما تراه أكثر ملائمة لمصلحتها".

وركز "هانز مورغانتو" على دراسة القوة التي تعتبر جزءا رئيسيا للسياسة الدولية، كون مجمل السياسات قائمة على غاية القوة التي تعد الهدف الأهم في السياسة.

وترى بأن الشؤون الدولية هي صراع من أجل القوة، حيث تسعى كل قوة لفرض سيطرتها بشكل منفرد، فلا يمكن تقليص التنافسات والصراعات، كما استطاعت تفسير النزعة التنافسية من خلال تفسيرها للتنافس بين روسيا وأمريكا.[3]

وتسلم الواقعية بعدم وجود تناغم طبيعي بين مصالح الدول، ولا يمكن التخلص من الصراعات القائمة بين الدول من خلال الديمقراطية، والتجارة الدولية أو القانون الدولي، كما أن نظرتهم للعلاقات السياسية بين الدول قاتمة والسياسات الخارجية تعد جزءا من الصراع، وفيما يخص مجال الفوضى بين الدول يتم تقليصها من خلال موازين القوى، والعالم يمثل صراعات دائمة من أجل الأمن والقوة، كما أن الحرب هي قاعدة العلاقات الدولية وفكرة السلام غالبا ما تفشل.[4]

تعبر الواقعية عما يجري في الواقع، فهي تفسر عامل القوة والصراع والحرب، من أجل فهم سلوك الدول وتأثير ذلك السلوك على سير العلاقات، حيث أن الطبيعة العدوانية تنتقل من المستوى الفردي إلى المستوى الدولي، فتستعمل كل إمكانياتها لإلحاق الضرر بدولة أخرى، كما وصف "ميكافيلي" السياسة بأنها تصارع من أجل المصالح.

---

[1] وهيبة تباني، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014)، ص. 27.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 18.

[3] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (السليمانية: مركز دستان للدراسات، 2007)، ص ص. 146-147.

[4] مارتن غرينيتس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص ص. 453-454.

وأكد الواقعيون الكلاسيكيون بأن الطبيعة الشريرة هي غريزة في البشر، كما أن المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية هي النوايا الشريرة الموجودة في تلك الطبيعة الغريزية، أما الواقعيون الجدد أمثال "كينشارولتز" من خلال كتابه "الإنسان-الدولة-الحرب" أغفل أن الطبيعة الشريرة هي المتحكمة في سير العلاقات بين الدول وركز اهتمامه نحو النظام الدولي الذي يتكون من قوى كبرى تحاول الحفاظ على بقائها، إلا أنه سلم بالنظرة الهوبزية التي تؤكد أن الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية هي الحالة التي تكون فيها الحرب[1].

فكان تركيز "هانز مورغانتو" على دراسة القوة التي تعتبر جزءا رئيسيا للسياسة، كون مجمل السياسات قائمة على غاية القوة التي تعد الأهداف الأهم في السياسة.[2]

ويفسر الواقعيون التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط على أساس متغير المصلحة الوطنية والقوة وذلك بسعي الطرفين لتحقيق مصالحهم سواء الاستراتيجية أو الاقتصادية.

فالمصالح القومية تأتي كبديل للتعاون الدولي من خلال ميزان القوى، وذلك يكون باعتماد استراتيجية المواجهة الاستباقية لكل التهديدات الأمنية هذا يخص الولايات المتحدة الأمريكية، أما روسيا فدائما ما تكون سياستها حذرة فيما يخص مصالحها الحيوية في أي مكان من العالم، كما أن التنافس القائم يفرض عليهما أن يتمتعا بنفوذ وسيطرة مع إغفال كل القيود المؤسساتية والشرعية[3].

الفرع الثاني: التفسير الليبرالي للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

سيطرت أفكار المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية إلى أن جاء "روبرت كيوهن Robert Keohane" و"جوزيف ناي Joseph Nye" بالمدخل الليبرالي تحت عنوان " Politics transnational and world"، وكلمة ليبرالية هي مشتقة من أصل لاتيني وتعني "الإنسان الحر" أو "الحرية الفردية"، استمدت مسلماتها الفلسفية من حالة الطبيعة الإنسانية، وتنقسم الليبرالية إلى الليبرالية الأممية والمؤسساتية والمثالية، أما آخرون فقسموها إلى الليبرالية التجارية وهي ترتبط بين التجارة الحرة والسلام، والليبرالية الاجتماعية وترتبط بين الفعاليات العابرة للقومية، والتكامل الدولي، والليبرالية الجمهورية تربط بين السلام والديمقراطية، تقوم الرؤية الجديدة لليبرالية على أن التطور الحاصل في التقنيات الحديثة والنمو

---

[1] إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009)، ص ص. 37-38.

[2] أحمد النوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع)، ص ص. 137-138.

[3] علي محمد علي، "الثورة السورية أسبابها، قواها ومآلاتها"، تم تصفح الموقع يوم: 19 نوفمبر 2020.
http://www.syriase.net.

الاقتصادي الكبير، هو ما خلق ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، هذا ما جعلها لا تستطيع الاكتفاء بما تملكه من موارد، كما ترى أن علاقات التعاون والصراع بين الفاعلين الدوليين، هي تتمحور في تحقيق أهداف الرخاء والثروة، كما وضحت فكرة التقدم وسبل سيطرة الإنسان على الطبيعة، والتي سخرها من أجل مصلحته.[1]

وتتمثل توجهات الليبرالية في[2]:

_ الحرب ليست شيئا حتميا ويمكن تخفيض معدلات وقوعها من خلال استئصال الظروف الفوضوية التي تشجع على الحروب.

_ الحروب وعدم المساواة هي مشكلات دولية وتتطلب جهود جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها وليس فقط الاكتفاء بالجهود الفردية.

_ أفضل وسيلة لتأمين السلام هو بنشر المؤسسات الديمقراطية.

_ حل النزاعات يكون وفق إجراءات ثقافية ثابتة.

وانطلق "آدم سميث Adam Smith" من فكرة توافق المصالح، حيث كان له أثر مميز في النظرية الليبرالية فرأى بأن إصلاح العلاقات الدولية يعتمد على تطوير القانون الدولي وتفعيله، كما أن تحقيق المصلحة الفردية هو بطبيعة الحال يخلق مصلحة الجماعة، وركز "امانويل كانط Emmanuel Kant" على فكرة السلام الدولي الذي يبني نظام دولي خالي من مشاعر الخوف والحرب والصراع.[3]

ويفسر الليبراليون التنافس الروسي الأمريكي من خلال التعاون والقواعد والقوانين، وأن الأزمة السورية حلها مرهون في هيئة الأمم المتحدة.[4]

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تأصيل نظري جيوبوليتيكي

إن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من تفاعلات بين القوى الكبرى، يمكن تفسيره بالعودة إلى العديد من المقاربات الجيوبوليتيكية التي كانت تطبق خاصة في فترة الحرب الباردة، إلا أنه ورغم نهاية هذه

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص. 268-272.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 275-281.

[3] محمد طاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس" (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014)، ص ص 26-27.

[4] عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلو م السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص. 20.

الأخيرة، فإن العالم حسب البروفيسور " سانتورو" لا يزال يحمل الطابع الثابت للحرب الباردة والتي يبقى منطقها الجيوبوليتيكي مسيطرا في تفسير التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط[1].

الفرع الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من منظور الجيوبوليتيكا الكلاسيكي

شهدت منطقة الشرق الأوسط تنافسا جيوبوليتيكيا من قبل القوة الكبرى، وذلك راجع إلى للأهمية الجيوبوليتيكية التي تحظى بها المنطقة خاصة بعد الحرب الباردة، لذلك وجب الاعتماد على النظريات الجبوبوليتيكية لتفسير هذا التنافس.

أولا: نظرية قلب الأرض Heart Land لماكندر Halford Mackinder 1861-1947:

ارتبط ماكندر* بنظرية **"قلب الأرض Heart Lan "**، وهي أول نظرية في الاستراتيجية العالمية، ففي مقاله "المحور الجغرافي للتاريخ The Geopolitical pivotof history" الصادر عام 1904، أشار ماكندر إلى أن أولا: البحار والقارات تتميز بموقعها الثابت، ثانيا: عدد السكان يتغير بالنقصان أو بالزيادة، ثالثا: الموارد تتغير بالوفرة أو النضوب، كما أقر بأن الهيمنة العالمية ستكون لصالح القوى البرية[2].

تصور ماكندر في نظريته The Geopolitical pivotof history أن المياه تغطي ثلاثة أرباع من مساحة الكرة الأرضية وأن البحار متصلة ببعضها البعض مشكلة بذلك المحيط العالمي Worlds Ocean، في حين أن اليابسة تمثل ربع مساحة الأرض وأطلق عليها "جزيرة العالم World Island"، وتتكون هذه الأخيرة من القارات الثلاث أوروبا، آسيا وأفريقيا والتي نقطة ارتكازها قلب الأرض الشمالي ال Heart land وهي مفتاح السيطرة على العالم[3]، وهذه الكتلة تشمل روسيا وسيبيريا دون الأجزاء الشرقية منها المطلة على المحيط الهادي، فضلا عن إيران ومنغوليا[4]، وتحيط بها مجموعة من الجزر (أمريكا وأستراليا).

هذا وقد قسم ماكندر العالم إلى ثلاث مناطق رئيسية هي:

---

[1] Francis P Sempa, Geoplitic From the cold war to the 21st Century (New Brunswick (U.S.A) and London (U.K), 2002), p p. 3-9.

* **هالفورد ماكندر Halford Mackinder:** جغرافي بريطاني متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا، ألف كتابه الشهير "المحيط الجغرافي للتاريخ" عام 1904، وهو واضع نظرية قلب الأرض.

[2] سميرة شرايطية، "جيوبوليتيك العلاقات الدولية"، محاضرات سنة ثالثة، تخصص علاقات دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، قسم العلوم السياسية، 2019-2020، ص. 20.

[3] علي سالم إحميدان الشواورة، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 214.

[4] محمد حجازي، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1996)، ص. 293.

- **منطقة قلب العالم**: ويقع ضمن أراضي روسيا الاتحادية وأوروبا الشرقية والجزء الشمالي من إقليم البلقان.

- **منطقة الهلال الداخلي Inter crescent**: وهي منطقة تحيط بقلب العالم وتمتد من سواحل أوروبا الغربية ما عدا بريطانيا وإيطاليا والجزء الجنوبي من إقليم البلقان، والوطن العربي، والعالم الإسلامي في جنوب آسيا، والهند، والهند الصينية والصين وكوريا، واعتبره منطقة صدام بين القوات البرية والبحرية.

- **منطقة الهلال الخارجي Outer Crescent**: وهي منطقة تحيط بالهلال الداخلي الذي بدوره يحيط بقلب العالم، وتشمل كل من أمريكا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا وأستراليا وأنجلترا واليابان، وترتبط جغرافيا وثقافيا بالهلال الداخلي[1]

[1] Halford Mackinder, Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction, NDUpresss defense Classic edition, with a new introduction by Stephen V.MLADINEO, national defense university press, Whashington, DC, p. 86.

خريطة رقم 7: توضح الجزيرة العالمية لماكندر

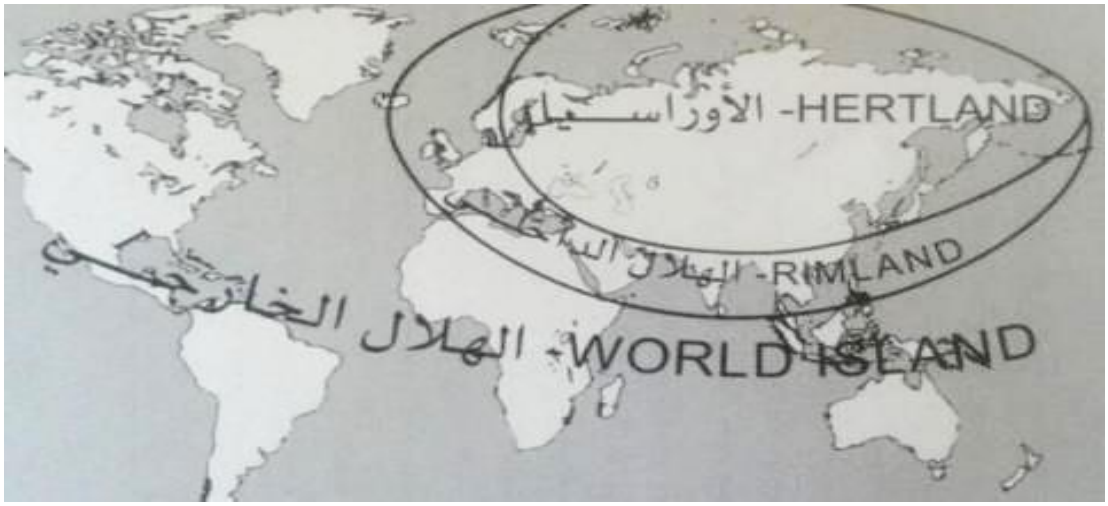

المصدر: https://www.alaraby.uk

بالاعتماد على الخريطة الأولى يلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط تقع ضمن الهلال الداخلي لقلب الأرض الماكندري لتحقيق السيطرة العالمية، والذي له نفس أهمية الهارتلاند عند سبيكمان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ماكندر أقر بوجود قلب ثانوي عام 1943 داخل الجزيرة العالمية هو "القلب الجنوبي Southern Heartland"، يشمل افريقيا جنوب الصحراء، ويتصل القلب الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عبر المنطقة الممتدة من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، ومن جبال

طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا، بالإضافة إلى العديد من الطرق المائية[1]، ويحيط بالقلب الشمالي (في الشمال) والقلب الجنوبي (في الجنوب) دائرتان، **الأولى:** داخلية وتتمثل في الأراضي المنخفضة الأوروبية والأسيوية الجنوبية تعقبها الأراضي العربية من النيل إلى شبه الجزيرة العربية، وتمتد من الجزر البريطانية في الغرب وحتى اليابان في الشرق ، **والثانية:** خارجية وتتمثل في الجزيرة الدائرة في فلك جزيرة العالم وإفريقيا الجنوبية[2]، وحسب ماكندر فإن المنطقة الداخلية لها مكانة مهمة نظرا لأهميتها الجيوبوليتيكية والتي تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، وقد وصفها ماكندر (الشرق الأوسط) على أنها المنطقة التي تتطور فيها الحضارة كونها دائمة التعرض للتأثيرات الثقافية المتناقضة والأكثر نشاطا.[3] وقد قدم ماكندر قانونه الجيوبوليتيكي وفق ما يلي[4]:

- من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض
- من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية
- من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

ولقد أكد ماكندر أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لأي دولة هو الوضع المتوسط المركزي، بمعنى أنه قابل للتغير مع كل سياق جغرافي محدد، وأن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم ويقع في مركزها قلب العالم[5]، وهذا هو الأساس الجغرافي الملائم لتحقيق الهيمنة والسيادة العالمية.

وفي تعديله عام 1943 استحدث مصطلح حوض الأرض الوسطى Midland Basin (شمال الأطلسي) الواقع بين غرب أوروبا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن لهذا الإقليم أهمية مماثلة لل Heartland وقوة منافسة له، كما أكد أن الموقف السياسي للقوى العالمية يرتكز على البناء الصناعي وليس الموقع الجغرافي فحسب، فقد نقل ماكندر الأهمية الجيوبوليتيكية للهارتلاند من مجرد الاعتماد

---

[1] نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 56-57.

[2] جيرارد دسيوا، دراسة في العلاقات الدولية، النظريات الجيوسياسية، قاسم المقداد مترجما، ج. 1. (سوريا: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 112.

[3] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، عماد حاتم مترجما (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص. 88.

[4] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص. 63.

[5] محمد صخري، "المدرسة البريطانية للجيوبوليتيك: هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم 1861-1947"، تم تصفح الموقع يوم: 27 جوان 2021، نقلا عن: https://politics-dz.com

على الموقع وتكتل الأراضي وسهولة الحركة للقوى القارية، إلى الاعتماد على الناس والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة[1].

ينطلق ماكندر من نقطة أساسية مفادها أن منطقة الهلال الداخلي هي منطقة التصادم والتصارع بين **القوى البرية** الممثلة في روسيا و**القوى البحرية** الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن إقليم الشرق الأوسط يقع في منطقة الهلال الداخلي فقد كان مسرحا للتنافس الجيوبوليتيكي بين القوتين منذ الحرب الباردة، كونه يقع في منطقة الجذب الجيواستراتيجي للمطامع الدولية، ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم، وقد عرفت الفترة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تراجعا في حدة التنافس على المنطقة، نظرا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم فالنظام الدولي أصبح أحادي القطبية بزعامة أمريكية، ولم يطل الوقت كثيرا ليعود الصراع الجيوبوليتيكي بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ أو كما أسماها ماكندر نقاط التحكم العالمية، وذلك بعد أن استعادة روسيا عافيتها الاقتصادية أولا، و بروز قوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ثانيا[2].

وبالعودة إلى البعد التنظيري لماكندر فإن روسيا الاتحادية تسعى لاسترجاع مكانتها كقوة عالمية مؤثرة في الساحة الدولية، ولتحقيق ذلك وضعت إقليم الشرق الأوسط ضمن أولوياتها الاستراتيجية كونه من أهم المناطق الحيوية استنادا إلى المنطق الجيوبوليتيكي القاري للجزيرة العالمية الذي يؤكد أهمية منطقة الشرق الأوسط لتحقيق الهيمنة العالمية، فعملت على إقامة شراكات إقليمية تعاونية مع دول الإقليم بالتركيز على مصالها الاقتصادية (الطاقة) والعلاقات العسكري (التسليح)، خاصة مع الدول المؤثرة في ديناميكيات الإقليم كإيران المعادية لأمريكا وسوريا، وهو ما نادى به المفكر الجيوبوليتيكي الروسي "ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin" حين اعتبر أن التحالف الروسي الإيراني أولا، والتحالف الروسي العربي ثانيا، من شأنه أن يهدد التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،[3] ولعل ذلك يساهم في فهم سبب الانغماس الكبير لروسيا في الأزمة السورية منذ عام 2011، فهي تسعى لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الهلال الداخلي المحيط بالقلب، و تفتيت دوله للوصول إلى السيطرة على القلب الأرضي الاوراسي.

كما شكل الوجود الأمريكي في المنطقة ورغبته في كبح جماح روسيا للتوسع الجيوبوليتيكي وعودتها كقوة تعديلية في النظام الدولي، دافعا للإرادة الروسية البوتينية إلى استرجاع روسيا لنفوذها في جوارها

---

[1] علي سالم احميدان الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 219-220.

[2] سعيدة بن رقرق، "التنافس الجيوبوليتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا منذ سنة 2011"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2021-2022)، ص. 70.

[3] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره. ص. 90.

الجغرافي، والتأثير على طبيعة ونمط التفاعلات الحاصلة على منطقة الهلال الداخلي، وذلك لكسب لعبة التنافس الأوراسي "اللعبة الكبرى الجديدة على رقعة الشطرنج الدولية"[1].

أما الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لتأكدها بأن هيمنتها على إقليم الشرق الأوسط قد تتراجع يوما ما، سعت للسيطرة على اليابسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولعل ما يؤكد ذلك غزوها لأفغانستان 2001، والعراق 2003، وذلك بهدف حفظ مصالحها في نظام دولي متعدد الأقطاب قادم[2]. ولعل ذلك يجعلنا نفهم مبررات التواجد الأمريكي الدائم في كل تفاعلات الشرق الأوسط، وسعيه لخلق كيانات سياسية تخدم مصلحتها في المنطقة (إسرائيل ودول الخليج العربي).

ما يلاحظ على ماكيندر أنه كان دائم التغيير في حدود قلب الأرض، إذ كان على علم تام -كجغرافي – بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان أيضا يتغير، فكما يقول ماكيندر نفسه: "أن لكل قرن جيوبوليتيكا".[3]

ثانيا: نظرية الإطار أو الحافة Rimland لسبيكمان Nicholas Spykman 1893-1943:

جاء الاهتمام الغربي بإقليم الشرق الأوسط انطلاقا من البعد التنظيري الجيوبوليتيكي للقوة البحرية، حيث أشار سبيكمانSpykman * إلى أن من يسيطر على الإقليم الجيوسياسي الواقع بين قلب الأرض (روسيا الاتحادية) والبحار المتشاطئة تتحقق له الهيمنة العالمية، وقد أطلق على هذا الفضاء الجغرافي "حافة الأرض أو الهلال الهامشي الكبير"، والذي من منظوره المسؤول عن قوة قلب الأرض[4].

---

[1] موسى الزعبي، إلى أين يتجه العالم اليوم؟ (دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2004)، ص ص. 22-23.

[2] كاظم هاشم نعمة، "المحور الجيوبوليتيكي العربي الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة"، سياسات عربية، ع 43، (مارس 2020)، ص. 8.

[3] "نظريات الجيوبوليتيكا في تحليل العلاقات الدولية"، ص. 2. نقلا عن:

https://elearning-facdr.univ-annaba.dz.

* **نيكولاس سبيكمان Spykman Nicolas:** جيوستراتيجي هولندي أمريكي معروف بلقب أبو علم الاحتواء، وهو عالم سياسي ويعتبر من أحد مؤسسي الواقعية الكلاسيكية في الخارجية الأمريكية، يهتم بالفكر السياسي لأوروبا الشرقية، وهو أستاذ العلاقات الدولية.

[4] Tanguy Struye De Swieland, Caucase et Asie Central : la guerre pour le control du rimlande, les cahiers du RMES, Volume IV, N° 01éte, 2007), p. 213.

خريطة رقم 8: توضح الهلال الهامشي لسبيكمان

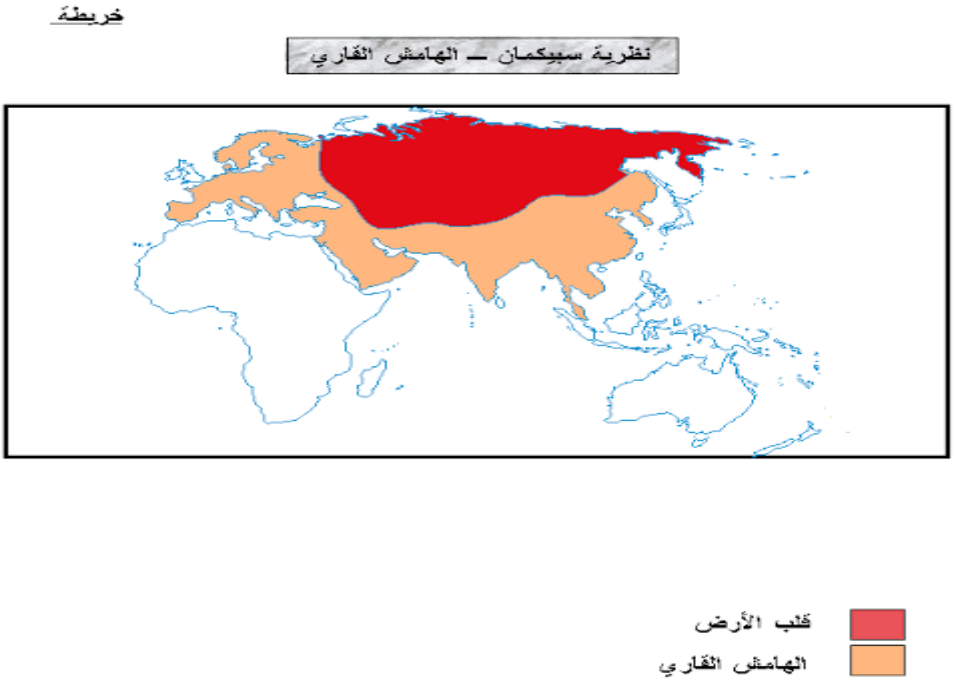

المصدر:https://www.google.dz

أسس سبيكمان طرحه الجيوبوليتيكي من خلال تقديمه تفسيرا مغاير لأهمية منطقة قلب العالم والنطاق المحيط بها قاريا كان أو بحريا، والتي أطلق عليه مصطلح النطاق الهامشي Rimland حيث تتميز هذه المنطقة بوفرة الموارد والقوة البشرية بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب[1]، عكس الهارتلاند عند ماكيندر الذي يفتقر للموارد الطبيعية والطاقوية، ويقع أغلبها في مناطق متجمدة أو صحراوية[2]، وقد أقر سبيكمان بأن الصراع بين القوى العظمى سوف يكون لأجل السيطرة على الأراضي الهامشية. وبذلك صاغ قانونه **"من يسيطر على الريملاند يسيطر على أوراسيا ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم"**، وحسب سبيكمان فإن منطقة الشرق الأوسط تقع في الريملاند حسب ما قدمه من أهمية حيوية لهذه المنطقة[3]. وقد قسم سبيكمان جغرافية أوراسيا إلى[4]:

[1] حسن خليل، الجغرافيا السياسية، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها (بيروت: سنتر حمادي، 2006)، ص ص. 72-73.

[2] أحلام عابد، "جيو سياسية العلاقات الدولية"، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، تخصص علاقات دولية، 2021-2022، ص. 25.

[3] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

[4] Nicholas J Spykman, The Geograph of the Peace (New York : Harcourt Brace, 1994), p.43.

- **الهارتلاند Heart Land**: أي روسيا الاتحادية (قلب الأرض) ويبلغ امتدادها بريا حوالي 17 مليون كلم^{2}.

- **الريملاند Rim Land** : ويشمل قارة أوروبا، شبه الجزيرة العالمية، دول آسيا الوسطى، العراق، إيران، أفغانستان، الهند، الكوريتان، الصين وجنوب شرق آسيا.

- **منطقة الارتطامCrush Zone** : وهي المنطقة التي تتنافس وتتصارع عليها القوى الكبرى من أجل السيطرة على مواردها وممراتها.

واستنادا إلى ذلك فإن القوة التي تتحكم في أوراسيا سوف تسيطر على أكثر منطقتين إنتاجا من حيث الاقتصاد العالمي، وهو ما يجعل المنطقة محل للاهتمام الجيواستراتيجي العالمي[1].

وباعتبار منطقة الريملاند نقطة ارتكاز أساسية لتحقيق السيطرة العالمية، يرى سبيكمان أن القوى الراغبة في تحقيق الهيمنة العالمية عليها أن تتوسع لإحكام سيطرتها على الريملاند، حيث تحتل أولا منطقة معينة تجعلها بمثابة نقطة ارتكاز نحو اندفاعية جديدة لاحتلال المزيد، ويستمر هذا التوسع إلى أن يسيطر على منطقة الريملاند كاملة، ويرى سبيكمان -في إطار التنافس بين القوتين البرية والبحرية- أن السيطرة الكاملة على الريملاند من طرف الدول البحرية سيؤدي إلى النصر النهائي على القوى البرية التي ستكون تحت السيطرة البحرية[2].

بالاستناد إلى الفكر الجيوبوليتيكي الاستراتيجي البحري لسبيكمان، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة شبكة من التحالفات الاقتصادية والأمنية في المنطقة الواقعة بين الكتلتين القارية والبحرية، وذلك بهدف فرض سيطرتها على المناطق الممتدة من أوروبا والجزيرة العربية والشرق الأوسط إلى شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا بغية عزل روسيا ومنعها من استعادة نفوذها عليها والوصول إلى المياه الدافئة، لتقويض طموحاتها الاوراسية[3].

إن الشرق الأوسط في نظرية سبيكمان هو الطوق للحافة الذي يساهم في احتواء اوراسيا، عكس ما كان عند ماكندر: يتأثر بعلاقات القوى في أوراسيا ولا يؤثر فيها، فإيران والسعودية وقطر أصبحت دول مؤثرة في أسواق الطاقة العالمية من منطلق جيواقتصادي، وعليه فإن الموقع يصبح ذو أهمية كبرى ومسرحا للصراع بين القوى الكبرى بما يحويه من موارد طبيعية وأسواق وفرص للاستثمار، وعليه

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية، أمل الشرقي مترجما (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 550.

[2] مدونة باحث أكاديمي للبحوث الجامعية، "نيكولاس سبيكمان ونظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2020، نقلا عن: https://www.bohoht.blogspot.com

[3] Nicholas J Spykman, Opcit, p. 45.

اصبحت منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا ميدانا للنزاعات المسلحة في إطار لعبة التنافس الدولية (احتلال العراق من منطلق جيوبوليتيك الطاقة)[1].

ثالثا: نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان Alfred Mahan 1840-1914:

يرى الاستراتيجي الأمريكي "ماهان Mahan"* أن السيطرة على البحر يعتبر شرط أساسي لأي دولة ترغب في تحقيق السيادة العالمية، كما يجب عليها أن تدعم قوتها البحرية بقوة عسكرية داخل وخارج حدوها الوطنية، بهدف درئ أي تهديد يحيط بها مسبقا. ولتحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبولتيكي يجب أن يتم على أساس:

- ✓ **الموقع الجغرافي للدولة:** بمعنى موقعها البحري وانفتاحها على البحار، أي إذا كانت تطل على بحر واحد أو إثنين أو أكثر، مع مراعاة صلاحية هذه البحار للملاحة، وإمكانية إجراء اتصالات بحرية مع الدول الأخرى، ومدى امتداد الحدود البرية والقدرة على بسط النفوذ والسيطرة على المناطق الاستراتيجية وتهديد أراضي العدو بأسطولها[2].
- ✓ **الهيئة الفيزيائية للدولة:** أي هيئة الشواطئ البحرية، وإعداد الموانئ المتموضعة عليها.
- ✓ **امتداد مساحة الأراضي:** التي تعادل امتداد الخط الساحلي.
- ✓ **العدد الإحصائي للسكان:** يرتبط بقدرة الدولة على بناء السفن وخدماتها.
- ✓ **الطابع القومي:** مقدرة الشعب على العمل بالتجارة، فالقوة البحرية تعتمد على التجارة السلمية الواسعة، فلبناء قوة بحرية لابد من معرفة مدى رغبة السكان وميولهم لركوب البحر.
- ✓ **الطابع السياسي للإدارة:** وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة[3].

تنبأ ماهان في نظريته بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح قوة بحرية وتسيطر على العالم، ولذلك دعا أمريكا إلى بناء السفن والتوسع نحو البحار والسيطرة عليها، وذلك لمنع روسيا للوصول إلى المياه

---

[1] سعيدة بن رقرق، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

* **ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan**: كان ضابطا في البحرية الامريكية وجيوستراتيجي، كانت لكتاباته حول أهمية وضع خطة ناجحة لتشكيل قوة بحرية دولية ذات قدرات هجومية، دور مباشر في الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، ووصولها إلى مكانتها الحالية كاكبر قوة عظمى عل مستوى العالم. للمزيد راجع: http://m.marefa.org

[2] محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد والعشرين بين المنهجية والتطبيق (الأردن: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص. 326-329.

[3] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص. 301.

الدافئة (البحار المفتوحة)[1]. وهو ما تحقق فعلا بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية وبروزها كقوة عالمية، بعد تراجع القوة البحرية البريطانية[2].

لقد ركز ماهان في كتابه "مشكلات آسيا" 1900 على مشكلات أوراسيا، حيث رأى أن قارات العالم الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية، وأن قناتي السويس وبانما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال المتميز بكثافة الحركة التجارية والسياسية العالمية، فأوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وتمثل روسيا موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، ومن غير الممكن مهاجمتها لأنها منيعة، كما أن المناطق الأسيوية بين درجات عرض 30° و40° شمالا هي نطاق الاحتكاك بين القوى البرية والبحرية، بما أن هذه الأخيرة هي مفتاح السيطرة العالمية فإنه بإمكان كل من بريطانيا وأمريكا المتحالفين الوصول إلى السيادة العالمية باحتلال قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا، فقد تنبأ ماهان بتحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان سيحدث يوما ضد روسيا والصين[3].

لقد نقل ماهان إلى المستوى العالمي مبدأ "الأناكوندا" والذي يتجسد في حصار الأراضي المعادية من البحر عبر الحدود الساحلية وهو ما يؤدي إلى الاستنزاف الاستراتيجي للعدو، وبما أن القوة البحرية معيار قوة الدولة فإنه كمهمة استراتيجية منع بناء تلك القوة في معسكر العدو، فمهمة أمريكا في تعزيز قوتها في تلك البنود الستة المذكورة سابقا، وإضعاف العدو فيها، ومعاملة المنافسين دول أوراسيا الكبرى (روسيا، الصين، ألمانيا)، في سحب المناطق الساحلية من تحت سيطرتها، وإغلاق منافذها على المجال البحري قدر المستطاع، فمن الناحية العملية كانت الخطوط الأساسية لاستراتيجية الناتو وغيره من الأحلاف الموجهة نحو وقف الاتحاد السوفياتي "مبدأ الوقف" مطابق لمبدأ الأناكوندا الاستراتيجي، ومن ذلك تشكل: Asian (مجموعة دول جنوب شرق آسيا)، وAnzus، واتفاقية الدفاع المشترك بين أستراليا، نيوزيلاندا وأمريكا، وCENTO (حلف دول وسط آسيا) التي تمثل تطويرا مباشرا لمنطلقات ماهان[4].

ولتحقيق التفوق يرى ماهان بضرورة وجود مناطق استناد (موانئ، قواعد عسكرية، موانع حصينة في المضائق، اساطيل بحرية متواجدة في كل مكان، وقادرة على الانتقال بسرعة نحو النقاط الاستراتيجية، بطريقة تضمن حرية التجارة في البحار وممارسة الحصارات البحرية حول الدول المعادية).

ورغم جملة الانتقادات التي وجهت لنظرية ماهان إلا أنها لاقت اهتماما بالغا من قبل المسؤولين الأمريكيين، أمثال الرئيس "روزفلت" الذي سعى إلى تنفيذ الكثير من مبادئها خاصة التوسع خارج الحدود،

[1] عبد الرزاق بوزيدي. مرجع سبق ذكره، ص. 29.

[2] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية (القاهرة: الدار المصري اللبنانية، 2009)، ص ص. 215-216.

[3] عدنان صافي، الجيوبولتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص ص. 97-98.

[4] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 100-101.

لضمان الدفاع القومي ضد أي حصار يوجه ضد أمريكا، ومنها احتلال جزر هاواي لما تمثله من قاعدة عسكرية أمامية يمكن استخدامها ضد أي هجوم يأتي من القارة الأسيوية[1].

الفرع الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من منظور النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة

بالرغم من أن التحولات الجديدة المرافقة لنهاية الحرب الباردة، وأثر العولمة على الجغرافيا والتفاعلات العالمية، التي أثرت على حقل الجيوبوليتيك (الدعوة بانتهاء عصر الجيوبوليتيك، وبداية عصر جديد لا يهتم لا بالأرض ولا بالجغرافيا)، إلا أن الباحثين الجيوبوليتيكيين أكدوا باستمرار أهمية العامل الجغرافي في العصر الجديد[2].

شكلت الأحداث التي عرفتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة: الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، ظهور الصين كقوة قادمة في آسيا الوسطى، أحداث الربيع العربي مع بداية عام 2010، التدخلات الخارجية في ليبيا وسوريا، عودة التنافس الجيوبوليتيكي على مناطق النفوذ الجيوبوليتيكية بين القوى الكبرى.

أولا: الماكندرية الجديدة زبغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski:

أعاد بريجنسكيBrzezinski المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي، في مؤلفه "رقعة الشطرنج العظمى" طروحات نظرية "قلب الأرض" بصيغة جديدة.

ينطلق بريجنسكي من فرضية أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية غير كاملة، ولتحقيق ذلك يجب أن تفرض سيطرتها على المنطقة الأوراسية والتي هي بمثابة الفراغ الجيواستراتيجي الذي يسمح لتحقيق السيطرة العالمية إذا ما توفرت شروط املاء هذا الفراغ[3].

وتتلخص نظرية بريجنسكي في الأفكار التالية[4]:

- ✓ ان منطقة أوراسيا هي القارة الاكبر في العالم وهي محور الحركة الجيوبوليتكية ومركز الاهتمامات الجيوستراتيجية.

---

[1] محمد أزهر السماك، مرجع سبق ذكره، ص. 329-332.

[2] جلال خشيب، "أوهام العولمة وعودة جيوبوليتيكا العصر القديم"، دراسات سياسية، (2019)، ص. 2.

[3] جلال خشيب، "زبيغنيو بريجنسكي والماكيندرية الجديدة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 جانفي 2022، نقلا عن: https://www.ahewar.org

[4] المرجع نفسه.

✓ القوة التي تتحكم بأوراسيا تستطيع أن تسيطر على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأوفر في مجال الإنتاجية الاقتصادية.

ثم يذهب بريجنسكي إلى تحديد الخصائص الجيواستراتيجية لمنطقة أوراسيا والتي تتمثل في[1]:

- يعيش في أوراسيا حوالي 75% من شعوب العالم.
- توجد معظم ثروات العالم.
- تنتج أوراسيا حوالي 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي
- توجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم.
- موطن الدول الأقدر سياسيا والأكثر ديناميكية في العالم.

وعليه فإن قوة أوراسيا لو جمعت فأنها تفوق قوة أمريكا، ولكن ومن حسن حظ أمريكا أن أوراسيا أوسع من أن تتوحد سياسيا، وهكذا فإن أوراسيا هي[2]:

- رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية.

- تشغل عدة لاعبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة، ويستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق والمركز والجنوب.

تحتوي النهايتان الغربية والشرقية للرقعة على مناطق كثيفة السكان، جيدة التنظيم ومزدوجة بعدد من الدول القوية، في إشارة منه إلى الطرف الغربي الصغير من أوراسيا (أوروبا الغربية)، وفي إشارة منه لمنطقة الشرق الأوسط يتابع بريجينسكي قوله: ما بين النهايتين الغربية والشرقية تمتد مساحة وسيطة واسعة قليلة السكان وتعاني حاليا من حالة سيولة سياسية وتشظ تنظيمي، وقد كانت هذه المساحة محتلة من قبل قوة منافسة كبرى، وإلى الجنوب من تلك السهوب الأوراسية المركزية الواسعة تقع منطقة تجمع بين الفوضى السياسية ومصادر الطاقة الغنية تمتلك أهمية عظمى بالنسبة لدولة أوراسيا الغربية والشرقية ، وتضم المنطقة الجنوبية دول تتطلع إلى الهيمنة الإقليمية ويقصد إيران[3].

ويرى بريجنسكي أن رقعة الشطرنج الأوراسية توفر الأرضية التي تدور عليها اللعب، ومن هنا يقدم افتراضه[4]:

---

[1] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية (مصر: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 112.

[3] المرجع السابق الذكر، ص. 113.

[4] جلال خشيب، المرجع سبق ذكره.

- ✓ إذا استطاعت أمريكا سحب المساحة الوسطية إلى داخل الفلك الغربي المتوسع (حيث توجد أمريكا).
- ✓ إذا لم تخضع المنطقة الجنوبية –الشرق الأوسط-لسيادة لاعب واحد.
- ✓ إذا لم يتوحد الشرق بطريقة يتيح له طرد أمريكا من قواعدها الموجودة على سواحله، فإنه يمكن عندها القول بأن السيادة قد تحققت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية على أوراسيا.

ويرى بريجنسكي أن السيطرة الأمريكية على أوراسيا او قدرتها على التحكم فيها تواجهها صعوبات عديدة منه[1]:

- اتساع مساحتها
- كثافة سكانها
- تنوع وتعدد مكوناتها الحضارية والثقافية والدينية واللغوية.

وبسبب هذه المعوقات يقترح بريجنسكي جملة افكار بشأن تعزيز السيادة الأمريكية على منطقة اوراسيا[2]:

1. أساليب العمل الاقتصادي.
2. المناورات السياسية والدبلوماسية.
3. صيغة التحالفات الامنية المتبادلة.
4. المشاركة في اتخاذ القرارات.

ويعتبرها صيغ ناجحة للنفوذ الجيوستراتيجي الأمريكي على رقعة الشطرنج الاورواسيوية.

ويمكن القول ان مقومات السيطرة العالمية لا تشترط ان يكون المتغير المكاني متوسط اليابس الارضي وفق النظرية الماكندرية او البريجينسكية، وانما قد تكون في منطقة اخرى في العالم إذا ما توفرت فيها المقومات الجيوستراتيجية، فمنطقة الخليج العربي –الامتداد الأرضي لمنطقة الشرق الأوسط-من الناحية الجغرافية لا تتوسط العالم الا أنها من الناحية الجيوستراتيجية الشريان الحيوي الذي يغذي

[1] "الماكندرية الجديدة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 سبتمبر 2021، نقلا عن: https://uomustansiriyah.edu.iq

[2] المرجع نفسه.

العالم بمصادر الطاقة وخصوصا الدول المتقدمة صناعيا ولهذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية ان تبقي هذه المنطقة ضمن نطاق سيطرتها[1].

إن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط يحظى بأهمية كبيرة في السياسة العالمية والقوى الكبرى المتحكمة فيها، وذلك راجع إلى موقعها الجغرافي الذي يمثل حلقة وصل بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا وأفريقيا كما يوضح الجدول التالي:

نحو آسيا	عن طريق: -إيران – الهند – تركيا
نحو أوروبا	عن طريق: -تركيا –البحر المتوسط –أوروبا
نحو أفريقيا	عن طريق: -باب المندب -البحر الأحمر -البحر المتوسط -المحيط الهندي -المحيط الأطلسي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص. 114.

مما سبق يمكن القول بأن الصراع الدولي بين القوى المتنافسة أصبح حسب بريجنسكي يرتكز أساسا في منطقة أوراسيا، والمناطق المجاورة لها (آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط)، لذلك دعا الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة السيطرة عليها كونها تمثل مركز القوة العالمية.

ثانيا: الأوراسية الجديدة لألكسندر دوغين Alexander Gugin:

تمثل الاوراسية الجديدة طرحا تطوريا للمدرسة الروسية الجيوبوليتيكية الكلاسيكسية، وترجع الملامح الأولى للجيوبوليتيك الدوغينية إلى سنة 1991 حينما نشر دوغين مقالا يحمل عنوان "حرب القارات The war of the continents"، تناول فيه تصورات فكرية جديدة حول الجيوبوليتيك الكبرى للعالم مركزا على الصراع الجيوبوليتيكي والأيديولوجي القائم بين منطقين مختلفين من القوى العالمية: القوة البرية (روما الخالدة) والقوة البحري (قرطاجة الخالدة)، بحيث أن روما الخالدة تعكس سلوكيات روسيا الحالية التي تمثل محور الخير، وقرطاجة الخالدة تعكس تاريخيا سلوكيات أثينة الديمقراطية والامبراطورية الألمانية والبريطانية وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حاليا التي تمثل محور الشر، وبالتالي فإن الصراع بين هذين النمطين من القوتين المختلفة أيديولوجيا وعقائديا سوف يظل قائما إلى أن يتمكن أحدهما من تدمير الأخر[2].

[1] سعيدة، بن رقرق. المرجع سبق ذكره، ص ص. 80-81.

[2] Schmidt Matthew," Is Putin Pursuing Policy of Eurasuanism?", The Journal of Post-Soviet Democratization, Vol 13, No1, December 2005, p. 92.

عزز بعدها دوغين نظريته الاوراسية سنة 1997 من خلال نشره كتاب "أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي"، الذي اعتبر منهجا أوراسيا جديدا لتوظيف الجيوبوليتيكا الروسية بما يخدم مصالحها القومية.

آمن دوغين بالأوراسية الجديدة بوصفها عقيدة تحمل خلاصا لكل المشكلات التي تعاني روسيا منها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية القوة البحرية المنافسة لها[1]، وقد اعتبر دوغين أن الاوراسية الجديدة ليست مجرد مشروع جيوبوليتيكي، بل هي فلسفة وايديولوجية سياسية بديلة عن الفاشية، والاشتراكية والليبرالية، تسعى لبناء روسيا القوية من جديد[2]، وهو ما ظهر جليا في خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد عامين من توليه أمور السلطة حين صرح قائلا: "نحن قوة عالمية ليس بسبب أننا نمتلك قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية محتملة، ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظل موجودين ماديا في أوروبا وآسيا و في الشمال والجنوب، كما لنا في كل مكان بعض من الاهتمامات والمخاوف[3]".

يدعو دوغين إلى تجسيد نظام جيوبوليتيكي عالمي يرتكز على ما يسميه بالأحزمة الجيو-اقتصادية التي تضم أولا: الأورو-أفريقية، ثانيا: آسيا، ثالثا: المحيط الهادي رابعا: أوراسيا وذلك بهدف تطويق التهديد الأمريكي على العالم. بالإضافة إلى تجنب تحول روسيا إلى ملحق تتحكم فيه واشنطن، لذلك دعا إلى إقامة تحالفات استراتيجية دولية[4] مثل:

- التحالف الروسي مع الدول الاسلامية وخاصة إيران، بهدف توجيه تحالف روسي اسلامي معادي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يسهل عليها السيطرة على الساحل الجنوبي الغربي من اليابسة الاوراسية.
- التحالف مع دول ناشئة من إقليم الشرق الأوسط (إيران وتركيا)، كونها محاور جيوبوليتيكية مهيمنة على الأحداث في المنطقة، ورافضة للهيمنة الامريكية على الشرق الأوسط، وهو ما حذر منه بريجنسكي.[5]

---

[1] جلال خشيب، "الجيوبوليتيكا الروسية الكلاسيكية والمعاصرة بين النظرية والتطبيق، رؤية تركية، (2018)، ص. 105.

[2] "جيوبوليتيك مرحلة ما بعد الحرب الباردة: الجيوبوليتيك في عصر العولمة والتكنولوجيا"، ص. 14، نقلا عن:
https:// elearning.univ-blida2.dz.

[3] - Dominika Plavcanova, "Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia- Phenomenon of Space", European Journal of Geopolitics, No 1,(January, 2013), p. 64.

[4] Shlapentokh Dmitry, "Dugin Eurasianism: A Window on the Minds of the Russian Elite or an Intellectual Ploy?", Studies in East European Thought, Vol 59, No 3, (2007).

[5] سعيدة بن رقرق، مرجع سبق ذكره. ص. 83.

- التحالف الروسي مع اليابان وألمانيا (ترفض الهيمنة الامريكية على المناطق الاوراسية)، بهدف ابعاد أمريكا عن جميع التفاعلات التي تحدث في المنطقة الاوراسية[1].

تسعى النظرية الجيوبوليتيكية الدوغينية إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية (القوة البحرية)، وحسبه فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل مجالا حيويا للقوة الروسية الاوراسية ولا يمكن التنازل عليها في أي صراع جيوبوليتيكي مع قوى البحر، ولعل ما يؤكد ذلك هو التواجد الروسي في الأزمة السورية بكل ثقلها لكسب محصلة النزاع الصفري على حد تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين[2].

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: رؤية تاريخية تحليلية

يعتبر موضوع التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من أكثر المواضيع أهمية، فروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تعد من أبرز القوى المؤثرة في النظام الدولي، تربط بينهما علاقات تعاون وتنافس لاسيما في المناطق المهمة لهما، وتمثل منطقة الشرق الأوسط واحدة من تلك المناطق، ويعود التنافس بينهما في المنطقة إلى مرحلة الحرب الباردة.

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة

أفرزت مرحلة الحرب الباردة تغيرات جذرية، حيث كونت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قطبا النظام الدولي، الأمر الذي دفع القطبين نحو التنافس من أجل تأمين وحماية مصالحهم والهيمنة على العالم.

مع بداية الحرب الباردة، عزم الروس على تعزيز تواجدهم في منطقة الشرق الأوسط وتوطيد علاقاتهم مع دوله، وذلك لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والحد من نفوذها وهيمنتها، فدعموا حركات التحرر في الوطن العربي التي تسعى للتخلص من الاستعمار[3].

وفي الخمسينات ومع تعرض معظم الدول العربية للضغوطات الأمريكية، قدم السوفييت لها كل الدعم السياسي والاقتصادي، وذلك في إطار سعيهم لتوطيد علاقاتهم مع الدول العربية مثل مصر،

---

[1] Sengupta A, Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of Political Space (USA: Lexington books, 2009), p. 34.

[2] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

[3] إيلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 25.

الجزائر، سوريا، العراق واليمن. هذا وقد تصدى السوفييت لحلف بغداد الذي أسس عام 1955 بتوجيه من بريطانيا، الذي كان يهدف لمحاصرة المد الشيوعي في الشرق الأوسط[1].

وعندما توجه العراق إلى تأميم قطاع النفط عام 1972 وقفت موسكو إلى جانبه وذلك بهدف ضرب المصالح الاقتصادية الامريكية أولا، والسيطرة على القطاع النفطي في العراق وكل ما يتعلق بالصناعة النفطية ثانيا.

إلى جانب العراق ساند الاتحاد السوفياتي مصر خلال أزمة السويس عام 1956 واعطى لها الحق في ممارسة السيادة على أراضيها، وسوريا عام 1957-1958 أمام الضغوطات التي تعرضت لها من دول حلف بغداد.[2]

ومع إعلان العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا أعلن الاتحاد السوفياتي قطع علاقته مع إسرائيل ووضع اسطوله في البحر المتوسط في حالة تأهب، وقدم المساعدات العسكرية لمصر وسوريا، ودعم قرارات الأمم المتحدة رقم 233 و234 والمتعلقة بوقف إطلاق النار ونقل قضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي حرب 1973 تبنى الاتحاد السوفياتي موقف الدول العربية وأيد كل من مصر وسوريا وقام بإنشاء جسر جوي لإمدادها بالسلاح مقابل الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لدعم إسرائيل[3].

عسكريا: عمل السوفييت على بناء علاقات عسكرية مع بعض الدول العربية (مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر)، من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات وتدريب الكوادر، وكذا عقد شراكات تمس الصناعات العسكرية.

اقتصاديا: عمل السوفييت على اثبات تواجدهم في العديد من الدول العربية، ففي مصر على سبيل المثال لا الحصر ساهم السوفييت بتمويل السد المسؤول عن توليد مصر بالطاقة الكهربائية، بناء شبكة السكك الحديدية، إنشاء مشاريع المياه، بناء السدود، والصناعات النفطية[4].

ويمكن تحديد أهم أهداف الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة في:

[1] فلاح سمور الجبور، "الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين 2012-2018، سوريا دراسة حالة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص. 36.

[2] المرجع نفسه.

[3] فلاح سمور الجبور، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

[4] المرجع نفسه، ص. 38.

- الوصول الي المياه الدافئة، وفك الحصار الأمريكي الغربي للمضائق الاستراتيجية المهمة للاتحاد السوفيتي، لذلك عمل الاتحاد السوفيتي على تحسين علاقاته بالدول الشرق أوسطية[1].
- التواجد العسكري في محيط المنطقة بشكل دائم، لأن ذلك سيسمح للأسطول السوفيتي اجتياز الممرات البحرية، خاصة في أوقات الازمات الدولية، وهو ما حققه الاتحاد السوفياتي من خلال نشر قواته العسكرية في المحيط الهندي (جزيرة سيشل وموريشيوس)، هذا إلى جانب بعض القواعد والموانئ الاستراتيجية مثل موانئ اللاذقية وطرطوس في سوريا.
- تطويق حلف الشمال الاطلسي من الشرق والجنوب.
- العمل على حرمان الدول الرأسمالية من المصدر الرئيسي للطاقة (الشرق الأوسط).
- ربط اقتصاديات المنطقة بالمنظومة الاشتراكية وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية وإقامة المشروعات الاقتصادية الضخمة مع دول المنطقة.
- العمل على خلق محاور سياسية ذات توجهات معادية للولايات المتحدة والدول الغربية وذلك لتهديد أمنهم واستقرارهم، وسعت لتحقيق ذلك من خلال إقامة نظم حكم مستقرة موالية للنفوذ السوفيتي.
- تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للدول الحليفة في المنطقة.
- نشر المبادئ الشيوعية في دول المنطقة.[2]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فيرجع اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط إلى فترة الحرب العالمية الثانية، حين تسببت العمليات العسكرية الموسعة، بزيادة الحاجة إلى مصادر نفطية جديدة، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتوجه للمنطقة، ولقد كان لعقيدة جيمي كارتر Jimmy Carter 1980، والهجمات التي تعرضت لها ناقلات النفط خلال الحرب الإيرانية-العراقية، والحاجة إلى احتواء العدوان العراقي في أعقاب احتلال الكويت، وحرب الخليج الأولى، السبب المباشر للتموضع العسكري في العديد من المناطق.[3]

وقد زاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بعدما أصبحت الحرب الباردة واحتواء الاتحاد السوفياتي مصدر اهتمام الحكومة الأمريكية، وقد كانت حرب السويس عام 1956 مبررا للولايات المتحدة لطرد النفوذ البريطاني من المنطقة، وهو ما جاء واضحا في تصريح "جون فوستر دالاس John Foster Dulles" عندما قال بأن الإدارة الامريكية تهتم بالدفاع عن الشرق الأوسط"، وفي سياق ذلك أعلنت

[1] إيلاف نوفل أحمد العكيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

[2] محمد طلعت حماد، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية 2011-2020"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://democraticac.de

[3] طارق عبود، "أميركا في الشرق الأوسط: هل من استراتيجية جديدة؟"، تم تصفح الموقع يوم: 1 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://eipss-eg.org

الحكومة الامريكية عام 1957 مشروع ايزنهاور الذي يقضي إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة وحمايتها من الخطر الشيوعي، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في التواجد الروسي في المنطقة على أنه تطويق للحلف الأطلسي من جهة، وسيطرة على مصادرها الحيوية في المنطقة، وكذا انتصار للشيوعية في قلب العالم الإسلامي[1].

ونتيجة للقناعات الامريكية بأن القدرة على الحصول على النفط وحماية أمن إسرائيل، لا يتحقق إلا من خلال التنافس العالمي، أصبحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتنافس على الهيمنة والنفوذ بين القوتين[2].

وعموما يمكن تحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة في[3]:

- العمل على إبقاء الميزان الاستراتيجي بين القطبين مائل لصالحها في المنطقة وذلك من خلال تدعيم وجودها العسكري، وإقامة خطوط دفاعية متقدمة لها في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي، بهدف إجباره على الدفاع من داخل حدوده الجغرافية.
- دعم التفوق الاستراتيجي لإسرائيلي.
- حماية منابع النفط وطرقه بما يضمن استمرار تدفقه إليها وإلى حلفائها الأوروبيين، والحيلولة دون وقوعه في قبضة السوفييت.
- إحكام سيطرتها على الممرات الملاحية والمضائق ذات الأهمية الاستراتيجية، وذلك بهدف السيطرة على المنافذ التي يمكن أن تنتشر من خلالها القوات السوفيتية في المنطقة، وتضييق الخناق على الاسطول السوفيتي.
- دعم التعاون العسكري مع الدول الشرق أوسطية، وذلك بهدف محاصرة النفوذ السوفيتي والحيلولة دون انتشاره في المنطقة.
- بقاء المنطقة سوقا استهلاكية للسلع والخدمات الامريكية، لاسيما الأسلحة في ظل الصراعات الإقليمية التي عرفتها المنطقة.

---

[1] سهام هلال هلالات، "الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، دراسة حالة العراق وفلسطين"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، (ب س ن))، ص. 44.

[2] المرجع نفسه، ص. 45.

[3] محمد طلعت حماد، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، تراجع الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك راجع إلى انشغال روسيا الاتحادية في اعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قطبا فعالا في الشرق الأوسط، وقد حددت مصلحتها في المنطقة والمتمثلة في مصادر الطاقة وعلى رأسها النفط، أما روسيا المكتفية ذاتيا من مصادر الطاقة فقد كانت تسعى إلى إنعاش اقتصادها من خلال الاستثمارات والقروض وبيع الأسلحة، ومن ناحية أخرى فقد سعت روسيا إلى منع امتداد الصراعات الإقليمية إلى مناطقها الجنوبية التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي والاستراتيجي، لا سيما أنهما يشتركان في عامل الدين[1].

ومع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 2000، بدأت روسيا تتجه من جديد لمنطقة الشرق الأوسط[2]، ويظهر ذلك جليا من خلال زيارته للمنطقة سنة 2005-2007، ويعد ذلك تأكيدا رسميا لعودة روسيا للساحة الدولية عبر البوابة الشرق أوسطية، نظرا لما تمثله المنطقة من أهمية في السياسة الخارجية الروسية[3]. وقد اكتسبت روسيا وضعية مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، ومزايا اقتصادية في أطر تعاونية مع دول المنطقة.[4]

وقد عززت من حضورها السياسي في الشرق الأوسط والتعاون مع جميع الأطراف، فتدخلت روسيا في الملف النووي الإيراني، ومسحت ديون سوريا التي قدرت بحوالي 13 مليار دولار، وسعت إلى إقامة علاقات مع كل من تركيا، إسرائيل والسعودية. ولقد سعى بوتين إلى الحفاظ على المكاسب الاقتصادية، وتوسيع نفوذها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية[5].

حدد بوتين جملة من المصالح السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، حيث صرح أن أولويات موسكو في الشرق الأوسط تتمثل في " استعادة المراكز وتعزيزها، لاسيما تلك الاقتصادية"، وأشار إلى أهمية مواصلة تطوير العلاقات مع إيران. وقد أشارت وثيقة السياسة الخارجية الروسية الصادرة في

---

[1] هالة خالد حميد، "العلاقات الامريكية الروسية بعد عام 2001: المسار والمستقبل"، المجلة السياسية والدولية، ع 25، (ب ت ن)، ص ص. 428-472.

[2] Anna Borshchevskaya, "How the Death of the Soviet Union Transformed the Middle East", At: https://washingtoninstitute.org.

[3] إيلاف نوفل أحمد العكيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[4] Olga Oliker, "Russian Foreign Policy: Sources and Implications", At: http://www.rand.org.

[5] فلاح سمور الجبور، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

نوفمبر 2016، إلى أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية واعتبرت أن "التدخل الخارجي" هو سبب رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة[1].

وتجدر الإشارة أن بوتين قد تخلى عن نظام الأيديولوجية الذي كان سائدا في فترة الاتحاد السوفياتي، وعمل بدلا من ذلك على بناء علاقات مع أهم الدول الفاعلة في المنطقة.

ومن خلال جهود بوتين، استعادت روسيا نفوذها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، مبرهنا على أن مقاربته البرغماتية تفوقت على مقاربة الاتحاد السوفييتي التي ركزت على الإيديولوجية، وبذلك يوازن بوتين بين علاقاته الجيدة مع القوى السنية والشيعة، وكذلك مع إسرائيل، بينما يفضل القوى الشيعية المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة[2].

ولقد استطاعت روسيا الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط عبر ثلاث بوابات: سوريا الشمالية، تركيا الجسر الواصل بين الشرق والغرب، وإيران، ولعل ما يزيد من أهمية المنطقة لروسيا هو وجود أمريكا في العراق وأفغانستان، وكذا وجود قواعدها العسكرية في منطقة الخليج العربي[3].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ركزت اهتمامها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وانهيار جدار برلين واستقلال الجمهوريات السوفياتية، على بروز ما يسمى بالحركات الإسلامية في إقليم الشرق الأوسط، لأنها تشكل تهديد لمصالح الولايات وتحد من إمكانية تطبيقها لجملة المشاريع التي تتبناها في المنطقة، كما أن عدم قدرتها على إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، جعل من دول المنطقة تتجه إلى دعم القوى المعتدلة (روسيا) في النظام الدولي على حساب أمريكا[4].

لم تغير واشنطن من سياستها كثيرا تجاه منطقة الشرق الأوسط، باستثناء تغيير سياسة الاحتواء العالمي إلى الاحتواء الإقليمي، حيث أعلن "مارتن أنديكMartin Sean Indyk" من مجلس الأمن القومي سياسة الاحتواء لكل من العراق وإيران، كون هاتين الدولتين تحمل العداء لأمريكا خاصة إيران التي تسعى لتصدير ايديولوجيتها إلى دول المنطقة، ورغم كل المحاولات الأمريكية لمحاصرة المد الإيراني، وفرض العقوبات الاقتصادية عليها، إلا أن إيران وبسعيها لامتلاك السلاح النووي من جهة ومعارضتها لعملية

[1] Anna Borshchevskaya, "Russia in the Middle East: Is There an Endgame, the Washington Institute for Near East Policy", P. 17. At: https://www.washingtoninstitute.org.

[2] Ibid, p. 17.

[3] فلاح سمور الجبور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39-40.

[4] إبتسام سلامة الخوالدة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2003-2010 دراسة حالة إيران"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، 2012-2013)، ص ص. 29-30.

السلام العربية الإسرائيلية من جهة أخرى عقدت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[1].

وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة التحول في إعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبفعل ما يسمى "الحرب على الإرهاب" سعت واشنطن إلى السيطرة على مناطق حيوية جديدة لتحقيق مصالحها وأهدافها، باستخدامها للقوة العسكرية التي وجدت فيها فرصة سانحة لتجريب أسلحتها واستعراض قوتها،[2] التي انتهت بتدخلها في أفغانستان عام 2002، والعراق عام 2003.

ولقد شهدت العلاقات الامريكية السعودية في تلك الفترة توترا بين الطرفين من خلال ما وصفته صحيفة "نيويورك تايمز" تسامح المملكة مع الإرهاب، على اعتبار أن السعودية كانت تقدم المساعدات للجمعيات الإسلامية والجمعيات الخيرية الفلسطينية والتي تعتبرها الولايات المتحدة حركات إرهابية، ولقد عمل اللوبي الصهيوني على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة احتلال السعودية وأن البترول العراقي يمكنه أن يعوض البترول السعودي، خاصة إذا تمكنت الولايات المتحدة من إرساء نظام جديد في بغداد يكون حليف لها ولإسرائيل[3].

هذا وقد كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006 كمحاولة أمريكية إسرائيلية لتغير الخارطة السياسية في المنطقة، حيث أريد من تلك الحرب تأسيس منطقة شرق أوسط جديدة وفق الرؤية الأمريكي الإسرائيلية[4].

إن التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يظهر بشكل واضح في أسلوب عقد التحالفات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) لتحقيق الأهداف المرجوة لكل طرف، ومن ثم أصبحت المنطقة مسرحا لهذه التحالفات فمثلا طرحت الولايات المتحدة الامريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير عقب إعلانها الحرب على الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وذلك بهدف إعادة ترتيب خارطة التوازنات في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها والمصالح الإسرائيلية، وإسقاط الأنظمة العربية المعادية لإسرائيل أو إضعافها باعتماد ما يطلق عليه "الفوضى"، وذلك لحفظ

---

[1] المرجع نفسه، ص. 31.

[2] حارث قحطان، "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001)"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 6، (ب س ن)، ص. 312.

[3] إبتسام سلامة الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

[4] أحمد عبد الأمي، الأنباري، "التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، تنازع النفوذ والادوار، سوريا أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، (2020)، ص. 81.

التفوق الإسرائيلي، ولعل ما يؤكد ذلك اعتماد الولايات المتحدة الامريكية الحرب الاستباقية على العراق وأفغانستان[1].

أما بالنسبة لروسيا الاتحادية وفي إطار سعيها لاستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط عملت على تعميق التحالفات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع دول المنطقة وشهدت المنطقة نشاطا دبلوماسيا ملموس من قبل القادة الروس ومن ثم بدأت المنطقة تشهد منافسة جدية بين سياسة الولايات المتحدة الامريكية والسياسة الروسية وهذه المنافسة وصلت إلى ذروتها بعد ثورات الربيع العربي[2].

خلاصة الفصل:

أخيرا ومن خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يمكن التأكيد على العديد من النقاط:

- ✓ يمثل الشرق الأوسط مفهوما سياسيا وجيوبوليتيكيا له مدلولات جغرافية غير محددة المعالم، ويتسع الإقليم أو يضيق حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية.
- ✓ الخصائص الجيوستراتيجية التي يتمتع بها إقليم الشرق الأوسط، جعلت منه منطقة حيوية مهمة في حسابات الدول الكبرى والقوى العالمية لاسيما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ لا وجود لنظرية شاملة تفسر التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فكل نظرية لها فرضياتها ومنطلقاتها الخاصة بها في التفسير، على اعتبار أن هناك العديد من المحددات والضوابط التي تتحكم في توجهات كل دولة تتطلب وجود أكثر من مقاربة أو نظرية لتفسيرها.
- ✓ شهد التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تطورات عدة على الصعيد الدولي، لما للمنطقة من أهمية بالغة لدى صانع القرار الروسي والأمريكي نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة، الأمر الذي جعلها محط اهتمام كبير في الاجندة السياسية للدولتين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1] محمد طلعت حماد، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

الفصل الثاني:

المصالح الروسية و أثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثاني: المصالح الروسية و أثرها في التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط

تمثل منطقة الشرق الأوسط بما تتمتع به من ثروات نفطية ومكانة جيواستراتيجية دائرة من دوائر الصراع الدولي حيث تسعى الدول إلى إيجاد مكانة استراتيجية فيها، سعيا منها لتحقيق أهدافها، وروسيا الاتحادية بما تتمتع به من ثقل دولي وقدرات عسكرية هائلة سعت إلى التغلغل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك نتيجة إدراكها للتأثير الجيوبوليتيكي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الدولية، ولعل التواجد الأمريكي في الخليج منذ عام 1991، وفي أفغانستان في 2001، والعراق في 2003 يعتبر تأكيدا على أهمية هذه المنطقة، وعليه سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع دول أخرى معارضة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وذلك سعيا منها لإنهاء سياسة القطب الواحد وجعل النظام الدولي نظام متعدد الأقطاب، ولقد تميزت سياسة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين Vladimir Poutine" تجاه الشرق الأوسط في الفترة الراهنة بأنها بعيدة عن السمة الأيديولوجية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، وذلك حفاظا على مصالحها وتحقيقا لأهدافها.

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية الروسية

تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وهي مهمة بالنسبة لمصالحها العليا، ومؤثرة على أمن روسيا القومي وعلى اقتصادها في آن واحد، وتنظر موسكو إلى هذه المنطقة باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية، تتطلع باستمرار إلى التواصل معها.

المطلب الأول: المقومات الجيوبوليتيكية لدولة روسيا:

تعد روسيا صاحبة أكبر جغرافيا في العالم بمساحة تبلغ 17.075.400 كلم^2، وهي بذلك تشكل سدس الكرة الأرضية 60% من أراضيها تقع ضمن دائرة القطب الشمالي الذي يعتبره البعض المجال الأكثر حيوية في الوقت الراهن[1]، وتقع روسيا بين خطي عرض 41° و82° شمالا، وخطي طول 19° شرقا و169° غربا[2]، وتحتوي طبيعتها على ثروات كبرى من الطاقة والمعادن والأراضي الزراعية.

تمتد حدود روسيا لمسافة 57 ألف كلم بين حدود برية وبحرية، وتشكل هذه الأخيرة 3/2 من المساحة الكلية ، أما حدودها البرية فتربطها مع أربعة عشر دولة اسيوية وأوروبية (النرويج، وفنلندا من

[1] سهيل فرح، "الجيوبوليتيك الروسي ملامح القوة والضعف"، مجلة شؤون الأوسط، (2003)، ص. 1.

[2] محمد يونس، "رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، ع 12، ص. 89.

الشمال الغربي، ومن الغرب جمهوريات استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، وبيلاروسيا، ومن الجنوب الغربي جمهورية أوكرانيا، وكازاخستان، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية كوريا الشمالية) (انظر الجدول رقم 2)، وهي دول ذات توجهات فكرية مختلفة[1]، كما لديها حدود بحرية مع اليابان في بحر اوخوتسك والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مضيق بيرينغ، وتطل روسيا على أكثر من واجهة بحرية، فهي تشرف من الشمال على المحيط المتجمد الشمالي وتطل من الشرق على المحيط الهادي ومن الجنوب الغربي تشرف على بحر قزوين ومن الشمال الغربي على البحر الأسود، ويبلغ طول شريطها الساحلي 37.653 كلم، إلا أن هذه السواحل تتلاصق بالبحار الباردة وهو ما يشكل حاجزا تجاهها، الأمر الذي جعل الاستفادة من الواجهات البحرية محدود جدا لأن مياه المحيط القطبي الشمالي متجمدة معظم أيام السنة[2].

الجدول رقم 2: أطوال حدود روسيا الاتحادية مع جوارها الجغرافي

الدولة	المسافة / كلم	الدولة	المسافة / كلم
النرويج	196	أوكرانيا	1576
بولندا	432	جورجيا	723
فنلندا	1313	اذربيجيا	284
استونيا	290	كازاخستان	3646
لاتيفيا	292	الصين	3645
ليتوانيا	277	منغوليا	3441
بلاروسيا	959	كوريا الشمالية	17.5
المجموع		20241	

المصدر: حميد ياسر الياسري وأحمد حامد خليوي البركي، "الموقع الروسي في منظور الجيوبوليتيك الغربي"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع 14، 2014، ص. 9.

تشهد روسيا مناخا متنوعا نظرا لحجم مساحتها الواسعة، إلا أنها تشهد طقسا باردا في الشتاء تصل درجته إلى 50° تحت الصفر، وفي الصيف تصل درجته إلى 30° مئوية، وهو ما يؤثر سلبا على الزراعة، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في روسيا بثمانية بالمائة (8%) من مساحة أراضيها، كما أن الطبيعة الجبلية لأراضيها تشكل عائقا أمام استغلال مخزونها الكبير من الموارد الطبيعية بما يخدم اقتصادها.

[1] حميد ياسر الياسري وأحمد حامد خليوي البركي، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

[2] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

تعد روسيا ضعيفة بالنظر إلى جغرافيتها الطبيعية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى: **أولا:** تمتد على مناطق السهل الأوروبي المكشوفة أمام أي عدوان خارجي، وبالتالي لا تمتلك حواجز طبيعية تحميها من أخطار الغرب.

ثانيا: روسيا لا تمتلك إلا عددا قليلا جدا من الأنهار وهو ما يصعب عليها مهمة النقل في المجالات المختلفة خاصة الإنتاج الزراعة والطاقة، المجالان اللذان تعتمد عليهما روسيا من حيث العوائد المالية لتطوير الاقتصاد والسلاح[1]، لذلك تميل روسيا للتوسع والسيطرة على دول الجوار الجغرافي ويؤكد هذا الطرح المؤرخ الروسي Sergei slowyou حين فسر رغبة روسيا في التوسع بالمعطى الجغرافي، أي أنها تسعى إلى زيادة حجمها رغبة في الحصول على مميزات جغرافية واقتصادية أخرى[2].

خريطة رقم 9: توضح الموقع الجغرافي لروسيا

المصدر: http://www.aljazeera.net

من خلال ما سبق يمكن القول أن روسيا تعتبر دولة حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية، فهي تقع في النصف الشمالي للقارة الآسيوية أي أن معظم حدودها الجنوبية هي حدود برية (منغوليان كازاخستان، الصين ...) ونفس الشيء لحدودها الغربية، فالممرات البحرية تزيد من هامش

[1] سهم عناد النوايسه، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة العربية 2011-2019"، (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2020)، ص. 61.

[2] نسيمة طويل، "استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الاستراتيجية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 16، (جوان 2017)، ص. 234.

حركة الدولة من خلال السفن التجارية والسفن الحربية، وهو ما يعزز القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة، وهو الأمر الذي دفع روسيا منذ عقود إلى محاولة تأمين حركة هذه السفن من خلال توثيق علاقاتها بالدول المطلة على هذه الممرات[1].

المطلب الثاني: روسيا والشرق الأوسط -المحدد الجغرافي

انطلاقا من مقولة **"لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط و أثرها على بقية العالم وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتيكية لها"** برزت أهمية إقليم الشرق الأوسط في الفكر الاستراتيجي الروسي، لعدة اعتبارات **أولا:** القرب الجغرافي الروسي للشرق الأوسط، فهي منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية ما جعل منها مجالا حيويا لأمنها القومي، **ثانيا:** احتوائه على مضائق بحرية تسعى روسيا للسيطرة عليها، وعلى اعتبار أنها منطقة ذات جوار جغرافي مباشر مع روسيا، أبدى قياصرة روسيا اهتماما بالغا بالمنطقة للوصول إلى المياه الدافئة في المنطقة والبحر المتوسط عبر البحر الأسود[2].

وتدخل منطقة الشرق الأوسط في حسابات الاستراتيجية الروسية من إدراكها للأهمية الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط فهي مركز يربط بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، حيث نجد أن دوله تقع في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي لكل من آسيا وأوروبا والشمال الشرقي لإفريقيا، فنجد أن دول الخليج ودول المشرق العربي وإيران وجزء من تركيا تقع في القارة الآسيوية أما الجزء الأخر من تركيا يقع في أوروبا، في حين تتواجد مصر في القارة الافريقية، إضافة إلى ذلك فإن إقليم الشرق الأوسط يتوسط[3]:

1. المعبر الأوروبي من خلال تركيا.
2. المعبر المتوسطي من خلال ميناء طرطوس في سوريا.
3. المعبر نحو آسيا الشرقية من خلال إيران.
4. المعبر الافريقي وحوض النيل من خلال مصر.
5. المعبر نحو الخليج العربي وصولا للمحيط الهندي من الغرب.

---

[1] فهد أحمد الضمور، "أثر التوجهات السياسية الروسية على الشرق الأوسط (الثورة السورية دراسة حالة)"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2016)، ص. 44.

[2] إيلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 24. **أنظر أيضا** ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 250.

[3] سمير قلاع الضروس، "الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 2، ع 1، (2022)، ص. 565.

ومن خلال ذلك فإن كتلة اليابسة الشرق أوسطية يحيطها ويخترقها العديد من المسطحات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل المحيط الأطلسي، البحر المتوسط، البحر الأسود وبحر قزوين والمحيط الهندي، كما يخترقها البحر الأحمر والخليج العربي، وما بين هذه المسطحات المائية يوجد العديد من المضايق والقنوات التي تمثل حلقات وصل استراتيجية بينها مثل مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى منطقة إنتاج بترولي في العالم و بين أسواقه عبر البحار إلى شتى قارات العالم، باب المندب و قناة السويس اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من أوروبا وروسيا وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي وخليج البترول والشرق الأقصى ومضيق البسفور والدردنيل الذي يعد الممر الوحيد لروسيا نحو البحر الأسود والبحر المتوسط.[1]

وعليه فإن تربع روسيا على منطقة الشرق الأوسط التي تحوي كل هذه البحار والممرات سيكون المخرج لروسيا من عزلتها الجغرافية، فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي سابقا على تماس مباشر مع تركيا وإيران، أصبحت روسيا اليوم تجاور عددا من دول القوقاز وآسيا الوسطى التي تفصلها عن منطقة الشرق الأوسط[2]. ورغم ذلك تبقى كل من تركيا وإيران أقرب دول هذه المنطقة من روسيا، حيث تشترك مع روسيا تركيا في إطلالتها على البحر الأسود وإيران على بحر قزوين، أما بريا فتفصل جورجيا روسيا عن تركيا، والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى روسيا عن إيران، أما بالنسبة للدول العربية التي تنتمي للمنطقة فلا تمتلك أي حدود سواء كانت برية أو بحرية مع روسيا، إلا أنه يمكن اعتبارها قريبة نسبيا منها، حيث تفصل كل من جورجيا واذربيجان وأرمينيا وتركيا وإيران، روسيا عن العراق وسوريا[3].

هذا ويشير التقارب الجغرافي بين الشرق الأوسط وروسيا (المسافة بين قروزني والموصل حوالي 600 كلم) إلى التأثر المتبادل بين روسيا ودول المنطقة بالأوضاع الداخلية لكل منهما، حيث يعتبر العامل الجغرافي عاملا مساهما في تحديد موقف روسيا تجاه القضايا المتأزمة في المنطقة خوفا من اقتراب الخطر منها. هذا ويدعم القرب الجغرافي العامل الديني فحسب الاحصائيات المقدمة فإن عدد المسلمين المتواجدين في روسيا بلغ عددهم حوالي 23 مليون نسمة ويتمركزون في شمال القوقاز* مع وجود أقلية مسيحية، وعليه فإن التقارب الجغرافي ليس مجرد تقارب مادي بل تقارب حيوي يتمدد ويتقلص وفقا للأوضاع التي تمر بها المنطقة[4].

---

[1] يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي –دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع- (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص ص. 128-129.

[2] Hannah Carter and Anoushiravan Ehhteshami, The Middle East's Relation with Asian and Russia (London: Routledge Curzon, 2004), p. 22.

[3] فهد أحمد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 23-24.

* منطقة تقع في الجنوب الغربي لروسيا وقريبة من الشرق الأوسط.

[4] فهد أحمد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25-26.

وبالتالي فإن العامل الجغرافي يعتبر من أهم العوامل التي دفعت روسيا باتجاه إقليم الشرق الأوسط، وذلك راجع لما يحتويه من أراض وبحار وممرات مائية، جعلها تمثل عمقا استراتيجيا لروسيا، خاصة وأن شمالها متجمد في أغلب أيام السنة ومشرقها بعيد ومتعب، وغربها الذي كان دائما مصدرا للتهديد[1].

المطلب الثالث: روسيا في الشرق الأوسط: رؤية جيواستراتيجية

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله روسيا (تشغل الحيز الجغرافي الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط) فرض عليها الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط كونها على تماس مباشر بحدودها الجنوبية، وعلى اعتبار أن المنطقة تمثل حزاما يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لا يمكنها التنازل عليه، حيث تسعى من أجل احكام سيطرتها على القوقاز والبحر الأسود وكذا الوصول إلى المياه الدافئة من خلاله عبر المضائق التركية[2]. لذلك اهتمت موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بكل من تركيا وإيران لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين ومحاولة السيطرة عليهما، وذلك نتيجة لوجود ارتباط ديني وعرقي ولغوي بين هاتين الدولتين وبين تلك الشعوب[3].

وقد عملت روسيا منذ تولي الرئيس " فلاديمير بوتين " الحكم على استدراك ما اسماه الكثيرون بخطأ القرن الإستراتيجي (حل الاتحاد السوفياتي) ، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي و روسيا تعاني من أزمة جيوبوليتيكية هددت أمنها القومي بفعل الامتداد الأطلسي إلى جوارها القريب ، لذا فإن روسيا اليوم تعمل على تحويل" الأراضي الساحلية "إلى حلفاء لها من خلال تغلغلها إلى هذه المناطق و إقامة أحلاف قوية لمواجهة التمدّد الأطلسي الجديد ، لذا ينبغي عليها التحرك شرقا و غربا لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القاري لتصبح فعلا قوة جيوبوليتيكية قارية مستقلة[4].

وقد أشار الجيوبوليتيكي البلجيكي "جان تيريار Jean Thiriart" إلى المطلب الجيوبوليتيكية الروسي البوتيني المتمثل في **"تجميع أشتات الإمبراطورية الروسية من جديد"**، ويكون ذلك من خلال:

---

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (بيروت: دار النهضة العربية، 1979)، ص.250.

[2] نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2014-2015)، ص. 85.

[3] باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، مجلة أوراق، ع 9، (فيفري 2013)، ص. 2.

[4] جلال خشيب، "سوريا في مهب التحولات الدولية: دراسة جيوبوليتيكية نظرية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 3، (جويلية 2012)، ص. 123.

أولا: إقامة الإمبراطورية الأورو-سوفيتية، حيث أنه إذا لم يحدث ذلك ستواجه احتمالية تغلغل الصين في سيبيريا الشرقية وكازاخستان، تحرك دول أوروبا الوسطى نحو أوكرانيا، وكذا التكامل الإسلامي بين دول آسيا الوسطى مع تركيا والعراق وإيران وباقي الدول الاسلامية[1].

ثانيا: الانفتاح على المياه الدافئة من ناحية الغرب والجنوب (البحر المتوسط، البحر الأسود، البحر الأحمر، بحر قزوين والخليج العربي)، حيث أنه من يتحكم في هذه المنافذ البحرية يتحكم في الاقتصاد العالمي، وهذا التحكم يكون من خلال السيطرة أو التحالف مع الدول المحيطة بها (إيران، تركيا، العراق وسوريا).

يشير ألكسندر دوغين في كتابه "مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" للوضع الروسي الذي يجب أن يأخذ بمبدأ "العدو المشترك"، والذي يقصد به انشاء تحالفات معادية للهيمنة الأطلسية الأمريكية في مناطق التنافس الحيوية، ولعل ما يميز التوجه الجيوبوليتيكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط هو بناء تحالف استراتيجي روسي-إسلامي، الذي يعتبر مناهض للأطلسية-الغربية، وعليه فإن الإمبراطورية الروسية الأوراسية سيكون لها حلفاء هدفهم المشترك ضرب الهيمنة الأمريكية في المنطقة والقضاء عليها مستقبلا، ويشير أيضا في تحليله إلى التحديات الكامنة في الفضاء الجيوسياسي للشرق الأوسط بخصوص المسألة الإسلامية من المنظور الروسي والمتمثلة في[2]:

1. الأصولية الإيرانية المعادية لأمريكا والاطلسية
2. العروبية التي تتبناها سوريا، العراق، السودان وليبيا
3. النظام العلماني التركي ذو النمط الأطلسي
4. النمط السعودي الوهابي من الأصولية المتضامن مع الأطلسية.

الفرع الأول: روسيا و إيران:

إن تحقيق الأفكار الجيوبوليتيكية البوتينية الروسية على أرض الواقع، يتطلب من روسيا العمل على تكوين محاور جيوبوليتيكية جديدة هي: المحور الغربي موسكو ـ برلين، والمحور الشرقي موسكو ـ طوكيو، والمحور الجنوبي موسكو ـ طهران، ويحقّق المحور الجنوبي لروسيا (أكبر بلدان العالم من حيث المساحة) الخروج إلى المياه الدافئة عبر الخليج العربي، وهو هدف جيوبوليتيكي، ظلت موسكو قرونا طويلة

[1] محمد أحمد عقلة المومني، السيطرة على العالم (الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010)، ص ص. 130-131.

[2] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص ص.261- 286.

تسعى إليه، واستنادا إلى هذا الحلم تحتل إيران مكانة هامة لدى موسكو كونها الحليف الوحيد لها في منطقة الشرق الأوسط[1].

كما تمثل إيران بسواحلها على الخليج العربي بوابة روسيا على المحيط الهندي، وبحر قزوين الذي يعد عامل التقاء مصالح الدولتين والذي يمثل مجالا حيويا للبلدين، يدفعهما أكثر فأكثر إلى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة، كما أن العلاقات المتينة مع طهران تضمن لروسيا الحماية من التهديدات المعاصرة الآتية من الجنوب، فهي تقع في وسط قوس الأزمات، وبذلك فهي تشكل مجالا حيويا لمصالح موسكو[2].

تحتاج روسيا الموقع الاستراتيجي لإيران من أجل استعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها في الساحة الدولية، كون إيران تقع بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، كما تشرف على مضيق باب المندب، وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود مع جمهوريات آسيا الوسطى من جهة ثانية، بالإضافة إلى تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال محاولة إقناع دولها الخروج من الفلك الغربي وعدم الانتماء لحلف الناتو، لأن حدوث ذلك يعني خنق روسيا جغرافيا، وإضعاف إيران إقليميا.[3]

على جانب آخر تملك روسيا موقفا مختلفا عن الموقف الغربي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني فموسكو تهتم بشكل أساس إن كان هذا البرنامج النووي سيتسبب في تهديد مصالحها بدلًا من تسببه تهديد للأمن الدولي، وقد ساعدت الشركة الروسية الحكومية" أتموستري" إيران على إكمال بناء محطة "بوشهر" النووية، مانحة الإيرانيين التحكم رسميًا بالمنشأة في سبتمبر 2013، وفي نوفمبر 2014 أعلنت الشركة النووية الروسية المملوكة من الدولة "روساتوم " عن توصلها لاتفاق مبدئي يقضي ببناء وحدتين نوويتين جديدتين في إيران[4].

إن دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني ما هو إلا ورقة ضغط تستخدمها موسكو على الإدارة الأمريكية للعدول عن مشروع الدرع الصاروخية الذي تسعى واشنطن لإقامته في المنطقة، والذي ترفض

[1] مصطفى اللباد، " حسابات الجيوبوليتيك بين الدب الروسي والقط الشيرازي "، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2022، نقلا عن:https://alqabas.com

[2] سعد الحمداني، "العلاقات الروسية الإيرانية 3003-2013"، مجلة السياسة الدولية، ع 21، (2012)، ص ص. 22-28.

[3] حارث قحطان ومثنى فائق مرعي، "أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية"، مجلة آداب الفراهيدي، ع 19، (2014)، ص 297.

[4] ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 254-256.

روسيا أي حلول وسط بشأنه[1]. وعليه فإن روسيا تنظر إلى إيران كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا إقليميا ودوليا، وتكوين تحالف -يضم على الأرجح روسيا، إيران، الهند، الصين، سوريا ومنظمات تعتبرها الدول الغربية إرهابية مثل حماس وحزب الله-، يكون مضاد للهيمنة الأمريكية.[2] وذلك لإعادة خلق نوع من التوازن في النظام الدولي وإنهاء سياسة القطب الواحد.

تسعى روسيا إلى الفوز فيما سماه "الكسندر دوغين" بحرب الخنادق ضد التالاسوكراتية وبذلك تكون قد حققت التواصل مع إيران وصولا إلى الشرق الأدنى، لمنع تطويقها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتسعى كل من روسيا وإيران إلى[3]:

1. جعل مضيق هرمز هو الشريان الوحيد الذي تستخدمه واشنطن وحلفائها من دول الخليج.
2. منع استخدام افغانستان كطريق للنفط القادم من آسيا الوسطى.
3. دعم حزب الله في لبنان لتهديد الأمن الطاقوي الأمريكي إذا فكرت واشنطن تمرير نفطها عبر إسرائيل، وبالنسبة لباب المندب فهما يدعمان الحوثيين في اليمن للتحكم فيه.

ونظرا لأهمية إيران الجيوبوليتيكية واعتبارها قوة إقليمية مؤثرة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وانتمائها لمحور مناهض للغرب في المنطقة[4]، دعمت روسيا إيران من أجل عودتها للساحة الدولية عن طريق بوابة الشرق أوسطية، فروسيا ترى في الشرق الأوسط حديقته الخلفية التي لا تتنازل عليها في أي صراع جيوبوليتيكي عالمي وإيران حجر الزاوية فيه.

الفرع الثاني: روسيا وتركيا:

على الرغم من عدم اشتراك روسيا وتركيا في الحدود بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن نفوذ روسيا في الخارج جعلها تتجه إلى تركيا لأهمية موقعا الجغرافي[5].

تقع تركيا حسب "داوود أوغلو" في المساحة الأفرو-أوراسيا المرتبطة "**بجزيرة العالم**" المفهوم الذي قدمه الجيوبوليتيكي البريطاني "هالفورد ماكيندر"، وهو ما يجعلها ترتبط جغرافيا وثقافيا بالعديد من

---

[1] محمد عبد الرحمن العبيدي، "روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني"، دراسات إقليمية، ع 16، (2009)، ص ص. 249-286.

[2] سعد الحمداني، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد بلعيشة، "حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي (روسيا، ايران، سوريا، الولايات المتحدة الامريكية، الكيان الاسرائيلي، السعودية)"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع 3، (2018)، ص. 158.

[4] حارث قحطان ومثنى فائق مرعي، مرجع سبق ذكره، ص. 289.

[5] وحيد انعام الكاكائي، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 59، (ب س ن)، ص. 46.

المناطق[1]، وعليه فإن تركيا بموقعها الاستراتيجي والحيوي تربط بين القارات العالمية القديمة (الافرو-آسيا) وتعتبر ممرا بريا وبحريا وجويا بينها، كما تسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرق للبحر المتوسط[2].

هذا الموقع الجغرافي الحيوي الذي تتوسط فيه تركيا لثلاث قارات مهمة ومفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا تعيش حالة جذب من طرف القوى الكبرى، خاصة وأن تركيا تسيطر على مضيق البسفور والدردنيل المدخل البحري الوحيد لمنطقة البحر الأسود، وهي بذلك شكلت أهمية قصوى لموسكو، حيث تدرك تركيا جيدا حاجة روسيا لها في المنطقة. كما تحتاج روسيا الى الموقع الجغرافي لتركيا كممر حيوي مهم لها ودائم للوصول الى المياه الدافئة[3]، وممرا بريا لصادراتها من الغاز حيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية[4]، لذلك فهي تسعى على الدوام الى تعزيز علاقاتها مع تركيا، وذلك من أجل: **أولا:** تحقيق مصالحها الحيوية واستعادة مكانتها الدولية ونفوذها العالمي، بما يقلص من سياسة الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية.[5]

ثانيا: مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت عليها بسبب احتلال جزيرة القرم الأوكرانية.

ثالثا: إفشال خطط الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء روسيا وعزلها داخل إقليمها الجغرافي وجعلها جزيرة محاطة بطوق تركي.

رابعا: التأثير في السياسات التركية بما يتماشى مع توجهاتها في المنطقة[6].

وقد اتفقت كل من روسيا وتركيا على ضرورة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدة "منترو"* لعبور المضائق التركية (البسفور والدردنيل)، كما أكد الطرفان على الاتفاق لإقامة منظمة تعاون باسم

---

[1] رانية بشاني وعبد الحق بن جديد، "أزمة الهوية في تركيا المعاصرة: بين الحتمية الجغرافية والجيوبوليتيكا التركية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 7، (أفريل 2022)، ص. 775.

[2] عارف محمد خلف البياتي، "التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية-الروسية: بين عومل التقارب وعوائقه"، مجلة مدارت سياسية، مج 5، ع 1، (2021)، ص. 38.

[3] المرجع نفسه، ص. 39.

[4] ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

[5] عارف محمد خلف البياتي، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

[6] مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الجيوسياسية لأنابيب نقل الغاز من دول إنتاجه إلى أوروبا في العلاقات الروسية التركية"، مجلة الجغرافي العربي، ع 40، (2019)، ص ص. 129-130.

* اتفاقية منترو: هي اتفاقية وقعت عام 1936 تعطي تركيا السيطرة على مضائق البسفور والدردنيل وتنظم انتقال السفن الحربية فيها، الاتفاقية منحت تركيا الإدارة الكاملة للمضائق وضمانات المرور المجاني للسفن المدنية وقت السلم، وقيدت مرور السفن البحرية التي لا تنتمي لدول البحر الأسود.

"**اتحاد أوراسيا**" بعيدا عن واشنطن والاتحاد الأوروبي[1]. هذا وقد أعربت روسيا عن ارتياحها تجاه الحكومة التركية عندما وقعت هذه الأخيرة مع موسكو اتفاقية مد خط نقل النفط والغاز "السيل الجنوبي" عبر أراضيها ومياهها الإقليمية، إضافة إلى رفضها إعطاء الإذن للسفن الحربية الأمريكية لنقل المساعدات إلى جورجيا أثناء الازمة الروسية الجورجية[2].

الفرع الثالث: روسيا والدول العربية:

على غرار إيران وتركيا، تحتل الدول العربية الشرق أوسطية مكانة جيوبوليتيكية مهمة بالنسبة لروسيا، فالعديد منها يطل على المضائق (مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس) المتحكمة في الملاحة البحرية المتجهة من الشرق الأوسط شرقا إلى أوروبا الغربية غربا[3].

وتزداد الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للعالم العربي، بفضل احتوائه على احتياطات كبيرة من النفط والغاز وغيرها من الثروات الطبيعية، إضافة إلى ذلك فإن العالم العربي يمثل سوقا كبيرة، ففي هذه المنطقة تتقاطع وسائل المواصلات الجوية والبرية التي تربط أوروبا بآسيا وهنا يتحرك رأس المال العالمي بحيوية[4].

تعتبر روسيا المنطقة مجالها الحيوي والاستراتيجي، وهي تنظر للمنطقة العربية وآسيا الوسطى على أنهما أصبحتا ضمن ما يطلق عليه القادة الروس اسم "**الفضاء الإسلامي الموحد**"، كما أن تأييد الاتحاد السوفياتي سابقا لحركات التحرر الوطني في العالم العربي، ورفض روسيا للاحتلال الأمريكي للعراق وتأييد الوفد الروسي لقرار المحكمة الدولية بعدم شرعية التهام الأراضي الفلسطينية من طرف إسرائيل، ما هي إلا خطوات تسعى من خلالها روسيا لإقامة علاقات استراتيجية مع العالم العربي-الإسلامي وهو ما يساهم في التقليل من التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وحل المشكلة الشيشانية[5].

---

[1] أكرم محسن كساب، "الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية-السورية 200-2012"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامع الأزهر-غزو، 2013-2014)، ص ص. 58-59.

[2] ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص. 256.

[3] مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

[4] ف بوبوف، "العلاقات الروسية-العربية شراكة في زمن الأقوياء"، شؤون الأوسط، (2008)، ص. 34.

[5] المرجع نفسه.

كما أن القادة الروس يرون أن مصالح روسيا الوطنية تتطلب من روسيا أن تسعى إلى تقديم نفسها كبديل عن الغرب في المنطقة، وأن يكون هذا التحرك الروسي والعلاقات القائمة مع دول هذه المنطقة مرسومين وفقا للأهداف والمصالح الروسية، وانطلاقا من المميزات التي تتمتع بها هذه الدول[1].

- **روسيا وسوريا:**

تقع سوريا في غرب القارة الآسيوية، وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهي قلب المنطقة الفاصلة بين قارات العالم الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، وعلى طريق التجارة العالمية، وهي بمثابة بوابة للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج الغنية بالنفط[2]، وقلعة روسيا خارج حدودها، وبذلك فإن سوريا تحتل موقعا مهما في الفكر الاستراتيجي لصانع القرار الروسي، لاسيما كونها **أولا:** آخر موطئ قدم لها على المياه الدافئة في المتوسط عبر ميناء طرطوس، وتبرز أهمية هذا الميناء من خلال التصريح الذي أدلى به الأدميرال "إدوارد بالتين" الذي قال فيه "إن من المفيد جدا أن يكون لروسيا مرفأ دائم في البحر المتوسط، تتوقف فيه القطع البحرية الروسية بدلا من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود، كلما انتهت من أعمالها الدورية في البحر المتوسط"، **ثانيا:** حيوية موقعها كموقع **"تر انزيت"** في أي مشروع مستقبلي لنقل الغاز الطبيعي[3].

فروسيا تعتبر سوريا مفتاح منطقة الشرق الأوسط منذ عهد الألكسندر المقدوني وأن أي تغيير جيوبوليتيكي في المنطقة لا يتحقق إلا من خلالها، ونتيجة لذلك تسعى روسيا من خلال سوريا إلى استعادة دورها في المنطقة ولعب دور أساسي فيها، على اعتبار أن سوريا هي حليفة روسيا في إقليم الشرق الأوسط وتسمح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها للحفاظ على دورها في الشرق الأوسط والقوقاز، وهي محور جيوبوليتيكي في السياسة الروسية حسب المفكر ألكسندر دوغين.[4]

وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة اسم **"أراضي حافات آسيا"** على الدولة السورية، ومن هذا المنطق تكونت أهمية هذه الدولة في الفكر السياسي الروسي، حيث ترى روسيا أنه

---

[1] لمى مضر الأمارة، "الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 31، ع 362، (2009)، ص. 363.

[2] نبيل موسى الجبالي، جغرافية الوطن العربي (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 126.

[3] أماني السنوار، "سوريا .. درجة في سلم الصعود الروسي"، تم تصفح الموقع يوم: 31 أوت 2022، نقلا عن: http://www.ida2at.com

[4] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، "التنافس الأمريكي الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد عام 2000 (أوكرانيا وسوريا نموذجا)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلميين للدراسات العليا/ النجف الأشرف، العراق، 2021)، ص. 231.

يجب عليها اكتساب هذه الحافة لصالحها وألا تتركها للأمريكيين، على اعتبار أنها دولة مناسبة لمصالح الروس، ويمكن أن تستخدمها كورقة ضغط ضد الغرب[1].

من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن ضعف الموقع الجغرافي لروسيا وقوة الموقع الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط، جعل روسيا تتجه نحوه لاستعادة أمجاد روسيا القيصرية، وذلك من خلال خلق تكتلات مع الدول سواء تلك التي لها معها حدود مباشرة أو البعيدة عن حدودها وذلك لدرء أي تهديد محتمل مسبقا.

❖ **الرهانات الجيواستراتيجية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط**

- تنامي القوة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يجعل روسيا محاصرة على طول حدودها الجيوسياسية بمجموعة من الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف منعها من لعب أي دور إقليمي.
- ضرورة الانفتاح على المنافذ البحرية.
- التصدي لتوسعات حلف الناتو من خلال إقامة تحالفات استراتيجية (روسيا – إيران، روسيا – تركيا، روسيا – سوريا) قائمة على منطق معادلة سلاح – طاقة.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي

اتجهت روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط للنهوض باقتصادها الذي يعتبر ريعي بالدرجة الأولى، كونه يعتبر من أغنى المناطق في العالم بالمواد الطبيعية والأولية، وكون دول المنطقة من أبرز الاعبين في سوق النفط والغاز وطرق أنابيب الطاقة.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لروسيا

ورثت روسيا من الاتحاد السوفياتي بعد انهياره وضعا اقتصاديا مزريا، نتيجة تفاقم الديون وعجز الحكومة عن دفع أجور الموظفين والجنود، وهو ما أثر على تفاعلات روسيا مع بيئتها الخارجية، إلا أن روسيا استطاعت الخروج من هذا الوضع الاقتصادي السيئ من خلال تبنيها لعدة آليات لإصلاح الاقتصاد، ومن بين هذه الآليات نجد أولا: اعتمادها على قواعد اقتصاد السوق ورفع القدرة الشرائية للمستهلكين وخفض الضرائب وتوفير الدعم لمتوسطي وصغار رجال الأعمال، وهو ما جعل الاقتصاد

[1] حمو جوان، "سورية في المعايير الجيواستراتيجية الروسية وموقع كرد سورية فيها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017، ص. 5.

الروسي يكون جاذبا للاستثمارات المحلية والأجنبية[1]، ثانيا: إقامة علاقات طيبة مع الدول هدفت من خلالها إلى[2]:

- ✓ جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذا الحصول على المساعدات الاقتصادية.
- ✓ تنشيط التجارة الروسية، من خلال الرفع من قيمة الصادرات من حيث السلع والخدمات.
- ✓ تنشيط تجارة السلاح، من خلال زيادة الصادرات الروسية من الأسلحة بدون ديون أو تأجيل الدفع.

تعتبر روسيا من أغنى الدول في المواد الخام، وتعد جبال "الأورال" من أهم مناطق احتياطات الموارد الخام في روسيا، وذلك راجع إلى احتوائها على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي اللذان يعتبران من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا، وإلى جانب النفط والغاز روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن النفيسة مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة، كما تعتبر صناعة السلاح في روسيا من أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم.[3]

تحتل روسيا المركز الثاني في انتاج النفط (800 مليون طن سنويا)، الذي يستخرج من الحوض السيبيري الغربي (1.6 مليون كلم^2)، ويبلغ انتاجه ثلاثة أرباع انتاج البلاد، وحوض تيماتو بيجورسكي (350 ألف كلم^2)، وشرق بحر الخرز بمقدار خمس انتاج البلاد[4]، وتمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم ب 49 مليار برميل، ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدر بعد السعودية، إذ تنتج 7.5 مليون برميل يوميا، وتصدر حوالي 3.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام، أي 40% من اجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 70 مليون طن من منتجات التكرير سنويا، كما تمتلك مصفاة بقدرة إنتاجية تزيد عن 9 ملايين برميل يوميا[5]، كما تحتل روسيا المركز الأول في انتاج الغاز الطبيعي (850 مليار متر مكعب سنويا)[6]، وهي من أكبر دول العالم في احتياطات الغاز ب 35% بحوالي 54.3 ترليون متر مكعب[7]، ويبلغ طول أنابيب الغاز

---

[1] المرجع نفسه، ص. 149.

[2] عز الدين أبو سمهدانة، " الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000-2008، دراسة حالة القضية الفلسطينية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر –غزة، 2012)، ص. 96.

[3] أمجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية (بيروت :دار المنهل اللبناني، 2011)، ص ص. 105-106.

[4] "اقتصاد روسيا"، تم تصفح الموقع يوم 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.m.marefa.org

[5] محمد وائل القيسي، "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد عام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي"، مجلة دراسات إقليمية، ع 42، (2019)، ص ص. 127.

[6] "اقتصاد روسيا"، مرجع سبق ذكره.

[7] محمد وائل القيسي، مرجع سبق ذكره، ص. 128.

والبترول مالا يقل عن 200 ألف كلم، كما تحتل روسيا المركز الخامس عالميا في انتاج الذهب والفضة والألماس.[1]

أما في المجال الزراعي فقد أولت الحكومة الروسية اهتماما متزايدا بالقطاع خاصة بعدما اضطرت إلى حظر صادرات المنتجات الغذائية والزراعية الأوروبية إلى السوق الروسية ردا على العقوبات الغربية، أين أطلقت السلطات الروسية ما يعرف ب" خطة الاستعاضة عن الصادرات" شملت بما في ذلك توسيع الدعم للقطاع الزراعي وتوفير ما هو ضروري لزيادة حجم الإنتاج، وقد ارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة 3.5% الامر الذي مكن روسيا من زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية من 3 مليار دولار عام 2005 إلى 20 مليار عام 2015، وفي عام 2016 صدرت روسيا 24 مليون طن من الحبوب، لتحتل بذلك المرتبة الأولى في هذا المجال.[2]

واجه الاقتصاد الروسي عدة تقلبات ضربت نموه واستقراره، والبداية كانت مع الانهيار المالي لعام 2008، وانهيار أسعار النفط عام 2014 من حوالي 114 دولار للبرميل إلى 25 دولار في بداية عام 2016[3]، أين دخل الاقتصاد الروسي في ركود نتيجة ذلك، والعقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية نتيجة ضم روسيا لجزيرة شبه القرم الأوكرانية، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الروبل الروسي وأثار مخاوف من حدوث أزمة مالية روسية، ولقد عرف الاقتصاد الروسي انكماشا بنسبة 3.7% عام 2015، إلا أنه وبحلول عام 2016 انتعش الاقتصاد الروسي ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% وخرج رسميا من الركود، واستمر النمو في عام 2017 بزيادة قدرها 1.5[4]% ليصل في الربع الرابع من سنة 2019 إلى 2.3%[5] (انظر المنحنى البياني رقم 1). وبهدف خلق ظروف مناسبة للتطور الاقتصادي لجأت روسيا إلى إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الشرق أوسطية هدفت من خلالها إلى جذب الاستثمارات، تنشيط العلاقات التجارية، زيادة الصادرات وتجارة الأسلحة.

---

[1] "اقتصاد روسيا"، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الواحد طه، "روسيا تخطط لأرقام قياسية جديدة في الإنتاج الزراعي"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.aawsat.com

[3] "كيف كان أداء الاقتصاد الروسي تحت حكم بوتن؟"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.cnbcarabia?com

[4] "اقتصاد روسيا"، مرجع سبق ذكره.

[5] "الاقتصاد الروسي ينمو 1.4% في عام 2019"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.al-ain.com

منحنى بياني رقم 1: يوضح إجمالي الناتج المحلي لروسيا من 2002 إلى 2020

المصدر: "كيف كان أداء الاقتصاد الروسي تحت حكم بوتن؟"، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: روسيا وموارد الدول الشرق أوسطية

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط كونها منطقة تزخر بوجود النفط فيها، حيث يقدر احتياطي النفط فيها حوالي 66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعالم المتقدم، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين[1]، ورغم الاكتفاء الذاتي الذي تحققه روسيا في مجال الطاقة، إلا أنها تنظر إلى بترول منطقة الشرق الأوسط في إطار ما يعرف بـ "**استراتيجية الحرمان**" أي حرمان الدول الرأسمالية من المصدر الرئيسي للطاقة[2]، كما تمتلك المنطقة معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى من ضمنها

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط –الفرص والتحديات-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص. 20.

[2] وفاء بوكابوس، "أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي والإقليمي"، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية، المحرر: عبلة مزوزي ومحمد بلعيشة (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).

روسيا، لأن المنطقة تؤمن تدفق النفط والغاز والمواد الأولية في حالة السلم والحرب، كما أن ممراته تضمن السيطرة على العالم[1].

ويتركز النفط الشرق أوسطي في ثلاث حقول رئيسية في الدول العربية[2]:

1. **حقول شمال العراق**: تغطي حوالي 15% من الأراضي العراقية، ويساهم بنحو 6% من إجمالي النفط العربي.
2. **حوض الخليج العربي:** ويشمل كافة الحقول الممتدة بالقرب من سواحل الخليج العربي في العراق والكويت والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، ويعتبر من أغنى الأحواض النفطية في العالم، حيث ينتج ما يقارب 65% من إنتاج النفط العربي.
3. **حوض سيناء وخليج السويس**: هي حقول بحرية برية، وتعتبر مساهمة هذا الحوض محدودة في الإنتاج النفطي العربي.

وتعتبر كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية أكبر الدول المنتجة (انظر الجدول 03) والمصدرة للنفط وتشكل عوائد النفط فيها الموارد المالية الرئيسية.

جدول رقم 03: يوضح كمية إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط لسنة 2021

الدول	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب سنويا)
السعودية	10,600	117,3
العراق	4,020	9,4
الامارات	3,66	57
إيران	3,100	8,4
الكويت	2,760	17,4
قطر	-	177

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الموقع http://www.attaqa.net

استنادا إلى الاحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن السعودية تحتل الصدارة في إنتاج النفط بمقدار 10,600 مليون برميل يوميا، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فنجد أن قطر تتربع على عرش الإنتاج في الشرق الأوسط بمقدار 177 مليار متر مكعب سنويا، وهو ما يفسر التوجه الغربي الأمريكي لهذه الدول رغبة منها في إلغاء تبعيتها لروسيا، في حين اتجهت روسيا إلى دول الشرق الأوسط لتصدير فائضها من الموردين.

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 20-32.

[2] سريان محمد سعيد بدرانة، جغرافية الوطن العربي السياسية (عمان: دار عماد الدين، 2009)، ص ص. 450-452.

بالنسبة للمجال الصناعي الشرق أوسطي فهو غير متطور في العديد من القطاعات إذا ما قورنت بالصناعات الغربية، ويعتمد اقتصادها على الصناعات النفطية أكثر من الصناعات التحويلية، كما أن الصناعة في الدول العربية تواجهها العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون اسهامها في تحقيق نتائج إيجابية[1] (انظر الشكل البياني رقم 2).

الشكل البياني رقم 2: تطور الناتج الصناعي العربي خلال الفترة 2010-2019

المصدر: ابتسام قويدر، "واقع القطاع الصناعي العربي ومتطلبات تأهيله"، مجلة الابتكار والتسويق، مج 9، ع 1، (2022)، ص. 469.

من خلال الشكل نلاحظ أن الإنتاج الصناعي العربي عرف ارتفاعا خلال الفترة ما بين 2010-2012، ليعود ويتراجع سنة 2013، وذلك بسبب تراجع الصناعات الاستخراجية نتيجة تراجع انتاج النفط في بعض الدول العربية مثل ليبيا وسوريا، وقد استمر التراجع إلى غاية عام 2016، لتعود وترتفع مرة أخرى خلال السنوات الفترة 2017-2018 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ونتيجة لتراجع الطلب على النفط والغاز سنة 2019 عادت الصناعة العربية للتراجع.

أما بالنسبة للمجال الزراعي نجد أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أغنى المناطق في العالم من حيث الراضي الزراعية، حيث تقدر مساحة هذه الأخيرة بحوالي 5 ملايين كلم^2، إلا أنها غير مستغلة بشكل

[1] ابتسام قويدر، "واقع القطاع الصناعي العربي ومتطلبات تأهيله"، مجلة الابتكار والتسويق، مج 9، ع 1، (2022)، ص ص. 466-468.

كامل حيث يزرع منها حوالي 10% فقط[1]، وقد بلغت مساهمة الدول العربية في الإنتاج الزراعي العالمي حوالي 4% لسنة2021 [2].

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي الروسي نحو الشرق الأوسط

يمثل العامل الاقتصادي عاملا محددا ورئيسيا للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى روسيا إلى عقد شراكات اقتصادية ولعب دور تنموي فعال تجاه دول المنطقة خاصة منها العربية، لتوفير عائداتها الاقتصادية المالية بشكل مباشر، هذا ناهيك عن تأثير الدول العربية وفي مقدمتها السعودية على الاقتصاد العالمي كونها المنتج الأول للنفط في العالم.

الفرع الأول: العلاقات الروسية الإيرانية:

تعد إيران من بين الشركاء التجاريين لروسيا في الشرق الأوسط، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين 4,035 مليار دولار لسنة 2021، حيث بلغت صادرات روسيا إلى إيران 3,068 مليار دولار، في حين بلغت وارداتها من إيران 967,3 مليون دولار[3]، وقد وقعت شركة النفط الوطنية الإيرانية مذكرة تفاهم بقيمة 40 مليار دولار مع شركة "غازبروم" الروسية، لتطوير حقلي الغاز "كيش وبارس" الشمالي و6 حقول نفطية إيرانية وإكمال مشاريع أخرى للطاقة جنوبي البلاد قرب المياه الخليجية[4]، وساعدت الشركة الروسية "أتموستري" الإيرانيين على استكمال محطة "بوشهر" النووية، وفي عام 2014 أعلنت الشركة النووية الروسية "روساتوم" عن عزمها لبناء وحدتين نوويتين جديدتين في إيران[5]. وتجدر الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعترض على التعاون النووي بين روسيا وإيران بشكل خاص والعسكري بشكل عام[6]، في حين تأكد روسيا أن تأييدها للملف النووي الإيراني هو للاستخدامات السلمية فقط، فروسيا ترفض استخدام إيران لبرنامجها النووي في الاستخبارات العسكرية.

---

[1] علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص. 80.

[2] وليد محمد عبد الرحمن شعلان، "تعرف على الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي"، تم تصفح الموقع يوم 23 أوت 2022، نقلا عن: http://tijaratuna.com

[3] "حجم التبادل التجاري بين إيران وروسيا يشهد نموا بنسبة 81% في 2021"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: https://ar.irna.ir/news/84824830

[4] "إيران توقع اتفاقا مع "غازبروم" الروسية بقيمة 40 مليار دولار"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: http://arabic.cnn.com

[5] آنا بورشيفكايا، "روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع، الآثار، الآمال"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016، ص. 28.

[6] مريم زيدان، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن للفترة من 2000-2007"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2010)، ص. 29.

وفي مجال الطاقة تتشابه الدولتين في امتلاكهما لاحتياطات كبيرة من النفط والغاز ومن الدول المصدرة لهذين الموردين، وعليه فإن التعاون والتنسيق بين الدولتين سيؤدي إلى:

1. الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان الحد الأدنى لأسعارها، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك كمراقب في اجتماعات الأوبك.
2. الاستثمارات المشتركة لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، حيث اتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز[1].

كما أن كلا الدولتين لهما مصالح مشتركة في تطوير إنتاج النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، والحد من تغلغل القوى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[2]. حيث تعتبر المنطقة (بحر قزوين) مهمة بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي وما تحويه من مواد كالنفط والغاز الطبيعي، وتنظر كل من روسيا وإيران للمنطقة وفق مصالحهما[3]، لذلك تسعى كل من روسيا وإيران إلى تحديد وضع قانوني جديد في بحر قزوين، لأن إيران وأذربيجان وتركمانستان وروسيا وكازخستان (دول مطلة على البحر) تتخالف من حيث تحديد القطاعات الوطنية فيه وملكية مصادره[4].

من جانب أخر تحتل تجارة السلاح جانبا أساسيا في التعاون الاقتصادي الروسي الإيراني، فروسيا تسعى إلى مساعدة إيران في العديد من مجالات التسلح البرية، البحرية والجوية، وبدأت ملامح هذه الشراكة بالظهور عندما سلمت روسيا إيران المنظومة الدفاعية (إس 300) التي كانت تُحجِم عن تسليمها بفعل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، ووصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في الفترة (1991-2015) إلى 304 مليارات دولار، ويمكن تفسير ذلك برغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق السلاح[5].

وتهدف العلاقات الروسية الإيرانية إلى خلق شراكة استراتيجية في[6]:

1. التعاون في مجال التجارة، النفط والغاز.

---

[1] حارث قحطان ومثنى فائق مرعي، مرجع سبق ذكره، ص. 299.

[2] فهد مزبان خزار الخزار، العلاقات الايرانية-الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات إيرانية، ع 8-9، (2008)، ص. 45.

[3] ربا عبادة راشد مسودة، "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران 2000-2017"،

[4] علي محمد زاهر الشهري، "العلاقات الاستراتيجية الروسية الإيرانية بين المصالح والضغوط الإقليمية والدولية 2003-2010"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2010)، ص. 47.

[5] "إيران وروسيا: شراكة أم تحالف استراتيجي؟"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: https://studies.aljazeera.net

[6] علي محمد زاهر الشهري، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

2. تجديد الترسانة العسكرية الإيرانية.
3. الوصول إلى اتفاق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني: العلاقات الروسية التركية:

رغم تباين المواقف الروسية التركية حول العديد من القضايا خاصة الإقليمية منها التي تمس بالمجال الحيوي لكلا البلدين، إلا أن العلاقات الثنائية تطورت بشكل إيجابي بين الدولتين منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال خلق آليات مؤسسية مثل "مجلس التعاون العالي المستوى" الذي تم تأسيسه سنة 2012، وقد شكل المجال الاقتصادي –الطاقة خاصة-دورا مهما في التأسيس لعلاقات استراتيجية بين البلدين. وقد استطاعت تركيا الحفاظ على علاقاتها الطاقوية مع روسيا، رغم اسقاط الطائرة الروسية في ديسمبر 2015، حيث لم تتوقف شركة "غازبروم" الروسية من ضخ الغاز إلى شركة "بوتاش" التركية[1]. كما تربط الدولتان شبكة من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي تتمثل في:

- ✓ **مشروع السيل التركي**: الذي تبلغ سعته حوالي 63 مليار متر مكعب سنويا من الحدود التركية اليونانية إلى أوروبا[2]، يبلغ طوله حوالي 1117 كلم، 910 كلم تحت قاع البحر الأسود، وتضخ سوريا من خلاله حوالي 63 مليار مكعب من الغز الطبيعي سنويا، تستفيد تركيا من حوالي 14 مليار متر مكعب، في حين يتم ضخ حوالي 49 مليار متر مكعب إلى أوروبا[3]، وقد دخل المشروع حيز الخدمة في جانفي 2020، حيث قدرت ناقلاته 5,8 مليارات متر مكعب من الغاز إلى أوروبا، ويمنح هذا المشروع امتيازا لتركيا من حيث اعتبارها مركزا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا[4].

[1] وحيد أنعام الككائي، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

[2] "Gazprom to EU : link to Turkey or lose Russian gas", 22/08/2022, http://bit.ly/1HeTTwK

[3] أيمان بلقرشي، "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي-الاوراسي"، المجلة الجزائرية للدراسات الساسية، ع 8، (2017)، ص. 278.

[4] "ما هي المشاريع الكبرى التي تجمع روسيا وتركيا"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أوت 2022، نقلا عن: http://arabic.rt.com

خريطة رقم 10: توضح خط السيل التركي

المصدر: "الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أوت 2022، نقلا عن: http:/enabbaladi.net

✓ **مشروع أنابيب السيل الأزرق:** شيدته روسيا بالتعاون مع تركيا لنقل الغاز الطبيعي الروسي عبر المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود، سعته 16 مليار متر مكعب سنويا، طوله 1213 كلم وتعتبر كل من أوكرانيا وجورجيا وتركيا دول عبور لامدادت الغاز نحو أوروبا، مع استفادة تركيا من الغاز الروسي لمدة 25 عام، ألا أنه ومع افتتاح مشروع السيل التركي يتوقع إلغاء خط السيل الأزرق[1].

[1] إيمان بلقرشي، "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الاوراسية بعد الحرب الباردة 1991-2019"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019)، ص. 258.

خريطة رقم 11: توضح خط السيل الأزرق

المصدر: محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أوت 2022، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net

✓ **خط أنابيب سامسون-جيهان:** وهو خط أنابيب نفطي منجز، بدأ الضخ عام 2014، يهدف إلى نقل الطاقة من روسيا إلى كازاخستان مرورا بشمال تركيا، والتفافا على مضيقي البوسفور والدردنيل بسعة 1.5 مليون برميل يوميا، ومنه نقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود باتجاه أسواق الطاقة الأوروبية[1].

وتجد الإشارة إلى أن روسيا قد عملت على معارضة أي مشروع بديل لتصدير الطاقة نحو أوروبا كمشروع خط أنابيب نابوكو[2]، وتعتبر روسيا المزود الأول للطاقة التركية، حيث أن قرابة 65% من امدادات

[1] إيمان بلقرشي، المرجع نفسه، ص. 257.

[2] F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership: US Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change (United States: The RND corporation, 2010), P.50.

الغاز، و40% من امدادات النفط تأتي من موسكو[1]، بالإضافة إلى الاتفاق الروسي التركي على انشاء روسيا لمفاعل نووي (أكويو) لتوليد الطاقة في تركيا قوته 4800 ميجاوات، والذي تبلغ تكلفته 22 مليار دولار[2].

لقد كان لأنابيب الغاز وخطوط مرورها تأثير كبير على العلاقات الروسية التركية، وذلك راجع إلى أهمية الغاز وتأثيره على الاقتصاد العالمي، خصوصا وإن القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض هيمنتها على منابع الطاقة وطرق امداداتها، حيث تعد سلاح استراتيجي يدخل ضمن حسابات القوى الكبرى.

وعلى صعيد أخر وفي إطار السياحة تعتبر تركيا الوجهة الأولى للسياح الروس إذ زار تركيا حوالي 6,8 ملايين سائح روسي سنة 2019[3]، وهو ما ترى فيه تركيا تعويضا اقتصاديا نتيجة ثورات الربيع العربي وتدهور السياحة على خلفية الركود الاقتصادي العالمي، ويتركز هذا التعويض على تبادل تجاري متنام وتدفق سياحي كبير وتنسيق على مشروع الطاقة ومشروعاتها العابرة للقارات[4]، فروسيا تجد في تركيا طوق نجاة استراتيجي لها في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها منذ 2014 جراء الأزمة الأوكرانية. وعلى صعيد التبادل التجاري فقد تم التخطيط للوصول إلى 100 مليار سنة 2023، كما أن هناك علاقات تعاون بين البلدين في مجال بناء السفن، والنقل البحري، كما تم التوقيع على 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة.[5]

الفرع الثالث: العلاقات الروسية مع الدول العربية:

شهدت العلاقات الروسية العربية نموا متزايدا، بعد تولي الرئيس "فلاديمير بوتن" الحكم عام 2000، وذلك في إطار رؤية واضحة للحكومة الروسية للعمل والتعاون مع الدول العربية، على النحو الذي يحقق مصالح كلا الجانبين.

يأتي مجال الطاقة في هرم أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وعلى أساسه يتم التقارب الروسي مع الدول العربية، خاصة دول الخليج العربي، بعدها تأتي مجالات التعاون الأخرى، سواء

---

[1] Ibid, p. 49.

[2] "محطة أكويو.. أول خطوة تركية نحو النووي"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: http://aljazeere.net

[3] زاهر البيك، "بالأرقام..شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: http://aljazeera.net

[4] ميشيل نصير، "محددات العلاقات الروسية-التركية وآفاقها"، مركز هرمون للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2011، نقلا عن: http://geroun.net

[5] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سبق ذكره.

في المجال الاستراتيجي، التقني أو العسكري[1]، فقطاع الطاقة هو أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح الروسية العربية، وتنظر روسيا إلى دول الخليج العربي لاسيما السعودية على أنها حليفة لها في سوق الطاقة العالمية لا منافسة لها، حيث صرح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتن" بهذا الشأن قائلا **"نحن متحالفون مع المملكة، وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة، ولدينا مصالح مشتركة كثيرفي هذا المجال"**، وفي نفس السياق أكد المسؤولين الروس أن روسيا لن تكون بديلا عن النفط الخليجي[2].

وتسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع هذه الدول من خلال:[3]:

1. ضمان حد أدنى لأسعار النفط.
2. استقرار الأسواق النفطية.
3. الاستثمار في قطاعات النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات التنقيب وتطوير الإنتاج، لما تملكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وفي مجال الصناعات البتروكيماوية، ومن الشركات الروسية العاملة في مجال الطاقة نجد "لوك أويل" و"غاز بروم".

ومن أهم المشاريع الروسية في المنطقة نجد[4]:

- إنشاء مؤسسة "لوكسار" من طرف "لوك أويل" الروسية والشركة النفطية الوطنية السعودية، لاكتشاف استثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة 300 ألف كلم [2] لمدة 40 سنة.
- اشتراك شركتي "سينفط" و"لوك أويل Lukoil" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الشمالية الأربعة.
- التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي على البحر الأسود.
- تعاون لإنتاج النفط بين شركة "لوك أويل" ومصر.

---

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.303.

[2] نورهان الشيخ، "الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع50، (2009)، ص. 234.

[3] راندا موسى، "العلاقات العربية الروسية ما بعد الربيع العربي"، رؤية تركية، مج 2، ع 1، (2013)، ص ص. 101-102.

[4] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 79-80.

- اتفاق شركة "غاز بروم Gazprom " الروسية مع الحكومة الإيرانية على استخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط.

وفي مجال الاستثمارات فقد صرح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في أبريل 2019، أن بلاده نفّذت 400 مشروع استثماري في المنطقة العربية بتكلفة بلغت 40 مليار دولار، وأن نصيب الشركات الروسية منها 25 مليار دولار، وتعتبر الإمارات العربية أكبر شركائها التجاريين حيث بلغت حجم الاستثمارات الروسية 90% من خلال 4 آلاف شركة روسية تعمل في الإمارات، كما أن الامارات تستحوذ على 80% من الاستثمارات العربية في روسيا، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في العراق 13 مليار دولار في قطاع النفط والغاز، أما مصر التي تستحوذ على 467 شركة روسية تعمل في مجال الاستثمار، فقيمة رأس مال تلك الشركات بحدود 60 مليون دولار فقط[1].

كذلك، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا ملا تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط حلفائها التقليدين في المنطقة، لا سيما سوريا، ليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية[2].

ومن جهة أخرى فالمنطقة العربية تعد سوقا استعابية للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب[3].

أولا: العلاقات الروسية السورية:

تعتبر العلاقات الاقتصادية الروسية من أقوى علاقات روسيا مع الدول العربية الأخرى، حيث بلغ حجم التبادل بين البلدين عام 2010 ب 1.1 مليار دولار، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع الشركات الروسية خاصة في مجال الأسلحة[4]، كما قدرت حجم الاستثمارات الروسية في البنية التحتية

[1] عبد الحافظ الصاوي، "الاستثمارات الروسية في المنطقة العربية.. ما حجمها ومستقبلها؟"، تم تصفح الموقع يوم: 23 أوت 2022، نقلا عن: https://www.aljazeera.net

[2] نائل عبد السلام مسلم الليمون، "العلاقات العربية الروسية مصر أنموذجا، 2010-2014"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2016)، ص. 29.

[3] راندا موسى، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

[4] Dimitri Trenin, "Russia's interestes in syria", carnegie moscow center, At : https://carnegiemoscow.org

والطاقة والسياحة 19.4 مليار دولار سنة 2009[1]، وفي سنة 2010 وصل حجم استثمار الشركات الروسية في سوريا 20 مليار دولار رغم الأزمة، ونتيجة ذلك ترفض روسيا تنحي نظام الأسد.

وقد حظيت سوريا بأهمية اقتصادية وتجارية في علاقاتها مع روسيا، ففي عام 2009 شيدت شركة Stroytransgas الروسية أكبر مشروع لها لمعالجة الغاز قرب حمص، كما يهدف إلى انتاج 50% من حاجة سوريا من الكهرباء، كما حصلت شركة سيوزنفتاغاز الروسية عام 2013 على امتياز للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الروسية[2]، حيث تقدر الاكتشافات في حوض شرق المتوسط، وجود احتياطي يصل إلى 3450 مليار متر مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية، وتملك روسيا امتيازات حصرية مدتها 25 عام تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام السوري والحكومة الروسية في أواخر عام 2013[3]. هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2020 قيمة 63 مليون يورو في حين وصل عام 2021 إلى حوالي 185 مليون يورو[4].

ثانيا: العلاقات الروسية الليبية:

تحتل ليبيا المرتبة الخامسة عربيا من حيث احتياطات النفط على مستوى العالم، ويصل حجم احتياطاتها إلى حوالي 50 مليار برميل، وكشفت التقديرات عن وجود حوالي 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي، لذلك تسعى روسيا إلى تعزيز دورها في ملف النفط والغاز الليبيين بما يمنحها قدرات تأثيرية في إنتاجه وصادراته، كما تكتسي ليبيا أهمية كبيرة في الاستثمارات الروسية، ففي حكم القذافي استطاعت روسيا فتح عدة فروع لمؤسساتها أمثال "مونوليسبيت ستروي" و"تيخنوبروم اكسبوست" و"تات نفط جيوفيزيكا" و "ستروي ترانس غاز"، ففي عام 2005 حصلت شركة "تات نفط"

[1] راشد باسم، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص. 43.

[2] عبد الرزاق عدنان، "روسيا تنقب عن الغاز بالمياه الإقليمية السورية"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk

[3] حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 4. نقلا عن: https://www.dohainstitute.org

[4] "ماذا تستورد سوريا المنهكة اقتصاديا من روسيا وأوكرانيا"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: http://www.aawsat.com

الروسية على امتياز استثمار قطاع النفط في مدينة غدامس، وفي 2006 حصلت الشركة على حق الاستثمار في ثلاثة حقول أخرى، أما شركة "غازبروم" فنالت حق استغلال حقل يتواجد في خليج سرت[1].

كما بدأت شركة "ستروي تراني غاز" بإنشاء شبكة توزيع الغاز على شاطئ البحر المتوسط بين مدينتي زوارة وبنغازي بقيمة مليار دولار، إضافة إلى تطوير معمل الغاز في مدينة خطيبة الذي تقدر قيمته ب 260 مليون دولار، وتسعى روسيا اليوم إلى عودة شركاتها لممارسة نشاطها في ليبيا، خاصة وأن الاتفاقيات لا تزال سارية، وتنتظر فقط التفعيل.

أما في قطاع البنية التحتية فقد وقعت ليبيا مع شركة السكة الحديدية الروسية "آر جي دي" سنة 2008 على اتفاقية إنشاء طريق للسكة الحديدية يربط بين مدينة سرت وبنغازي، بطول 554 كيلومتر بقيمة 2.2 مليار يورو، وفي عام 2009 وقعت الحكومة الليبية مع شركتي "موس مترو ستترو" و"موسكوفسكي متروبوليتين" الروسيتين اتفاق يقضي بإنشاء مترو الأنفاق في طرابلس بقيمة أربعة مليارات دولار، إلا أن العمل في هذه المشاريع توقف بعد ثورة 2011[2].

الفرع الرابع: العلاقات الروسية الإسرائيلة:

شهدت العلاقات الاقتصادية الروسية الإسرائيلية كذلك نوعا من الانفتاح في منطقة الشرق الأوسط، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين لسنة 2012 إلى 6 مليارات، حيث بلغت قيمة الصادرات الروسية نحو إسرائيل 227 مليون دولار وتستحوذ قطع الألماس الغير معالج نسبة 45-55% من إجمالي الصادرات، وبحلول عام 2015 وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين 2.35 مليار دولار ، بتراجع نسبته 31% عن عام 2014، وذلك راجع إلى انخفاض معدل صرف الروبل مقابل العملة الأمريكية، وتشمل الصادرات الروسية إلى إسرائيل 37% من الألماس، 36% من الوقود الخام والمنتجات البترولية، في حين تستورد روسيا من إسرائيل 24% من الخضراوات[3].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن روسيا سعت إلى تطوير علاقات اقتصادية – طاقوية مع دول المنطقة بالاعتماد على كبرى شركاتها، بالشكل الذي يمكن روسيا من التأثير في السياسات الطاقوية العالمية تحقيقا لمصالح أمنها الحيوي واستعادة دورها كقوة عظمى، وذلك من منطلق أن دول الشرق الأوسط من أبرز اللاعبين في سوق الطاقة.

- **رهانات الاستراتيجية الطاقوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط**

---

[1] عصام عبد الشافي، "خريطة الأهداف والمصالح ..ماذا تريد روسيا من ليبيا ؟"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.alaraby.co.uk

[2] المرجع نفسه.

[3] مي ياسر، "العلاقات الروسية الإسرائيلية في عهد بوتين في الفترة من 2000-2016"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.democraticac.de

تطرح منطقة الشرق الأوسط العديد من الرهانات الطاقوية للاستراتيجية الروسية نذكر منها:

- احتدام التنافس على مصادر الطاقة العالمية، بين قوى إقليمية ذات اقتصاديات نامية تطمح للعب أدوار إقليمية فعالة، وبين قوى دولية ذات استراتيجيات متضاربة في مشاريع اقتصادية-طاقوية، تسعى كل منها إلى إقامة شبكة لنقل خطوط الطاقة بعيدا عن تهديدات المنافسات الاقتصادية العالمية.

- أدت الاكتشافات المتزايدة للغاز في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الاحتياطي البترولي الضخم، إلى تنامي الاهتمام الروسي بتكوين علاقات استراتيجية طاقوية مع الدول شرق أوسطية، وذلك وفق ما يحقق مصالحها وفق مقاربة براغماتية-معاملاتية مبنية على متغير الفرص والموارد.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

يعتبر الجانب الأمني من أهم الجوانب التي تهتم بها روسيا، وذلك راجع إلى بيئتها الداخلية التي تجعل منها دولة سريعة التأثر بما يحدث في حدودها القريبة، لذا فإن روسيا تسعى إلى ضمان أمن هذه المناطق بتوسيع دوائرها الأمنية وبتوطيد علاقاتها العسكرية بدول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المقومات العسكرية الروسية

تمثل القوة العسكرية معيارا مهما لمعرفة قوة وقدرات الدولة، وبالنسبة لروسيا يعتبر امتلاك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة، واحتلال منزلة القوة العظمى من المقومات الاستراتيجية للسياسة الروسية لكسب النفوذ في الساحة الدولية القائمة على القوة، ولمواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية[1].

ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي ترسانة عسكرية ضخمة، وقدرات نووية كبيرة، وتكنولوجيا عسكرية متطورة، وهي تستخدم هذه القدرات كوسيلة تهديد وردع، لإضافة إلى ذلك تمتلك روسيا تكنولوجية فضائية متطورة ومنظومة صواريخ بعيدة المدى يصعب التصدي لها.

تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا من حيث القوة العسكرية، والمرتبة الرابعة عالميا في قائمة الانفاق العسكري لسنة 2016 بميزانية تقدر ب 70 مليار دولار مقارنة بحوالي 66 مليار عام 2014[2]، وتعود الزيادة في الانفاق العسكري لمواجهة التغلغل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في بلدان أوروبا الشرقية فذلك يمثل تهديدا لحدودها.

[1] محمد وائل القيسي، مرجع سبق ذكره. ص. 128.

[2] أسماء علي عبد البديع، "القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.democraticac.de

وبحسب احصائيات قدمها موقع Global fire power يعد الجيش الروسي ثاني أقوى جيش في العالم بترسانة عسكرية برية وبحرية وجوية ضخمة، كما تمتلك روسيا ما يسمى بالقوات المستقلة (القوات الصاروخية الاستراتيجية والقوات الفضائية والمظليون)، (انظر الجدول رقم4).

جدول رقم4: يوضح القدرات العسكرية الروسية

القوات	المعدات العسكرية الروسية
البرية	-15398 دبابة - 30 ألف مدرعة - 6574 مدفع ذاتي الحركة - 7571 مدفع ميداني - 3991 راجمة صواريخ - من حيث القوة البشرية يصل عدد الجنود العاملين إلى 766055عامل، أما الجنود الاحتياطيين فيبلغ عددهم مليونين و485 ألف
البحرية **أربع اساطيل (الشمالي، آسيا المحيط الهادئ، البحر الأسود، البحر الكاريبي)**	- الأسطول الروسي يتكون من 605 وحدات بحرية، من بينها حاملة طائرات واحدة و15 مدمرة و11 فرقاطة و 421 من الزوارق الساحلية و86 كورفيت (سفينة حربية تمتاز بالسرعة والمناورة وتكون أصغر من الفرقاطة وأكبر حجما من الزوارق الدورية الساحلية). - وتمتلك روسيا رابع أضخم قوة غواصات في العالم، تضم 70 غواصة، من بينها غواصات نووية وتكتيكية وتحمل صواريخ باليستية وتحمل قواعد اطلاق صواريخ غير باليستية، إضافة إلى 55 سفينة دورية و49 كاسحة ألغام بحرية. - قوات المارينز 9500 تابعة للبحرية: تمتلك من المعدات 60 عربة استطلاع، 150 عربة قتالية مشاة مدرعة، 1600 دبابة، 320 صاروخ، و72 أسلحة مضادة للدبابات.

الجوية	4173 طائرة حربية 772 طائرة مقاتلة 1438 طائرة هجومية 1543 مروحية عسكرية 79 طائرة هجومية تحمل صواريخ كروز نووي 24 قمر صناعي -منظومة من الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى - 40 ألف شخص من قوات الفضاء التابعة للدفاع الجوي (وحدات لاكتشاف أي هجوم صاروخي ضد روسيا أو أحد حلفائها، وتدير الدفاع الصاروخي الباليستي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- يونس مؤيد مصطفى، "دور الاستراتيجية العسكرية الروسية في بناء التحالفات الآسيوية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج 9، ع 34، (2020)، ص ص. 30-32.

-مايا معلوف، " روسيا.. قدرات عسكرية عملاقة"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.alain.com

- "الأسطول الروسي والأميركي في ميزان القوة.. لمن الغلبة؟"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: https://www.skynewsarabia.com

ولقد عملت روسيا على تطوير ترسانتها النووية، حيث تمتلك العديد من الرؤوس النووية (انظر الجدول رقم4)، وحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري"، تمتلك روسيا 1950 رأس نووي جاهز للإطلاق و2350 رأس في المخازن، و2700 رأس نووي تخلصت منه إما بمقتضى الاتفاقيات أو بسبب قدمها[1].

[1] إلياس سامر، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم 5: يوضح الترسانة النووية الروسية

الترسانة النووية الروسية	أر -36 أم 2	أر أس -24	أر تي 2 بي أم	أر 29 و أر 30
عددها	460	440	114	656
قدرتها التدميرية	تقدر بميغاطن	500 كيلوطن	550 كيلوطن	200 كيلوطن

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: إلياس سامر، "ماهي الترسانة النووية الروسية التي وضعت في حالة تأهب"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2022، نقلا عن: http://www.alaraby.co.uk

وفي 2016 حصلت القوات العسكرية الروسية على منصات الصواريخ الهجومية التكتيكية "إسكندر –أم" المزودة بأربعة أنواع من الصواريخ الباليستية وصاروخ مجنح، وتم تشكيل خمسة أفواج من منظومة "أس -400" للدفاع الجوي التي حصلت على صاروخ أرض – جو بعيد المدى، كما حصلت القوات البحرية على عدد من السفن الحربية أهمها فرقاطة "الأميرال غورشكو" وغواصة ياسين الذرية الحديثة، كما تدعم اسطول البحر الاسود بستة غواصات غير نووية من طراز"فارشافيانكا"[1].

إن امتلاك روسيا لهذه الترسانة العسكرية جعلها تشكل خطرا وتهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في حال حدوث مواجهة بينهما، وحسب مجلة The National Interest فإن المقاتلة "سوخوي 35" و"غواصة أمور" وصاروخ "اونيكس" الذي يتفوق على الصاروخ الأمريكي "هاربون"، و"طوربيدات 53-62" من أقوى الأسلحة الروسية، إضافة على ذلك أصدرت روسيا قائمة بأقوى الأسلحة لديها والمتمثلة في: منظومة صواريخ (اس-400)، سوخوي 35-34-30، الفرقاطة "ادميرال جورشكوف، وبانتسير S1[2] .

واستنادا على ما سبق يمكن القول أن روسيا تسعى لتعزيز وتطوير المرتكز العسكري، الذي يعتبر حسب الرؤية الروسية مدخلا مهما لتعزيز الامن الإقليمي الروسي، وامتداده نحو مناطق النفوذ خارج دائرة الامن الإقليمي المباشر.

[1] يونس مؤيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 35-37.

المطلب الثاني: روسيا والتهديدات الشرق أوسطية

إن وجود روسيا مع تماس حدودي لحوالي 15 دولة بتنوعها السياسي والديني والثقافي والاقتصادي والديمغرافي، جعل أمنها واستقرارها مرهون بأوضاع تلك الدول، خاصة وأن تلك الدول تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني.[1]

تمثل الرقعة الجغرافية المتمثلة في الشرقين الأوسط والأدنى والعالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز النطاق الحيوي للمصالح الروسية، وعليه فإن روسيا تسعى إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما يدفعها إلى إقامة علاقات مع العالمين العربي والإسلامي، لأن ذلك سيساعدها على حل المشكلة الشيشانية التي تؤرق السياسيين الروس.[2]

إن الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الروسي يشكل عامل لعدم استقرار الوضع الداخلي الروسي لأسباب أمنية، فالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي وتجاور الشرق الأوسط هي دول غالبيتها دول إسلامية ويوجد قواسم مشتركة بينها وبين دول الشرق الأوسط التي تحدها مثل إيران وتركيا، ويكمن الخطر في، **أولا** أن إيران دولة توسعية تسعى إلى نشر مذهبها وعقيدتها الدينية ضمن مبدأ تصدير الثورة التي دعمها الولي الفقيه، ولذلك من المحتمل أن تؤثر على الدول المجاورة لها والتي تسميها روسيا دول الجوار الجغرافي، **ثانيا** الاحتلال الأمريكي للعراق وما نتج عنه من انفلات أمني وضعف قبضة الدولة العراقية على أراضيها، **ثالثا** أن الحرب في العراق وسوريا حاليا تشكل عامل جذب لكثير من الجماعات المسلحة ومن ضمن المنتسبين لهذه الجماعات أعداد كبيرة من الروس فلذلك ترى روسيا أن مصالحها القومية تقتضي أنظمة مستقرة قرب حدودها.[3]

اعتمدت الاستراتيجية الروسية على ثوابت في علاقتها بدول الشرق الأوسط: **أولها** تحقيق المصالح الروسية في المنطقة، **ثانيها:** منع امتداد الصراعات الإقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من الدول المستقلة كمجال حيوي واستراتيجي لروسيا وأي تهديد لهذه المصالح يضر بروسيا.[4]

تعد ظاهرة الإسلاموية والتمرد الإسلامي في شمال القوقاز وآسيا الوسطى، في مقدمة التحديات الآتية من المنطقة العربية الشرق أوسطية التي يواجهها الأمن القومي الروسي، خاصة في ظل الاحتجاجات

---

[1] خديجة لعربي، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة مقدمة لنسل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014)، ص. 114.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 112-113.

[3] سامر سلمان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

[4] هندة رحمون، مرجع سبق ذكره. ص. 92

التي عرفتها منطقة شمال القوقاز -منطقة تسعى للانفصال عن روسيا- المتضامنة مع الدول العربية حيث نظمت سنة 2013 منظمتين اسلاميتين في داغستان مظاهرات حاشدة احتجاجا على سياسة روسيا في سوريا، بالإضافة إلى قرغيزستان التي ازدادت فيها شعبية الراديكاليين الإسلاميين بين الشباب وشملت حوالي 30% من الجيل الشباب في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد[1]، ويعتقد المسؤولين في روسيا أن[2]:

- ✓ الحركات الإسلامية أداة سعودية غربية تستخدم لإضعاف الأمن القومي الروسي، خاصة في ضوء الدور السعودي في الثورة الشيشانية.
- ✓ الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه الظاهرة لإضعاف روسيا داخليا وتفكيكها إلى فدراليات مثلما فعلت في كوسوفو.
- ✓ الولايات المتحدة الامريكية تستخدم هذه الحركات وتستثمر فيها للهيمنة على المنطقة.

وفي حال سقوط القوقاز بيد الإسلاميين، فإن الدولة الروسية بشكلها الحالي ستتحول إلى يوغسلافيا جديدة إما بتغذية عوامل تفكك داخلية أو بتدخل مباشر من الغرب. وروسيا لا تخشى على القوقاز فقط ولكن تخشى من تفشي هذه الظاهرة بين المسلمين الروس الذين يبلغ عددهم ما يقارب 20 مليون مواطن[3] من أصل 120 مليون نسمة متواصلين ومتحالفين مع 22 مليون مسلم في الجمهوريات المسلمة المحيطة بروسيا.

روسيا بوتن تعمق تحالفها مع الكنيسة الارثوذكسية مما يرفع منسوب المعارضة الإسلامية، لذلك نجد أن روسيا تتخوف من تداعيات الحراك العربي الإسلامي، لأن عدوى الانتصارات التي تحققها الشعوب على أنظمة الحكم ستنتقل إلى الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي سابقا (أذربيجان، أوزبكستان وقزغيزيا) في القوقاز، وقد يحفز الانفصاليين للانفصال عن سوريا تماما كما حصل في الشيشان. وتفيد بعض المعلومات أنه وجدت في الآونة الأخيرة تنظيمات أنشأها مبعوثو "الإخوان المسلمين" في 49 منطقة روسية، وكذا في بلدان رابطة الدول المستقلة "الكومنولث"*، وأن هذه التنظيمات تسعى إلى تأجيج

---

[1] ارتور ليوكمانوف، "مسلمو روسيا والربيع العربي"، الأحداث السياسية الدولية، (2013)، ص ص. 140-141.

[2] كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، ط. 1. (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016) ص. 66.

[3] المرجع نفسه، ص 66-68

* كومنولث الدول المستقلة: منظمة دولية أورو-آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفياتية سابقة ومقرها "مينسك" (روسيا البيضاء)، مكونة من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجكستان وقرغيزيا، وهي منظمة تتحد بتعاون مميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب.

النزاعات الانفصالية في المناطق الإسلامية، وكسب التأييد الشعبي من خلال سياسة الاقناع والدعم إلى إقامة كيانات إسلامية ضمن ما يسمى "الخلافة الإسلامية الكبرى"، وقدم مبعوثو "الاخوان المسلمين" دعما أيديولوجيا وعسكريا وماليا للمسلحين في شمال القوقاز[1].

من بين الهواجس الأمنية كذلك لروسيا في منطقة الشرق الأوسط نجد تخوفها مما يسمى الحركات الجهادية وتوظيفها في صناعة الإرهاب[2]، خاصة بعدما بدأت العديد من التيارات الإسلامية الجهادية بالظهور في سوريا والعراق وافغانستان، ومن أجل التقليل من تداعياتها على الحدود الروسية، عملت هذه الأخيرة على تزويد حلفائها في الشرق الأوسط خاصة سوريا وإيران بالسلاح المتطور، لإضعاف التنظيمات الجهادية فيها كتنظيم الدولة، وجبهة النصرة[3]، كما تواجه تهديدات أخرى مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل حيث دعت موسكو إلى تضمين معاهدة الأمن الأوروبي فقرة تدعو لمنع تطوير أسلحة الدمار الشامل[4]، ورغم أن موسكو ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إلا أنها تعتبر المصدر الرئيسي لها في المنطقة خاصة الأسلحة الكيماوية، فقد منحت كل من إيران وسوريا أسلحة متطورة لمحاربة التنظيمات الجهادية في الشرق الأوسط، وتتمثل هذه الأسلحة في الصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس النووية وأنظمة الرادار المتطورة[5].

يضاف إلى ذلك قضية التطرف الديني كإحدى أهم محددات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، والتي اعتبرتها روسيا في المرتبة الثانية بعد قضية توسع حلف شمال الأطلسي كقضايا تهدد الأمن القومي الروسي[6].

إن الادراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية، لم يجعلها تغفل عن أهم تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية، واللذان يتمثلان في توسع حلف الناتو ونشر الدرع الصاروخية الامريكية في دول أوروبا الشرقية، وهو ما يعني احتمال اقتراب القوة العسكرية الغربية من حدودها الجغرافية، ومن

---

[1] ميشيل كيلو، "رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، ع 195، (2014)، ص. 21.

[2] أبو دياب خطار، "الشرق الأوسط من منظور روسي وعنوان "الحرب ضد الإرهاب""، تم تصفح الموقع يوم 25 أوت 2022، نقلا عن: http://www.souriahouria.com

[3] محمد ياسين محمود الشباطات، "الدور الروسي في سوريا والواقع الجديد في العلاقات الدولية 2000-2015"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2015)، ص ص. 51-52.

[4] أحمد عبد الله الطحلاوي، "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: http://www.acrseg.org

[5] المرجع نفسه.

[6] رمزي محمود ردايده ووليد عبد الهادي العويمر، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2016"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 9، ع 2، (2017)، ص. 64.

ثم إمكانية تطويقها وعزلها، كما تدرك القيادة الروسية أن مصلحة الغرب تكمن في منع روسيا من ممارسة أي نفوذ على المستوى الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه[1].

تسعى روسيا إلى تواجدها الدائم في منطقة الشرق الأوسط، وذلك راجع إلى ما تحتله المنطقة من أهمية كبيرة لتعزيز أمنها القومي، لذلك سعت موسكو إلى تمتين وتكوين شبكة من العلاقات والتحالفات العسكرية مع العديد من الشركاء في المنطقة كالعراق وتركيا ودول الخليج العربي ومصر وإيران، كما سعت إلى تعزيز تواجدها في ميناء طرطوس لمراقبة الواجهة المتوسطية وما يمثله من تعزيز للأمن القومي، ولعل ما يعكس اهتمام روسيا بالأزمة السورية ودعمها للنظام القائم هو تخوفها من بروز نظام سني راديكالي يكون معادي لها، في إشارة منها إلى نتيجة التدخلات التي قادتها أمريكا في أفغانستان والعراق وليبيا[2]، والتي أدت إلى بروز الأصوليات والفوضى، إضافة على ذلك تسعى روسيا لضمان مصالحها في أي خريطة جديدة لسوريا، والمحافظة على وجودها في المياه الدافئة.

المطلب الثالث: صفقات السلاح الروسية مع دول الشرق الأوسط

إن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وبفعل الهاجس الأمني الذي تعانيه دولها، بالإضافة إلى النزاعات الحدودية، شكلت المنطقة سوقا رائجة للسلاح، وهو ما وجدت فيه روسيا فرصة سانحة لاستعادة مكانتها في منطقة الشرق الأوسط التي تراجعت خلال عقد التسعينات إلى أدنى مستوياتها، إضافة لما تشكله مسألة بيع الأسلحة والصناعات العسكرية من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الروسي.

استوردت دول الشرق الأوسط 33% من جميع الأسلحة المباعة في جميع انحاء العالم بين عامي 2016-2020،[3] وتعتبر المنطقة الشرق الأوسط فضاء جيواستراتيجي واسع لتجارة الأسلحة الروسية، حيث بلغت نسبة تصدير السلاح الروسي للمنطقة 17% من صادراتها حول العالم خلال الفترة الممتدة من 2015-2019[4](انظر الرسم البياني رقم 3).

[1] فهد أحمد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 62-63.

[2] سعد محيو، "روسيا والربيع العربي: ارتباك وحيرة..وبراغماتية"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: http://www.swissinfo.ch

[3] Alexey Khlebnikov,"Why Russia is increasing military ties with Saudi Arabia and Egypt", 25/08/2022, in : https://middleeasteye.net.

[4] "أكبر خمس دول عربية استيرادا للسلاح.. وقائمة بأهم الدول المصدرة"، مرجع سبق ذكره.

شكل بياني رقم 3: يوضح ترتيب أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم

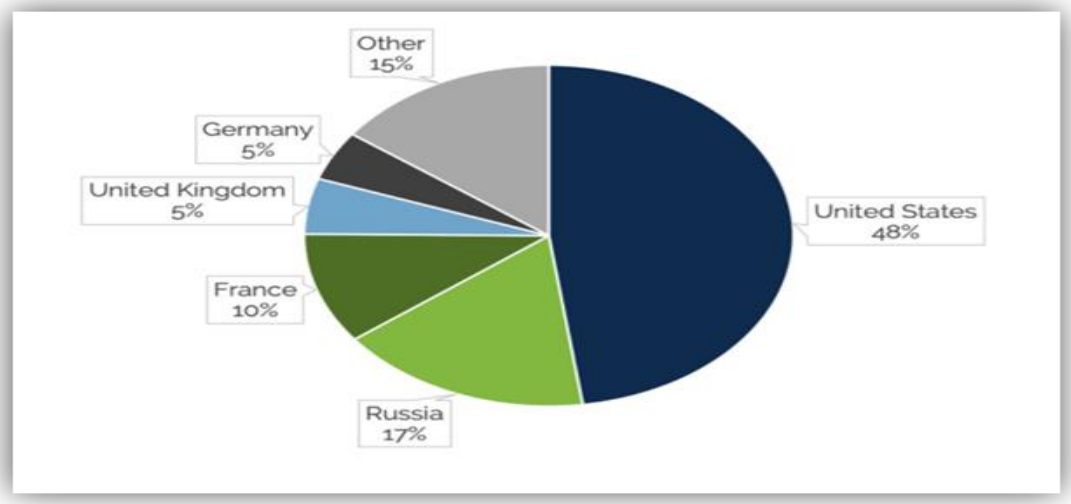

المصدر: "أكبر خمس دول عربية استيرادا للسلاح.. وقائمة بأهم الدول المصدرة"، تم تصفح الموقع يوم: 24 أوت 2022، نقلا عن: http://alhura.com

من خلال الرسم البياني نجد أن روسيا تمثل المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط، وذلك لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- انخفاض أسعار الأسلحة الروسية مقارنة بنظيرتها الامريكية
- عدم وضع روسيا لقيود أو شروط أثناء إبرامها لصفقات السلاح، خاصة مع دول الشرق الأوسط، وتسعى الحكومة الروسية إلى توثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وينصب تركيزها على تصدير الأسلحة الأكثر تطورا مثل: الطائرات الأحدث والذخائر الأكثر دقة في التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة، لما تمثله مورد مالي مهم للدخل القومي الروسي، وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إنشاء شركات من القاع العام والخاص مهمتها إنشاء الأسلحة الأكثر تطورا في العالم، لمنافسة الأسلحة الغربية في الجودة والثمن.

ومن بين الجهات الشرق أوسطية المتلقية للأسلحة الروسية نجد:

- **مصر:** اختارت مصر روسيا كوجهة لها لتنويع صادراتها من المشتريات العسكرية، وذلك بعد أن علقت الولايات المتحدة الأمريكية نقل الأسلحة إلى مصر على إثر الإطاحة بالرئيس المصري الأسبق "محمد

[1] نهرين جواد شرقي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط (سوريا أنموذجا)"، مجلة دراسات دولية، ع 74، (ب س ن)، ص. 194.

مرسي"، وقد وصلت قيمة صفقات الأسلحة الموقعة بين الطرفين مليار دولار في فيفري 2014،[1] لشراء مقاتلات ومنظومات دفاع جوي وطائرات هليكوبتر، كذلك عقدت مصر اتفاقا مع روسيا لبناء محطة "الضبعة" النووية والتي تصل تكلفتها حوالي 25 مليار دولار، وأكثر من ثلثيها قروض من روسيا،[2] ولقد عرفت الصادرات الروسية للأسلحة ارتفاعا بنسبة 150% مقارنة بالفترة 2009-2013، وكانت أعلى نسبة 572% مما كانت عليه في الفترة 2004-2008 (انظر الشكل البياني رقم 4)، ولقد تعززت تجارة الأسلحة بين الطرفين من خلال شراء عقود أسلحة روسية بين عامي 2014-2015 حيث شملت S-300 SAM، MiG-29M، و50 طائرة مقاتلة[3].

الشكل رقم 4: صادرات الأسلحة الروسية إلى مصر خلال الفترة 1999-2018.

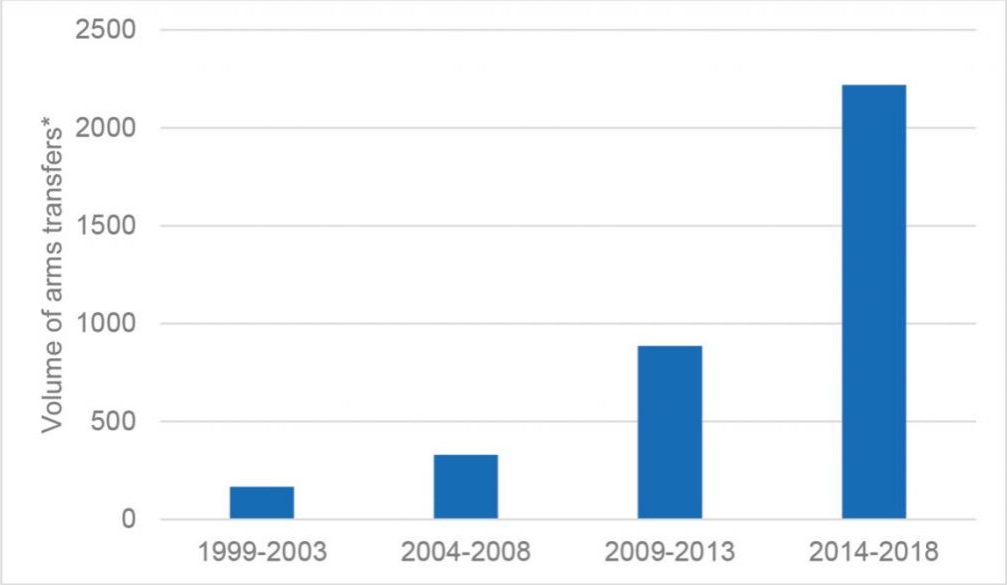

المصدر:.Russia's Arms Exports to the MENA Region: Trends and Drives, Opcit "

- **العراق:** في عام 2012، وقعت روسيا مع العراق عقودا بقيمة 1.3 مليار يورو لتزويد العراق ب36 مروحية قتالية من طراز M-28، و48 بطارية من بطاريات صواريخ بانتسير، كما وقع البلدان في أوت من نفس العام عقودا بقيمة 4.2 مليارات دولار، وحين أخرت واشنطن المساعدة العسكرية للعراق في مواجهته لتنظيم داعش عام 2014، استغلت موسكو ذلك وجهزت مساعدات بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، شملت 10 طائرات من طراز "سو-25" و12 منظومة قاذفة لهب ثقيلة و6 مروحيات من نوع "مي-

[1] David Schenker and Eric Trager, "Egypt's Arms Deal with Russia : Potential Stratigic Costs", 25/8/2022, in:http://www.washingtoninstitute.org

[2] خليل العناني، "مصر.. صفقات السلاح التي تزيد المصرين فقرا"، تم تصفح الموقع يوم. 25 أوت 2022، نقلا عن: https://aljazeera.com

[3] Russia's Arms Exports to the MENA Region : Trends and Drives, Opcit.

28" و10 مروحيات من نوع "مي-35" إلى العراق، إضافة لإلى ذلك بدأ تسليم بغداد منظومات دفاع جوي أرض جو من نوع "بانتسير اس1"، وفي عام 2020 بدأ الاهتمام العراقي بشراء مقاتلات "سو-57"، ونظام الدفاع الصاروخي "اس-300" و"اس-400".[1]

- **سوريا:** تعتبر أقرب حليف لروسيا في منطقة الشرق الأوسط وواحدة من أكبر المتلقين للسلاح الروسي، حيث اتفق الرئيسان فلاديمير بوتن وبشار الأسد على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في الاجتماع الذي جرى بينهما في الكرملين سنة 2005، ووقعا ست اتفاقيات حول التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك تجارة الأسلحة، حيث وقعت روسيا عددا من صفقات توريد الأسلحة مع سوريا، وبرزت كأكبر مورد للأسلحة لهذا البلد.

في الفترة ما بين 2009-2013 شكلت روسيا 85% من جميع واردات سوريا من الأسلحة، وفي تدخلها في الحرب الاهلية السورية لدعم الحكومة السورية نشرت روسيا طائرات ومقاتلات في مطار حميميم، وساعد المستشارون العسكريون الروس المتمركزون في سوريا الجيش السوري في التخطيط للأعمال العدائية ومراقبة القوات، علاوة على ذلك وفي عام 2017 وقعت روسيا وسوريا اتفاقية تحديث منشآتها البحرية التي تعود للحقبة السوفياتية في طرطوس، وهي موطئ قدم للوجود البحري الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط[2].

- **دول الخليج:** تمكنت روسيا من عقد العديد من صفقات الأسلحة مع دول الخليج منافسة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية في تجارتها لتصدير الأسلحة لهذه الدول، فقد وقعت روسيا مع الامارات العربية المتحدة عقدا لتوريد صواريخ مضادة للدبابات بقيمة تزيد عن 700 مليون دولار أمريكي، كما وقعت اتفاقية نوايا لشراء طائرات مقاتلة من نوع Su-35[3] ، وشكلت المملكة العربية السعودية الزبون الجديد للأسلحة الروسية في المنطقة فخلال اجتماع بين روسيا والمملكة العربية السعودية عام 2017، وقعت هذه الأخيرة مع الشركة الروسية على اتفاق أولي في مجال التعاون العسكري التقني بقيمة 3,5 مليار

[1] معمر فيصل خولي، "العراق في الاستراتيجية الروسية: تحديات تواجه استعادة النفوذ"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: http://rawabetcenter.com.

[2] Russia's Arms Exports to the MENA Region: Trends and Drives, 25/08/2022, in: https://www.iemed.org.

[3] Ibid.

دولار[1]، كما أبدت السعودية اهتمامها بصواريخ S-400، مقاتلة سوخوي سو-35، كلاشينكوف AK-103، راجمة صواريخ TOS-1A وصاروخ 9M133 كورنت الموجه للدبابات[2].

- **إيران:** تراجعت إيرادات إيران للسلاح الروسي، بسبب حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران[3]، وبعد رفع الحظر مباشرة سلمت روسيا إلى طهران أربع بطاريات من طراز S-300PMU2 بعد توقيع إيران على خطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة باسم "الاتفاق النووي "JCPOA ورفع العقوبات الدولية عنها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 في يوم 20 جويلية 2015[4]، وفي 2016 أبرمت روسيا مع طهران صفقة أسلحة بـ 10 مليارات دولار، حيث زوَّدت روسيا طهران بعدد غير مؤكد من بطاريات صواريخ أرض-جو طويلة المدى (SAM) من طراز"S-300PMU-2" ، وهو نظام أسلحة دفاعي مستثنى من قرار حظر بيع الأسلحة الأُممي، ومن المترقب شراء إيران مقاتلات روسية من طراز "Su-30" وطائرات "Yak-130" ودبابات "T-90" من الجيل الثالث، كما تُبدي طهران اهتماما بشراء نظام الدفاع الجوي "إس-400" ونظام الدفاع الساحلي باستيون.[5]
- **تركيا:** تعتبر تركيا عضوا في حلف الناتو وتعتمد بشكل كبير على أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لم يمنعها من ابرام بعض الاتفاقيات لبيع الأسلحة مع روسيا، حيث أبرمت صفقة بيع صواريخ S-400الشهيرة مع أنقرة، وهو ما أغضب واشنطن وجعلها تفرض عقوبات على تركيا[6].
- **ليبيا:** تعتبر ليبيا خلال حكم القذافي من أكبر أسواق السلاح الروسي، حيث عقدت صفقات تقدر قيمتها بأكثر من 22 مليار دولار، ففي 2008 وقعت ليبيا مع روسيا على اتفاقية لتزويدها بالعديد من الأسلحة من بينها الصواريخ المضادة للطيران القصيرة المدى و12 مقاتلة من طراز "سو-35"، و48 دبابة من نوع "ت-90 أس"، وغواصات ديزل الكهربائية من طراز "636 كيلو"[7]، وبعد ثورة 2011 في ليبيا تقلصت

---

[1] "السعودية توقع عقودا دفاعية بأكثر من 1.8 مليار دولار"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2011، نقلا عن: http://arabic.cnn.com.

[2] "مجلة أمريكية: السعودية تريد هذه الأسلحة الخمس من روسيا"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: https://www.alhurra.com.

[3] Nicole Grajewski, Beyond Arms Embargo, Obstacles Remain to Iran's Acquisition of Russian Weapons, 25/08/2022, in : https://www.uc.web.ox.ac.uk.

[4] محمد محسن أبو النور، " دور التسليح في الصراع الإيراني .الأمريكي: دراسة حالة على منظومات الدفاع الصاروخية الروسية"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: https://afaip.com

[5] "بعدما رفع الحظر.. من أين ستستورد طهران سلاحها القادم؟، تم تصفح الموقع يوم 25 أوت 2022، نقلا عن: https://www.aljazeera.net

[6] "تغيير كبير في اتجاهات التسلح بالشرق الأوسط .. صعود لروسيا، ودولتان عربيتان أصبحتا من أكبر زبائنها"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أوت 2022، نقلا عن: .http://arabicpost.net

[7] عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره.

أرباح روسيا بحوالي أربعة مليارات دولار وذلك حسبما أعلن عليه "سيرجاي شيميزوف" مدير عام شركة التقنيات الروسية[1].

مما سبق نجد أن روسيا اعتمدت على بيع الأسلحة لتنشيط علاقاتها مع الدول الشرق أوسطية، وقد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة كسوق مهم للسلاح الروسي، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال السلوكات والأفعال التي ترجمت في شكل اتفاقيات وصفقات عسكرية في المنطقة.

استنادا إلى كل ما تم طرحه في السابق يمكن القول بأن التواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط نابع من رغبتها في تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- ✓ **التواجد في المنطقة ومواجهة العزلة:** فروسيا تسعى للوصول إلى المياه الدافئة ويمثل ذلك من أولوية من أولويات روسيا في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ **مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة:** تسعى روسيا إلى لعب دور حيوي في منطقة الشرق الأوسط، بالشكل الذي يحقق مصالحها ويقوض النفوذ الأمريكي، من خلال إعادة ترتيب موازين القوة في المنطقة، فهي ترفض أن تكون قوة عالمية من الفئة الثانية.
- ✓ **دعم استراتيجيتها الطاقوية**: فروسيا تهدف إلى السيطرة والتحكم في أسعار وطرق أنابيب نقل الغاز والبترول، وتسعى إلى تجنب إقصاء الشركات الروسية في ظل تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات التي تزخر بها المنطقة.
- ✓ **استقرار جوارها الإقليمي:** حيث تعمل روسيا على تعزيز علاقاتها مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التهديدات التي تشكل خطرا على أمنها القومي.
- ✓ **تنشيط صادراتها من الأسلحة:** تسعى روسيا إلى البحث عن أسواق جديد في منطقة الشرق الأوسط لتصريف منتجاتها من الأسلحة، من منطلق براغماتي يتمثل فيما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي الروسي، لذلك عملت على بناء علاقات مع دول جديدة لم تكن حليفة لها في عهد الاتحاد السوفياتي سابقا.
- ✓ **توسيع التواجد العسكري في المنطقة:** وذلك من خلال بناء قواعد عسكرية جديدة، فبعد أن ضمن روسيا قاعدتين عسكريتين في سوريا بطرطوس وحميميم، سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن إلى التنسيق مع الرئيس السوداني "عمر البشير" لبناء قاعدة عسكرية روسية في السودان[1].

[1] عمر كوش، "تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، نقلا عن: https://www.aleqt.com

خلاصة الفصل :

وفقا لما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا التوصل إلى ما يلي:

- شكل التقارب الجغرافي بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط عاملا مهما اعتمدت عليه روسيا في تحديد طبيعة تفاعلاتها مع دول المنطقة، وتحديد حلفائها الإقليميين والدوليين في المنطقة، وتعتبر إيران الحليف الأبرز لروسيا في إقليم الشرق الأوسط وذلك راجع إلى عدائها للولايات المتحدة الأمريكية.
- عملت روسيا على إقامة شراكات استراتيجية اقتصادية مع العديد من الدول العربية دون تحفظات سياسية أو اعتبارات أيديولوجية، ودعت الدول الشرق أوسطية خاصة الدول العربية الخليجية إلى عقد شراكات بمشاريع استثمارية ثنائية لإنعاش الاقتصاد الروسي وتطويره، وتعتمد التوجهات الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير على مجال الطاقة.
- تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات العابرة للحدود المحتملة على حدودها الجنوبية، لذلك عملت على إقامة شراكات استراتيجية مع دول منطقة الشرق الأوسط.
- توسع النطاق الجغرافي لنشاط سوق الأسلحة الروسية، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر أسواق السلاح الروسي.

[1] تسعديت كلاليش، الزحف الروسي من أوراسيا إلى الشرق الأوسط: بحث في الفرص والتحديات، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية، المحرر: عبلة مزوزي ومحمد بن عيشة، ط. 1. (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص. 120.

الفصل الثالث:

المصالح الأمريكية و أثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثالث: المصالح الأمريكية و أثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العظمى نفوذ ومصالح في منطقة الشرق الأوسط، لذلك نجد أنها اولت اهتماما كبيرا بالمنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة، ولقد سعت إلى فرض هيمنتها على المنطقة من خلال توظيف مواردها الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الحيوية الأمريكية التي لا يمكن الاستغناء عنها، والولايات المتحدة الأمريكية على استعداد تام لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض تلك المصالح لأي تهديد.

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

تنبع الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط من موقعه الجغرافي، والثروات والموارد التي يتوفر عليها، فالتطورات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عززت القيمة السياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت من جديد في قلب التجاذبات العالمية وتنافس القوى الدولية الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي في السياسة الأمريكية

تمتد الولايات المتحدة الأميركية من درجة العرض 38° شمالا و97°غربا[1]، وتقع في النصف الشمالي من القارة الأميركية، يحدها من الشمال كندا ومن الشرق المحيط الأطلسي ومن الجنوب المكسيك ومن الغرب المحيط الهادي. (انظر الخريطة رقم 13)

[1] "الولايات المتحدة الأمريكية"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.moqatel.com

خريطة رقم 12: توضح الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية

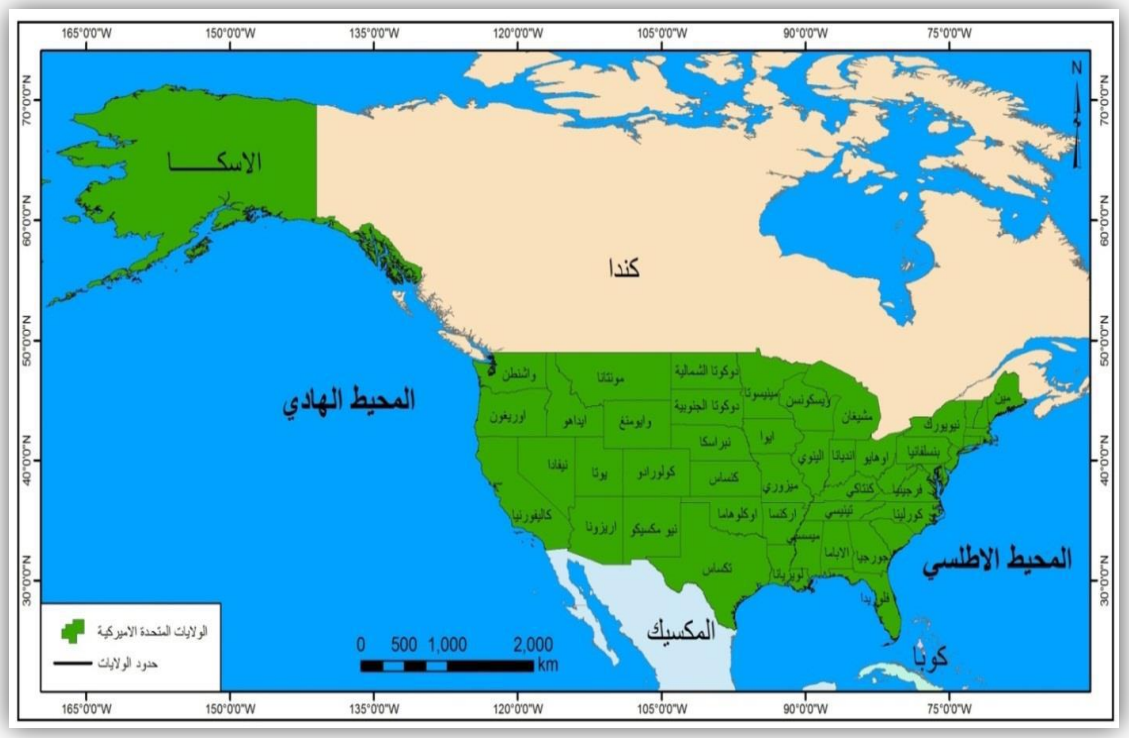

المصدر: شيماء محمد جواد وغنية خشان جاعد، "مقومات القوة الامريكية في الساحة الدولية"، ورقة مقدمة لأعمال الملتقى العلمي السنوي لقسم الجغرافيا، كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، بعنوان "الجغرافيا ودورها في اغناء المعرفة العلمية والتربوية)، 24-25 ماي 2021.

وتبلغ مساحة الولايات المتحدة الامريكية 9.826.675[1] كلم[2] وهي بذلك ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، ويبلغ طول شريطها الساحلي 19.924 كلم (انظر الجدول رقم 6)، وتحتل نفس المرتبة أيضا في تعداد السكان حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من الصين والهند، وتنقسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى أربعة مناطق: الشمال الشرقي والغرب والجنوب، وفي عام 2014 كان حوالي 17% من السكان يعيشون في الشمال الشرقي، و21% في الغرب الأوسط، و24% في الغرب، و 38% في الجنوب[2].

[1] "الولايات المتحدة الأميركية"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.aljazeera.net

[2] Douglas Hawks, "Overview of the Geography of the United States", At : www.study.com.

جدول رقم 6: يوضح المساحة، الحدود، الأنهار

المساحة / كلم^2	الكلية	9.826.675		
	اليابسة	9.161.966		
	المياه	664.709		
الحدود البرية/ كلم	الشريط الساحلي	19.924		
	إجمالي الحدود البرية	12.034		
	طول الحدود مع دول الجوار	كندا	ألاسكا	المكسيك
		8893	2477	3141
المطالبة البحرية	المياه الإقليمية	12 ميل بحري		
	منطقة التماس	24 ميل بحري		
	المنطقة الإقليمية الخالصة	200 ميل		
	الجوف القاري الصخري	غير محدد		
أدنى ارتفاع	واد الموت Death Valley	تنحدر إلى 86 م دون سطح البحر		
أعلى ارتفاع	جبل ماكينلي Mckinley	6194 م فوق سطح الأرض		
الأنهار/كلم	الميسيسيبي	3781		
	ميزوري	3767		
	كوكورادو	2333		
	أوهاي	1579		
	كولومبيا	2000		
	ريوغراندي	3200		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: شرين سعيد، شلبي. موجز جغرافية أمريكا (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2000)، ص ص. 10-11.

- "الولايات المتحدة الأمريكية"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.moqatel.com -https://www.google.com/search?q.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تضاريس متنوعة، فالمناطق الشرقية تنطوي على تلال وجبال منخفضة، في حين أن المناطق الداخلية الوسطى عبارة عن سهل شاسع (يسمى منطقة السهول الكبرى)، كما أن الغرب يحتوي على سلاسل جبلية عالية وعرة (بعضها بركاني في شمال غرب المحيط الهادي). بالإضافة لتنوع التضاريس فإن المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك يمتاز بالتنوع، حيث يعتبر

معتدلا في الغالب واستوائية في هاواي وفلوريدا، أما القطب الشمالي فهو شبه جاف في السهول غرب نهر المسيسيبي، وجاف في الحوض العظيم في الجنوب الغربي[1].

تتمتع الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم وأكثره تقدمًا من الناحية التكنولوجية، وهي تتكون أساسا من القطاعات الصناعية والخدمية. وتشمل الصناعات الرئيسية النفط، والصلب، والسيارات، والفضاء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمواد الكيميائية، والالكترونيات، والسلع الاستهلاكية، والأخشاب، والتعدين. أما الإنتاج الزراعي، فيشمل القمح والذرة والحبوب الأخرى والفواكه والخضروات والقطن ولحم البقر ولحم الخنزير والدواجن ومنتجات الألبان والأسماك ومنتجات الغابات، هذا وتشمل الصادرات الأمريكية الرئيسية الطائرات والسيارات وقطع الغيار والأغذية ومنتجات الحديد والصلب والمعدات الكهربائية والالكترونية والآلات الصناعية وتوليد الطاقة والمواد الكيميائية العضوية، ومعدات الاتصالات والأدوية والسلع الاستهلاكية[2].

المطلب الثاني: الحضور الجيوبوليتيكي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

انطلاقا من مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون Richard Milhous Nixon"، **"بإن مراقبة الشرق الأوسط تشكل مفتاح المراقبة على العالم"**[3]، تظهر الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، على أن هذه الأهمية ليست بالمعنى الشائع في الجغرافيا السياسية، بل يقصد بها كيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الموقع الجغرافي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والأمني، في مجال تنافسها مع القوى الدولية الأخرى[4].

إن منطقة الشرق الأوسط أصبحت تمثل مجالا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية وجزء لا يتجزأ من أمنها القومي، وأي تهديد يصيب حلفاءها في المنطقة يستوجب مواجهته بحزم، ولقد تبلورت أهمية الشرق الأوسط لدى صانع القرار الأمريكي وفقا لرؤية أساسها: أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قائدة العالم، ولضمان هذا التفوق الأمريكي إلى عقود قادمة، يجب عليها السيطرة على موارد الطاقة، والسيطرة على الأقاليم الحيوية المهمة، والذي تندرج تحته منطقة الشرق الأوسط، بحكم موقعها الجيوبوليتيكي الهام، وحجم مواردها، إضافة إلى تمتعه بسوق استعابية كبيرة، وهو ما يجعل المنطقة تحتل مكانة مهمة في الاعتبارات الامريكية، تمكنها من تعزيز فرصة التنافس على المستوى العالمي[5].

---

[1] Amanda Briney, "Geography of the United States of America", At : https://thoughtco.com.

[2] "United States", At: https://infoplease.com

[3] لزهر مروك، "العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، مج 6، ع 11، (جانفي 2018)، ص. 70.

[4] سهم عناد النوايسه، مرجع سبق ذكره، ص. 139.

[5] المرجع نفسه، ص. 140.

شكلت منطقة الشرق الأوسط أهمية متقدمة على المستوى الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الأميركية، نظرا لـ:

1. أهمية موقعها الجغرافي
2. اكتشافات النفط
3. وجود ما يسمى بالكيان الإسرائيلي.

وهو ما جعل وراثة المنطقة تنتقل من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة أولوية قصوى، خاصة في ظل السعي الأمريكي لأداء دور قيادي للعالم أولا، وبهدف قطع الطريق على المعسكر الاشتراكي في الحرب الباردة ثانيا، واستغلال ثروات المنطقة، والسيطرة على قرارها السياسي ثالثا. لذا بقيت هذه المنطقة البؤرة الأكثر توترا في العقود السبعة الماضية في الكرة الأرضية، وشهدت حروبا ونزاعات خطيرة، ومنها بدأ تبلور شكل النظام الدولي الأخير، بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وانهياره السريع بعدها[1].

الفرع الأول: النفط

"من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على النفط العالمي ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على الاقتصاد العالمي".[2]

انطلاقا من هذه المقولة الجيوبوليتيكية حددت واشنطن نفط الشرق الأوسط كأولوية في سياستها الخارجية، ومصلحة لا يمكن التنازل عنها في ظل تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة النابضة، خاصة وأن المنطقة تعتبر أكبر مستودع نفطي في العالم بامتلاكها أكثر من ثلثي الاحتياطات النفطية العالمية، ويمثل النفط 40% من الطاقة المستهلكة في العالم[3].

ويعود الاهتمام الأمريكي بنفط منطقة الشرق الأوسط منذ حظر النفط العربي سنة 1973-1974، وتم اعتماد مبدأ كارتر لعام 1980 الذي يشير إلى أن تدفق النفط من الخليج العربي يعد مصلحة أمريكية حيوية، وذلك راجع لجملة من الاعتبارات تتمثل في[4]:

- ✓ حماية الاقتصاد الأمريكي من أي تقلب قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط، أو ارتفاع أسعاره بشكل كبير.

---

[1] "أميركا في الشرق الأوسط: هل من استراتيجية جديدة؟"، تم تصفح الموقع يوم: 2 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://eipss-eg.org

[2] حسين حافظ وهيب، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

[3] "The United Nations Development programme", human development Report, New york, 2009, p. 191.

[4] عبد القادر محمد فهمي الطائي، "الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما 2007-2017"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص ص. 49.50.

- ✓ التحكم بأسعار النفط عالميا وتوزيعه، وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة لها كالصين، اليابان وأوروبا.
- ✓ الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية القائمين على الاستهلاك المتزايد والكبير للطاقة مهما كانت الكلفة.

غيرت ثورة "النفط الصخري Shale Oli" الجغرافيا السياسية للطاقة، فالولايات المتحدة الأمريكية وصلت لمكانة أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم، ومن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا صافيا للنفط بحلول عام 2030[1].

وتأكد الاحصائيات أن أمريكا لم تعد بحاجة لنفط الشرق الأوسط مثل السابق، ففي عام 2018 صرح الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "دونالد ترامب Donald Trump" في حوار له مع جريدة واشنطن بوست، أن "البترول يفقد أهميته شيئا فشيئا كسبب لبقائنا في المنطقة، لأننا ننتج المزيد منه.. لذا وكما تعلمون، قد نصل فجأة إلى نقطة لا نحتاج فيها إلى البقاء في هذه المنطقة"[2]، فقد صدرت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2020 حوالي 8.51 مليون برميل في اليوم، واستوردت حوالي 7.86 مليون برميل في اليوم، ولقد كانت 52% من وارداتها من كندا، و7% فقط من السعودية وهي حصة تعادل واردات واشنطن من روسيا[3].

وعلى الرغم من زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك لا يمكن أن يلغي أهمية النفط الشرق أوسطي، فالولايات المتحدة الأمريكية ستظل تدفع السعر العالمي للانخفاض، فأي اضطراب في الشرق الأوسط أو من المنتجين الكبار لهذا الوقود الاحفوري من شأنه أن يدفع إلى ارتفاع سعره العالمي، لذا يظل الحفاظ على تدفق النفط من منطقة الشرق الاوسط مصلحة اقتصادية أمريكية مباشرة لإبقاء الأسعار ضمن حدودها المقبولة[4].

الفرع الثاني: المحافظة على إسرائيل:

يشكل الشرق الأوسط بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة، تتضمن جوار إسرائيل وتحرص على ضمان أمنها إلى جوار النفط، ويرجع الاهتمام

---

[1] Robert A Manning, "The shale revolution and the new geopolitics of energy, Atlantic Council, Washington, Novem-ber", 2014, p. 2. In: https://bit.ly/3DcpEZK.

[2] خالد هاشم محمد، "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أوت 2021، نقلا عن: https://democraticac.de

[3] "Oli and petroleum products explained : Oil imports and exports, U.S. Energy Infor-mation Administration (EIA)", At : https://bit.ly/3omBMBn.

[4] مجدي صبحي، "النفط ومكانة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية"، تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://acpss.ahram.org.eg.

الأمريكي بإسرائيل انطلاقا من أهمية موقعها الجغرافي، الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات في كافة الاتجاهات، كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال المسالك البحرية القصيرة عبر البحر المتوسط[1]، ويمثل حفظ أمن إسرائيل التزام سياسي من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

أبدت إسرائيل قلقها من الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن امتلاك إسرائيل لقدرات عسكرية متفوقة وأسلحة نووية آمنة وذات ضربة ثانية يجعل من أمنها غير مهدد بالشكل الذي كان من قبل من طرف الدول العربية[2]، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن معاهدات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع كل من مصر والأردن، واتفاقيات إبراهيم Abraham Accords لعام 2020 التي وقعتها إسرائيل مع دول الخليج وكذا مع الغرب والسودان، تزيد من مساحة الأمن لإسرائيل[3].

رغم الحجج الأمريكية، إلا أن إسرائيل متخوفة من تدهور العلاقات الامريكية الإسرائيلية التي عرفت في الفترة الأخيرة توترات واضحة، فالإسرائيليون يتخوفون من تراجع القيمة الاستراتيجية لدولتهم، خاصة بعد ان تعالت الأصوات داخل البيت الأبيض والتي تنظر إلى إسرائيل على انها عبئ استراتيجي أكثر من كونه شريك موثوق[4].

المطلب الثالث: التوجه الجيوبوليتيكي الأمريكي في الشرق الأوسط

إن الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيواستراتيجي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدى به "الفريد ماهان" القيادي في البحرية الأمريكية والذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط والذي جاء فيه، "أن الشرق الأوسط سواء كمفهوم استراتيجي أو كموقع جغرافي هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة".[5] فالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر ب 17.788.531 مليون كلم[2]، موزعة كما يلي: (انظر الجدول 7).

---

[1] حسين سالم مرجين، "السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، ص. 17. نقلا عن: https://www.researchgate.net/publication/340492887

[2] Mohammad Yaghi, "what Drives President Biden's Middle East Policies and what are their impacts on the Gulf States?", p. 2. At : https://bit.ly/3q6AdtQ.

[3] Ishaan Tharoor, "The mi-rage of Trump's "peace" deals", At : https://wapo.st/3ojXF40.

[4] Stephen M Walt, "It's Time to end the "Special Relationship" With Israel, At: https://bit.ly/30lamUz.

[5] مروان بحيري، السياسة الامريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، ط.3. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 49.

جدول رقم 7: يوضح التوزيع المساحي لمنطقة الشرق الأوسط

الدولة	الوطن العربي	باكستان	أفغانستان	إيران	تركيا	قبرص
المساحة	13.923.000	796.100	652.090	1.633.190	775.000	9.251

المصدر: هاشم كاظم صبيخي، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط في ضوء ثورات الربيع العربي (دراسة في الجغرافيا السياسية)"، مجلة أبحاث البصرة، مج 41، ع 4، (2016)، ص. 280.

بعد الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، واعتمدت على جيوبولتيكية "ماكيندر" الذي حذر من قيام دولة برية قوية تسيطر على العالم في القرن العشرين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بخصائص جغرافية تساعد على قيام مثل هذه الدولة، وهو ما اعتمدت عليه الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب الباردة عام 1948 واستمر حتى بعد نهاية الاتحاد السوفياتي السابق[1]، حيث اعتبر"جون كيفر" في كتابه "Réalist world power" أن العالم بأسره يمثل مجالا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة جيوبوليتيكية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط ذلك بمصالحها وأمنها القومي الذي يمتد إلى كل العالم[2].

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق آراء "ماكيندر" من خلال مد نفوذها نحو دول قزوين وآسيا الوسطى وشرق أوروبا في محاولة منها لإحكام سيطرتها عليها. كما سعت إلى احكام سيطرتها على النفط العراقي، فالعراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الظهير الخلفي الغني بالنفط لقواتها في أفغانستان.

اهتمت النظريات الجيوبوليتيكية بمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة جيواستراتيجية مهمة للسيطرة على العالم، وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها تمت صياغة مفهوم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وذلك لتعويض القوى الأوروبية المنهكة من الحرب، بالقوة الأمريكية لتحقيق مصالحها وخططها المتمثلة أساسا في السيطرة على العالم، والذي تمثل فيه منطقة الشرق الأوسط حلقة أساسية، و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأماكن عسكريا، ما هو إلا لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فالعراق وأفغانستان ينسجم احتلالها مع النظرية الماكندرية، التي تربط بين السيطرة على قلب الأرض

[1] محمد زباري مؤنس، "الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية (دراسة في الجغرافية السياسية)"، مجلة آداب البصرة، ع 68، (2014)، ص. 306.

[2] محمد أحمد عقلة المؤمني، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين (الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2009)، ص. 24.

والسيطرة على العالم ككل ربطا عضويا فهما يقعان على خط القوة داخل آسيا وهما يوفران لأمريكا القوة الاقتصادية بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال العراق من جهة أخرى[1].

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية و إيران:

تقع إيران غرب آسيا بين خطي عرض 25 و40 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 44 و63 شرق خط غرينيتش، وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال والعراق وتركيا من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب من الجنوب[2].

وبذلك احتل الموقع الجغرافي لإيران أهمية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، فهي تقع بين منابع النفط الأكثر أهمية في العالم -الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين- خاصة مع الاكتشافات الجديدة للموارد الطاقوية (النفط والغاز) في بحر قزوين، حيث تقدر احتياطاته بـ 200 مليار برميل أو أكثر، أي ما يعادل خمسة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها ثاني أكبر احتياطي للنفط والغاز في العالم بعد منطقة الخليج العربي، ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تهتم أكثر بهذه المنطقة، ولعل ما يشكل هاجسا لدى أمريكا هو رغبة وسعي ايران لامتلاك الأسلحة النووية، الامر الذي ترى فيه أمريكا تهديدا لمصالحها في المنطقة[3].

تمثل إيران الطريق الجغرافي الوحيد الذي يربط بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتعتبر طريقا أساسيا ومختصرا للمواصلات بين القارة الأوروبية والاسيوية[4]، كما أنها تشرف على أهم المسطحات المائية في منطقة الشرق الوسط (الخليج العربي، خليج عمان، البحر العربي وبحر قزوين)، وما زاد من الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران إطلالتها على أهم مضيق استراتيجي في العالم (مضيق هرمز)[5] الذي يعد حلقة وصل بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، والشريان الرئيسي لتدفق النفط حول العالم المستهلكة له، وبفضل هذا الموقع المتميز وصفها "زبغنيو بريجنسكي" بأنها "**المحور الجيوبوليتيكي في أطار**

---

[1] هاشم كاظم صبيخي، مرجع سبق ذكره، ص. 282.

[2] عرفات عبد الله محمود أبو زايد، "السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران 2009-2020 (دراسة مقارنة بين فترتي حكم الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأقصى-غزة، 2021)، ص. 15.

[3] بشار محمد عويد، "إيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبوليتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الأستاذ، ع 210، (2014)، ص. 248.

[4] سليم كاطع علي، "البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية"، دراسات دولية، ع 60، (ب س ن)، ص ص. 161-162.

[5] بشار محمد عويد، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة".[1]

هذا الموقع الجغرافي الذي تحظى به إيران جعلها محط أنظار القوة الكبرى، منذ فترة الحرب العالمية الثانية، فقد كانت تستخدمها قوات الحلفاء كمنطقة لإيصال الامدادات للاتحاد السوفياتي السابق أثناء مواجهته مع ألمانيا، وتجدر الإشارة إن إيران هي أقرب طريق للوصول إلى البحر المفتوح وأكثر الطرق أمنا لنقل غاز ونفط آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا لكنها همشت بسبب عدائها وتعارضها مع المصالح الامريكية[2].

شكلت إيران محور اهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث سعت أمريكا إلى إجهاض الثورة بكل الوسائل كونها تكن العداء لأمريكا، وبذلك أصبحت إيران على رأس سلم أولويات السياسة الامريكية بسبب نفوذها المتنامي في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد قوتها وهيمنتها في المنطقة[3]، فقد كانت لأمريكا تخوفات تتمثل في إمكانية انتشار المد الثوري الإسلامي إلى مناطق أخرى في العالمين العربي والإسلامي والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية مناطق نفوذ لها[4].

ومع وصول "روحاني" للحكم سنة 2013 والذي يعتبر أكثر انفتاحا نحو الغرب، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات مع طهران، ولعل ما يثبت ذلك دخول أمريكا في الملف النووي الإيراني في إطار مجموعة 5+1، وفي ظل هذا التقارب النسبي بين البلدين الذي لم يرق لمستوى العلاقات الثنائية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات على طهران، وهذا يدخل ضمن خطة الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق روسيا[5] ومنعها من تشكيل محور عالمي (خاصة في مجال الطاقة) يهدد مكانتها كقوة عالمية أحادية في الساحة العالمية، لذلك عملت أمريكا على التواجد في العديد من المناطق من خلال اتباعها لاستراتيجية ما يسمى "قوس النار" باحتلالها للعراق ومن ثم أفغانستان، وبناء قواعد عسكرية في كل من السعودية، الكويت، قطر، وتركيا، وزيادة الدعم العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي استراتيجية مستوحاة من نظرية ماكيندر[6].

---

[1] سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره، ص. 162.

[2] محمد الحيدري، "التحولات الجيوبوليتيكية الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني"، شؤون الأوسط، (ب س ن)، ص. 7.

[3] عرفات عبد الله محمود أبو زايد، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[4] حسين حافظ وهيب، "العلاقات الامريكية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي"، دراسات دولية، ع 83، (ب س ن)، ص. 24.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 56.

[6] بشار محمد عويد، مرجع سبق ذكره. ص. 249.

وتتمثل أقوى أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في أسطولها البحري الممتد والمسيطر على المجاري المائية في العالم، والمسيطر على أهم الدول الاستراتيجية حول روسيا، بالإضافة إلى بسط النفوذ الاقتصادي واستغلال المصادر الطبيعية لتلك المنطقة الهامة لتعزيز موقفها المتفوق حاليًا على الساحة العالمية، وكذلك حراسة مسارات أنابيب النفط والغاز ومسارات الناقلات، لذا فإن إيران سوف تمثل في القريب العاجل نقطة تماس هامة بين القطبين (الأمريكي والروسي)، ولا يستبعد أن تقوم أمريكا بعقد صفقة مع إيران لعدم تحمل واشنطن إغلاق مضيق هرمز تحت أي ظرف من الظروف[1]، فقد نصت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس "دونالد ترامب" على ضرورة التفوق في التنافس الجيوبوليتيكي مع القوى الكبرى المنافسة لها (روسيا والصين) في القرن الحادي والعشرون، وضرورة الحفاظ على توازن القوى إقليميا ودوليا لصالح أمريكا في مناطق العالم الرئيسية (الهند، المحيط الهادي، أوروبا والشرق الأوسط)[2]، وفي محاولة منه (ترامب) لاختراق منطقة الشرق الأوسط، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك وضرب التحالف التركي- الإيراني – الروسي، فيما يتعلق بمسارات أستانة لحل النزاع السوري، والذي أقر مناطق خفض التصعيد، ولعل هذا الإجراء ما هو إلا لإعادة ترتيب موازين القوى المهيمنة في سوريا، وطرح حل يتماشى مع النظرة الجيوبوليتيكية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ككل[3].

هذا وتوصي دراسة معهد "راند" الجديدة المعنونة بـ **"إعادة تصور استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، شراكات مستدامة، استثمار استراتيجي، إدارة الخصوم"** أن الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط ستحتاج إلى قبول الوجود الإيراني، وإن فكرة إخراج إيران من المنطقة، هي فكرة غير واقعية، بالنظر إلى حجم إيران ودورها التاريخي في الشؤون الإقليمية، ولكن بإمكان الولايات المتحدة الحد من الضرر الذي تسببه إيران من خلال احتواءها والتقليل من قوتها ونفوذها مع مرور الوقت[4].

الفرع الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا:

تقع تركيا بين دائرتي عرض 36 و42 درجة شمالا، وخطي 26 و44 درجة شرقا، يحدها البحر الأسود من الشمال، ومضيقا البسفور والدردنيل وبحر مرمره وبحر إيجة من الغرب، والبحر المتوسط من

[1] محمد سليمان الزواوي، " حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أوت 2021، نقلا عن: https://assabeel.net

[2] محمد مسير فتحي، "الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط في عهد إدارة ترامب"، مجلة العلوم السياسية، ع 56، (2018)، ص. 344.

[3] أحمد علاء جبار، "السلوك السياسي للرئيس ترامب في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، ع 77-78، ص. 408.

[4] طارق عبود، مرجع سبق ذكره.

الجنوب، 96.9% من المساحة الكلية لتركيا والتي تقدر ب 779.542 كلم[2] تسمى شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول)، أما باقي مساحة الدولة التركية فتقع في القوقاز في القارة الأوروبية[1].

وعليه فإن تركيا تقع في قلب المجال الأوراوسي، وتعد المنطقة الوسطى المتحكمة في قلب العالم حسب نظرية ماكيندر، وهو ما يؤهلها لأن تكون دولة محورية في المنطقة.

تمتلك تركيا الكثير من مصادر المياه، وتسيطر على أهم ممرين في الملاحة البحرية، **"مرمرة"** و**"مضيق الدردنيل"** حيث يمثل هذا الأخير حلقة وصل بين بحر مرمرة والبحر البيض المتوسط، عن طريق بحر إيجة، وبذلك فتركيا يمكن اعتبارها دولة قارية وبحرية في آن واحد.[2]

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا جعلها تقع في منطقة متوترة تتقاطع فيها مصالح الدول الكبرى، فتركيا تعتبر بمثابة الخط الدفاعي الأول للولايات المتحدة الأمريكية لمنع مد النفوذ الروسي نحو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو الدور الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بعد انضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي سنة 1952 –حماية الضفة الجنوبية الشرقية للقارة من الاتحاد السوفياتي سابقا"[3].

إن تركيا تمثل أحد المفاتيح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الممتدة من أوروبا حتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط. وقد عملت أمريكا دائما على توطيد علاقاتها مع أنقرة ودعمها عسكريا واقتصاديا، خاصة في ظل وجود قاعدة "إنجرليك" العسكرية الجوية التي اعتمدت عليها واشنطن في حربها على العراق سابقا، ولا تزال تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية ب 1500 جندي في تلك القاعدة[4]، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا جزء من النظام الإقليمي في الشرق الوسط، ويجب حمايتها في مواجهة التهديدات الإقليمية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، تبلورة فكرة لدى صانع القرار التركي تتمثل في ضرورة لعب دور إقليمي وعالمي، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، المتمثلة أساسا في عدم ظهور أي قوة إقليمية في المنطقة، دعم وحماية أمن إسرائيل، وضمان وصول النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسعار معقولة، ولعل ما أدخل العلاقات الامريكية التركية في مرحلة

---

[1] يوسف أحمد الخزاعلة، "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)"، مجلة دراسات، مج 45، ع 4، (2018)، ص. 89.

[2] المرجع نفسه. ص ص. 89-90.

[3] محمد حسين علين القاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008-2018 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021)، ص. 76.

[4] صادق لطيف ريز، "العلاقات الأمريكية -التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2003-2011"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص. 92.

توتر، هو رفض السلطات التركية السماح للقوات الامريكية العبور عبر أراضيها إلى العراق أثناء الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ومن هنا تأكدت أمريكا أن تركيا أصبحت تشكل مصدر تهديد لها[1].

وقد شكلت زيارة الرئيس الأمريكي لتركيا عام 2009 بمثابة التأسيس لعلاقات ثنائية جديدة بين البلدين، ولعل ما ساهم في بلورة ذلك هي أحداث الربيع العربي التي شهدتها العديد من الدول العربية بداية من عام 2010، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت تركيا شريكا لها للتباحث في القضايا المهمة في منطقة الشرق الأوسط، كما أن تركيا تشارك بقواعد عسكرية في الحرب الامريكية في أفغانستان، وتقدم لقوات التحالف العاملة هناك كل الدعم الفني واللوجستي، ولقد وافقت على نشر قطع الدرع الصاروخية التابعة لحلف الناتو على أراضيها، وهو ما اعتبرته واشنطن خطوة مهمة في سبيل مواجهة التحديات التي يعترض لها الأمن الأوروبي.[2]

وقد أكد الكثيرون أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها[3]:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (جيهان – باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسن صورة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط.

الفرع الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية:

تتمتع الدول العربية بموقع حيوي استراتيجي، وتزخر بموارد هائلة يأتي النفط في مقدمتها، فدول الخليج مثلا تنتج ما يزيد عن 35% من النفط، كما أن باطن أرضها يخزن ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، و الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ما يقارب من 30% من احتياجاتها النفطية من

[1] دينا رأفت، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا 2017-2019"، تم تصفح الموقع يوم: 4 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://democraticac.de.

[2] محمد رسمي الذبيبات، "العلاقات التركية – الامريكية في ظل حزب العدالة والتنمية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016)، ص. 48.

[3] خليل العناني، "تركيا والولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة"، تم تصفح الموقع يوم 4 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://studies.aljazeera.net

منطقة الخليج العربي، وهو ما جعل المنطقة محط أنظار الدول الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تعتبر المنطقة منطقة نفوذ لها، على اعتبار أنها تحتوي مصالح حيوية لا يمكن التنازل عنها، ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية لحمايتها، ولعل ما يثبت ذلك الغزو الأمريكي للعراق، فلما أحست أمريكا أن مصالحها ونفوذها في المنطقة أصبحت مهددة، خاصة ما يتعلق بتدفق النفط العربي وبالأسعار المناسبة، خلقت ذريعة امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل وإقامته علاقات مع تنظيم القاعدة، لتبرر الحرب على العراق، إلا أن الهدف الأساسي من هذا الغزو هو لحماية مصالحها[1].

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من استمرار التدفقات النفطية وضمان استقرار أسعارها من المنطقة، وكذا السيطرة على هذه الثروة الاستراتيجية (النفط) بموجب اتفاقية الخط الأحمر* عام1928.

عموما يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة ثابتة تجاه المنطقة في زمن الحرب الباردة لتكريس مصالحها وحماية نفوذها والمتمثلة في[2]:

- ✓ منع التوسع السوفياتي والحيلولة دون وصوله للبحر المتوسط.
- ✓ ضمان سيطرتها على النفط.
- ✓ المحافظة على استقرار الدول العربية الصديقة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتخلصها من الخطر الشيوعي الذي كان يهدد مصالحها في المنطقة العربية، أجرت الولايات المتحدة تعديلا في سياستها في المنطقة، ليحل بديلا عنه مواجهة خطر المد الإسلامي، والذي صار هدفا من أهداف الولايات المتحدة الامريكية تجاه المنطقة العربية تسعى لمحاربته[3].

---

[1] محمد أحمد شعيب، "أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مج 3، ع 2، (ديسمبر 2015)، ص ص. 73-76.

* اتفاقية الخط الأحمر: هو الاتفاق الذي وقعه الشركاء في شركة نفط العراق IPC في 31 جويلية 1928، تم التوقيف بين الشركة الانجلوفارسية التي سميت لاحقا بريتيش بتروليوم، ورويال داتش مع شركة البترول الفرنسية التي تم تسميتها لاحقا توتال، وشركة الشرق الأدنى للتنمية التي سميت لاحقا إكسون موبيل، وكالوست غولبنكيان (رجل اعمال ارميني)، كان الهدف من الاتفاقية إضفاء الطابع الرسمي على الهيكل المؤسسي لشركة نفط العراق والزام جميع الشركاء بشرط الانكار الذاتي الذي يحظر على أي من مساهميه السعي بشكل مستقل للحصول على مصالح نفطية في الأراضي العثمانية السابقة. أنظر: غانم العناز، "اتفاقية الخط الأحمر لاحتكار نفوذ الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم" 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.almothaqaf.com

[2] المرجع نفسه، ص. 80.

[3] المرجع نفسه، ص. 81.

جاء عام 2010 وحمل معه ما يسمى الحراك العربي الذي شهدته بعض الدول العربية، والذي تعاملت معه الولايات المتحدة الأمريكية من متغير المصلحة الوطنية فعملت على احتواء الثورات الشعبية ودعم رياح التغيير في الدول العربية، ودعمت ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، وذلك لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

- **الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا:**

تقع سوريا على الطرف الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، الذي يعد منفذا بحريا مهما لدول العالم خاصة الأوروبية، وهو ما جعل موقعها الجغرافي يحظى بأهمية كبيرة ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى العالمي، وجعلها مطمع للدول الكبرى عبر العصور، وذلك راجع إلى[2]:

- ✓ كون البحر المتوسط يتوسط قارات العالم القديم.
- ✓ احتوائه على شبكة واسعة (الجزء الجنوبي والشرقي منه) من خطوط نقل أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي، القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجه إلى السوق الأوروبية.

كما أن الساحل السوري على شرق المتوسط قريب جغرافيا من قناة السويس التي تعتبر ممرا مائيا مهما للملاحة الدولية، والشمال السوري يشترك بحدود طويلة مع تركيا التي تعتبر المنفذ البري إلى القارة الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك تشكل سوريا ممرا تجاريا حيويا بين تركيا ودول الخليج العربي، كما يحدها من الشرق العراق، ومن الجنوب الأردن والسعودية، وهذا ما جعل من الجغرافيا السورية ممرا بحريا وبريا وحيويا بين الدول المنتجة والمستهلكة لموارد الطاقة (البترول والغاز)[3].

وفي عام 2011 تم اكتشاف كميات كبيرة من احتياطات الغاز الطبيعي في سواحل البحر المتوسط القريبة للساحل السوري، والذي قدر بنحو 7.5 مليار متر مكعب، في حين أن الاحتياطي القابل للإنتاج بلغ

---

[1] نجلاء مرعي، "السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية"، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، مج 12، ع 9، (2012)، ص. 1.

[2] ظاهر عبد الزهرة الربيعي وثناء إبراهيم فاضل، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج 42، ع 6، (2017)، ص ص. 295-296.

[3] حسن الشاغل، "خارطة المصالح الدولية في سوريا"، تم تصفح الموقع يوم: 4 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.ayam.com

4.5 مليارات متر مكعب، وما زاد من أهمية هذه الاكتشافات وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط، فضلا عن ذلك قرب سوريا من الأسواق الأوروبية[1].

انطلاقا من الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي لسوريا والذي يقع على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا وأفريقيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإحكام قبضتها على سوريا من خلال تنصيب حكومة موالية لها، وذلك من أجل مد خطوط الطاقة من الخليج العربي إلى أوروبا من خلالها، وذلك من أجل:[2]

1. سد الحاجات الأوروبية من الغاز وإضعاف موسكو من هذا الجانب.
2. جعل الأراضي والمرافئ السورية ممرا لاستيراد وتصدير البضائع إلى دول الخليج.
3. تقليص الوجود الروسي في المنطقة والحد من طموحاتها بالسيطرة على الجغرافيا السورية.
4. منح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على السيطرة في مجريات الأحداث بين الأطراف الدولية الأخرى في سوريا[3]، هذا وتسعى واشنطن من خلال تواجدها في سوريا إلى مواجهة النفوذ الإيراني بهدف منعه من تشييد ممر بري يربط بين طهران وبيروت[4].

هذا ومن جانب آخر تلعب اكتشافات الغاز الجديدة دورا أساسيا في توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الدول العربية، فقد استطاعت كل من السعودية ومصر (أنظر الجدول رقم 8)، والامارات العثور على حقول جديدة للغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي من شأنه تغطية حاجيات الدول الغربية.

جدول رقم 8: يوضح أهم اكتشافات الغاز الطبيعي في السعودية لسنة 2022.

الدولة	اسم الحقل	منطقة التواجد	قيمة التدفق/ ألف متر مكعب يوميا
	شدون	المنطقة الوسطى على بعد 180 كلم جنوب شرق مدينة الرياض	765، إضافة إلى 3.3 ألف برميل من المكثفات.

[1] المرجع نفسه، ص. 297.

[2] ريمون ميشال هنود، "أهمية موقع سوريا الجيوسياسي بالنسبة لواشنطن"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.aliwaa.com

[3] حسين شاغل، مرجع سبق ذكره.

[4] ريمون ميشال هنود، مرجع سبق ذكره.

السعودية	شهاب	منطقة الربع الخالي، على بعد 70 كلم جنوب غرب حقل الشيبة	878
	الشرفة	الربع الخالي، الواقعة على بعد 120 كلم جنوب غرب حقل الشيبة	478.7، إضافة إلى 50 برميل من المكثفات.
	أم خنصر	على بعد 71 كلم جنوب شرق مدينة عرعر	57، مع 295 برميل من المكثفات.
	سمنة	المنطقة الشرقية جنوب حقل الغوار، على بعد 211 جنوب مدينة الظهران.	328.6، و 169برميل من المكثفات.
مصر	-	أبوسنان بالصحراء الغربية المصرية	189.8

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: أحمد عمار، "اكتشافات النفط والغاز بالمنطقة العربية..السعودية والجزائر والامارات في الصدارة"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.attaqa.net

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من أهم الأقاليم ذات الأهمية الحيوية في العالم، نظرا لما يمتاز به من أهمية اقتصادية ساهمت في جذب أنظار العديد من الدول نحوه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالشرق الأوسط غني بالثروات الطبيعية والطاقوية (البترول والغاز) اللذان يمثلان عصب الحياة، ومن أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا على العراق وأفغانستان.

المطلب الأول: مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية

يعد الاقتصاد الأمريكي أول اقتصاد في العالم، فهي تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

يمثل الاقتصاد الأمريكي حوالي 20% من إجمالي الناتج العالمي (انظر الجدول رقم09)، ولقد ساهمت القطاعات الاقتصادية الامريكية بنسب متباينة فيه سنة 2018، (انظر الجدول رقم 10) ويعتبر قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهم ب 68% من إنتاجه[1]، وشملت القوة الاقتصادية للخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية كافة الخدمات المتعلقة بالصحة، التعليم، النقل العام، توفير موارد الغذاء، وغيرها، وهذا ما ساهم في جعل الولايات المتحدة

[1] وسيلة بوفنش، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018"، مجلة المؤسسة، مج 10، ع 1، (2021)، ص. 83.

الأمريكية تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث تطور قطاع الخدمات[1]، كما لديها أيضا قاعدة تصنيعية مهمة تساهم ب 11[2]%، وهي ثاني أكبر مصنع في العالم ورائدة في صناعة السيارات، الآلات، الاتصالات، الكيماويات، والطيران[3]، بينما شكلت الزراعة والتعدين والمرافق والبناء 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي[4]، وقد صنفت أمريكا كواحدة من الدول الزراعية المصدرة لدول العالم، فالإنتاج الزراعي الأمريكي يساهم بنسبة 40% من الإنتاج العالمي، ويعتمد على زراعة العديد من أنواع الحبوب كالذرة، والأرز، والقطن، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية في المجال الزراعي، ومتحكمة بأسعار بعض المنتجات الزراعية التي تصدرها[5].

جدول رقم 9: الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي/ مليار دولار	18.225	18.715	19.519	20.580	21.428
النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية)	2.9	1.6	2.4	2.9	2.3

المصدر: "U.S. Economic Outlook", At :http://focus-economics.com

جدول رقم 10: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة لسنة 2018.

القطاع	الصناعة	الزراعة	تجارة الجملة	الخدمات المهنية
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	2321.1	166.5	2339.1	2579.4
القطاع	المعادن	القطاع المالي	تكنولوجيا المعلومات	القطاعات الأخرى

[1] مجد خضر، "مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية"، تم تصفح الموقع يوم: 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://mawdoo3.com

[2] وسيلة بوفنش، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

[3] "U.S. Economic Outlook", Opcit.

[4] وسيلة بوفنش، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

[5] مجد خضر، مرجع سبق ذكره.

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	346.6	4301.6	1067.7	7458.1

المصدر: وسيلة بوفنش، مرجع سبق ذكره. ص. 87.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية بموارد الطاقة المختلفة أهمها النفط والغاز، خاصة مع الاكتشافات الجديدة، وحسب وزارة الطاقة الأمريكية فإن حجم الاحتياطي الاستراتيجي للنفط يبلغ 604.5 مليون برميل لعام 2021[1].

عرفت الولايات المتحدة الامريكية بداية من عام 2009 اكتشافات جديدة في حقلي البترول والغاز في العديد من المناطق في البلاد (انظر الجدول رقم 11)، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت احتياطات هذين الحقلين بشكل لافت في الولايات المتحدة الامريكية إلى 22.3 مليار برميل نهاية عام 2009 مقارنة بسنة 2008، وحسب تقرير معهد البترول الأمريكي في نوفمبر 2012 فقد عرفت واردات الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا بقيمة 42.8% في نفس الشهر، وذلك راجع لارتفع الإنتاج الأمريكي للنفط الخام بقيمة 13.3% ما يعادل 6.8 مليون برميل يوميا وهو أعلى معدل انتاج خلال عام 2012، والازمة المالية العالمية (انخفاض الطلب)[2]. أما الغاز الصخري فقد ارتفع انتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية من 1 ترليون قدم مكعب من الغاز في 2006، إلى 4.8 ترليون قدم مكعب عام 2010، وبفضل ذلك ارتفع الإنتاج الإجمالي لهذا المورد من 2% إلى 23%.[3]

جدول رقم 11: يوضح اكتشافات الغاز والبترول في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2021

طبيعة المورد الطبيعي	الاكتشافات		القيمة الاجمالية للاحتياطي
الغاز الطبيعي	المنطقة	القيمة/ ترليون قدم مكعب	8.0392 ترليون متر مكعب
	تكساس	3.2	
	أركنساس	5.2	
	لويزيانا	9.2	

[1] "احتياطي النفط الأمريكي..مخزون عمره 47 عاما يتحكم في أسواق الطاقة"، تم تصفح الموقع يوم: 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://al-ain.com

[2] وليد خدوري، "البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، مج 35، ع 408، (2013)، ص. 84.

[3] زهير حامدي، "النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق"، مجلة سياسات عربية، ع 3، (2013)، ص. 22.

	بنسلفانيا	3.4	
البترول	المنطقة	القيمة/مليون برميل	22.3 مليار برميل
	تكساس	-	
	شمال داكوتا	381	
	ألاسكا	-	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وليد خدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 84-85.

أما ملامح قوة الاقتصاد الأمريكي على المستوى الخارجي فتظهر قوة الاقتصاد الأمريكي من خلال[1]:

- ✓ التحكم في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال سيطرتها على شركات التجارة الدولية.
- ✓ السيطرة على أهم منابع النفط في العالم (الشرق الأوسط)، والتحكم في أسواقه العالمية، فزيادة العرض يؤدي إلى خفض السعر.
- ✓ السيطرة على الاقتصاد العالمي، من خلال سيطرة عملتها (الدولار) على مختلف العملات الأخرى، وهيمنتها على جميع احتياطات دول العالم، وعليه تعمل كل الدول للحفاظ على قوة الدولار كي لا يتأثر مخزونها من الدولار.
- ✓ الهيمنة على مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، ما يعطيها قوة حركة أكبر للسيطرة على الاقتصاد العالمي، ومنه السيطرة العالمية.

مما سبق يمكن القول أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعد الاقتصاد الأقوى عالميا، وهو ما ساعدها على فرض سيطرتها على مؤسسات الاقتصاد العالمي، بما يحقق مصالحها في الهيمنة العالمية.

المطلب الثاني: الشرق الأوسط: رؤية في الادراك الاستراتيجي الأمريكي الاقتصادي-الجيوطاقوي

بعدما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب كغطاء للدولار، أصبح النفط البديل الذي يدعم صرف العملة الأمريكية (الدولار)، وعليه اصبح الدولار النفطي هو الاحتياط النقدي العالمي، وازدادت قيمة هذا الدولار النفطي مع الزيادة الهائلة في الطلب على النفط عالميا والتي قارب 90 مليون برميل يوميا، وترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاستهلاك العالمي سيرتفع من 89.7 مليون برميل يوميا

[1] أحمد صالح بني حمدان، "الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية 210-2016"، (أطروحة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016)، ص ص. 80-81.

عام 2010، إلى 118.8 مليون برميل يوميا سنة 2025، وعليه توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناطق جديدة لضمان حاجاتها من النفط، والضغط على الدول المنتجة لهذا المورد من خلال التحكم في الإمدادات النفطية وسوقها[1]، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم.

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة وأهمية كبيرة لدى صانع القرار الأمريكي، على اعتبار أنها من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الحيوية الأمريكية، والمتمثلة أساسا في النفط والرغبة في السيطرة على منابعه،[2] كما تحتوي منطقة الشرق الأوسط على أهم المضائق البحرية في العالم والتي ترتكز عليها التجارة الدولية، ويعود الاهتمام الأمريكي بنفط الشرق الأوسط إلى **أولا:** قلة عمق الآبار النفطية، حيث يتراوح عمق الآبار من 300م-1500م تحت سطح الأرض، مقارنة بآبار بحر قزوين التي يصل عمقها إلى 3000م تحت سطح الأرض، **ثانيا:** غزارة الإنتاج حيث تصل إنتاجية آبار العراق إلى 4526 ألف برميل يوميا، وآبار السعودية إلى 4533 ألف برميل يوميان كما تتميز الآبار في منطقة الشرق الأوسط بأنها الآبار فوارة ولا تحتاج الضخ الاصطناعي، **ثالثا:** انخفاض تكلفة انتاجه، حيث يتراوح انتاج النفط في السعودية مثلا بين 1-1.5 دولار في حين تصل تكلفة انتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما بين 24-32 دولا، **رابعا:** سهولة نقله بفضل الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط الذي أشرنا اليه سابقا، **خامسا:** احتواء المنطقة على احتياطات كبيرة من النفط والتي تقدر ب 65% من احتياطي النفط العالمي[3]، و يأتي ترتيب الدول من حيث أكبر احتياطي نفطي كما يلي[4]:

- السعودية ب 265.8 مليار برميل
- إيران ب 157.8 مليار برميل
- العراق ب 144.2 مليار برميل
- الكويت ب 101.5 مليار برميل
- الإمارات العربية ب 97,8 مليار برميل

---

[1] أرشد مزاحم مجبل، "دور النفط في رسم الاستراتيجية الامريكية، والية التعامل مع القطاع النفطي في العراق بعد احتلاله"، شبكة المؤتمرات العربية، (2017)، ص ص.349-350.

[2] عبد الله حارث قحطان، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد 11 سبتمبر"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 6، (ب س ن)، ص. 317.

[3] عذراء العواد، "دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي "العراق أنموذجا""، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2015)، ص ص. 71-73.

[4] المرجع نفسه، ص. 74.

وتنطوي المصالح النفطية في منطقة الشرق الأوسط على[1]:

1. ضمان مصالح شركاتها النفطية والمتمثلة أساسا في الأرباح الضخمة التي تجنيها من عملها في مجال اكتشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط في منطقة الشرق الأوسط.
2. ضمان استمرار تدفق النفط الشرق أوسطي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسعار متدنية.
3. استخدام النفط كوسيلة للهيمنة على النظام الدولي، والحيلولة دون وصوله أي قوة أخرى.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق ذلك على مر السنوات دون عقبات تذكر، حتى حرب أكتوبر 1973، أين قررت الدول العربية حظر تصدير النفط على الدول المؤيدة لإسرائيل وترتب عن ذلك **أولا:** تخفيض معدلات تصديره **ثانيا:** مضاعفة أسعاره، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد حساباتها تجاه المنطقة، كما قررت على إثر ذلك تخزين البترول في بلادها[2].

يقول "ألكسندر دي لوفال" في كتابه "حروب أمريكا ضد أوروبا" أن "الاستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه"، وعليه يمكن تحديد أسس الاستراتيجية النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كما يلي:[3]

1. إقامة قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة أي تهديد بإمكانه أن يضر بمصالحها النفطية في المنطقة، خاصة تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز.
2. الحرب الأمريكية على العراق إنما كانت بهدف السيطرة على الطاقة النفطية الكبيرة التي تحويها، وليس كما روج لها (الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل).
3. قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التخلص من نظام صدام حسين، إنما يمثل تهديد وتخويف للدول التي ترغب في معاداتها مثل إيران وسوريا.

لا يقل الغاز الطبيعي أهمية عن النفط، فهو يعد من أهم مصادر الطاقة في العالم، وقد بلغت قيمة الاحتياطيات العالمية منه 205 تريليون متر، وقد كان نصيب الدول العربية منها 54.4 ترليون متر مكعب، حيث تمتلك إيران 17.1% من اجمالي الاحتياطات العالمية[4]، واحتلت قطر المرتبة الثانية كأكبر

---

[1] إبراهيم خليل الصرايرة، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما 2009-2012"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إلى عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2013)، ص ص. 46-47.

[2] المرجع نفسه، ص. 47.

[3] المرجع نفسه، ص. 47.

[4] "الدول صاحبة أكبر احتياطيات غاز في العالم"، تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://m.akhbarelyom.com

دولة مصدرة للغاز المسال في العالم لعام 2021، أما الأوبيك فقد بلغت قيمة احتياطاتها من الغاز ب 73.1 تريليون متر[1].

وتجدر الإشارة أن عام 2021 عرف ارتفاعا غير مسبوق في أسعار الغاز الطبيعي، ويمكن ارجاع ذلك إلى[2]:

1. التنافس الآسيوي الأوروبي للحصول على الصفقات.
2. تعافي اقتصاديات الدول المتأثرة بأزمة كوفيد 19.
3. تراجع امدادات بعض الدول المصدرة كالنرويج.
4. تعنت روسيا عن ضخ كميات أكبر من الغاز.
5. تراجع احتياطات الغاز في أوروبا.

ويعود سبب الاهتمام الأمريكي بغاز دول الشرق الأوسط إلى:

- ✓ انخفاض أسعاره
- ✓ الاعتماد على الغاز بدل النفط في توليد الطاقة
- ✓ تحقين الغاز في مكامن النفط لزيادة انتاجه.[3]

➢ **الغزو الأمريكي للعراق: رؤية جيوسياسية لأمن الطاقة**

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ألقى الرئيس جورج بوش الإبن خطابا، تحدث فيه عما أسماه **"دول محور الشر"** والتي تضم كوريا الشمالية، إيران والعراق، ليتم بعدها احتلال العراق في 2003.

شكلت مسألة السيطرة على النفط العراقي المحرك الأساسي للغزو الأمريكي على العراق، وهو ما أكده "روبرت كاجان" أحد المفكرين الاستراتيجيين المحافظين في تصريحه "إذا تحكمنا في العراق فلن تواجهنا أية مشاكل اقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية"[4].

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "تعرف على سوق الغاز في العالم.. من الإنتاج إلى الاستهلاك"، تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://aljazeera.net

[2] المرجع نفسه.

[3] ابتسام سلامة الخوالدة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2003-2010، دراسة حالة إيران"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة آل البيت، 2012-2013)، ص. 21.

[4] روان رجا جاد قحاز، "نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، الحالات: إيران، السعودية، العراق"، (رسالة مقدمة لنسل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت – فلسطين، ب س ن)، ص. 22.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بناءا على فرضية مفادها أن ذلك سيحقق مكاسب اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ سيحقق لها الهيمنة على ثاني أكبر احتياطي نفطي حيث يبلغ احتياطي العراق حوالي 115.112.5 مليار برميل، أي ما يعادل 10.7% من الاحتياطي العالمي و14% من احتياطي الأوبك، كما سيمكنها من تحديد سعر وكمية النفط في السوق العالمية، إضافة إلى ذلك فإن وجودها العسكري في العراق من شأنه أن يمنح لشركاتها امتيازات أفضل من شركات الدول المنافسة (الشركات الروسية والصينية التي كانت تستحوذ على عمليات التنقيب عن النفط)[1].

بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي العراقية، فرضت سيطرتها على المنشآت النفطية وخطوط نقلها، وأعطت الضوء الأخضر للشركات الطاقوية متعددة الجنسيات للبدئ في عمليات التنقيب والإنتاج، ولقد خصص الكونغرس الأمريكي مبلغ 1.2 مليار دولار لحماية وتطوير المرافق النفطية[2].

إن احتلال أمريكا للعراق يعني ثنائيتين، أولا: القرب من الحدود الإيرانية والتركية، وبالتالي قربها من منطقة القوقاز، ثانيا: القرب من سوريا، وبالتالي فلسطين، وهو ما يمكنها من استكمال سيطرتها على المنطقة[3].

من خلال ما تم طرحه سابقا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدع أي دولة تسيطر على مصادر الطاقة (النفط والغاز) ومنابعه وخطوط نقله، ولعل ما يؤكد ذلك التدخل الأمريكي في الشأن السوداني، كون هذا الأخير يمتلك 3 مليار برميل احتياطي من النفط.

- **أولويات الاستراتيجية الأمريكية الطاقوية في منطقة الشرق الأوسط:**

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في منطقة الشرق الأوسط إلى:

- السيطرة على الدول المنتجة للبترول لاسيما دول منظمة الأوبك، لضمان الوصول إلى مكامن البترول، واستخدام قدراتها العسكرية في سبيل تحقيق ذلك.
- منافسة روسيا في مشاريعها الطاقوية، بما يضمن لها سهولة نقل النفط من بحر قزوين مرورا بالشرق الأوسط وصولا إلى أسواقها في أوروبا.

---

[1] ابتهال الجبوري، "النفط العراقي والاحتلال الأمريكي"، المجلة السياسية والدولية، ع 23، (2013)، ص ص. 8-13.

[2] مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟ (دار الساقي للطباعة والنشر، 2010)، ص ص. 192-195.

[3] محمد الدوري، اللعبة انتهت: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص ص. 192-196.

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

يعتبر العامل الاقتصادي عاملا أساسيا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد وجودها وسيطرتها على المنطقة في ظل تزايد مد النفوذ الروسي والصيني.

الفرع الأول: التوجه الأمريكي نحو الدول العربية

أولا: دول الخليج العربي:

تتصدر السعودية لائحة الشركاء العرب للولايات المتحدة الأمريكية، منذ أكثر من ستة عقود، وذلك في إطار التحالف الذي يربط البلدين على أساس **"الأمن مقابل النفط Oil for security Formula"**[1]، حيث تستحوذ مبيعات النفط والسلاح على قدر كبير من العلاقات، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط السعودي لتغذية اقتصادها، خاصة وأن السعودية تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في استقرار أسعار أسواق النفط، نظرا لاستثمارات البلاد الواسعة في الاقتصادات الامريكية والأوروبية[2].

ووفقا لموقع ITC Trade، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين لسنة 2018 قيمة 37 مليار دولار، منها 24 مليار دولار صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة مقابل واردات بقيمة 13 مليار دولار، والملاحظ أن الميزان التجاري يصب في صالح المملكة العربية السعودية[3].

وفي عام 2019، بلغت صادرات السلع إلى المملكة العربية السعودية ما قيمته 14.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة 6.5% (889 مليون دولار أمريكي) عن عام 2018، وبزيادة 34.2% عن عام 2009. كما أصبحت المملكة السعودية سوقا للعديد من السلع الأمريكية، أهمها: الطائرات (2.6 مليار دولار)، والمركبات (2.0 مليار دولار)، والآلات (2.0 مليار دولار)، والأسلحة والذخيرة (1.6 مليار دولار)، والآلات الكهربائية (835 مليون دولار) وذلك عام 2019[4].

---

[1] مروان قبلان، "العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"، مجلة سياسات عربية، ع 6، (جانفي 2014)، ص. 6.

[2] ديفيد كينز وكميل الأحمد، "تجاوز العلاقات الاقتصادية الأمريكية – السعودية حدود النفط والسلاح"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (مارس 2021)، ص. 7.

[3] "الميزان التجاري لـ5. دول عربية مع الولايات المتحدة خاسر باستثناء دولة واحدة"، تم تصفح الموقع يوم 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://arabic.rt.com

[4] محمد فرحات، "السعودية وأمريكا.. أرقام تجارية تبرز قوة الشراكة الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم: 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://al-ain.com

هذا وقد بلغ إجمالي صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية إلى المملكة العربية السعودية 1.3 مليار دولار في عام 2019، وهو ثاني أكبر سوق للصادرات الزراعية الأمريكية.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في تطوير البنية التحتية للملكة العربية السعودية، حيث أبرمت الشركات الأمريكية عقودا لتطوير مشاريع في السعودية تبلغ قيمتها أكثر من 700 مليار دولار، وتأتي شركة "فلور" وشركة "كي بي آر" ومجموعة "جاكوبس الهندسية" على رأس الشركات الأمريكية التي حصلت على أكبر قدر من الاعمال في السعودية، حيث تعمل على أكثر من 500 مشروع، وتقدر قيمة المشاريع التعاقدية 225 مليار دولار[1].

يلي السعودية دولة الإمارات، حيث وصل التبادل التجاري بين البلدين نحو 24 مليار دولار لسنة 2018، ويصب الميزان لصالح واشنطن، حيث بلغت الصادرات الأمريكية إلى الإمارات 19 مليار دولار مقابل واردات بقيمة 5 مليار دولار[2]، وتعتبر دولة الإمارات أكبر شريك تجاري غير نفطي للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث تستحوذ على أكثر من 40% من إجمالي تجارة الولايات المتحدة غير النفطية مع الدول العربية، وعلى 41% من تجارة واشنطن غير النفطية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وسجل إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين نحو 26.3 مليار دولار في 2019، وخلال النصف الأول 2020 تجاوزت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين 11 مليار دولار، بحسب وزير الاقتصاد الإماراتي الإمارات تعد الوجهة الأولى للصادرات الأمريكية من المنتجات والخدمات في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة تلك الصادرات 20 مليار دولار خلال 2019[3].

أما العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وقطر فهي من أوثق العلاقات منذ أوائل التسعينيات، ففي عام 2010 أسست غرفة التجارة الأمريكية وهي أول غرفة تجارية أجنبية في قطر، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 6 مليارات دولار في عام 2014، كما وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات المهمة وتحتل قطر المرتبة الرابعة كأكبر مستورد للسلع الأمريكية في الشرق الأوسط[4].

تربط الولايات المتحدة وقطر علاقات اقتصادية واسعة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مستثمر أجنبي مباشر في قطر وأكبر مصدر منفرد لوارداتها، حيث تعمل أكثر من 120 شركة أمريكية

---

[1] ديفيد كينز وكميل الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[2] المرجع نفسه.

[3] "الإمارات أكبر شريك تجاري غير نفطي لأمريكا في الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://al-ain.com

[4] عبد الواحد أدهم أكرم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجا) 2001-2018، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة، 2019)، ص. 100.

تعمل في قطر، وقد ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى قطر بنسبة 47.7٪ في الفترة من 2018 إلى 2019، حيث بلغ إجمالها 6.5 مليار دولار في عام 2019[1].

تعد الولايات المتحدة مصدرا رئيسيا للمعدات وشريكا لصناعة النفط والغاز في قطر، وقد لعبت الشركات الأمريكية دور مهم في تطوير النفط وقطاع الغاز، كما تصدر الشركات الأمريكية لقطاعات الدفاع والطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الصحية والغذاء والهندسة (البناء) في قطر، تشمل واردات الولايات المتحدة من قطر الغاز الطبيعي المسال والألمنيوم والأسمدة والكبريت [2]، وتبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهدها لإنجاح مشروع أنبوب الغاز القطري والذي يدخل ضمن الاستراتيجية الامريكية المضادة لسيطرة روسيا الطاقوية، وهو الأنبوب الذي يفترض أن يمتد من قطر مرورا بالسعودية باتجاه سوريا غربا، ثم تركيا شمالا[3]، وصولا إلى أوروبا (انظر الخريطة 13).

الخريطة رقم 13: توضح مسار المشروع القطري

ثانيا: مصر:

ترجع العلاقات الاقتصادية الأمريكية المصرية إلى سبعينات القرن الماضي، إذ تعتبر أمريكا أكبر شريك اقتصادي لمصر، وتحتل مصر المرتبة الـ 52 في قائمة أهم شركاء التجاريين للولايات المتحدة.

[1] "U.S. Relations With Qatar", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov

[2] Ibid.

[3] Abed Alhabaar Ismail, " Energy Pipelines in International Strategy : Cooperation and Conflict 2018", At: http://www.diae.net.

تحتل مصر المرتبة الرابعة كأكبر سوق للمنتجات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والمرتبة رقم 44 كشريك تجاري للولايات المتحدة. أما الولايات المتحدة فتحتل مرتبة الشريك التجاري الثاني لمصر[1] بعد الصين بحجم 9.1 مليار دولار لعام 2021[2].

نمت التجارة الأمريكية المصرية بنسبة 76 %فيما بين عام 2016 و2019 لتصعد من أقل من 5 مليارات دولار إلى 8.8 مليار دولار بنهاية العام 2019 .كذلك بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لمصر 5.5 مليار دولار في العام 2019 بزيادة نسبتها 57 % عنها في العام 2016، وفى المقابل استقبلت الأسواق الأمريكية صادرات مصرية قيمتها 3,3 مليار دولار في العام 2019 وهو ما يعادل ضعف القيمة المسجلة للصادرات المصرية لأسواق الولايات المتحدة في العام 2016[3]

تتركز معظم الاستثمارات الأمريكية في مصر في قطاعات تعدين النفط والغاز، وتسعى المؤسسات الأمريكية حاليا إلى توسيع استثماراتها في مصر في القطاع العقاري والاتصالات والتصنيع والخدمات المالية.

ومع بداية الألفية الجديدة بدأت مصر تجري مفاوضات مع الجانب الأمريكي لتحويل اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق منطقة تجارة حرة، الأمر الذي من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك، وتم توقيع اتفاقية إطار تجارة حرة تمهيدا لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الجانب الأمريكي[4].

وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر الحبوب وأثمار زيتية ونباتات طبية (1.6 مليار دولا)، الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها (1 مليار دولار)، منتجات الصيدلة (447.8 مليون دولار)، طائرات وسفن فضائية (418 مليون دولار)، وكذا آلات وأجهزة آلية بقيمة 352.4 مليون دولار، وذلك خلال عام 2021[5]. وتشكل صادرات النفط والمنتجات البترولية أكبر حصة من صادرات مصر إلى الولايات المتحدة[6].

---

[1] عزة الراوي، "طفرة غير مسبوقة في العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية في عهد السيسي"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.albawabhnews.com

[2] Gilane, Magdi. "Une coopération économique à multiples facettes", At : https://hebdo.ahram.org.eg

[3] عزة الراوي، مرجع سبق ذكره.

[4] المرجع نفسه.

[5] مدحت عادل، "تعرف على السلع التي صدرتها واستوردتها مصر مع أمريكا عام 2021"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن:https://www.youm7.com

[6] عزة الراوي، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: العراق:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد سحب قواتها من العراق، إلى إقامة علاقات ثنائية بين البلدين على جميع المستويات، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم ترقى إلى المستوى المطلوب الذي تضمنه القسم الخامس من اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقع عليها الرئيس "باراك أوباما"[1].

تركزت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على القطاع النفطي، حيث وقعت شركة "أكسون موبيل ExxonMobil" عام 2010 عقدا مع شركة نفط الجنوب لتطوير حقل غرب القرنة في جنوب العراق، كما وقعت شركة "رويال داتش شل Royal Dutch Shell"* عام 2010 عقدا لمدة عشرون عاما مع الجانب العراقي لتطوير حقل مجنون النفطي[2].

- **رابعا: سوريا:**

فرضت الولايات المتحدة عقوبات شاملة على الحكومة السورية والكيانات التابعة لها منذ عام 2004 بموجب "**قانون محاسبة سوريا**"، الذي يحظر أو يقيد تصدير معظم المنتجات الأمريكية إلى سوريا، وفي أوت 2008 حظرت العقوبات، تصدير الخدمات الأمريكية إلى سوريا، واستيراد المنتجات النفطية السورية، وكذا منع مشاركة الأمريكيين في قطاع النفط السوري، بعدها فرضت الحكومة الأمريكية حزم جديدة من العقوبات في الفترة ما بين أبريل 2011-2020، وذلك ردا على قمع النظام للمتظاهرين السلميين الذين خرجوا للتظاهر، وستتناول الدراسة جملة هذه العقوبات في الفصل الرابع[3].

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مزود للمساعدات إلى سوريا، حيث قدمت أكثر من 14 مليار دولار من المساعدات الإنسانية داخل سوريا والمنطقة منذ بداية الأزمة، وأكثر من 1.3 مليار دولار كمساعدات لتحقيق الاستقرار منذ عام 2012[4].

---

[1] فارس تركي محمود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجته العراق 2008-2016"، مجلة دراسات تاريخية، ع 27، (2019)، ص. 233.

* شركة رويال داتش شل: هي شركة متعددة الجنسيات، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 40% من رأس مالها.

[2] فارس تركي محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 236.

[3] "U.S. Relations With Syria", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov/u-s-relations-with-syria/

[4] Samantha Power, "THE UNITED STATES REMAINS COMMITTED TO THE SYRIAN PEOPLE ON THE 11 YEAR MARK OF THE SYRIAN UPRISING", At: https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/mar-15-2022.

الفرع الثاني: توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو إيران:

تراجعت قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في السنوات الأخيرة إلى قيمة متدنية جدا، لا تتناسب مع حجم الاقتصاد الأمريكي والإيراني، وذلك راجع إلى العلاقات الامريكية الإيرانية المتوترة على جميع الأصعدة من بينها العلاقات الاقتصادية، خاصة مع وصول "دونالد ترامب" الذي أعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الموقع عام 2015 بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا، واعادت العمل بالعقوبات الاقتصادية، وذلك بغية تغيير السلوك السياسي للنظام الإيراني.

في خضم هذه التطورات صدرت الولايات المتحدة الأمريكية بضائع بقيمة 172 مليون دولار إلى إيران، معظمها منتجات زراعية ومعدات طبية، واستوردت بضائع بقيمة 87.7 مليون دولار من إيران عام 2016.

وبلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية إلى إيران عام 2018 نحو 440 مليون دولار، فيما تتجاوز الواردات الامريكية من إيران 98 مليون دولار أمريكي لنفس السنة، وذلك وفق للإحصائيات الرسمية الأمريكية[1].

الفرع الثالث: التوجه الأمريكي نحو تركيا:

يعتبر المجال الاقتصادي الحلقة الأضعف في العلاقات الأمريكية التركية، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 15 مليار دولار عام 2010، ولقد تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أثناء زيارته لأنقرة على دعم العلاقات الاقتصادية وتوثيقها من خلال إقامة شراكات بين الطرفين، وفي خطوة لإثبات ذلك دعمت واشنطن استضافة تركيا لقمة ريادة الأعمال عام 2011، ويعول المسؤولون في كلا البلدين على الجانب الاقتصادي لتجاوز التوتر الحاصل بينهما.[2]

خرجت تركيا من قائمة الدول الثلاثين الأكثر حجما في التبادل التجاري مع أمريكا لعام 2017، إذ بلغت الصادرات الأمريكية لتركيا 11.95 مليار دولار، بنسبة 0.37% من إجمالي الصادرات الأمريكية، التي بلغت 1546.8 مليار دولار عام 2017. كما بلغت الواردات الأمريكية من تركيا 8.65 مليار دولار بنسبة 0.8% من إجمالي الواردات الأمريكية لعام 2017 والتي بلغت 2342.9 مليار دولار[3].

---

[1] U Department of commerce, Foreign Trade, Trade in Goods with Iran. It is available at: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5070.html.

[2] بلال جميل الكفاوين، "العلاقات التركية – الأمريكية في عهد حزب العدالة والتنمية 2001-2014"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2015)، ص. 44.

[3] "الخلاف بين تركيا وأمريكا أكبر من الاقتصاد"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2022، نقلا عن:

إن تراجع معدل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا يعود إلى العقوبات اقتصادية التي فرضتها واشنطن على تركيا، ومنها قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات الألمنيوم والصلب التركية، وذلك بعد أيام من فرض واشنطن عقوبات على وزيري العدل والداخلية التركيين، لعدم الإفراج عن القس الأمريكي "أندرو برانسون"، الذي يحاكم في تركيا بشأن اتهامات تتعلق بالإرهاب والتجسس.

تمثل تركيا حجر الزاوية في العديد من مشاريع الطاقة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، التي من شأنها أن تنهي التبعية الأوروبية للغاز الروسي، أهمها:

✓ **خط "باكو-تبليسي – جيهان":** هو مشروع يحظى بدعم أمريكي، يقوم بنقل مليون برميل يوميا من النفط من بحر قزوين، ابتداءا من أذربيجان ثم جورجيا إلى جنوب شرق تركيا على سواحل البحر الأبيض المتوسط ثم على الأسواق الغربية متجنبا الأراضي الروسية والإيرانية والبحر الأسود، ويبلغ طول الأنبوب 1700 كلم[1].

خريطة رقم 14: توضح خط أنبوب "باكو-تبليسي-جيهان"

المصدر:.https://www.moqatel.com

✓ **مشروع خط نابوكو:** تقوم الولايات المتحدة الأمريكية برعاية امداداته، يهدف إلى ضخ امدادات الغاز من بحر قزوين عبر الأراضي التركية إلى النمسا، يبلغ طوله 3300 كلم وتقدر تكلفته بحوالب 6.14

https://mubasher.aljazeera.net

[1] خليدة كعسيس خلاصي، "الاستراتيجية الروسية في عهد بوين (أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد)"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع 4، (2015)، ص. 51.

مليار دولار، يساهم خط نابوكو بنقل من 10-30 مليار متر مكعب من الغاز المسال، وتشترك في تنفيذه تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا[1].

خريطة رقم 15: توضح خط أنبوب نابوكو

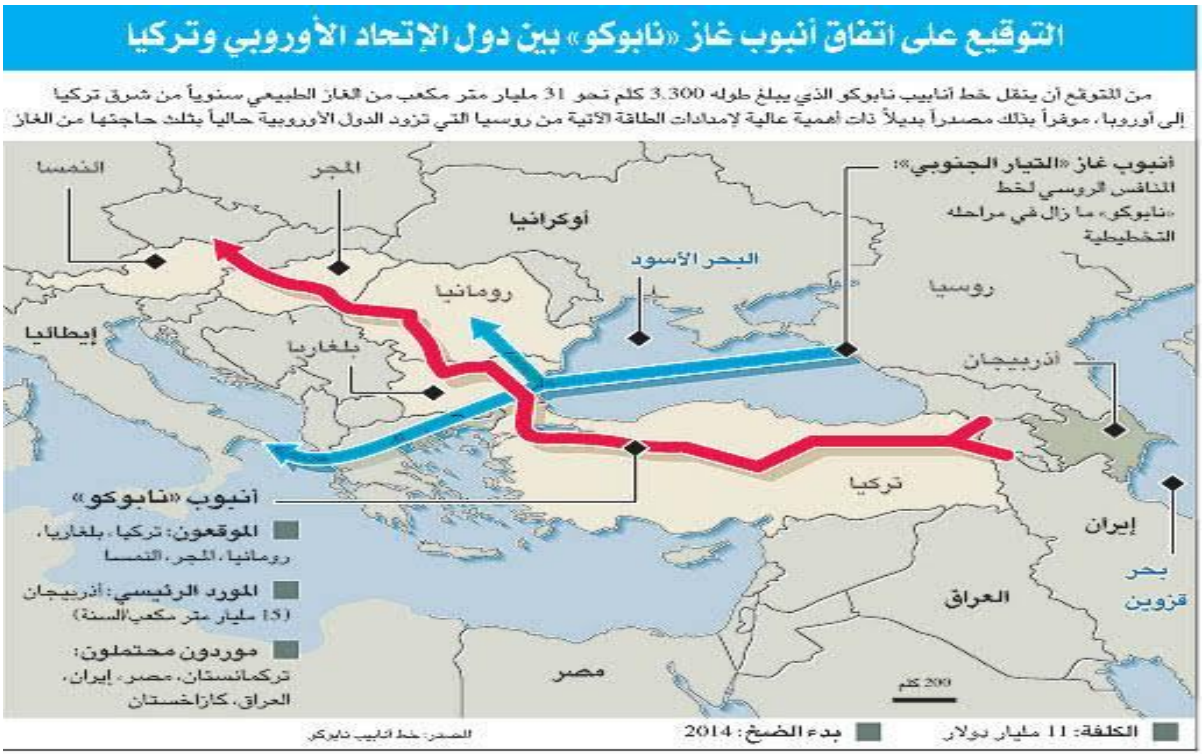

المصدر: https://www.archive.aawsat.com

الفرع الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية والتوجه نحو إسرائيل:

تعتبر العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من أقوى العلاقات الثنائية، ترتكز على تجارة ثنائية تصل إلى ما يقرب من 50 مليار دولار من السلع والخدمات سنويًا. يتم تقنين العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين بعدد من المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (FTA) لعام 1985[2] وبفضلها زادت التجارة بين الدولتين عشرة أضعاف لتصل إلى 49 مليار دولار في عام 2016[3].

[1] إيمان بلقرشي، "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي-الأوراسي"، مرجع سبق ذكره، ص. 278.

[2] "U.S. Relations With Israel", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov/u-s-relations-with-israel/

[3] "Fact Sheet U.S. – Israel Economic Relationship", At: https://il.usembassy.gov

تعد إسرائيل أكبر سوق للصادرات الأمريكية، حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى إسرائيل في عام 2011 حوالي 14.0 مليار دولار بزيادة 23.6٪ (2.7 مليار دولار) من عام 2010، وقد كانت المجموعات الأعلى تصديرا تتمثل في[1]:

- أحجار كريمة (6.0 مليار دولار)
- الآلات الكهربائية (1.4 مليار دولار)
- معادن (1.3 مليار دولار)
- الطائرات (677 مليون دولار)
- الآلات البصرية والطبية (665 $ مليون دولار)
- المنتجات الزراعية 875 مليون دولار في عام 2011.

هذا وبلغ إجمالي البضائع الأمريكية الواردة من إسرائيل 23.0 مليار دولار في عام 2011، أي بزيادة قدرها 9.7٪ (2.0 مليار دولار) عن عام 2010.

أما في مجال الاستثمارات فإسرائيل لها النصيب الأكبر من الاستثمارات الخارجية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت الاستثمارات حوالي 9.7 مليار دولار في عام 2010، أي بزيادة قدرها 4.5٪ عن عام 2009 [2].

بلغت صادرات البضائع الأمريكية إلى إسرائيل في عام 2019 ما قيمته 14.7 مليار دولار، مع واردات بقيمة 19.6 مليار دولار في عام 2019. وقدرت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات إلى إسرائيل بنحو 5.7 مليار دولار في عام 2019، مع واردات بقيمة 7.4 مليار دولار[3].

تنسق الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا التبادل العلمي والثقافي من خلال مؤسسة العلوم الثنائية (BSF)، ومؤسسة البحث والتطوير الزراعي الثنائية (BARD)، ومؤسسة البحث والتطوير الصناعي ثنائية القومية (BIRD) ومؤسسة التعليم الأمريكية الإسرائيلية. لتسهيل التعاون الاقتصادي، يعقد البلدان مجموعة مشتركة للتنمية الاقتصادية كل عام لمناقشة الشراكة الاقتصادية والمبادرات الممكنة للعام المقبل[4].

---

[1] موسى حسين خلف، "أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي"، تم تصفح الموقع يوم: 6 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://democrzticac.de

[2] المرجع نفسه.

[3] "U.S. Relations With Israel", Opcit.

[4] Ibid.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

أفرزت الصراعات والحروب المنتشرة في العالم تحولا في التوجه العالمي نحو المزيد من التوسع في إنتاج الأسلحة، وعلى اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط من أشد مناطق العالم التي تتعرض للعجز الأمني، نتيجة الصراعات المنتشرة في المنطقة، عمقت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بدول الشرق الأوسط، في المجال الأمني والعسكري لمواجهة الاخطار والتهديدات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين من جهة والتي تهدد صالحها من جهة أخرى.

المطلب الأول: مقومات القوة العسكرية الأمريكية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى القوات المسلحة في العالم، بمعدل إنفاق عسكري سنوي يبلغ 716 مليار دولار أمريكي، ويعد الجيش الأمريكي ثاني أكبر جيش بعد جيش التحرير الشعبي الصيني، حيث يبلغ عدد أفراد الجيش الأمريكي 2.141 مليون جندي وفقا للإحصائيات التي قدمها موقع "جلوبال فاير" لعام 2019، بينهم 860 ألف في قوات الاحتياط (انظر الجدول 11). وتعتبر صناعة الدفاع الأمريكي الأولى عالميا من حيث حجم الإنتاج، ونوعية المنتوج، وكذا تصدير الأسلحة، فمبيعات الأسلحة تساهم بشكل كبير في الدخل القومي الأمريكي[1]، وقد بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 2017-2021 نسبة 14% وزادت حصتها العالمية من 32% بين عامي 2012-2016 إلى 39%.[2]

جدول رقم 12: يبين أصناف القوات الأمريكية القتالية

الصنف القتالي	النوع	العدد
القوات البرية	الجيش	2.141.900
	الدبابات	6287
	المدفع الميداني	1340
	المركبات المسلحة القتالية	39.223
	سيارات الدفع	992

[1] عبد الغفور كريم علي وعمر نور الديني، "المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج 3، ع 9.

[2] ريم عبد الحميد، "أكبر قوة بالعالم..ماذا تعرف عن القدرات العسكرية للولايات المتحدة" تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن:http://www.m.youm7.com

	منصات إطلاق الصواريخ	1056
	راجمة الصواريخ	1365
القوات البحرية	حاملات الطائرات	24
	الفرقاطات	22
	المدمرات	68
	الغواصات	68
	سفن حربية قديمة	15
	سفن الدوريات	13
	ألغام حربية	11
القوات الجوية	طائرات مقاتلة	2362
	طائرة شحن عسكري	945
	طائرة تدريب	2765
	طائرات الهجوم	2831
	طائرات النقل	1153
	طائرات تدريب	2853
	المروحيات	5760
	كاسحات	8
القوات النووية	رؤوس نووية	6450
	غواصة نووية	500
	قاذفة استراتيجية بعيدة المدى	500

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد الغفور كريم، علي وعمر نور الديني. مرجع سبق ذكره، ص. 147.

- ريم، عبد الحميد. مرجع سبق ذكره.

- "الولايات المتحدة تتصدر..إليكم أبرز الدول المصدرة للسلاح في العالم"، تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://enabbaladi.net.

وبالرجوع إلى الاهتمام الأمريكي بالسلاح النووي فقد كان ذلك مع بداية تدهور العلاقات الامريكية السوفياتية، وفي ظل تزايد وتيرة ارتفاع انتاج الأسلحة النووية بين الطرفين وما يمثل ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين، عقد الطرفان العديد من الاتفاقيات التي من شأنها أن تخفض من انتاج الأسلحة النووية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت عام 2019 من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF)، وقد جاء هذا الانسحاب كرد فعل على نشر روسيا الاتحادية لصاروخ كروز ارضي المدى، والذي يعتبر اجراء مخالف لمعاهدة الصواريخ التي يتراوح مداها ما بين 500-5500 كلم[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك حوالي 6737 قاعدة عسكرية، 6000 قاعدة تتواجد في الداخل و737 قاعدة عسكرية خارج الحدود الوطنية الأمريكية أي تتواجد في دول أجنبية[2] خاصة في دول منطقة الشرق الأوسط (السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات وقطر)، وأن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تساهم بشكل كبير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وقد اعتمدت الإدارة الامريكية مفهوم الحروب الاستباقية والأسلوب الوقائي ضد الدول والجماعات التي تهدد المصالح الحيوية الأمريكية[3]، وفي هذا الإطار حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة حالات لاستخدام قوتها العسكرية[4]:

- ✓ التهديد لأمنها القومي
- ✓ التهديد لمصالحها القومية
- ✓ التهديد لقيمها

من جانب فإن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لحلف الناتو جعلها ذات تأثير عسكري فعال، فالحلف هو الأداة الذي تعبر من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية عن مكانتها العسكرية على المستوى العالمي[5]، من خلال استخدام قواته في درئ أي تهديد كالحرب على الإرهاب، وكذا ضمان المصالح الاقتصادية (البترول بشكل خاص).

---

[1] Amyf Woolf, "U.S withdrawal from the INF Treaty : what's Nex?, Report, p. 1.

[2] كريستنس هانس وكايل شانون فادي حمود وآخرون مترجما، القوى النووية في العالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 940.

[3] عبد الغفور كريم علي وعمر نور الديني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 148-149.

[4] ليلة مداني، "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 4، (جوان 2014)، ص. 190.

[5] زبغنيو برجنسكي، أمل الشرقي، مترجما، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، 199)، ص. 42.

فضلا عما سبق فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية متفوقة في ذلك على جميع الدول، خاصة في المجال العسكري، فهي تمتلك أضخم مجمع صناعي يسهر على إدخال التقنيات الالكترونية للأسلحة العسكرية[1]، وهذا التطور جاء في إطار السعي الأمريكي المتواصل لتأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار في حربين في موقعين مختلفين في نفس الوقت، وإلى السيطرة على ممرات العالم[2].

استنادا على ما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة الامريكية تنفرد بالصدارة في المجال العسكري بترسانة ضخمة، وهي تعمل لاستغلال هذا التفوق لخدمة مصالها وتحقيق أهدافها واضعاف منافسيها.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الشرق أوسطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط كتصاعد خطر الإرهاب، تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وكذا خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد كانت قضايا الشرق الأوسط حاضرة في سباق الانتخابات الأمريكية عام 2017، فقد ذكرت "هيلاري كلينتون" في حملاتها الانتخابية المنافسة مع "دونالد ترامب" في صدد العلاقات مع دول الخليج العربي، بانها شريك مهم للولايات المتحدة الامريكية من النواحي الأمنية والتجارية والدفاعية، وشددت أيضا على أنه يجب التزام الولايات المتحدة الامريكية بالدفاع عن اصدقائها (دول مجلس التعاون الخليجي) ضد أي اعتداء أو تدخل إيراني في الشؤون الخليجية، ورأت بأن للسعودية دور أساسي من أجل التغلب على الدول الإسلامية، سواء بالدعم المالي أو الدعم العسكري، وتحييد إيران وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.[3]

الفرع الأول: تحدي مكافحة الإرهاب:

إن تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجومات الحادي عشر من سبتمبر 2001، سمح لها بإعادة صياغة النظام العالمي، خصوصا تجاه الشرق الأوسط ونظامه الإقليمي، واعتبرت أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب، واستطاعت كسب تأييد المجتمع الدولي في حربها على الإرهاب من منطلق أنها قضية مشتركة لدول العالم أجمع، ورافعة شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"،

---

[1] نصر توفيق الهرمزي، "المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في فرض مكانتها الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 7 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.beirutme.com

[2] سليم كاطع علي، "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، دراسات دولية، ع 42، (2009)، ص. 163.

[3] احمد احمدي، "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة غزو العراق –ثورات الربيع العربي، ص. 60. نقلا عن: http://www.democraticac.de

والمتتبع لتصنيفات الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب يجد بأنها محصورة في الحركات الإسلامية والدول الإسلامية، وعليه اطلقت أمريكا مصطلح "الإرهاب الإسلامي".

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر اساطيلها وقواعدها العسكرية في المحيطات، وكثفت من حاملات طائراتها فضلا عن الغواصات والصواريخ العابرة للقارات، وذلك استعدادا لبداية حربها على من هاجموها والقضاء عليهم وتعزيز نفوذها لتأمين الهيمنة على المنطقة والعالم.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان لاستئصال حكم طالبان وتنظيم القاعدة، وبعدها بدأت أمريكا تفكر في شن الحرب على دول أخرى خاصة العربية وعلى رأسها العراق[1]، ليتم ذلك عام 2003 بحجة محاربتها للإرهاب دون أن يحصل القرار الأمريكي على الشرعية الدولية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حرب أمريكا لأفغانستان، لم تكن لتتم لولا التسهيلات التي قدمتها الدول الإسلامية المجاورة لها، فالحرب كانت[2]:

- تدار من قاعدة خرج السعودية
- تمون من قاعدة الغدير في قطر
- حاملات الطائرات التي تقصف من المياه الإقليمية كانت عربية وإسلامية.

فقد استطاعت أمريكا توظيف إمكانيات الدول لتحقيق أهدافها المتمثلة في[3]:

- تحقيق أمن إسرائيل
- تقوية وجودها العسكري في المنطقة
- تطويق إيران (من الشمال) الدولة العدوة لأمريكا.

مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وسيطرته على جزء كبير من العراق وسوريا بسبب ما تعانيه الدولتين من انفلات أمني داخلي، كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة هذا التنظيم، فعملت إدارة "أوباما" على تكوين تحالف دولي وشن ضربات جوية على قواعد "داعش" في سوري، وتقديم

[1] سعاد العنزي، "التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الوسط 2001-2006"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2007)، ص. 50.

[2] ساجد شرقي، "الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الامريكية على الإرهاب"، مجلة دراسات إيرانية، ع 8-9، (2008)، ص. 18.

[3] المرجع نفسه.

مساعدات للقوات العراقية بنحو 25 مليون دولار، بالإضافة لتقديم مساعدات للمقاتلين الأكراد الذين يحاربون ضد المتطرفين في "داعش"[1].

وعند وصول "دونالد ترامب" إلى الحكم أكد على ضرورة احتواء انتشار التطرف الاسلامي مؤكدا أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من العراق كان من أحد أسباب ظهور تنظيم داعش، بالإضافة إلى تركها للثروة النفطية، والذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل التنظيم، وانطلاقا من ذلك هدد ترامب بقصف آبار البترول في العراق، كما أعلن عن إرسال ما يتراوح بين 20 و30 ألف جندي لمحاربة داعش في العراق وسوريا، وعليه يمكن تحديد خصائص الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة تنظيم داعش في عهد الرئيس "باراك أوباما" و"دونالد ترامب" وفق الجدول التالي[2]:

استراتيجية "باراك أوباما"	استراتيجية "دونالد ترامب"
-الاعتماد على القوة الناعمة في التعامل مع الأحداث الخارجية. - استخدام القوة الصلبة العسكرية، إذا ما تطلب الأمر ويكون ذلك وفق تحالف دولي وإقليمي. - عدم الرغبة في التورط في قضايا المنطقة والعمل على إدارتها من الخلف. - الاعتماد على توجيه ضربات عسكرية جوية بدلا من الانخراط البري المباشر. - إقامة قواعد عسكرية في مناطق النزاع. - دمج الأعداء في إطار المواثيق والمعاهدات الدولية.	- الاعتماد على القوة العسكرية الصلبة بشكل انفرادي (ضرب تنظيم القاعدة في اليمن، قصف مطار الشعيرات في سوريا، قصف تنظيم داعش في ولاية ننغرهار شرقي أفغانستان). - التعاون العسكري مع القوى الإقليمية في المنطقة من خلال عقد شراكات استراتيجية، وصفقات أسلحة بمبالغ طائلة. - زيادة عدد القوات العمليات الخاصة في مناطق الصراع وتوسيع مهامها. - توسيع الأسطول البحري الأمريكي ليضم 350 سفينة بدلا من 275. - إتباع سياسة تقوم على حماية المصالح الأمريكية دون التشاور مع الحلفاء.

[1] أحمد محمد علي، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب (تنظيم داعش نموذجا)"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع 54، (2020).

[2] المرجع نفسه، ص ص. 127-130.

على جانب آخر أثارت الولايات المتحدة الأمريكية حملة ضد الإرهاب النووي الذي تمثله إيران[1]، وذلك نابع من فشلها في ايجاد حل للتصدي للنفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة ومساعيها في الحصول على السلاح النووي والذي من شأنه أن يفشل جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الفرع الثاني: التمدد الإيراني الإقليمي:

برزت إيران كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد انهيار العراق وأفغانستان، على خلفية الاحتلال الأمريكي لها، وقد استغلت إيران نتائج تلك الحرب التي كانت في صالحا لزيادة نفوذها في الدولتين وفي المنطقة ككل، وهو ما زاد من المخاوف الأمريكية باتجاه إيران لعدة أسباب[2]:

1. ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة ومشاركتها في تقرير الشأن العراقي، وهو ما أعاق الترتيبات الأم الترتيبات الامريكية في العراق.
2. سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، ومنع عمليات التفتيش الدولية التي صدرت في حقها.
3. دعم حركات المقاومة الرافضة للوجود الإسرائيلي في المنطقة

مما ذكر يلاحظ أن إيران أصبحت تشكل تحديا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فقد استطاعت إيران زيادة نفوذها وخلق فضاء جيوسياسي من طهران إلى بغداد مرورا بدمشق وصولا إلى بيروت، فضلا عن نفوذها في البحرين واليمن، وفي كل مرة ادعت فيها أمريكا التصدي للنفوذ الإيراني كانت إيران تخرج بنفوذ أكبر وتوسع أعظم، كما أن الحروب التي قادتها أمريكا باسم "حرب الإرهاب" في أفغانستان والعراق انتهت بتخليص إيران من عدوين لدودين لها، وعززت من مكانتها كدولة إقليمية فاعلة[3].

إن قرار الإدارة الامريكية بقيادة "باراك أوباما" عقد اتفاق حول الملف النووي الإيراني بين الولايات المتحدة والغرب (5+1) وإيران سنة 2015، ما هو إلا تأكيد على تفوق النفوذ إيران وتراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. كما أن جهود ترامب من خلال الضغوطات الأمريكية والعقوبات الاقتصادية على إيران، عقب انسحابه من الاتفاق النووي في 2018، لم تفلح في ردع القوة الإيرانية، فالانسحاب من

---

[1] صباح نعاس شنافة، "توظيف ظاهرة الإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية"، مجلة مركز الدراسات الفلسطيني، ع 17، (2013)، ص. 9.

[2] سعد شاكر شلبي، "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008)، ص. 112.

[3] حسن أبو هنية، "إيران والعرب والصراع في الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 9 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://m.arabi21.com

الاتفاق النووي سمح لإيران بإعادة العمل على برنامجها، وهذا أسهم في نفس الوقت، مع سيطرة روسيا على الأوضاع في سوريا، في جعل الحليفين (روسيا وإيران) أكثر نفوذا في المنطقة[1]، واليوم مع الرئيس الأمريكي الجديد "بايدن" يسعى للعودة إلى الاتفاق النووي.

في هذا السياق برزت إيران كقوة إقليمية مسيطرة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تفرض هيمنتها ونفوذها على القوس الممتد من طهران حتى البحر الأبيض المتوسط، ومن حدود حلف شمال الأطلسي إلى حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة، أيضا على امتداد الطرف الجنوبي من شبه جزيرة العرب، فإيران اليوم تملك الآلاف من المليشيات المتحالفة معها، والجيوش التي تقاتل بالوكالة عنها في الخطوط الأمامية في سوريا والعراق واليمن، والتي تملك عربات مدرعة ودبابات وأسلحة ثقيلة، فضلا عن آلاف من أعضاء الحرس الثوري الإيراني الذين يشاركون في تلك المعارك[2].

الفرع الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين والأخر، وذلك لأهميتها سياسيا واقتصاديا وجغرافيا في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى، ورغم تعدد المحاولات والجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن تلك الجهود والمحاولات في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل قد باءت بالفشل.

ومن المعروف أن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن أغلبها ليس فقط لا تملك أسلحة دمار شامل بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران.

ومن بين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها، كما أن انتشار هذه الأسلحة يهدد أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة لا سيما الخليج وإسرائيل وكذلك القوات الأمريكية المنتشرة حول المنطقة، وتحت هذه الذريعة، قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق عام 2003، كما تعمل الولايات المتحدة على منع إيران من امتلاك تلك الأسلحة[3].

---

[1] Stephen Blanm, "The conse-quences of US disengagemet from the Middle East", At: https://bit.ly/3kzdjI1.

[2] المرجع نفسه.

[3] Gregory L Schulte, Stopping Proliferation Before It Starts: How to Prevent the Next Nuclear Wave, Foreign Affairs, July/August 2010 Issue, at: https://www.foreignaffairs.com

بالنسبة لترامب، فإن مصلحة العالم هي في منع وتطوير انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولذلك تستهدف إستراتيجيته في منع هيمنة أي قوة معادية للولايات المتحدة على الشرق الأوسط، وركزت إدارة ترامب بشكل رئيسي على مواجهة إيران، واعتبرتها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب من خلال تقديم السلاح والتمويل، كما اتهمتها أيضا بمواصلة تطوير برنامج صواريخ باليستية طويلة المدى، وتنفيذ أنشطة إلكترونية خبيثة، والعمل على استدامة دائرة العنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتهديد حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة.[1]

المطلب الثالث: صفقات السلاح الأمريكية مع دول الشرق الأوسط

تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من التمزق نتيجة لتصاعد العديد من التهديدات في غالبية دول الإقليم، سواء تنامي خطر تنظيم "داعش"، أو تهديد الحوثيين في اليمن، ناهيك عن الأوضاع الداخلية المضطربة وغير المحكومة من بعض الأنظمة في الإقليم.[2]

هذا الأمر ساعد في تزايد معدلات انتقال الأسلحة على مستوى العالم بين الدول المصدرة و المستوردة، وفي هذا السياق، أصدر "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام مارس 2015 تقريرا حول تجارة السلاح في العالم، بعنوان: Trends in International Arms Transfers"، حيث أشار التقرير إلى أن معدل انتقال الأسلحة ارتفع بين عامي 2010-2014 بنسبة 16% عن الفترة ما بين عامي 2005- 2009 وأكد التقرير أن الولايات المتحدة تحتل الصدارة كأكبر بائع للأسلحة في العالم.[3]

هذا وقد قدرت نسبة مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة العالمية خلال الفترة 2013-2017 **34%**[4]، وقد وقعت على عقود شراء مع زبنائها من الشرق الأوسط.

- **السعودية:** يعتبر ضمان الأمن المادي للدولة السعودية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتعاون الرياض في مكافحة الإرهاب وسوق الطاقة العالمية مع واشنطن من جهة أخرى، مبدأ أساسي تقوم عليه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وتشكل مبيعات الأسلحة

[1] Michael R Pompeo, Confronting Iran: The Trump Administration's Strategy, October 15, 2018, at: https://www.state.gov

[2] باسم راشد، "اتجاهات التغير العالمي في تجارة السلاح"، تم تصفح الموقع يوم: 8 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://futureuae.com

[3] المرجع نفسه.

[4] "ثلث أسلحة العالم تُباع للشرق الأوسط.. حقائق وأرقام عن تجارة السلاح"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://www.dw.com

جزء لا يتجزأ من هذه العلاقة[1]، وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة شراء للسلاح الأمريكي.

أعلن الكونغرس الأمريكي عام 2017 أن السعودية تنوي عقد صفقات سلاح مع واشنطن تصل قيمتها إلى 138,9 مليار دولار، منها 90,09 مليار دولار تابعة لإدارة أوباما و48,81 مليار دولار في غضون عامين من فترة حكم الرئيس ترامب، وتشمل صفقات الشراء التي أبلغت عنها "خدمة أبحاث الكونغرس" الأمريكي ما يلي[2]:

- ✓ أنظمة طائرات ثابتة الجناحين بقيمة 63 مليار دولار، تشمل طائرات قتالية وغير قتالية، وذخائر، وتحديثات إلكترونية.
- ✓ أنظمة حربية برية بقيمة 49,2 مليار دولار، من بينها مركبات مدرعة ومدفعية وذخائر.
- ✓ أنظمة مروحيات بقيمة 49,1 مليار دولار، تشمل مروحيات مسلحة من نوع أباتشي ومروحيات نقل متعددة الأغراض.
- ✓ أنظمة دفاع صاروخية بقيمة 24,3 مليار دولار، من بينها صواريخ باتريوت ونظم الدفاع الجوي للارتفاعات الشاهقة بقيمة 15 مليار دولار.
- ✓ أنظمة بحرية بقيمة 12 مليار دولار، تضمن سفن ساحلية قتالية.

كما وقعت السعودية على مذكرة تفاهم مع واشنطن عام 2020 لتطوير مؤسستها العسكرية، بما في ذلك البنية التحتية والمناهج الدراسية في الكليات الحربية والجامعات العسكرية[3]، وفي عام 2021 أعلنت وزارة الخارجية صفقة لبيع 280 صاروخ جو-جو طراز (إيه آي إم 120 سي) للسعودية، بقيمة تصل إلى 650 مليون دولار.[4]

هذا وتجدر الإشارة أن السعودية هي منصة للعديد من القواعد العسكرية الأمريكية أهمها قاعدة الظهران الجوية التي تأسست عام 1943[5].

---

[1] Maichael Knights, "U.S.- Saudi Security Cooperation (part 1): Conditioning Arms Sales to Build Leverag", At : https://washingtoninstitute.org

[2] Ibid.

[3] سوسان السيقلي، "العلاقات العسكرية والتحالف الأمريكي – السعودي"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2022، نقلا عن: https://agsiw.org

[4] "إدارة بايدن تقر أول صفقة أسلحة أمريكية كبرى للسعودية"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: http://www.dw.com

[5] جلود ميثاق خير الله، "العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية: قاعدة الظهران الجوية أنموذجا"، دراسات إقليمية، مج 4، ع 9، ص. 234.

- **الإمارات:** تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في شراء الأسلحة الامريكية بعد السعودية، وتسعى الدولة الإماراتية إلى تحديث منظومتها العسكرية، وفي سعيها لذلك زادت من الإنفاق العسكري إلى 30 مليار دولار عام 2018، وهو الذي كان 17.5 مليار دولار سنة 2010 حسب تقديرات معهد "سيبري".[1]

في عام 2016 حصلت الامارات على منظومة الدفاع الصاروخي "ثاد" بقيمة 5.3 مليار دولار، وفي عام 2018 اشترت الامارات نظام (مود – 5)، أما في عام 2019 فقد وافق البنتاغون على شراء الامارات ل 453 صاروخ باتريوت بتكلفة بلغت 2.728 مليار دولار، وتعتبر هذه الصواريخ الأكثر تطورا، وكانت أول دولة شرق أوسطية تملك هذا النوع من الأسلحة، كما حازت على طائرات الإنذار المبكر (ساب 340)، وطائرة النقل العملاقة (سي 17)، وطائرة التدريب المتقدم (بي سي – 21)[2].

- **قطر:** أبرمت قطر عام 2014 عقودا مع شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية بقيمة 7.55 مليار دولار، ومع شركة "رايثيون" للحصول على منظومة باتريوت للدفاع الجوي بقيمة 9.9 مليار دولار، وكذلك تضمنت صواريخ باك – 3، بالإضافة إلى أجهزة استشعار، وأجهزة رادار لطائرات الهليكوبتر أباتشي، كما شملت الصفقة صواريخ "جافلين" المضادة للدبابات، وذلك بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، و24 طائرة هليكوبتر أباتشي من طراز (AH – 64E) بقيمة 8.9 مليار ريال قطري، وقيام شركة "لوكهيد مارتن" ببناء أكاديمية تدريب للقوات الجوية بحوالي 410 ملايين دولار[3].

- **البحرين:** أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2017 عن عقد صفقة مبيعات أسلحة للبحرين قيمتها تزيد على 3.8 مليار دولار تشمل طائرات إف-16 وصواريخ وزورقين وتحديث طائرات، كما أعلنت في 27 أفريل 2018، على بيع حوامات هجومية من طراز "إيه إتش 1 زي(AH-1Z) "، وصواريخ ومعدات عسكرية أخرى إلى البحرين، بتكلفة تقدر بنحو 911.4 مليون دولار، وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة أسلحة أخرى مع البحرين تصل قيمتها إلى 45 مليون دولار، شملت 3.200 قنبلة مخصصة لتسليح أسطول مقاتلات "إف-16" في البحرين[4].

- **العراق:** سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد سحب قواتها من العراق إلى توقيع العديد من صفقات الأسلحة والتي وصلت قيمتها إلى مليار دولار، وتشمل 24 طائرة مقاتلة هجومية خفيفة من طراز

---

[1] "صفقات السلاح الإماراتية.. مليارات الدولارات لتحقيق الطموحات"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://mubasher.aljazeera.net

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الوهاب شادي، "دلالات صفقة الأسلحة القطرية"، تم تصفح الموقع يوم: 20 نوفمبر 2021، نقلا عن: https://futureuae.com

[4] مرتضى الشاذلي وحفصة جودة، "تناقضات المملكة الصغيرة.. لماذا تخوض البحرين سباق التسلح على حساب مواطنيها؟"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن:https://www.noonpost.com

AT-6c، وأجهزة ملاحة متطورة وقد قدرت قيمة هذه الطائرات 790 مليون دولار، هذا وقد سبق للعراق شراء 36 طائرة مقاتلة من طراز F-16 من الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وفي عام 2014 وقعت العراق على صفقة جديدة تضم 200 عربة همفي تبلغ قيمتها 101 مليون دولار، بالإضافة إلى سبعة مناطيد تستخدم في مراقبة المنشآت العسكرية بقيمة 90 مليون دولار[2].

- **مصر:** عرفت مصر مع تولي عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في البلاد ارتفعا كبيرا في مشتريات السلاح بنسبة 225% مقارنة بالفترة ما بين 2011-2013 وذلك حسب تقرير أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "SIPRI" ، حيث اشترت مصر أسلحة بقيمة 34 مليار دولار تقريبا، وشكلت واردات مصر من السلاح 5.8% من حجم واردات السلاح العالمية[3].

تمثل مصر أهمية كبيرة لواشنطن في المجال العسكري، فمنذ معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة معونات عسكرية للجيش المصري (انظر الشكل البياني 5)، وذلك بهدف حفظ توازن القوة الإقليمي وإدامة التعاون الأمني بين البلدين، إلا أن هذه المعونات كانت تحمل بعدا خفيا وهو احكام سيطرتها على الجيش المصري، وتحويل اعتماده على السلاح السوفياتي إلى السلاح الأمريكي[4].

[1] "صفقة تسليح أمريكية قيمتها مليار دولار للعراق"، تم تصفح الموقع يوم: 6 أوت 2021، نقلا عن: https://www.bbc.com

[2] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 91-92.

[3] "مصر الثالثة عالمياً في صفقات الأسلحة.. السيسي أنفق أكثر من 50 مليار دولار"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://arabicpost.net

[4] المعهد المصري للدراسات، "العلاقات العسكرية المصرية الامريكية واستقلالية المؤسسة العسكرية"، تم تصفح الموقع يوم: 11 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://eipss-eg.org

شكل بياني رقم 5: يوضح المعونات العسكرية الامريكية التي تتلقاها مصر

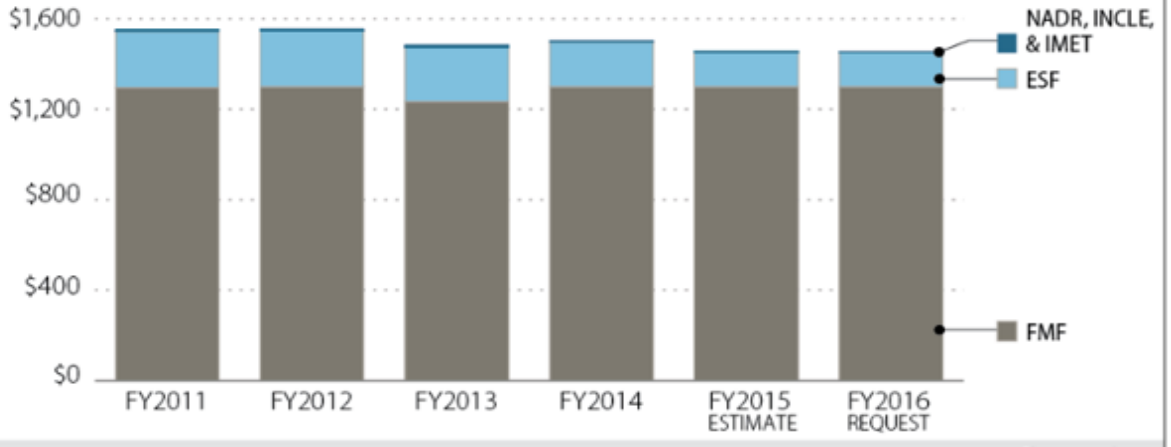

	FY2011	FY2012	FY2013	FY2014	FY2015 ESTIMATE	FY2016 REQUEST
NADR	$4.60	$4.10	$3.45	—	$3.60	—
INCLE	$1.00	$1.00	$5.00	$3.00	$1.00	$2.00
IMET	$1.28	$1.39	$0.47	—	$1.70	$1.80
ESF	$249.50	$248.00	$241.03	$200.00	$150.00	$150.00
FMF	$1,297.40	$1,300.00	$1,234.26	$1,300.00	$1,300.00	$1,300.00
Total	$1,553.78	$1,554.49	$1,484.22	$1,503.00	$1,456.30	$1,453.80

Chart and table are in $millions.

المصدر: المعهد المصري للدراسات، "العلاقات العسكرية المصرية الامريكية واستقلالية المؤسسة العسكرية"، تم تصفح الموقع يوم: 11 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://eipss-eg.org

هذا وقد أبرمت واشنطن صفقة لبيع أسلحة لمصر بحوالي 2.5 مليار دولار، عام 2021 وتتضمن الصفقة بيع رادارات الدفاع الجوي وطائرات سي -130 سوبر كوليس، بالإضافة إلى 12 طائرة سي-130 جيه-30 سوبر هيركوليس بقيمة تصل 2.2 مليار دولار وكذا معدات الدعم وقطع الغيار والدعم الفني[1]، وذلك انطلاقا من أن مصر شريكا استراتيجيا مهما في الشرق الأوسط، وبعيدا عن أي خلافات ما عدا التي تتعلق بحقوق الانسان[2].

- **تركيا:** وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فإن إجمالي صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة وتركيا بلغ ما يقارب مليار دولار خلال الفترة ما بين 2015 و2019، وخلال هذه الفترة، دخلت تركيا

[1] "واشنطن توافق على صفقتي أسلحة ضخمة للقاهرة بقيمة 2.5 مليار دولار"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://dw/com

[2] جمانة حمدي، "أبرز 5 صفقات سلاح عقدتها مصر خلال عام 2021"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://arabi21.com

قائمة أهم 20 مشتري للأسلحة الأمريكية من خلال شراء الطائرات والصواريخ. إلا أن الولايات المتحدة الامريكية جمدت بيع الأسلحة إلى تركيا نتيجة شراء هذه الأخيرة لأنظمة صواريخ S-400 من روسيا[1].

إن ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن صفقات الأسلحة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط تحقق لها أرباحا مالية كبيرة، كما أنها ترمي إلى أهداف عدة[2]:

1. جعل الدول العربية في النظام الإقليمي العربي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى احتواء إيران وسوريا.
2. منع قيام أي تحالف يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.
3. منع روسيا من التوغل ومد نفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط، والذي يظهر جليا من خلال تدخلها في الأزمة السورية والسعي لإقامة علاقات عسكرية جديدة مع العديد من الدول الشرق أوسطية التي تهم واشنطن كمصر، إسرائيل، ودول الخليج.

من مجمل ما تم عرضه يمكن تلخيص الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على أنها تسعى إلى:

- ✓ السيطرة على إقليم الشرق الأوسط تحقيقا للهيمنة العالمية
- ✓ التحكم في موقع الشرق الأوسط، بما يمكنها من تطويق روسيا من خلال تواجدها الدائم على حدودها.
- ✓ عدم السماح لأي قوة إقليمية من السيطرة على المنطقة، وذلك من خلال بنائها لتحالفات إقليمية.
- ✓ ضمان أمن إسرائيل
- ✓ حماية اقتصادها وذلك من خلال التحكم في سعره وتوزيعه.
- ✓ ضمان حرية الملاحة في البحار والممرات الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط.
- ✓ مواجهة التهديد الإيراني للمصالح الامريكية.
- ✓ التنويع من تجارة الاسلحة لدول المنطقة، لما لذلك من عوائد مالية كبيرة للدخل القومي الأمريكي.

[1] صابرين زهو، "كيف تعاني صناعة الدفاع الأمريكية بسبب تركيا؟"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2022، نقلا عن: https://arabi21.com

[2] أحمد فايق دلول، "صفقات السلاح الأمريكي . . . الواقع والأهداف!"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2021، نقلا عن: https://www.ahewar.org

❖ ملامح التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

بعد أن تم عرض كل من المصالح الاستراتيجية الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، الأمنية والعسكرية، يمكن استنتاج وتوضيح مظاهر التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

➢ المظاهر السياسية:

بعد وصول "فلاديمير بوتن" إلى رئاسة الدولة الروسية سنة 2000، بدأت تظهر حالات التنافس الروسي الأمريكي في مجالها السياسي، وذلك مع إعلان "بوتن" أنه يسعى لاستعادة النفوذ السوفياتي السابق بدون الاعتماد على الاعتبارات الأيديولوجية التي كانت تحكم العلاقات الخارجية الروسية بدول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فعملت روسيا على تكثيف وجودها في العديد من الدول الشرق أوسطية، وذلك لكسب حلفاء جدد لهم موقع المؤثر في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال الزيارات المتكررة لمسؤولي الروس وعلى رأسهم "بوتين" وذلك للحيلولة دون وقوع المنطقة في دائرة النفوذ الأمريكي، من خلال زيادة تنامي الدور الروسي في عديد من دول المنطقة كإيران، مصر، الخليج وسوريا.

وقد زاد الانخراط الروسي في المنطقة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث زار الرئيس الروسي كل من مصر، إسرائيل، المملكة السعودية، قطر، تركيا والامارات، كما اكتسبت روسيا وضعية مراقب في منظمة التعاون الاسلامي، وقد أبدى الرئيس "بوتين" جهود لبناء علاقات مع إسرائيل لتتوافق مع الانخراط الروسي في المفاوضات الاقليمية في كل من عملية السلام في الشرق الأوسط ومفاوضات مجموعة الدول الخمسة زائد خمسة، و واحد زائد خمسة مع إيران.

ولقد كانت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أول تحدي للرئيس الروسي "فلاديمير بوتن"[1]، والتي دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على إثر تلك الأحداث لغزو أفغانستان بحجة "الحرب على الإرهاب"، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن أفغانستان تقع على الحدود الجنوبية لروسيا، وهو ما يعني أن الهدف الخفي لهذه الحرب هو محاصرة روسيا ومنعها من التمدد خارج حدودها الوطنية، إلا أن روسيا قبلت المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب.

وبعد احتلال العراق سنة 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية شعرت روسيا بأن نفوذها ومصالحها الدولية في خطر، ومن هنا بدأت روسيا تسعى لإثبات وجودها الدولي، فبعد رفضها للاحتلال الأمريكي العراق، اتجهت روسيا لإظهار سياسات تعبر عن وجود مصالح روسية، فعملت على كسب

[1] حسين حيدر علي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي (بغداد: دار الكتب العلمية، 2014)، ص. 73.

الحلفاء وحمايتهم كإيران وسوريا، وهو ما جعل إيران بعد ذلك تتعرض لضغوطات غربية بشأن برنامجها النووي[1]، إلا أن روسيا عملت على حمايتها من أي قرار يصدر من مجلس الأمن الدولي(رفض قرار ضرب إيران عسكريا)، كما اتجهت روسيا كذلك إلى ضمان حماية سوريا منذ عام 2011 من خلال رفضها لأي تدخل لمجلس الأمن الدولي في القضية السورية[2]. ومن خلال سبق يمكن القول أنه بعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت العلاقات في الانتقال خلال ثلاث مراحل هي:

1. **المرحلة الأولى من 1991-2000:** عرفت هذه المرحلة استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي وخضوع روسيا لها.
2. **المرحلة الثانية من 2001-2002**: شهدت هذه المرحلة **أولا:** تولي الرئيس فلاديمير بوتن الحكم في روسيا، **ثانيا:** أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استطاعت من خلالها أمريكا إقناع روسيا للدخول في أطر تعاونية لمحابة الإرهاب، فاحتلت بذلك أمريكا أفغانستان بقبول روسي[3].
3. **المرحلة الثالثة من 2003**-2021: بدأت بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003، مرورا بأزمة برنامج إيران النووي وأزمة سوريا، وصولا إلا الازمة اليمنية والتدخل العسكري من قبل قوات الائتلاف المكونة من عدة دول عربية بقيادة السعودية على الحوثيين، ولقد قدمت الولايات المتحدة الدعم اللوجيستي للسعودية، كما عملت على بيع الأسلحة لدول التحالف[4].

- **المظاهر الاقتصادية:**

تسعى الدول الكبرى إلى السيطرة على المناطق الغنية بإمدادات الطاقة واحتياطاتها، لأن ذلك يساهم في تعزيز قدراتها، وقدرة شركاتها البترولية على الهيمنة العالمية، وعلى اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط واحدة من هذه المناطق الغنية باحتياطات كبيرة من الطاقة في العالم، جعلها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت هذه الأخيرة إلى ضمان استمرار تدفق امدادات الطاقة من دول الخليج العربي خاصة بشكل آمن وبأسعار مقبولة، وهو ما جعلها تدخل في منافسة مع روسيا التي تسعى هي الأخرى إلى إحكام سيطرتها على الموارد الاستراتيجية الطاقوية وخطوط نقل الطاقة في المنطقة.

إن ملامح التنافس الروسي الأمريكي في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصرها فقط في إطار علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تعزيزها مع دول المنطقة، بل تذهب إلى التنافس

[1] سعد الحمداني، "العلاقات الروسية-الإيرانية 2003-2010"، المجلة السياسية والدولية، ع21، (2012)، ص. 35.
[2] "مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص. 96.
[3] المرجع نفسه، ص. 103.
[4] سهم عناد النوايسه، مرجع سبق ذكره، ص. 148.

على انابيب الطاقة ومساراتها، فروسيا سعت لتنفيذ بعض خطوط نقل إمدادات الطاقة بهدف تعزيز مكانتها في السوق العالمية، في حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريع أخرى كخيار استراتيجي للحد من الهيمنة الروسية على سوق الطاقة العالمية[1].

من جهة أخرى فإن التدخل الروسي في الأزمة السورية لم يؤدي إلى تدهور في العلاقات الروسية مع دول الخليج، وعلى العكس من ذلك وسعت روسيا نطاق أعمالها الثنائية مع الدول العربية منذ عام 2015 حيث قام جميع القادة العرب تقريبا بزيارة واحدة على الأقل إلى موسكو، ووعدوا باستثمارات كبيرة في الاقتصاد الروسي وبالمشاركة في مشاريع الطاقة الروسية.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط، إلا أن التبادل التجاري بين الطرفين لا يزال ضعيفا ولا يتجاوز الـ 14 مليار دولار لسنة 2016، فالولايات المتحدة مازالت حليف استراتيجي مهم لأغلب دول المنطقة، هذا وقد شهدت العلاقات الروسية مع الدول المصدرة للنفط توترا في مطلع عام 2020، حين رفض القادة الروس طلبات السعودية لتنسيق الجهود من أجل تثبيت السوق النفطي، وسعوا بدلا من ذلك إلى استخدام التراجع في أسعار النفط الخام كوسيلة لمعاقبة منتجي النفط الصخري الأميركيين الذين استحوذوا على حصة في السوق على حساب روسيا، وهو الأمر الذي قابله القادة السعوديين بالرفض، ما أطلق حرب أسعار لم تدم طويلا، وقد أرغمت موسكو على خفض إنتاجها النفطي لعام 2020إلى 9% مقارنة بسنة 2019، وقد أعيد التنسيق بينهما تحت رعاية "أوبيك بلاس" لتعود عقود النفط للارتفاع من جديد فوق مستوى الـ60 دولارا في فيفري 2021.[2]

ومنذ غزوها لأوكرانيا في فيفري2021، تخضع روسيا لعقوبات شديدة ومتزايدة تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما وتستهدف شخصيات سياسية والصناعة والمصارف والقطاع النفطي، ولمواجهة العقوبات الغربية وتأثيرها على الاقتصاد، يقود الروس حملة مكثفة لاستقطاب استثمارات من دول الخليج الغنية إلى بلادهم، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الخليج بنسبة 40% عام 2021 مقارنة بعام 2019 ليبلغ 8,6 مليار دولار، وفي عام 2022، ارتفع مستوى المبادلات التجارية بين روسيا والإمارات بنسبة 68% ليبلغ تسعة مليارات دولار.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 150.

[2] أندرو ويس، " إدارة الأطماع الروسية"، تم تصفح الموقع يوم: 12 جويلية 2022، نقلا عن: https://carnegie-mec.org

[3] يورونيوز، " موسكو تواجه العقوبات الغربية من بوابة الخليج.. هل تنجح روسيا في جذب الاستثمارات؟"، تم تصفح الموقع يوم: 12 ماي 2023، نقلا عن: https://arabic.euronews.com

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ حجم التبادل التجارى بينها وبين17 دولة عربية أغلبها من الشرق الأوسط نحو 121.52 مليار دولار خلال العام 2022، بحجم صادرات أمريكا بلغ قدرها نحو 57.67 مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات الدول العربية لأمريكا نحو 63.85 مليار دولار .[1]

- **المظاهر الأمنية والعسكرية:**

تحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فهي من الناحية الجيوبوليتيكية تقع في منطقة المصالح الاستراتيجية الروسية الأمريكية، فالمنطقة تعتبرها روسيا من الناحية الأمنية والعسكرية أولا: مجالا حيويا بحكم قربها الجغرافي، وأي توتر فيها يؤدي إلى زعزعة الاستقرار فيها في حدودها الجنوبية (وجود تداخل اثني بين شعوب المنطقة)، ثانيا: المنطقة وبحكم قربها الجغرافي فهي الأقرب للتعرض عسكريا لروسيا في حالة وجود أي صراع مع الغرب.

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد اهتمت بمنطقة الشرق الأوسط من خمسينيات القرن الماضي، وبعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في السبعينيات، دخلت أمريكا المنطقة بحكم أن مصالحها الحيوية موجودة في إيران، تركيا والسعودية، لتصبح بعد ذلك منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية.

أما في مجال تجارة الأسلحة فمنطقة الشرق الأوسط تحتل مركزا متقدما، لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فسباق التسلح الذي تشهده دول المنطقة ورغبة كل دولة في الحصول على أحدث الأسلحة وأكثرها تطورا، ساهم في حدوث النزاعات المسلحة وفي حالة الفوضى واللاأمن الذي تعيشه المنطقة.

تركز روسيا في تجارتها للأسلحة على الشرق الأوسط، ثاني أكبر سوق للأسلحة في العالم وأسرعها نموا، كوسيلة لتعزيز صادراتها، ويتوقع أن ينمو الطلب على الأسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، نظرا للصراعات والحروب الجارية، الوضع الأمني الهش، والتهديدات المستمرة بالمواجهات العسكرية بين العديد من الجهات الدولية أو الأطراف المتصارعة، ومن بينها المجموعات المسلحة غير النظامية، والواقع أن الشرق الأوسط، باعتباره سوق الأسلحة الأكثر جاذبية والأكثر ربحا، يجذب جميع مصدري الأسلحة الرئيسيين الذين يتنافسون على استثمار الفرص الناتجة عن الصراعات الدائمة في هذه المنطقة، وفي

[1] عبد الحليم سالم، " 121.5 مليار دولار حجم التبادل التجارى بين أمريكا و17 دولة عربية فى 2022"، نقلا عن: https://www.youm7.com

الوقت الحاضر، تستورد دول الشرق الأوسط 10٪ من أسلحتها من روسيا فقط، بينما تأتي 54٪ من هذه الأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية.[1]

إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وكذا سعيها لتغيير الخارطة الجغرافية والسياسية للمنطقة، جعل روسيا تدخل بكل ثقلها السياسي والعسكري في الازمة السورية، ولقد سعت روسيا إلى تأكيد تواجدها في المنطقة من الناحية العسكرية من خلال تصدير الأسلحة والخدمات العسكرية والاستشارية بدون أية قيود، وهو الأمر الذي دفع بالدول الشرق أوسطية إلى التوجه نحو السلاح الروسي، ولقد استطاعت روسيا عقد العديد من صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط[2]، خاصة مع الدول العربية (السعودية، الإمارات، قطر، سلطنة عُمان، الكويت، الجزائر، ومصر) بلغت عشرات المليارات من الدولارات، ورغم أهمية البعد المادي لهذه الصفات التسليحية فإن أهميتها العظمى قد تتجاوز ذلك إلى نوع من التعاون العسكري، ووجود الخبراء العسكريون الروس في تلك الدول ولو لفترات محدودة.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط السوق الأكثر رواجا للأسلحة الأمريكية، وذلك من منطلق أن أغلب دول المنطقة هي دول حليفة لأمريكا خاصة دول الخليج العربي، فحسب ما ذكره معهد ستوكهولم أن نصف مبيعات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة من 2017 إلى 2021 وصلت إلى الشرق الأوسط، وذلك بزيادة وصلت إلى 14 %، مقارنة بذات الفترة من 2012 حتى 2016[3].(أنظر الشكل البياني رقم 06)

[1] إسطفان الشدياق، " العودة الروسية إلى الشرق الأوسط"، مجلة الجيش، ع 119، 2022، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[2] سهم عناد النوايسه، مرجع سبق ذكره، ص ص. 153-154.

[3] " 43% من صادرات الأسلحة الأمريكية تصل إلى الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 16 جانفي 2022، نقلا عن: https://sputnikarabic.ae

الشكل البياني رقم 06: يوضح نمو الصادرات الأمريكية من الأسلحة نحو الشرق الأوسط

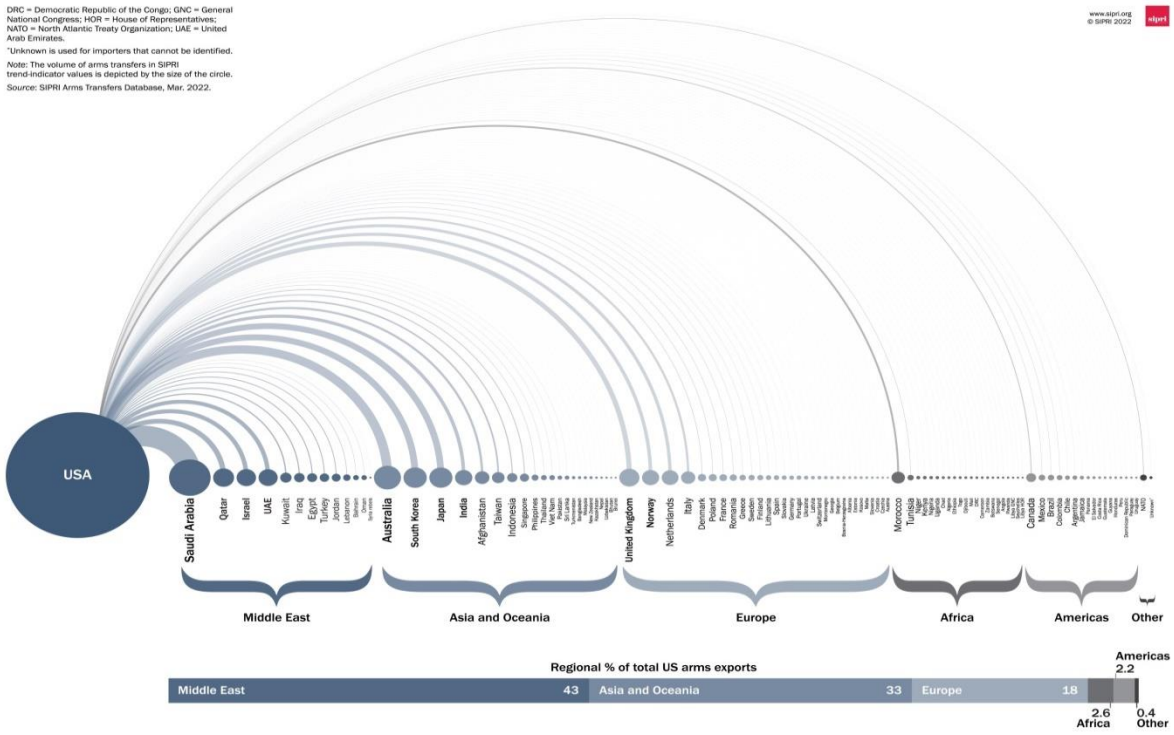

EXPORTS OF MAJOR ARMS BY THE UNITED STATES, 2017–21

المصدر: https://twitter.com/SIPRIorg/status/1568219041424097280

وتعتمد واشنطن على تجارة الأسلحة في المنطقة لـ: **أولا:** الدفع بعجلة الاقتصاد الأمريكي، **ثانيا:** مواجهة تصاعد الدور الروسي والهيمنة الإيرانية على المنطقة وذلك من خلال تسليح حلفائها[1].

وفي خلال السنوات الأخيرة باتت منطقة الشرق الأوسط مركزا تنتشر فيه قواعد عسكرية كثيرة تابعة الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الدول العربية، ووفقا لمجلة "نيوزويك" الأمريكية، فإن عدد الجنود الأمريكيين والمدنيين العاملين لصالح وزارة الدفاع الامريكية (بنتاغون) في الكويت يبلغ 16592 ، وفي الإمارات 4240، والبحرين 9335، والسعودية 850، وسلطنة عمان 32، فيما أعلنت قطر أنها تستضيف أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي، وللإشارة فقد جاء تأسيس هذه القواعد وانتشار تلك القوات بموجب اتفاقيات دفاعية، وفيما يلي عرض لأبرز القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:[2]

1-الوجود العسكري الأمريكي في قطر:

[1] حسن ناصر عبد الحسين الشمري، "التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط"، مجلة كلية التربية للبنات للعوم الإنسانية، ع 22، (2018)، ص. 362.

[2] محمد إسماعيل، "خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2020، نقلا عن: https://www.youm7.com

أ- **قاعدة العديد:** تقع جنوب غرب الدوحة، تأسست عام 1996 وهي أكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل القاعدة أهمية بالغة في إطار استراتيجية الانتشار العسكرى الأمريكى فى الخارج، كونها مقر القيادة الوسطى الأمريكية، ومقر مركز القوات الجوية المشتركة، ومقر قيادة العمليات الخاصة الأمريكية الوسطى، فضلا عن كونها مركزا مشتركا للعمليات الجوية والفضائية والجناح 379 مشاة.

ب- **السيلية العسكرية:** تقع على بعد 15 كم من الدوحة، تأسست عام 2000 وتستخدم كمستودع للمعدات العسكرية، فضلا عن تقديم الدعم اللوجيستي، كما تستخدم القاعدة من قبل القيادة المركزية الأمريكية كمقر لإمداد وتهيئة المعدات العسكرية اللازمة للاستخدام في العمليات العسكرية الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان.

2 -الوجود العسكري الأمريكي في الكويت:

أ- **قاعدة علي السالم الجوية:** تقع شمال غرب الكويت، تضم فرقة من القوة الجوية الأمريكية 386، و تعد محورا للنقل الجوي التكتيكي ومنفذا رئيسيا لدعم القوات المشتركة وقوات التحالف الدولى فى المنطقة.

ب-**قاعدة عريفجان:** تعتبر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت، وتعد بمثابة المقر الرئيسي للقوات الأمريكية. وقد دعمت الحكومة الكويتية تجديدها بتكلفة بلغت نحو 200 مليون دولار، وتبرز أهمية القاعدة كونها موقعا لوجستيا مهما للقوات الجوية والبحرية والمارينز الأمريكية.

ج- **قاعدة معسكر الدوحة:** تعتبر من أهم القواعد في الكويت، ويوجد بالقاعدة دبابات أمريكية من طراز "M1A1"فضلا عن سيارات مقاتلة من طراز Bradley وحاملات أفراد مصفحة ومنصات صواريخ.

د- **قاعدة بيورينج:** تقع شمال غرب الكويت، وقد تم الإعلان عن تطوير القاعدة في عام 2017 بتكلفة حوالي 3.7 مليون دولار ، وإنشاء عدة مبان للكتائب الهندسية والكتائب التي تدعم العمليات في منطقة الشرق الأوسط.

3- الوجود العسكري الأمريكي بالعراق:

أ-**قاعدة كي وانK1 Air Base بمحافظة كركوك:** تقع قرب منطقة باجوان جنوب غربي محافظة كركوك، وهي معسكر نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري، وتنتشر بها قوات جهاز مكافحة الإرهاب العراقية، بعد انسحاب قوات البيشمركة الكردية منها في أكتوبر 2017.

ب- **قاعدة حرير المقام الجوية محافظة أربيل:** تبعد 60 كيلومترًا عن الحدود الإيرانية، وبدأت الولايات المتحدة باستخدامها منذ عام 2003، وجرى توسيعها عام 2018، وتعتبر من القواعد المتطورة، فهي مزودة

بصواريخ دفاعية وطائرات مقاتلة هجومية ورادارات متطورة، وتمثل نقطة عبور آمنه للقوات الأمريكية بين سوريا والعراق، كما تشكل نقطة محورية في تأمين المناطق الكردية وتوثيق العلاقات مع كردستان العراق، وتم استهدافها بصواريخ إيرانية في 8يناير2020.

ج- **قاعدة عين الأسد الجوية بمحافظة الأنبار:** تعد أكبر القواعد الجوية غرب العراق، وثاني أكبر قاعدة بالعراق، وتتسع لحوالي 5000 عسكري، وقد اتجهت إليها القوات الأمريكية التي تم سحبها من سوريا مؤخرا.

د- **قاعدة التاجي بالعاصمة بغداد:** تقع القاعدة على بعد 35 كم شمال بغداد، وتضم مطارا وقاعدة عسكرية ومستودعات للصواريخ ومخازن للذخيرة، وهي أحد مراكز عمل التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش."

4-الوجود العسكري الأمريكي في البحرين:

تعد البحرين مقرا للأسطول البحري الخامس الأمريكي، الذي تشمل عملياته منطقة الخليج وخليج عُمان وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي، حيث يتمركز في منطقة "الجفير" شرق العاصمة المنامة.

ويعتبر تأمين منطقة الخليج، التي تمر عبر مياهها قرابة نصف الإمدادات النفطية للعالم، أحد مهام الأسطول.

5- الوجود العسكري الأمريكي في سوريا:

أ- **قاعدة كوباني "عين العرب":** تقع في ريف حلب الشمالي، وتضم حوالي 300 جندي وخبير عسكري أمريكي، يشرفون على جزء من عمليات التحالف، وهي قريبة من مواقع القوات التركية والفصائل السورية المعارضة التي تدعمها أنقرة، والتي تسعى لطرد الفصائل الكردية من المنطقة؛ لذا فهي مهمة للحد من أنشطة تلك القوات الساعية للهجوم على الاكراد.

ب- **قاعدة تل أبيض:** تقع على الحدود السورية مع تركيا شمالا، وتضم حوالي 200 جندي أمريكي.

ج- **قاعدة رميلان:** تقع شرق القامشلي بمحافظة الحسكة قرب الحدود السورية-العراقية-التركية، في مطار رميلان، وكانت قد أنشئت في أكتوبر 2015، وهي من أولى القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا، وهي منطقة تضم عددًا من الآبار النفطية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتستقبل القاعدة طائرات أمريكية وخبراء وجنود.

د- قاعدة عين عيسى: تقع في شمال سوريا وتضم حوالي 100 جندي أمريكي، وتعد كبرى قواعد الجيش الأمريكي مساحة.

هـ- قاعدة المبروكة: تقع غرب مدينة القامشلي في محافظة الحسكة، قرب محافظتي الرقة ودير الزور اللتين كانتا المعقلين الرئيسيين لتنظيم "داعش."

و- قاعدة التنف: تقع قرب الحدود مع العراق والأردن جنوب سوريا، وتعد القاعدة الأمريكية الأكبر في سوريا، وجرى نقل منظومة صواريخ إليها.

أما روسيا فتمتلك في إقليم الشرق الأوسط قاعدتين عسكريتين وهي موجودة في سوريا، جوية وبحرية، فقد أبرمت اتفاقية مع نظام دمشق عام 2016، أسست موسكو بموجبها قاعدتها الجوية "حميميم" بمحافظة اللاذقية، على البحر الابيض المتوسط، وسيستمر الوجود الروسي في القاعدة لخمسين عاما.[1]

أما قاعدة طرطوس فهي بحرية، وتعد الوحيدة لروسيا في البحر الأبيض المتوسط، وقد أعيد استخدامها من قبل موسكو ضمن اتفاق وقع عام 2017، يقضي بتعزيز الوجود العسكري الروسي بحريا في سوريا، والقاعدة مجهزة بثكنات ومستودعات تخزين عائمة، كما تضم عشرات البحارة الروس.[2]

[1] " القواعد العسكرية الغربية في الشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 30 جوان 2021، نقلا عن: https://www.aa.com.tr

[2] " القواعد العسكرية الروسية في سوريا.. توسيع لنفوذ موسكو البحري"، تم تصفح الموقع يوم: 30 جوان 2021، نقلا عن: https://www.skynewsarabia.com

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنافسة على منطقة الشرق الأوسط من منطلق أن للولايات المتحدة الأمريكية الحق في النفاذ إلى أي مجال جيوسياسي من الجغرافية العالمية بما تقتضيه مصالحها الحيوية، وعلى اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط فيها مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، سعت هذه الأخيرة إلى النفاذ للمنطقة تجسيدا للهيمنة العالمية المبنية على ثوابت جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الأمريكي.
- ✓ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها في منطقة الشرق الأوسط من أجل التأكيد على أمن إسرائيل وسلامة مركزها (قوة إقليمية مهيمنة) في المنطقة.
- ✓ تشكل منطقة الشرق الأوسط مصلحة حيوية جيوطاقوية في إطار السياسة الأمريكية المتبعة لتأمين استمرار تدفق الموارد الحيوية وتنوع مصادرها وامداداتها الجيوسياسية، لذلك سعت واشنطن إلى عقد العديد من الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية مع دول المنطقة.
- ✓ إن التحديات الأمنية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، جعلت من المنطقة أكبر سوق استهلاك للسلاح الأمريكي
- ✓ شكلت الثروات الطاقوية نقطة صراع بين روسيا وأمريكا، حيث سعت كل واحدة لتطبيق استراتيجية تهدف إلى إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر الممر الرئيسي لأغلب مصادر الطاقة في العالم.
- ✓ سعت كل من موسكو وواشنطن لتمرير مشاريع طاقوية بهدف الانفراد بالأسواق العالمية، وقد شكلت منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر الممرر الرئيسي لأغلب مصادر الطاقة في العالم.
- ✓ على الرغم من تحسن العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط، إلا أن التبادل التجاري بين الطرفين لا يزال ضعيفا فالولايات المتحدة مازالت حليف استراتيجي مهم لأغلب دول المنطقة.
- ✓ يبقى الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط ليس ذا أهمية من الناحية الجيوسياسية، وحتى التدخل العسكري الروسي في المنطقة لن يغير مسار اللعبة على المدى الطويل، ولن يشكل تحديا إستراتيجيا للولايات المتحدة التي لا تزال تتحكم في قواعد النظام الإقليمي بالشرق الأوسط.

الفصل الرابع:

سوريا كساحة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الرابع: سوريا كساحة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط تنافسا حادا بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لما تشكله من أهمية استراتيجية لتحقيق مصالح كل طرف، فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وتوجيه روسيا اهتماماتها لمشاكلها الداخلية، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة مواتية لبسط وتوسيع نفوذها في المنطقة.

شكل وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم عقبة أمام استمرارية المشروع الأمريكي في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، فاستعادة مناطق النفوذ كانت لها الاولوية ضمن الأجندة الرئاسية الروسية الجديدة، وقد تمكنت من ذلك تدريجيا وفي ظرف وجيز واستعادت قوتها العسكرية والاقتصادية لتصبح الممول الأول لأوروبا بالغاز، ولم تعد ترضخ للقرارات الامريكية بل أضحت ندا لها توافق على القرارات التي تصب في مصلحتها و تستخدم ورقة الفيتو في القرارات التي تضرها خاصة ما تعلق بقضايا الشرق الأوسط، وقد كانت الأزمة السورية وتدخل روسيا بشكل مباشر فيها دليل على ذلك، حيث وجدت سوريا نفسها بعد عام 2010 مسرحا للتنافس الدولي، تشكل مكانة جيواستراتيجية مهمة للمصالح الحيوية لهذه القوى، اضافة الى تأثير موقعها ومواردها على نمط التوازنات الجيواستراتيجية في هيكل توازن القوى الدولية والإقليمية.

ويعود سبب التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية إلى مجموعة من العوامل تتمثل في[1]:

1. تصاعد القوة الروسية
2. استمرار توسع حلف الناتو
3. سعي القيادة الروسية الجديدة لاسترجاع أمجاد روسية القيصرية، وإلغاء فكرة التبعية للغرب
4. دعم روسيا للملف النووي الإيراني
5. استمرارية أمريكا في تجسيد مشروع الدرع الصاروخية الذي تعتبره روسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

[1] بسنت السيد محمود السمان، "أثر العلاقات الامريكية الروسية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية"، تم تصفح الموقع يوم: 30 سبتمبر 2021، نقلا عن: http://www.democraticac.de

المبحث الأول: الأزمة السورية: الدوافع والأبعاد

إن المتتبع للأزمة السورية منذ بدايتها يلاحظ أن هناك العديد من الإشكالات، بداية بأسبابها ونشأتها، وصولا إلى التدخلات الخارجية فيها، فالأزمة لم تخلق من العدم بل كان لها أسباب حقيقية ساهمت في تعقيدها لتصبح دولية في النهاية، وقد نتج عنها مجموعة من التفاعلات الإقليمية والدولية، ووفقاً لاعتبارات المصلحة تتحدد توجهات القوى الإقليمية والدولية تجاه المشهد السوري، وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة وأهم المواقف الإقليمية والدولية تجاهها.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية

تختلف وتتعدد الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع في سوريا ووصولها لمرحلة متقدمة من العنف المسلح، وفيما يلي محاولة لرصد أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

الفرع الأول: العوامل السياسية

- **شمولية النظام السياسي:** عرفت سوريا حصر السلطة بشخص واحد "الرئيس" حيث ترأس "حافظ الأسد" البلاد لمدة ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكما فرديا مطلقا معتمدا على الجيش والأمن كوسيلة لقمع المواطنين، إضافة إلى سيطرته على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء "حزب البعث" إلى الجبهة الوطنية التقدمية[1]، وهو الأمر الذي جعل الحياة السياسية في سوريا منعدمة، فالشعب ليس له أحقية إبداء رأيه حول القضايا التي تخص البلاد، وهو ما أدى إلى تفشي الفساد وغياب دولة القانون.

- **توريث السلطة:** عمل الرئيس "حافظ الأسد" على تهيئة الظروف لانتقال السلطة من بعده من ابنه "باسل" الذي توفي إثر حادث سير إلى ابنه "بشار" وذلك من خلال إحداث تغييرات في المؤسسة الأمنية والعسكرية بما يضمن وصول المؤيدين لخيار التوريث واستبعاد كل من يعارض ذلك[2]، كما عمل على تعديل المادة 83 من الدستور التي تشترط على رئيس الجمهورية أن يكون قد أتم الأربعين إلى 34 عاما وهو الأمر الذي سمح لبشار الأسد رسميا بأن يكون رئيسا للبلاد دون أي عقبات[3].

وهو الأمر أي "نظام التوريث" الذي عارضه السوريون في البداية قبل أن يفرض عليهم بقوة السلاح، على أمل أن يكون الإبن أفضل من الأب، إلا أن الأوضاع في سوريا لم تشهد أي تغيير نحو الأحسن.

---

[1] ابتسام الكتيبي وصالح المانع واخرون، إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص. 322.

[2] رضوان زيادة، التحول الديمقراطي "سوريا نموذجا" (لندن: رياض الريس للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 107.

[3] Perthers Volker, The political economy of the Syrian succession survival, NO.I.spring 2001.

- **غياب التوازن بين السلطات:** عرف النظام السياسي السوري بسيطرة الرئيس على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن الصلاحيات القضائية التي يخولها له الدستور والقانون، حيث ينفرد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة، فهو رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للجيش والأمن، والأمين العام للقيادة القطرية، ورئيس السلطة التنفيذية والتشريعية، وهو من يعين أعضاء المحكمة الدستورية العظمى[1].

- **الاختناق المؤسساتي:** أصبحت مؤسسات الدولة لا تعبر عن تطلعات الشعب، خاصة بعد تهميشها وحرمانها من مشاركة أطراف فاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية.[2]

ولعل ما أسهم في ذلك غياب الديمقراطية والحريات العامة، إذ احتلت سوريا عام 2011 المركز 157 بمؤشر ديمقراطية لم يتعدى 1,99 وحريات مجتمعية بقيمة 0,29، إضافة إلى التوغل الأمني في حياة المواطن السوري من خلال إتباع النظام البوليسي الذي بث الرعب والخوف في نفوس المواطنين، وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا وكذلك مبدأ الاستفتاء[3].

- **العمل بقانون أنظمة الطوارئ:** طالب الشعب السوري إلغاء العمل بقانون الطوارئ الذي تم فرضه بعد تولي "حزب البعث" السلطة عام 1963، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور، في إطار سعيع للسيطرة المطلقة على مؤسسات الدولة، وفي سبيل تحقيق ذلك أسند الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى أشخاص موثوقين في حزب البعث بدون النظر إلى كفاءتهم، كما جعل أجهزة الأمن وصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها (تنفيذية، تشريعية والمجتمع المدني)، الأمر الذي أدى إلى[4]:

- ✓ تدني كفاءة الإدارة
- ✓ انتشار الفساد
- ✓ تكريس ثقافة الولاءات
- ✓ غياب المشاركة المجتمعية والحوار المجتمعي
- ✓ عدم تطور المؤسسات

---

[1] سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزو، 2015)، ص. 38.

[2] نصر ربيع واخرون، "الأزمة السياسية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية"، المركز السوري للبحوث والدراسات، 2013، ص. 7.

[3] عبد القادر أسامة، "مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية، نموذج سوريا والبحرين" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، الجامعة اللبنانية، 2012-2013)، ص. 63.

[4] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

✓ غياب الحريات وافتقاد المبادرة في المجتمع

كما طالب الشعب إلغاء المادة 8 من دستور 1973 التي تنص على مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده ويوجهه "حزب البعث".

- **انتشار الفساد:** إن عجز النظام على تبني مشاريع إصلاحية في مختلف المجالات أدى إلى ظهور سخط شعبي، حيث طالبت الطبقة الوسطى اشراكها في تحقيق التنمية السياسية التي حرمت منها منذ عقود.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

انتقلت سوريا في الثمانينيات إلى نمط اقتصادي يعتمد على مبادئ الليبرالية الاقتصادية، على إثر تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق سياسة التثبيت الهيكلي الموصى بها من طرف صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال تحرير التجارة ورفع الدعم تدريجيا عن السلع الأساسية، وكذا تشجيع الاستثمارات الخاصة[1]، وتأسست بذلك الأسواق المالية والمصارف الخاصة، إلا أن هذه السياسة كان لها أثر سلبي في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الركود على الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى غياب الرؤية الشاملة في سياسة التشغيل والحد من البطالة، والتصنيع وتطوير القاعدة الإنتاجية، وكذلك السياسات الزراعية.

كما أدى تطبيق سياسات اقتصاد السوق إلى تضرر الطبقة الوسطى وتزايد معدلات الفقر التي ترتكز بشكل أساسي في الأرياف[2]، مما أدى إلى النزوح الريفي للمدن مثل ريف الحسكة ودرعا، ولعل ما يدعم ذلك هو انطلاق الاحتجاجات في مدينة درعا التي تضررت نتيجة الليبرالية الاقتصادية[3].

على الرغم من تبني الحكومة السورية لسياسات اقتصادية تهدف إلى الاصلاح، إلا أن تلك الاصلاحات لم تأخذ مسارها الصحيح بسبب ارتباطها بالإصلاح السياسي، كما عانى الاقتصاد السوري من اختلالات عميقة قبل الأزم، إذ ظهرت العديد من نقاط الضعف أبرزها ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، فاليد العاملة في سوريا تعاني من انخفاض في المستوى التعليمين وضعف قطاع الصناعة

[1] "خلفيات الثورة: دراسات سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 1. نقلا عن: http://books.googl.dz

[2] منير الحمش، "رؤية اقتصادية-اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية"، نقلا عن: http://syrianjasmine.bologspot.com

[3] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص. 204.

التحويلية وتراجع الصادرات السورية، وهو ما أدى إلى انخفاض العائد الاقتصادي وبالتالي تراجع رفاهية المجتمع وزيادة نسبة الفقر.[1]

ولقد عانى الاقتصاد السوري أيضا من ظاهرة التهريب الضريبي، والذي أدى إلى إضعاف عملية الاصلاح الجمركي وتأخير عملية الاصلاح الاداري والمؤسساتي، فضلا عن انخفاض في حجم الايرادات العامة التي تجنيها الدولة، وانخفاض الاستثمارات، وأثر على عرقلة المشاريع التنموية وانتشار الرشوة والفساد.[2]

وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على تدهور الأوضاع الاقتصادية[3]:

- ✓ البطالة: حيث وصل معدل البطالة إلى 16,9 % أي حوالي 3,7 مليون نسمة.
- ✓ الفقر: وفق تقديرات عام 2010 حوالي 7 مليون (34,3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر.
- ✓ القدرة الشرائية: حيث انخفضت بحوالي 28% خلال العشر أعوام الماضية.
- ✓ تدني نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني.

الفرع الثالث: العوامل المجتمعية

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة بين شرائح المجتمع، فالنظام السوري يعتمد على النمط العائلي العشائري الطائفي[4]، حيث نجد بأن السلطة محتكرة من طرف عائلة الأسد والطائفة العلوية التي تمثل الأقلية في سوريا، وقد رفعت المعارضة في بداية الأزمة شعار "الشعب السوري واحد" وأقرت بأن الصراع هو ضد السلطة وليس بين السنة والعلويين، بهدف إعادة السيادة للشعب، ومع دخول حزب الله في الحرب بدأت ملامح الصراع الطائفي في سوريا تتحول إلى واقع فعلي[5].

وقد منح النظام السوري الطائفة الكردية التي لم يعترف بها سوى بعد بداية الأزمة عام 2011 حكم ذاتي في محاولة منه للتقليل من الضغوط الاجتماعية[6].

---

[1] محمد مجيد حماد ونسيبة عبد العزيز، "الأزمة السورية وأسبابها الداخلية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج 30، ع 1، (2023)، ص. 193.

[2] المرجع نفسه.

[3] فهد معن، "الثورة السورية قصة البداية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص. 6. نقلا عن: http://site.iugaza.edu.ps

[4] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 111.

[5] فراس أبو هلال، "الطائفية والثورة السورية المجيدة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 جويلية 2021، نقلا عن: http://www.aljazeera.net

[6] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره. ص. 117.

وبالتالي فالأزمة السورية يمكن إدراجها على أنها أزمة حقوق يتطلب حلها خلق وتطوير مؤسسات تسهر على حماية حقوق الإنسان، وذلك بالاستناد إلى المشاركة الواسعة للمواطنين السوريين في المظاهرات والاحتجاجات، حيث تمثل هذه الأخيرة فرصة سانحة لتحقيق تغيير يسمح لهم بالوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حياة كريمة لجميع المواطنين.

مما سبق يتبين أن الأزمة السورية ما كانت لتكون لولا وجود عدة أسباب داخلية ساهمت في اندلاعها، مستغلة في ذلك النجاح الذي حققته التحولات السياسية في العديد من الدول العربية للمطالبة بالتغيير.

- **بداية الأزمة في سوريا:**

انطلقت الاحتجاجات في 15 مارس 2011، حيث كان لاعتقال أطفال مدارس درعا بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق الاحتجاجات في سوريا، على إثر كتابتهم شعارات مناهضة للنظام على جدران مدرستهم، إلا أن قوات الأمن السوري قابلت المحتجين بإطلاق النار، وهو ما أدى إلى توسع الاحتجاجات إلى بقية مناطق سوريا دعما لمدينة درعا في البداية، نتيجة تزايد استخدام العنف من قبل الحكومة ضدها، قبل أن تتحول فيما بعد إلى المطالبة بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية[1].

حاول النظام السوري احتواء الازمة في بدايتها وإدارتها داخليا، حيث أعلن "بشار الأسد" في خطاب له أنه سيقوم بإصلاحات سياسية تتضمن رفع حالة الطوارئ المفروضة على سوريا منذ عام 1963، السماح بتعدد الأحزاب، إجراء انتخابات الإدارة المحلية، تعزيز حرية الاعلام، مكافحة الفساد واجراء تعديلات دستورية، كما دعا المعارضة للحوار، إضافة إلى زيادة رواتب الموظفين وتقديم حزمة من الضمانات الاجتماعية[2].

إلا أن هذه الإجراءات كانت إجراءات شكلية فقط، ولم يحدث أي تغيير حقيقي للإصلاح، مما أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه، إلا أن النظام قابلها بالعنف، وظهرت على إثرها عدة تشكيلات عسكرية وسياسية للمعارضة والقوى الفاعلة، كما بدأت تظهر انشقاقات داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل الكتائب المسلحة، وذلك بعدما رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين[3].

---

[1] حسن صبرا، سورية: سقوط العائلة.. عودة الوطن (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 15.

[2] "خطاب الرئيس بشار الأسد" الوكالة العربية السورية للأنباب، تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2021، نقلا عن: http://googl/dwrxs8

[3] عصام عبد الشافعي، "الثورة المكبوتة عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، السياسة الدولية، مج 46، ع 184، (أفريل 2011)، ص. 99.

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السورية

يعتبر النزاع في سوريا من أكثر الحالات تعقيدا، نتيجة تصاعد الأزمة السياسية فيه إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها، كما أخذ الصراع أبعادا متعددة أدت إلى العنف مع تدخل قوى خارجية لدعم أطراف النزاع، ويعود التدخل فيها إلى رغبة كل طرف في تحقيق مصالح معينة.

الفرع الأول: البعد المحلي للأزمة السورية

بالاستناد إلى العديد من الدراسات التي قدمها الباحثون للنزاع السوري، يمكن القول بأن النزاع في سوريا أصبح معضلة أمنية داخلية بين الطوائف والاثنيات، وهو ما أقر به الواقعيون الجدد حول طبيعة النزاعات الدولية بعد مرحلة الحرب الباردة.

وفي هذا الصدد ذهب "باري بوزان Barry Posen" وفق مقاربة الفوضى الناشئة* Emerging anarchy إلى الإقرار بأن الدول التي فيها تعدد إثني، تبدأ بالانهيار عندما تسعى المجموعات إلى تحقيق أمنها منفردة، وفي ظل غياب سلطة مركزية تتولى تحقيق ذلك .[1]

وبالعودة إلى الوضع الحالي في سوريا، فالمجتمع السوري يتكون من فسيفساء من الطوائف (السنيين، الشيعيين، العلويين والمسيحيين)، والعرقيات (عرب، أكراد...) ومع فشل الحكومة القائمة على فرض سيطرتها على هذه المجموعات، أصبح كل طرف يسعى لتحقيق الأمن ولو باستخدام القوة العسكرية، وعليه تحول الوضع في سوريا إلى حرب داخلية، نتيجة الشك واللايقين لدى المجموعات، ويمكن جمع أبرز الأطراف المحلية والمباشرة في الأزمة السورية فيما يلي:

الأطراف	التشكيلات المنضوية تحتها
الحكومة السورية: أي نظام بشار الأسد والأطراف الداعمة له.	_المؤسسة العسكرية (الجيش السوري العربي) _ المجالس الشعبية (الشبيحة) _ فيلق القدس _حزب الله.
المعارضة: وهي التنظيمات التي تنشط ضد النظام السوري.	_ تشكيلات ذات توجه علماني تشمل: الجيش السوري الحر، المجلس العسكري المؤقت، القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية، الائتلاف

* قدمها باري بوزان في مقاله The Security dilemme and éthico conflict في محاولة منه لإسقاط مفهوم المعضلة الأمنية الدولية على النزاع الاثني داخل يوغسلافيا عام 1991.

[1] محمد حمشي، "المقاربة الواقعية لتفسير وحل النزاعات الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 22 جويلية 2021، نقلا عن: http://qawaneen/blogspot/com

	الوطني لقوى الثورة المعارضة. _ تشكيلات ذات توجه إسلامي تشمل: حركة الاخوان المسلمين، جبهة النصرة، الجبهة الإسلامية السورية، جبهة تحرير سوريا.
المعارضة الكردية: هي تحالفات تتواجد في شمال وشمال شرق سوريا.	_ قوات سوريا الديمقراطية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره.

خريطة رقم 16: وضح أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية

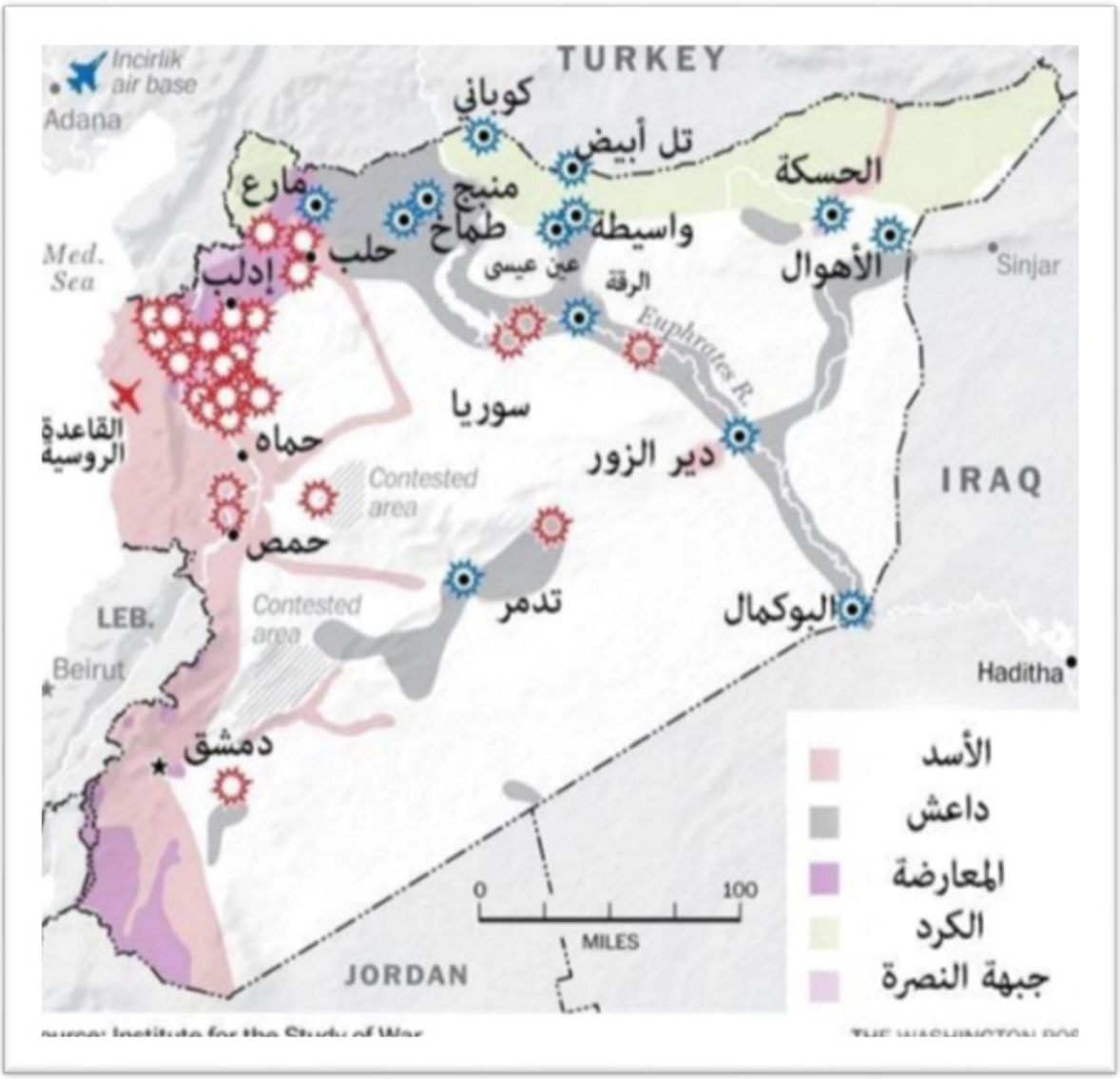

المصدر: http://webdoc.france24.com

مما سبق يمكن القول بأن أكبر مشكل يواجه سوريا، هو مشكل تعدد الفصائل الثورية، بحيث أن لكل منها مصالح وأهداف معينة تسعى لتحقيقها، ما خلق نوع من الفوضى داخليا.

الفرع الثاني: البعد الاقليمي للأزمة السورية

عرفت الأزمة السورية بعدا اقليميا نتيجة ظهور فاعلين على المستوى الاقليمي ترتبط مصالحهم بالأزمة كحزب الله اللبناني، وآخرون لهم مصالح في تأزم الوضع أكثر في سوريا وإطالة أمد الصراع فيها كإسرائيل التي تسعى لفشل الدولة السورية وإخراجها من معادلة الصراع العربي-الاسرائيلي، وهناك أطراف آخرون انخرطوا في الأزمة لأسباب مذهبية سنية شيعية، تحولت على إثرها الأزمة إلى حرب بالوكالة على الاراضي السورية، أبرز هذه الدول إيران وتركيا.

أولا: دور إيران وحزب الله في الأزمة

منذ بداية الأزمة في سوريا شكل محور إيران، سوريا، حزب الله رمز المقاومة (محور الممانعة) ضد محور تركيا وبعض الدول العربية (معسكر الاعتدال).

وفي هذا السياق ينطلق محور الممانعة على أن ما يحدث في سوريا هو "مؤامرة" خارجية بالتعاون مع أطراف داخلية الهدف منها تغيير معادلة التوازنات السياسية والأمنية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وليس إسقاط النظام فحسب.[1]

قدمت إيران مساعدات كبيرة للنظام السوري على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري، حيث خصصت مبلغ 5,8 مليار دولار لدعم الاقتصادي السوري المتدهور جراء الأزمة و290 ألف برميل نفط يوميا[2]، كما ساعدتها على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الأموال[3]، أما على المستوى السياسي فقد اكتفت إيران بتقديم النصح السياسي للخروج من الأزمة، وذلك من خلال قيام النظام بإصلاحات تنسجم مع الرؤية الاستراتيجية لإيران، ودون المساس بسلطة الرئيس، أما عسكريا فقد أرسلت إيران مجموعات من الحرس الثوري الايراني للأراضي السورية من أجل تنفيذ مهام قتالية وكذا تدريبية، ومنه فإن إيران ترسل رسالة للأطراف المشاركة في الأزمة السورية بأن أي حل للأزمة لا بد بأن تكون طهران طرفا فيه، وأن أي تجاهل لها سيؤدي إلى فشلها، وهذا لأن سوريا تعد جسر للتمدد الإقليمي لإيران،[4] فسوريا تمثل المعبر الرئيسي لإيران باتجاه العالم العربي الإسلامي، في حين تمثل إيران العمق

---

[1] أحمد عبد العزيز، "التفاعلات الإقليمية حول الأزمة السورية"، موقع مركز دراسات الربيع العربي، نقلا عن: http://arabspring.code95.info/2013

[2] جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي، كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012)، ص ص. 107-108.

[3] إبتسام محمد العامري، "البعد الإقليمي في الأزمة السورية"، المجلة السياسية الدولية، ع 28، (2015)، ص. 130.

[4] Ali Alfoneh, "What is Iran Doing in Syria ?", Foreign Policy, at : http://foreignpolicy.com

الاستراتيجي لسوريا، وفي ظل طبيعة هذه العلاقة التي تربط البلدين دعمت إيران النظام السوري منذ بداية الأزمة سنة 2011، ووصفت ما يحدث في سوريا على أنه مؤامرة أمريكية لإسقاط حكومة معارضة لإسرائيل وأمريكا، وداعمة للعديد من المقاومات من بينها "حزب الله"[1]، لذلك فإن سقوط النظام السوري يعني سقوط أهم حليف استراتيجي لها في المنطقة، وهو ما يعني عدم التواصل مع حزب الله اللبناني ومنظمات المقاومة في فلسطين، ما يشكل عائقا أمام التمدد الإيراني في المنطقة.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن سوريا تمثل ورقة مهمة لإيران في إطار سعيها لتجسيد مشروع الهلال الشيعي الذي تسعى لتحقيقه منذ عام 1979، وهو ما يضمن لها النفوذ الإقليمي لخدمة أهدافها في المنطقة.

أما حزب الله **فقد** حاول الابتعاد عن الأحداث والتزام الحياد حول ما يجري في سوريا، إلا أنه وبعد الهزائم المتتالية لقوات النظام استطاعت سوريا كسب دعمه، فأعلن عام 2013 الحزب مشاركته في العمليات العسكرية، حيث قاتل الحزب بجانب قوات النظام السوري، وبدأت قوات النظام تتقدم على المعارضة، كما انخرط الحزب في الحرب السورية من خلال حفر الأنفاق على طول الشريط الحدودي مع سوريا، ونقل منصات الصواريخ.[2]

إلا أنه وفي أواخر عام 2013 وإلى منتصف عام 2014 تراجع النظام وحزب الله وذلك يعود إلى **أولا:** زيادة معدلات الانشقاق بين صفوف الجيش السوري، **ثانيا:** استنزاف حزب الله بسبب انتشار المعارضة في جميع أرجاء سوريا، **ثالثا:** عاصفة الحزم في اليمن التي شتتت دعم إيران لسوريا.[3]

وحسب تقرير أعدته لجنة التحقيق الدولية في سوريا، فإن التدخل العسكري لحزب الله وإيران خاصة في القصير نتج عنه مجازر وجرائم ضد الانسانية نتيجة استخدام حزب الله لصواريخ محمولة شديدة الانفجار والتي أدت إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، وقد نتج عن هذه الممارسات ازدياد وتيرة الهجرة بسبب اعتماد النظام السوري وحلفائه (ايران وحزب الله) على سياسة العقاب الجماعي من دون التفرقة بين المسلحين والمدنيين.[4]

---

[1] منير نواف المطيري، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات"، النهضة، مج 15، ع 4، (أكتوبر 2014)، ص. 5.

[2] غسان العزي، "تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: http://studiesaljazeera. net

[3] إبراهيم محمد عبد ربه، الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص. 70-71.

[4] سعاد قاسمي، "التدخل الانساني في الشؤون الأمنية دراسة حالة سوريا من 2012 إلى 2020"، (أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، قسم الدراسات الدولية، 2021-2022)، ص, 149.

وعليه تحول حزب الله من حركة مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الاسرائيلي إلى ميليشيا مرتزقة تقاتل على الاراضي السورية، وبالتالي فإن استمرار العنف هو من بين الأسباب التي أدت إلى تعثر عمليات التسوية السياسية أولا ، وانتشار التطرف على الحدود ثانيا، وهذا بسبب نزوح المهاجرين وكذا تزايد نفوذ الجماعات الجهادية على الحدود، ومن هنا تحولت الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية معقدة.[1]

ثانيا: الدور الاسرائيلي في الأزمة السورية:

مع انطلاق الأزمة السورية عام 2011 تضمنت استراتيجية تعامل إسرائيل مع الأزمة السورية العديد من النقاشات على مختلف الأصعدة وذلك من منطلق مكانة سوريا المركزية في الاستراتيجية الاسرائيلية، كدولة مجاورة أولا، ومعادية لإسرائيل والسياسات الغربية الداعمة لها ثانيا، وقد انقسمت التحليلات الاسرائيلية إلى أربع اتجاهات رئيسية:[2]

الخيار الأول: دعا إلى ضرورة العمل على استمرار الأزمة وإطالة أمد الصراع دون حسمه لصالح أحد الأطراف.

الخيار الثاني: دعا إلى ضرورة إسقاط الأسد، لأن ذلك من شأنه تحجيم نفوذ إيران وحزب الله في المنطقة.

الخيار الثالث: يرى أنصاره أن مصلحة إسرائيل تكمن في إستيلاء المعارضة السورية على الحكم.

الخيار الرابع: دعا أنصار هذا الخيار إلى بقاء الأسد، مع ضرورة متابعة تطورات الأزمة والحيلولة دون وصول الأسلحة غير التقليدية لحزب الله، غير أنه في حال ما إذا تم الأخذ بهذا النوع من الخيار فسيكون بسبب التخوف من وصول نظام متشدد يخلف الأسد بقيادة الاخوان المسلمين، والمطالبة باستعادة هضبة الجولان المحتلة، وعليه بداية الانطلاق لعمليات عسكرية ضد اسرائيل.

وفي ظل غياب تصريحات واضحة للمسؤولين الإسرائيليين حول الأزمة وعدم الانخراط بصورة علنية عما يحدث في سورية، حيث كانت تراقب الأوضاع من بعيد وكانت تبدي حالة من القلق بشأن ما يجري من أحداث، ولقد جاء هذا الموقف نتيجة التخوف مما ستؤول إليه الأزمة في حال سقوط النظام من سيطرة قوى اسلامية معادية لها، وبالتالي فتح المجال أمام التمدد الإيراني، ولأنها ترى بن جميع الأطراف معادية لها، وجدت بأن خيار عدم التدخل لصالح أي طرف، والعمل بصورة غير مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الأزمة وإطالة أمد الصراع فيها إلى غاية إنهاك جميع القوى وفشل الدولة السورية، وتقسيمها إلى دويلات صغيرة علوية، كردية وسنية بما يضمن لها تحقيق التفوق الإسرائيلي على تلك الدويلات.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 149-150.

[2] أحمد خليف العفيف، "تحولات الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية 2011-2017"، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 38، ع 1، (2023)، ص ص. 226-227.

[3] Hanauer L,"Israel's Interests on Options in Syria", RAND Corporation, U. S. A. http://www.raud.org.

ثالثا: الدول التركي في الأزمة السورية:

تعتبر تركيا سوريا بوابتها نحو العالم العربي، في حين تعتبر سوريا تركيا نافذة لفك عزلتها الغربية، وهو ما جاء علنا في تصريح الرئيس التركي "طيب رجب أوردوغان" حين قال **"سورية هي بوابة تركيا المشروعة في الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سورية على الغرب"**[1]، وبناءا على ذلك، فقد اتسم الموقف التركي بالتصاعد التدريجي حول الأحداث التي شهدتها سوريا، حيث اتخذت في بداية الأزمة سياسة توازنية دعت من خلالها الحكومة السورية إلى الانفتاح على مطالب الشعب في الإصلاح والتغيير[2].

ونتيجة لعدم استجابة الحكومة السورية، حاولت تركيا الضغط على النظام السوري من خلال استضافتها لمؤتمرات المعارضة السورية[3]، حيث رافقت تشكيل هيئات المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى، كما أسهمت في حشد الاعتراف الدولي بالمعارضة السورية، واستقبلت أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري وكان ذلك ضمن سياسة الباب المفتوح.[4]

وبعد تطور الأحداث في سوريا بشكل عنيف، ظهرت حدة الموقف التركي، إذ طالب "أوردوغان" النظام السوري بالتنحي، وعملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا، الأمر الذي لم يلقى تجاوبا مع الغرب، واقتنعت على اثره تركيا بأن سعيها لاقناع حلف الناتو للتدخل في سوريا أصبح من الوهم السياسي[5]، وللإشارة فإن تركيا نشرت صواريخ "الباتريوت MIM-104 Patriot" التابعة لحلف الناتو على حدودها الجنوبية مع سوريا، والتي سحبت منها عام 2016 لعدة أسباب معلنة وخفية[6].

---

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 313.

[2] يوسف عبيد إبراهيم، "الموقف التركي من الأزمة السورية 2011-2017"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع 1، (جوان 2017)، ص. 34.

[3] علي حسن باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ص. 13.

[4] سعاد قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

[5] رشيد دلي خو، "التدخل الروسي في سوريا..نهاية الدور التركي"، مجلة الوحدة الإسلامية، ع 167، (2015)، نقلا عن:http://wahdaislamia.org

[6] جلال سلمي، "لماذا تم سحب أجهزة الدفاع الجوية باتريوت من تركيا؟"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2021، نقلا عن: http://turkpress.co/node2015-8-20

وفي أوت 2016 تدخلت تركيا عسكريا في الأزمة السورية، وقد أُعلن أن الهدف من هذه العملية هو توفير الدعم للجيش السوري الحر، وحماية الأمن القومي التركي من التهديدات التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي[1].

ومع انتهاء عام 2016 ومطلع عام 2017 بدأ الموقف التركي يتغير نحو الاحداث في سوريا، حيث وافقت بأن يكون النظام جزء من حل الأزمة، ولعل من أبرز الاحداث التي ساهمت في هذا التحول التدخل الروسي العسكري المباشر في الأزمة، والاتفاق الروسي الأمريكي على خارطة طريق تحدد شكل سوريا في المستقبل[2].

رابعا: الدور السعودي القطري في الأزمة السورية:

مع بداية الأحداث التي شهدتها سوريا، دعا كل من الملك السعودي "عبد الله بن العزيز" وأمير دولة قطر "حمد بن ثاني آل خليفة" الحكومة السورية إلى وقف إطلاق النار على الشعب السوري وتحقيق مطالبه بما يتلاءم وتطلعاته[3].

ومع تصعيد النظام السوري لحملته العسكرية وزيادة عدد الضحايا بشكل كبير أغلقت قطر سفارتها في سوريا، وألقى الملك السعودي خطابا أدان فيه عنف النظام ضد المواطنين السوريين واستدعى سفيرها في دمشق للتشاور دون قطع العلاقات الدبلوماسية[4].

وبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن النظام السوري هو نظام فاقد للشرعية، وقيامها بفرض عقوبات اقتصادية على شخصيات من داخل النظام السوري شملت الرئيس نفسه[5]، أعلنت السعودية دعمها للمعارضة السورية من مبدأ دعم الشعب السوري ضد القوة الأجنبية في إشارة منها إلى

---

[1] "العمليات العسكرية في سوريا الخلفيات والسياقات والتوقعات"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net

[2] يوسف عبيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

[3] إبتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

[4] Julien Barnes-Dacey and Daniel Levy, Edited, The Regional struggle for Syria (London: European Council on foreign Relations, 2013), p. 19.

[5] عزمي بشارة، سوريا: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2013)، ص. 54.

إيران وحزب الله التي دعمت نظام الأسد[1]، وحاولت الضغط على هيئة الأمم المتحدة لإيجاد مناطق عازلة لحماية المعارضة السورية[2].

وبالتالي فإن الموفق السعودي تجاه ما يحدث في سوريا مدفوع بصراعها مع إيران، فهي تسعى لكبح نفوذها في دول الخليج والمشرق العربي، للعب دور إقليمي في المنطقة، من خلال اسقاط أهم حليف استراتيجي لها (سوريا).

أما قطر فقد لعبت دولا فاعلا في التحضير لمؤتمر أصدقاء سوريا المنعقد في تونس عام 2012[3]، وساهمت بشكل كبير في تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، واستطاعت إعطاء المعارضة مقعدا في جامعة الدول العربية عام 2013 في الدوحة، ناهيك عن المساعدات المالية والعسكرية[4] التي تقدمها عبر الأراضي التركية.

الفرع الثالث: البعد الدولي للأزمة السورية:

أكدت الأزمة السورية على تغيير نمط وطبيعة النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية، إلا أن ذلك كان سببا مباشرا لتعقد الأزمة وصعوبة حلها.

أولا: دور روسيا والصين في الأزمة السورية:

تعتبر سوريا من أهم الشركاء التجاريين العرب لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في المجال الطاقوي والعسكري، لذلك عملت موسكو على دعم النظام السوري بغية الحفاظ على مصالحها واستعادة دورها المهيمن في المنطقة[5]، خاصة بعدما فقدت حليفا مهما لها ألا وهو نظام القذافي بليبيا.

بالإضافة إلى هذا فقد شكل وصول التيار الاسلامي إلى الحكم في الوطن العربي، تخوف موسكو من امتداده إلى الجمهوريات الاسلامية الواقعة على حدودها خاصة بعد نجاح النموذج التركي الاسلامي[6]، وبالنتيجة خلصت روسيا إلى أن سقوط نظام الأسد في دمشق لا يعني إضعاف الموقف الروسي فقط بل

---

[1] وحدة الدراسات السورية المعاصرة. "المسألة السورية في متاهة التجاذبات الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 109. نقلا عن: http://search.emarefa.net

[2] حسين عليوي وأيسر الياسري، "الأزمة السورية المواقف الإقليمية والدولية"، مجلة الكوفة للعلاقات القانونية والسياسية، مج 6، ع 17، (2013)، ص. 413.

[3] عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 562-563.

[4] المرجع نفسه، ص. 564.

[5] منال بن جدو وراضية ياسينة مزاني، "الأزمة السورية: من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج 6، ع 2، (2021)، ص. 689.

[6] مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة، والصراع على سورية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 16.

أيضا إضعاف لإيران، وذلك على اعتبارها جزءا من استراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي والطموح التركي الصاعد.[1]

فيما يخص الدور الصيني تجاه الأزمة السورية، فقد اتخذت الصين موقفا مؤيدا للنظام السوري، وذلك رغبة منها في الوصول إلى مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، -وهو الأمر الذي تسعى أمريكا للحيلولة دونه- خاصة وأن إيران هي أكبر مورد للنفط نحو الصين.[2]

هذا بالإضافة إلى تخوف الصين من ظاهرة الإرهاب التي تهدد أمنها الوطني، خاصة مع تزايد أعداد "الإيغور" الصينيين القادمين إلى سوريا بدعم خليجي أمريكي، وارتباطهم بالقتال في سوريا بأعداد كبيرة، وتخوفها من استخدامهم ضدها وضد مصالحها الاقتصادية.[3]

ثانيا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية:

شهدت الأزمة السورية ثلاث قيادات أمريكية مختلفة منذ اندلاع الأزمة في 2011 مرورا بكافة مراحل الأزمة وتطوراتها وانتهاء بالحرب، بدء بالرئيس باراك أوباما مرورا بالرئيس دونالد ترامب وانتهاء بالرئيس الحالي جو بايدن، وقد اختلف تعاطي كل منهم مع المشهد السوري، ففي بداية الأزمة اقتصر التدخل الأمريكي في عهد الرئيس أوباما على التنديد بأفعال النظام واللهجة الدبلوماسية الحاد في خطاب النظام السوري ومطالبة النظام بضرورة الاستجابة لمطالب المتظاهرين، مع السعي لإشراك بشار الأسد كجزء من الحل، انتقالا لفرض العقوبات الاقتصادية على رموز النظام السوري وفي عام 2014 دعا الرئيس أوباما لزيادة الدعم الأمريكي لقوات "المعارضة السورية المعتدلة" من خلال الدعم المادي وتدريب تلك العناصر لمواجهة التنظيمات الإرهابية في سوريا كداعش مثلا، ويمكننا من خلال ذلك القول بأن الموقف الأمريكي لم يتسم ببلورة موقف محدد من الأوضاع في سوريا في بداية الأزمة والتعاطي مع تطوراتها، فمن الحث على الحل السياسي وانتهاج الإصلاح، إلى فرض العقوبات الاقتصادية، الى وجوب رحيل الأسد، الى تقديم المساعدات المالية والعسكرية لعناصر المعارضة انتقالا إلى تدريب تلك العناصر، ثم التهديد بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام السوري، الى التدخل بغارات جوية ضد مواقع داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، الجماعات التي وجدت الحيز السانح للتوسع من خلال الفراغ التي خلفته الولايات المتحدة بسبب موقفها المتردد من الأزمة.[4]

---

[1] George Freidman, "Russia's Strategy", Stratfor, 24/4/2012, http://www.stratfor.com

[2] وصفي بن موسى، "دراسة الموقف الصيني من الأزمة السورية 2011-2022"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مج 6، ع 28، (30 ديسمبر 2022)، ص ص. 157-158.

[3] المرجع نفسه، ص. 162.

[4] إبراهيم محمد البنا وآخرون، " الأزمة السورية:(2011_2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع"، تم تصفح الموقع يوم: 10 جانفي 2023، نقلا عن: https://democraticac.de

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي من الأزمة السورية بالعودة إلى الأهمية الاستراتيجية لسوريا، فهي تسعى لضم سوريا ضمن مناطق نفوذها بهدف حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط (أمن إسرائيل، امدادات مصادر الطاقة، تأمين وجودها السياسي والعسكري في المنطقة، مكافحة الارهاب).

وعلى ضوء ما طرح، فإن ما يحدث في سوريا يؤكد على أن هناك أزمة معقدة، وما يزيد من خطورتها وتعقدها أن تسويتها لم تعد داخلية، نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية واختلاف مصالحها وأهدافها، وهو الأمر الذي جعل سوريا تتحول لساحة تصفية الحسابات بين القوى المتنافسة، وأصبح مستقبل سوريا مرتبط إلى حد بعيد بتطور العلاقات بين الفواعل الداخلية من جهة والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

المبحث الثاني: سوريا في الإدراك الاستر اتيجي الروسي الأمريكي

تشهد الساحة السورية صراعا معقدا، لعبت فيه موسكو وواشنطن دورا بارزا في تسيير أحداثه، لذا سيحاول هذا المبحث معرفة الطريقة التي تعاملت بها كل دولة مع الأزمة السورية، لتحقيق مصالحا الاستراتيجية والتي على إثرها تعددت أوجه التنافس بينهما، وذلك انطلاقا من مقولة "باتريك سيل عن سوريا عندما قال:

"Syria is as a mirror of rival interests on an international scale that she deserves special attention? Indeed, heer internal affairs are almost meaning lessunless related to the wider context, first of her Arab neighbours and then other intested powers"[1]

"تعتبر سوريا مرآة لتنافس المصالح على الصعيد العالمي لهذا تستحق اهتماما أكثر، فشؤونها الداخلية تكون بلا معنى إن لم توضع في سياقها الواسع مع إقليمها العربي ومصالح القوى الكبرى".

المطلب الأول: الأهمية الجيوستر اتيجية لسوريا في الشرق الأوسط

تحل سوريا موقعا استراتيجيا هاما في منطقة الشرق الأوسط، فهي تقع بين دائرتي عرض 37,2، 31,8 شمالا وبين خطي طول 35,8 ،42,1 شرقا، وبذلك تمتد الأراضي السورية خمس درجات عرضية من الجنوب إلى الشمال في نصف الكرة الأرضية الشمالية ونحو سبع خطوط طول شرقي غرينيتش، هذا

[1] Patrick Seale, The struggle for Syria, on Christopher Philips, the battle for Syria, international rivalry in the new Middle East (Yale university press, new havan and London, 2018), p. 1.

الموقع الفلكي ووقوعها ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية جعلها تتمتع بحرارة متوازنة ومناخ معتدل مناسب للزراعة[1].

تقع سوريا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، تحدها تركيا من الشمال، العراق من الشرق، فلسطين والأردن من الجنوب والجنوب الشرقي، أما من الناحية الغربية فإلى جانب البحر الأبيض المتوسط تحد سوريا لبنان من ناحية الجنوب الغربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي 195 كلم، واجمالي الحدود البرية 2316 كلم، وتتربع على مساحة 185,180 كلم مربع[2]. (أنظر الجدول 13)

جدول رقم 13: يوضح أطوال الحدود السورية مع دول الجوار

الدولة/ الشاطئ	طول الحدود/كلم	النسبة المئوية من الحدود
البحر المتوسط	183	7,6
تركيا	845	35
العراق	596	24,7
الأردن	356	14,7
فلسطين المحتلة	74	3
لبنان	3559	14,8
المجموع	2413	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2011.

ويأتي الموقع الحضاري لسوريا على قدر آخر من الأهمية، فهي تعتبر مهد لحضارات عالمية ظهرت منها أو من خلالها، وعرفت انتشارا للعديد من الديانات السماوية، كما كانت معبرا للعديد من الثقافات والتجارة[3].

[1] عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة جامعة دمشق، مج 29، ع 4، (2013)، ص. 517.

[2] ماجد صدام سالم، "الأبعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الروسي الأمريكي على سوريا 2011-2016"، مج 6، ع 23، ص. 341.

[3] نائلة العابد ونبيل كريبش، "النزاع في سوريا قراءة في مواقف ومصالح الأطراف الفاعلة ودورها في توجيه مسارات النزاع"، مجلة المعيار، مج 25، ع 56، (2021)، ص. 619.

كما تزخر سوريا بموارد عديدة من الثروة الطبيعية أهمها: النفط، الفوسفاط، الحديد الخام، الطاقة المائية، وما زاد من حساسية موقعها، الاكتشافات الكبيرة للغاز على سواحل البحر الأبيض المتوسط القريبة من الساحل السوري، لتشكل بذلك سوريا بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج العربي[1]. وعليه برزت سوريا بموقعها الجيواقتصادي على خريطة الطاقة العالمية.

وبالتالي فموقع سوريا يمتاز بأهمية كبرى، فهي تقع في قلب المنطقة الفاصلة بين القارات الثلاثة: آسيا، إفريقيا وأوروبا، وعلى طريق التجارة العالمية، فطرق المواصلات البرية والجوية القادمة من شبه الجزيرة العربية وبلدان الخليج العربي والأردن والعراق وكذلك من إيران وتركيا تمر بسوريا وتنتهي إلى موانئها البحري.

وتستمد سوريا أهميتها الإستراتيجية من:

- ✓ اشرافها على البحر المتوسط.
- ✓ مركزها المتوسط للمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الأقصى.
- ✓ سيطرتها على طرق المواصلات البرية والجوية.
- ✓ تحكمها في مرور أنابيب النفط.

➢ **موقع سوريا الاستراتيجي في نظريات الجيوبوليتيك:**

1. **نظرية قلب الأرض لماكيندر:** تقع سوريا في وسط المنطقة المحورية (الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي إلى كوريا في الشمال الشرقي من الخريطة السياسية)، وتمثل الجسر الرابط بين القلب الكبير "الشمالي" في وسط آسيا وشرق أوروبا وبين القلب الصغير "الجنوبي" في وسط إفريقيا، وبالتالي سوريا هي المنطقة الوسطى العالمية Pivot Area التي تتحكم في الطرق التي تربط القارات[2].

2. **نظرية الإطار الأرضي لنيكولاس سبيكمان:** تقع سوريا ضمن المنطقة الوسطى في الريملاند والتي تشمل أوروبا وشبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان وتركيا وسوريا والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا[3]، ومن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم كله، مما يعطي لسورية أهمية كبيرة في الجيواستراتيجية العالمية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016)، ص. 31.

[3] حسين علي عران الجبوري واحمد حامد علي العبيدي، "الأهمية الاستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) الروسية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 15، ع 1، (2018)، ص. 968.

وبذلك فإن روسيا تعتبر من أهم المحاور الجيوبوليتيكية في الصراع القائم بين قوى البر (روسيا) وقوى البحر (أمريكا)، فسوريا هي بوابة القارة الآسيوية بوقوعها على ضفة البحر المتوسط الشرقية، وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج لموقع سوريا في العمليات التجارية لمحاصرة روسيا، وذلك حسب مبدأ "الأناكوندا " الذي نقله الجيوبوليتيكي "ألفريد ماهان" -راجع الفصل الأول- ومن هنا تظهر أهمية موقع سوريا بالنسبة لروسيا، وهو ما يفسر دخول العديد من الأطراف الإقليمية والدولية على خط التنافس الجيوبوليتيكي في سويا منذ عام 2011، كما أن وقوع سوريا بالقرب من فلسطين (شمال فلسطين)، جعل منها هدفا أساسيا لمحور أمريكا-إسرائيل يجب السيطرة عليها لتنفيذ مخطط الحركة الصهيونية في المنطقة.[1]

كما تظهر أهمية الموقع السوري من خلال إطلالته على البحر المتوسط الذي تعبره شبكة واسعة (جزؤه الجنوبي والشرقي) من خطوط نقل أنابيب النفط والغاز الطبيعي، القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجه إلى السوق الأوروبية أولا[2]، اكتشافات الغاز على سواحل البحر المتوسط المقابلة للساحل السوري، وبالتالي وجوده أي الغاز بالقرب من موانئ التصدير ثانيا، فضلا عن قرب سوريا إلى الدول الأوروبية ثالثا[3].

إجمالا لقد أتاح موقع سوريا الاستراتيجي في المشرق العربي مكانة واهتمام لدى القوى الدولية، وبالتالي أثرت سوريا وتأثرت في مسيرة التنافس بين هذه القوى.

المطلب الثاني: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الروسي

يمكن فهم الإدراك الاستراتيجي الروسي تجاه الأزمة في سوريا من خلال معرفة طريقة تعاملها أي روسيا مع الأزمة، ومكانة هذه الأزمة في سلم أولويات الاستراتيجية الروسية.

الفرع الأول: الموقف الروسي من الأزمة السورية

يستند الموقف الروسي للتدخل في الأزمة السورية انطلاقا من العلاقات التاريخية التي تربط البلدين، فلطالما رأت روسيا أن سوريا ستسمح لها بإعادة ترتيب ميزان القوى الدولي، وإنهاء عصر الهيمنة

---

[1] رفل حسين نجم وعباس طراد ساجت، "خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية"، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والأساسية، ع 42، (2019)، ص. 780.

[2] ظاهر الربيعي وثناء إبراهيم فاضل، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج 42، ع 6، (2017)، ص ص. 290-291.

[3] Yezid Sayigh, "Syria in crisis the war over syria's gas fields, Malcolm H. Keer Carnegie Middle East Center, At: https://carnegie-mec.org.

الأمريكية ووضع حد لنفوذها في المنطقة[1]، فروسيا ترى في سوريا موطئ قدم لها في المنطقة من حيث الموقع الجيوبوليتيكي، كما تمثل منفذا لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة "سيباستوبول"[2].

كما أن روسيا تسعى لتوظيف ورقة سوريا للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ومساومتها لرفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا عليها نتيجة ضمها لشبه جزيرة القرم الأوكرانية.

لذلك وأمام الأحداث التي شهدتها سوريا في مارس 2011 والتي تحولت إلى أزمة داخلية أطرافها النظام الحاكم والمعارضة السياسية في البلاد، وجدت روسيا نفسها أمام احتمالية خسارة حليف استراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط، لذلك أعلنت موسكو منذ بداية الأزمة دعمها للنظام السوري[3]، وهو ما أكده المفكر الروسي "فيتالي نعومكين Vitaly Naoumkine" عندما قال:

"نحن لا ندعم نظام بشارالأسد شخصيا، أو نسعى لإبقائه كما هو، ولكننا ضد التدخل في شؤون الدول"

مشيرا إلى أن موقف موسكو يستند إلى مبادئ السياسة الخارجية الروسية وليس إلى وجود مصالح روسية في سوريا كما هو مروج له، في حين أكد وزير الخارجية "لافروف" أن زعزعة الاستقرار في سوريا سيكون له تبعات وخيمة على دول أخرى بعيدة عن سوريا، وهو ما يشكل تهديد حقيقي للأمن الإقليمي[4].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها القيادة الروسية للنظام السوري أثناء استخدامه القوة في قمع المظاهرات، ومطالبته بضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات، إلا أن الموقف الروسي دائما ما هو مؤيد وداعم للنظام السوري سياسيا، اقتصاديا وحتى عسكريا منذ بداية الاحتجاجات في سوريا.

وهناك مجموعة من المرتكزات التي تؤكد عليها روسيا في سوريا تتمثل في:[5]

- ✓ منع سقوط الدولة السورية وإنهاء محاولات التقسيم
- ✓ أحقية الشعب السوري بتقرير مصيره

---

[1] Maysa Muhammad Almadani, " Russian Intervention in the Syrian Crisis ،Journal of the Faculty of Scientific Economics, Number 4, (2014), p p. 214-215.

[2] مهران ميشيل حجازين، "أوجه التدخل الأمريكي في الأزمة السورية 2010-2014" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2015)، ص. 40.

[3] Ibrahim Matar, " The Russian Role in the Syrian Crisis-Motivation and Determinants ،Journal of the Iraqi University ،M 3, G 27, (2017), p p. 553- 569.

[4] نوار جليل هاشم وأمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا)"، مجلة سياسات عربية، ع 12، (جانفي 2015)، ص.120.

[5] المرجع نفسه، ص. 121.

- ✓ ضرورة إيجاد توافق بين النظام والمعارضة لإيجاد حل للأزمة
- ✓ العودة إلى اتفاقية جنيف التي وقعتها روسيا الخاصة بتنظيم المرحلة الانتقالية في سورية

ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وتطور الأزمة نحو العسكرة، وصفت روسيا ما يحدث في سوريا على أنه نزاع داخلي، يتحمل النظام والمعارضة السياسية في البلاد مسؤولية ذلك في ظل العنف المتبادل بين الطرفين، وقد أشار وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف Serguei Lavrov" أن ما يقوم به النظام هو عمل مشروع ضد عصيان مسلح تقوم به جماعات داخل البلاد[1].

لقد شكل التواجد الروسي كطرف فاعل في الأزمة السورية منذ بدايتها عام 2011 دعما لنظام بشار الأسد لبقائه الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وجامعة الدول العربية بأنه نظام فاقد للشرعية، وقد استطاعت روسيا السيطرة على جميع أوراق الملف السوري، وأصبحت بمثابة خط الدفاع الأول عن نظام الأسد ووقفت ضد القرارات الأممية التي تدين نظام بشار الأسد، عبر استخدام حق النقض في مجلس الأمن[2].

هذا ولقد عارضت روسيا الهجوم العسكري الأمريكي الذي استهدف الأراضي السورية بحجة استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي ضد الشعب، حيث دعت الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي إلى توخي الحذر واحترام القانون الدولي، واعتبرت أن أي تدخل في سوريا سيكون له نتائج كارثية على منطقة الشرق الأوسط ككل[3].

الفرع الثاني: سوريا والمصالح الاستراتيجية الروسية:

إن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية يستند أساسا إلى رغبة روسيا في لعب دور عالمي، خاصة في آسيا، وذلك راجع إلى تراجع الدور الأمريكي في المنطقة (فشل تدخلها في افغانستان والعراق)، وظهور قوى صاعدة مؤثرة كالصين.

ويرتبط تدخلها في سوريا بفهم التوجه الأوراسي الذي يرتبط أساسا بالنزعة التوسعية لاستعادة مكانتها ودورها العالمي مع كتابات المفكر الجيوبوليتيكي الروسي " ألكسندر دوغين"، حيث يحدد المحاور الجيوبوليتيكية التي ينبغي على روسيا التحالف معها "إيران، اليابان، ألمانيا، الصين" الرافضة للهيمنة

[1] نورهان الشيخ، "أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، مجلة البيان، مج 2013، ع 10، ص. 252.

[2] حماد سالم محمد القيسي، "التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية وانعكاساته على طبيعة النظام الدولي"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج 21، ع 1، (2021)، ص. 108.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

الأمريكية في أوراسيا، من أجل إقامة الاتحاد الاوراسي،[1] ويرى "دوغين" بأن إيران أهم حليف استراتيجي في المنطقة، بفضل موقعها حيث تعتبر مدخلا لروسيا إلى الدول الإسلامية والعربية وآسيا الوسطى وكذا إلى المياه الدافئة.[2]

ويرى بأن النظام الدولي المستقبلي سيكون متعدد الأقطاب، لكن تحت هيمنة ثنائية قطبية بالإستناد للتنافس الجيوبوليتيكي بين الأوراسية-الأطلسية بدل الأسس الأيديولوجية[3].

وحسب "دوغين" فإن موسكو تتحالف مع الدول العربية التي تكن العداء للغرب كالعراق ليبيا وسوريا، إلا أن خروج كل من العراق وليبيا من المعادلة الأوراسية، جعل روسيا أمام احتمالية حليف واحد فقط ألا وهو سوريا، وبالتالي فإن المشروع الاوراسي يساهم في تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية، فمن جهة روسيا بحاجة الى حليف جيوبوليتيكي "إيران"، ومن جهة أخرى روسيا قلقة من توسع النفوذ التركي في آسيا الوسطى الذي يرتكز على المذهبية والاثنية.

تمثل سوريا في الفكر الاستراتيجي الروسي رهان للحسابات الجيوسياسية الكبرى العالمية، المتمثلة في إعادة أمجاد الإمبراطورية القيصرية، فسوريا تمثل آخر منطقة يمكن أن تمارس فيها روسيا نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ولقد أولت اهتماما كبيرا بقاعدة طرطوس البحرية في سوريا كونها السبيل الوحيد لمواجهة العزلة الجغرافية التي تعاني منها روسيا للوصول إلى البحر المتوسط[4]، الذي يشكل بوابة الانفتاح لها خارج المجال الأوراسي (أوروبا آسيا)، كما يسمح لها بالتوغل أكثر في إفريقيا وغرب آسيا، إضافة إلى الولوج للمحيطات والبحار (الأطلسي والهندي)، وبذلك تمثل خطوتها الاستراتيجية التوجه نحو المناطق البرية والبحرية والتي تشكل عقدة جيوسياسية بالنسبة لها، وتعد منطقة المتوسط مجالا حيويا باعتبارها ساحة لم يسبق أن مارست فيها أي نوع من الهيمنة، كما استطاعت روسيا إقامة قاعدة عسكرية جوية في غرب سوريا "الاذقية"[5].

كما تمثل سوريا أهمية في الأجندة الروسية باعتبارها الحليف الأول لإيران وتسعى لإنشاء تحالف استراتيجي معها، رغبة منها في إحكام سيطرتها على قبرص كميناء لها في البحر المتوسط، وتعد إيران ضمن

---

[1] إيمان بلقرشي، "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة 1991-2019"، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

[2] عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 483-485.

[3] إيمان بلقرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 485.

[4] علي بن زهرة، "الأبعاد الاستراتيجية للتدخل الروسي في الأزمة السورية (2011-2018)"، مجلة السياسة العالمية، مج 4، ع 3، (مارس 2021)، ص. 87.

[5] ويسام شكلاط، "الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016)، ص ص. 170-171.

هذه الرؤية موطئ قدم للوصول للمحيط الهندي، كما أنها تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي كونها تقع بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وتشرف على مضيق باب المندب[1].

وبذلك فإن سوريا وإيران يشكلان خطا أماميا بالنسبة لجنوب روسيا أمام التوسع الأمريكي، وخسارة أحد البلدين يجعل روسيا في تماس شبه مباشر مع أمريكا والغرب[2].

إن التواجد الروسي في سوريا يعتبر مكسبا جيوسياسيا للإستراتيجية الأمنية الروسية، وذلك من خلال خلق موانع جغرافية في العديد من المناطق الحيوية لموازنة الدور والضغوط الأمريكية في الجوار الجغرافي المباشر لروسيا، كما أن هذا التواجد يؤمن استمرارية النفاذ لشرق البحر الأبيض المتوسط ويمنحها موقعا مؤثرا على موازين القوى في المشرق العربي عموما والشرق الأوسط بشكل خاص[3].

ولقد احتكمت روسيا في تدخلها في الأزمة السورية إلى جملة من الاعتبارات تتمثل في:

- **اعتبارات الدور والمكانة:** يعكس التدخل الروسي في سوريا على المستوى الدولي رغبة روسيا في العودة إلى الساحة الدولية، واستعادة ثقلها كقوة دولية فاعلة في الشرق الأوسط، وإثبات دورها المؤثر في القضايا الدولية والإقليمية، وقد وجدت في الأزمة السورية المكان المناسب لذلك من خلال تشكيل تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة والغرب، وقد رأت روسيا في ضم شبه جزيرة القرم الاوكرانية التي لم يتخذ فيها الغرب آي موقف ضدها تأكيدا لهذا الدور.

- **اعتبارات استراتيجية:** وتتمثل في منشأة طرطوس البحرية ذات المنفعة الاستراتيجية، حيث جاء في تصريح للخبير في شؤون السياسة الخارجية الروسية Stephen Blank أن التدخل الروسي في سوريا ما هو إلا لتأسيس موطئ قدم في المنطقة من خلال الاستخدام الفعال للقواعد مثل ميناء طرطوس، الميناء الذي استأجرته روسيا منذ الحقبة السوفياتية، وجعلت منه قاعدة بحرية لتعزيز أنشطتها". وقد جاء ذلك بعد تفعيل سوريا لاتفاقية تمديد سيطرة روسيا على ميناء طرطوس الاستراتيجي لمدة 49 عاما، الأمر الذي مكنها من انشاء ارصفة عائمة في البحر المتوسط، وذلك سمح لها بالاحتفاظ ب 11 سفينة حربية بما في ذلك السفن التي تعمل بالطاقة النووية، وعلق في هذا الشأن مسؤول الدفاع الروسي Andrei Krazov

---

[1] حسين علي عران الجبوري وأحمد حامد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 974.

[2] جمال درويش وسفيان منصوري، "التحولات السياسية العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 10، (جانفي 2017)، ص ص. 21-22.

[3] وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص. 333.

قائلا إن "الاتفاق يعني أن روسيا تقرر مكانتها في الشرق الأوسط كصانعة للسلام، وكضامنة للأمن العالمي"[1].

وقد مهد تجديد ميناء طرطوس نشر أول حاملة طائرات روسية في مهمة قتالية نشطة والمعروفة باسم Kuznetsov في المنطقة، ورافقتها العديد من البوارج الأخرى، بما في ذلك التي لديها القدرة على إطلاق ضربات صاروخية دقيقة الانتشار[2].

- **اعتبارات اقتصادية:** تعد سوريا تابعا اقتصاديا مهما لروسيا، ففي مجال الطاقة تواجدها في سوريا يتيح لها الحصول على النفط والغاز المكتشف مؤخرا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولقد استطاعت روسيا عقد اتفاق مع سوريا يسمح لها بالتنقيب والحفر في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس إلى محاذاة مدينة بانياس وبعمق 70 كيلو متر طولا وبمتوسط عرض 30 كيلو مترا وبمساحة اجمالية نحو 2190 كيلو مترا مربعا محسب الاتفاق فإن روسيا لها أحقية السيطرة على النفط والغاز لمدة 25 سنة.

أما في مجال السلاح فسوريا تمثل أهم زبون للسلاح الروسي، حيث صفقات سلاح بقيمة 4 مليار دولار في عام 2013 [3]وتسعى سوريا دائما للحصول على أحدث الأسلحة الروسية لتحسين قدراتها العسكرية، ولقد تضمنت الترسانة الروسية المصدرة لروسيا، مقاتلات من طراز (ميغ SMT 29)، طائرات قتال سوخوي 27، طائرات بانتسير SIE 30 ونظام للدفاع الجوي، إضافة إلى دبابات روسية متطورة من طراز تي 72، دفعت إيران تكلفة شرائها[4].

في ضوء هذه المعطيات يمكن فهم الموقف الروسي تجاه سوريا، حيث تسعى من خلال دعمها للنظام السياسي إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة أساسا في " قاعدة طرطوس البحرية "، التي يصعب على الروس تعويضها في حالة فقدانها كونها تقدم مصالح متعددة الاتجاهات لروسيا، فالتخلي عن هذه القاعدة يعني حرمانها الإطلالة من البحار والانغلاق داخل حدودها، خاصة أن روسيا لا تملك منافذ بحرية، وخط تجارتها العالمي محكوم بمضيقي البوسفور والدردنيل اللذان تسيطر عليهما تركيا، وبالتالي يمكن فهم التوجه الروسي لسوريا على أنه أداة ضغط روسية على تركيا التي تتحكم بمنفذ روسيا إلى العالم.

---

[1] Timothy ubelejet, the victory of russia in the super-power rivalry of the syrian conflist (2011-2019), global journal of applied, management and social sciences, vol 16, (2019), P. 22.

[2] Ibid.

[3] سعيدة بن رقرق وزيدان زياني، مرجع سبق ذكره، ص. 656.

[4] حنان علي إبراهيم الطائي، السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992-2014 (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 172.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة السورية على روسيا:

تعتبر القضية السورية خط أحمر لا يمكن لأحد تجاوزه بالنسبة لموسكو، وذلك راجع لعدة دوافع:[1]

- سقوط النظام السياسي السوري يؤدي إلى فقدان روسيا لقواعدها العسكرية في البحر المتوسط، وإلى انكشاف إيران الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة، وبالتالي تراجع نفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وهو ما يؤثر سلبا على مكانتها الدولية.
- تخوف روسيا من سقوط النظام السياسي في إيران، بعد سقوط نظام الأسد في سوريا، وهو ما يعني فقدان روسيا لحليفيها في الشرق الأوسط وبالتالي تراجع دورها.
- تخوف روسيا من خسارة نفوذها في السياسة الدولية، في ظل تنامي الدور التركي على حساب المحور السوري-الإيراني الذي تعول عليه في مواجهة واشنطن في المنطقة.
- خشية روسيا من توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية وغرب آسيا، لمحاصرتها واحتوائها استراتيجيا، وذلك من خلال نشر نظم الدفاع الصاروخية في منطقة القوقاز وتركيا عام 2011، الأمر الذي يشكل تهديد لأمنها النووي والقومي.

المطلب الثالث: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

الفرع الأول: الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

تعتبر سوريا في الإدارات الأمريكية المتعاقبة دولة متورطة في تصرفات منطوية على تهديد وعدائية لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم ادراجها ضمن الدول الداعمة للإرهاب وذلك لدعمها لحركات المقاومة في فلسطين والجماعات الكردية وحركات المقاومة في العراق ولبنان، وتم تصنيفها كذلك ضمن دائرة الدول المارقة في إطار العلاقات السياسية والعسكرية التي تربطها بكوريا الشمالية وإيران[2].

مع بداية الأزمة في سوريا، دعت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السياسي إلى إدخال الإصلاحات وتلبية مطالب المحتجين، إلا أن عدم استجابة النظام واستمرار الاحتجاجات، جعل واشنطن تعمل على تشديد الخناق على سوريا من خلال مشروع Syria Freedon "Support Act قانون دعم حرية سوريا " الذي أعدته منظمة " الآيباك " (اللوبي الصهيوني) والذي يتضمن فرض عقوبات اقتصادية ومالية

---

[1] عامر هاشم عواد حمد، "التحول في العلاقات الروسية-الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 26، (2010)، ص ص. 54-55.

[2] أيفود الر واخرون، (تر: حسان البستاني)، هلال الأزمات الاستراتيجية الامريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير (لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص. 100.

وتجارية، وذلك جراء دعمها لحزب الله ولحركات المقاومة في فلسطين، وربط رفع هذه العقوبات بضرورة وقف ذلك، إضافة إلى ضرورة بناء علاقات مع إسرائيل[1].

وكإجراء لتشديد الضغط على الحكومة السورية لخدمة المصالح الأمريكية، أصدر الرئيس الأمريكي " باراك أوباما barack Obama " في ماي 2011 الأمر التنفيذي رقم 13682 والذي يهدف إلى تجميد أرصدة الحكومة السورية وحظر الدخول معها في أي نشاط، كما نص على إصدار العديد من العقوبات تجاه المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال[2] وذلك بعدما تدخل الجيش النظام السوري لقمع المتظاهرين، لتطالب بعد ذلك الإدارة الأمريكية الرئيس " بشار الأسد " في 18 أوت 2011 بالتنحي[3].

بقي الموقف الأمريكي متحفظا حول ما يحدث في سوريا حتى عام 2013 بعدما استخدم النظام السوري السلاح الكيماوي ضد الشعب والمعارضة، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه المحللون التدخل العسكري الأمريكي المباشر في سوريا، كان الواقع مغايرا لذلك، حيث اكتفت واشنطن بالتنديد وتهديد النظام السوري بعدما فشلت محاولة " أوباما " في حشد التأييد الدولي وكذا اقناع الكونغرس للقيام بضربة عسكرية ضد سوريا[4]، كما عجزت في الحصول على موافقة مجلس الأمن بسبب معارضة روسيا لذلك باستخدامها حق النقض، والتي بدأت تتحرك لمنع أي هجوم عسكري ضد النظام، من خلال طرح مبادرة لتفكيك الأسلحة الكيماوية ووضعها تحت إشراف المجتمع الدولي.

وقد صرح السفير الأمريكي في سوريا " روبرت فورد Robert Stephen Ford" أمام لجنة الكونغرس في أفريل 2013 أن ثمة أربعة أمور نعمل على تحقيقها:[5]

- منع استعمال مخزون السلاح الكيماوي، ووصوله إلى الجماعات الإرهابية.
- الحيلولة دون أن تصبح سوريا قاعدة للعمليات الإرهابية.
- أن تكون سوريا مصدرا للاستقرار في المنطقة.
- اللجوء إلى الحل السياسي من أجل تحقيق الغايات السابقة.

---

[1] أبو عبد الله بسام، مرجع سبق ذكره، ص. 508.

[2] المرجع نفسه.

[3] أكرم محسن كساب، "الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية-السورية 2000-2012"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر –غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013-2014)، ص. 79.

[4] أحمد حسين يحي، "هل يقود الانقسام الدولي حول الأزمة السورية لحرب عالمية ثالثة"، نقلا عن:
http:// nod/gov/sd/section-bloq/81.

[5] Jeremy M Sharp &Christophe M, Blanchard, Armed Conflict in Syria International Responses and (Congressional Research Service), US, P. 18.

يمكن القول أن الأزمة السورية أظهرت حالة التراجع النسبي لأمريكا من التدخل المباشر باعتباره نهجا واستراتيجية اعتمدت عليها إدارة أوباما منذ وصوله لسدة الحكم.

هذا ولقد كانت هناك جملة من المعطيات التي تحكمت في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية نذكر منها:[1]

- ✓ **افتقار أمريكا لأدوات التأثير في سوريا ومحدودية التبادل التجاري والاقتصادي:** حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية دعم الثورة بالمال والسلاح، وهو ما جعلها تقف في موقع المراقب للأحداث وليس المؤثر فيها.
- ✓ **البنية الطائفية والعقائدية للمجتمع السوري:** يتميز المجتمع السوري بتنوع إثني وعرقي وهو ما جعل الوضع داخل سوريا متشابكا ومعقدا، فالملاحظ أن أغلب الجماعات المتناحرة هي جماعات إسلامية راديكالية، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا على محاربة هذه الجماعات كونها لا تخدم مصالحها.
- ✓ **ضعف دور المعارضة السياسية:** حيث استطاع الجيش السوري الصمود أمام هجومات المعارضة والنجاح في كسب الدعم الإيراني وحزب الله اللبناني للقتال في صفوفه، وهو ما جعل المعارضة ضعيفة التأثير على الرأي العام العالمي.
- ✓ **موقع أمن إسرائيل في المعادلة السورية:** ترى واشنطن أن غياب الاستقرار في سوريا قد ينعكس سلبا على الأمن الإسرائيلي.

إن محدودية التأثير في الأزمة السورية فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على الدور التركي الذي يملك أدوات من شأنها التأثير على النظام والمعارضة في آن واحد، إلا أن المساعي التركية باءت بالفشل نتيجة استمرار العمليات العسكرية[2].

ومع وصول "دونالد ترامب" وتوليه الرئاسة مطلع عام 2017 داخل البيت الأبيض، شدد على محاربة ما أسماه " إرهاب الإسلام المتطرف"، كما قرر إلغاء برامج دعم وتسليح المعارضة لعدم قدرتها على محاربة داعش، وقال بأنه يمكن الاعتماد على "بشار الأسد" كشريك في محاربة تنظيم داعش، إلا أن ذلك لا يعني اعتراف واشنطن بشرعيته، فهي ترى بأن لا حل للأزمة السورية في ظل بقاء الأسد في الحكم.[3]

---

[1] عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، ب س ن)، ص ص. 474-476.

[2] أكرم محسن كساب، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

[3] لخضر حبيطة، "تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 4، (4 جويلية 2021)، ص. 266.

ومن الواضح أن سياسة "ترامب" تميزت عن "أوباما" من خلال عدة قرارات **أولها** توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد ردا على استخدامه أسلحة كيميائية في إدلب، **ثانيا** وقف الاتفاق النووي مع إيران[1].

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي عن استراتيجية أمريكا للتعامل مع الأزمة السورية، مؤكدا على:

- القضاء على الجماعات الإرهابية
- التصدي للنفوذ الإيراني في سوريا
- ضمان انتقال سوريا إلى مرحلة جديدة دون بشار الأسد

وفي المقابل جاء قرار ترامب في 2018 ليعلن عن سحب القوات الأمريكية من سوريا، ليشكل ذلك نقطة تحول مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا[2].

أما في ما يخص إدارة الرئيس الحالي "جون بايدن Jon Biden" فقد أدركت أن الفشل الرئيسي لإدارة أوباما وترامب في سوريا، هو بعدم الإقرار بالمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة ألا وهي استقرار سوريا، لذلك لم تضع الإدارتان الملف السوري في سلم أولوياتها، ولكنهما استخدمتا هذا الملف كورقة مرتبطة بملفات أخرى في المنطقة مثل مواجهة إيران ومكافحة الإرهاب، ومن المرجح أن يكون الرئيس الحالي "جون بايدن Jon Biden" أكثر حسما في اتخاذ القرارات تجاه الملف السوري، وأكثر اهتماما به عن سابقيه (أوباما وترامب)، ويمثل الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرق سوريا وفي جنوب شرقها بقاعدة التنف، واحدة من أهم الأوراق التي تملكها إدارة "بايدن" في التعاطي مع نظام الأسد وحلفائه الذين كسروا كل اتفاقية وقعت معهم بشأن سوريا خلال عشر سنوات، لذا يرجح أن تحافظ الإدارة الجديدة على هذا الوجود وتعززه أكثر[3]، كما أكد وزير الخارجية "توني بلينكن" أن "قانون قيصر" الذي مرره الكونغرس وفرض أقصى العقوبات على نظام الأسد، هو أداة مهمة للحد من قدرة النظام على تمويل قمعه للسوريين، والضغط عليه لتغيير سلوكه[4].

---

[1] Daniel L Byman, " Trump's reck less Middle East policy has brought the US to the brink of war", Brookings 6/1/2020. http:// brook.gs/3pcmyh2.

[2] لخضر حبيطة، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

[3] Radwan Ziadeh, " Biden has a new opportunity in Syria, Arab Center Washington DC, 7/12/2020. http:// arabcenterdc.org

[4] عبد الرحمن السراج، "السياسة الامريكية تجاه سورية في عهد إدارة بايدن"، 2020/12/22. نقلا عن: .http://jusoor/co/details

الفرع الثاني: سوريا ومبررات التدخل الأمريكي:

تعد سوريا منطقة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية في سياق النظريات الجيوبوليتيكية، فهي فضاء جيوسياسي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من محاصرة القوة الأوراسية الروسية من جهة الجنوب الغربي، وكذا منعها من مد عمقها الإستراتيجي بوصولها للمياه الدافئة والإطلال على البحر المتوسط، وذلك على اعتبار أن سوريا هي جزء من حافة الأرض حسب نظرية سبيكمان[1]، ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية الاحتواء إتجاه سوريا على اعتبارها دولة إرتكازية Povot State تندرج في إطار الصراع الأزلي بين القوة البحرية " التالا سكرانيا " والقوة البرية " التيلوروكراتيا " لمحاصرة القلب الأرضي heart land الأوراسي على حد تعبير ماكيندر في حدوده الجيوسياسية الضيقة، بما يحقق الهيمنة الأمريكية في المنطقة[2]، وفي سبيل تحقيق ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة تحالفات إقتصادية وأمنية في المنطقة الفاصلة بين الكتلتين (البرية والبحرية) من الجهة الشرقية وذلك بهدف إحكام سيطرتها على مناطق الحزام المحيط الممتدة من أوروبا والجزيرة العربية والشرق الأوسط إلى شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، ومنع روسيا من استعادة نفوذها عليها ومن الوصول للمياه الدافئة وعزلها لتقويض طموحاتها الأوراسية[3].

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقويض النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط من خلال اسقاط النظام السوري الحليف الاستراتيجي لروسيا في المنطقة ومنع أي تقارب سياسي-عسكري – استراتيجي بين روسيا وحلفائها في الأقاليم الحيوية، وحصرها في فضائها الجيوسياسي الضيق بالشكل الذي يمنع روسيا من استعادة ثقلها الجيواستراتيجي كقطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية[4].

ولعل ما يعكس سعي الولايات المتحدة الأمريكية لزوال النظام السوري هو نشر الدرع الصاروخية* في سوريا إضافة لدول أوروبا الشرقية وتركيا، لأن ذلك يعني تطويق روسيا من كل الجهات، كون سوريا تقع جغرافيا بالمقابل من روسيا على البحر المتوسط، وهو ما يفسر تدخل روسيا بكل ثقلها في

---

[1] جلال خشيب، "سورية في مهب التحولات الدولية، دراسة حالة جيوبوليتيكية نظرية"، نقلا عن: http://www.maspolitiques.com

[2] عبد الوهاب شادي وأحمد عتمان، "حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2020-2021"، تقرير سنوي يصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ص. 5.

[3] Nicholas J Spykman, Opcit, p. 45.

[4] خالد عبد العظيم، "الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسة الدولية، ع 161، (2005)، ص. 268.

* هو بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية أو أماكن وجود مصالحها.

الأزمة السورية، فسقوط نظام الأسد الحليف الاستراتيجي لموسكو في المنطقة يعد انتحارا استراتيجيا يهدد أمنها القومي.[1]

وبالمجمل يمكن رصد أهداف الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال تدخلها في الأزمة السورية التي من شأنها خلق واقع سياسي واستراتيجي جديد يخدم مصالحها في المنطقة، وتتمحور أهداف الاستراتيجية الأمريكية في سوريا حول:

✓ إعادة صياغة الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي يقوم على تقسيم المنطقة على أساس الهوية العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة فيما بينها، بما يضمن أمن إسرائيل ويشتت الهوية العربية[2].

ولقد كانت الأحداث التي شهدتها سوريا مسرحا مناسبا أتاح للولايات المتحدة الأمريكية تجسيد مشروعها من خلال تقسيم سوريا إلى أربع دويلات:[3]

- **الدولة السنية**: تضم دمشق، حلب، وقسم من حمص وتدمر والرقة ودير الزور وصولا إلى مدينة الحكسة التي تضم طائفة كردية.
- **الدولة الكردية:** تمتد من حدود إقليم كردستان، العراق شرقا مرورا بالقامشلي، الحكسة، درباسية كوباني، وتنتهي بمضيق سلمى الساحلي.
- **الدولة العلوية:** وتضم طرطوس واللاذقية، وتمتد من الدولة العلوية إلى حدود لواء إسكندرونة التابع لتركيا في الشمال إلى الحدود اللبنانية من الجنوب.
- **الدولة الدرزية**: حيث تأخذ أجزاء من الأراضي السورية اللبنانية.

وقد أكد "شارلز كروثامرCharles Krouthammer " في مقال له نشرته واشنطن بوست على صحة هذا الطرح، إذ جاء في مقاله "أن هناك محور شر جديد يتمثل في سوريا وإيران وحماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وأن سوريا هي الجائزة، حيث أنه من السهل الضغط عليها".

---

[1] إدريس أحمد حسن، "الصراعات الطاقوية في ظل الأزمات الاقليمية (دراسة في الأزمة السورية والأكرانية وآثرها على بنية النظام الدولي)"، مجلة جامعة دهوك، مج 24، ع 1، (2021)، ص. 418.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 92.

[3] إسراء علاء الدين نوري وأحمد ناصر زين العابدين، "السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط العراق وسوريا نموذجا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص، ص. 239.

✓ إسقاط النظام السوري وإقامة نظام سياسي موالي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وذلك من خلال تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة*، بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية في سوريا والمشرق الأوسط ككل[1]، وهذا ما تجلى بوضوح في الحالة السورية، حيث تدعم الولايات المتحدة والغرب المعارضة السورية لإسقاط النظام السوري من الداخل.

✓ الحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار طموحاته في إقامة دولة إسرائيل الكبرى، وذلك من خلال نجاح مشروع التقسيم الداخلي لسوريا إلى عدة مناطق تتحكم فيها العرقية القومية والطائفية[2].

✓ تقييد حركة ونفوذ القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري "روسيا-الصين-إيران"، من خلال تغيير النظام السوري بنظام حليف لها، وذلك لـ: **أولا** منع روسيا للعب أي دور في المنطقة، وكذا إبعادها قواتها الموجودة في قاعدة طرطوس إلى خارج سوريا، **ثانيا** تحجيم الدور الصيني ومنعه من لعب أي دور في منطقة الشرق الأوسط، **ثالثا** إضعاف الدور الإيراني في المنطقة من خلال ممارسة العديد من الضغوطات للتنازل على برنامجها النووي[3].

✓ منع انتشار الأسلحة في سوريا[4] ووصولها إلى من تعتبرهم أمريكا إرهابيين "حزب الله"، ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري ووصول نظام حليف لها في دمشق، سيتوقف تزويد حزب الله بالأسلحة مما سيؤدي إلى إضعافه.

✓ نشر جزء من الدرع الصاروخية على أراضيها، وهو ما يعطيها **أولا**: ميزة التفوق الاستراتيجي على كل من روسيا والصين، **ثانيا:** الحفاظ على مصالحها، **ثالثا:** الانفراد الدولي باستخدام القوة، إذ يقول هنري كيسنجر بأن الأمن المطلق لدولة ما يعني انعدام الأمن المطلق لسائر الدول الأخرى. وعليه فإن تدخل واشنطن في الأزمة السورية هدفه استرجاع الهيمنة الأمريكية من جديد وتقويض الدول الصاعدة (الصين) والعائدة كروسيا ومحاولة تطويقها من خلال هذا النظام.[5]

✓ إلغاء التبعية الأوروبية للغاز الروسي، من خلال إيجاد بديل لها يوفر احتياجات الأوروبيين للغاز، ولقد برزت سوريا كحجر أساس في لعبة الصراع على الغاز، وضمن هذا الهدف تبذل الولايات المتحدة

---

* تقوم نظرية الفوضى حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما، ولو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة لمصالح الولايات المتحدة.

[1] حيدر علي حسن، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي (عمان: دار العلمية للطباعة والنشر، 2013)، ص. 242.

[2] المرجع نفسه، ص. 243.

[3] علي زياد، "تضارب مصالح الدول الكبرى حول الأزمة في سوريا"، تم تصفح الموقع يوم: 28 جوان 2022. نقلا عن: https://www.raya.com

[4] حسام رسمي شرايحه، "العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية السورية 2003-2014" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2014)، ص. 81.

[5] إدريس أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 419.

الأمريكية وسعها لصد أي قوة تسعى لتغيير معادة الطاقة في العالم التي تستند إلى التفوق الأمريكي . ويعود ذلك إلى اعتبارين:

1- اكتشافات الغاز الطبيعي على سواحل سوريا، حيث يرى الخبراء بأن حقل "قارة" السوري يمكن أن يحقق 400 ألف متر مكعب يوميا لسوريا، وهو ما جعلها محط أطماع الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فهي تسعى لإسقاط النظام السوري الحليف لروسيا كون هذه الأخيرة تستحوذ على حق التنقيب على الغاز السوري، خاصة بعدما أعلنت موسكو أنها تسعى للاستثمار عن ما لا يقل عن 1،6 مليار دولار في مجال الطاقة، هذا وقد كانت الحكومة السورية قد وقعت عام 2013 اتفاقا مع شركة Soyuzneftegaz الروسية على الحفر والتنقيب عن الغاز والنفط في منطقة قبالة الساحل السوري بعقد يمتد لمدة 25 عاما ، وهو ما ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أمر يعيق هيمنتها على الطاقة السورية.

2- تمثل سوريا نقطة عبور مهمة لأنابيب الغاز من مناطق عدة إلى أوروبا، ما جعلها محط أنظار الولايات المتحدة لتنفيذ مشاريع الغاز.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة السورية على الولايات المتحدة الأمريكية

للأزمة السورية العديد من التداعيات على مكانة واشنطن على المستويين الإقليمي والدولي، ويمكن إجمال هذه التداعيات في:

- ✓ إن سقوط الدولة السورية يساعد على تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة وانتشار السلاح على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة، خاصة الثروات الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي)[1].
- ✓ إن أي انسحاب محتمل للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة، سيساهم في تصاعد حدة التوتر والنزاع بين أهم القوى الإقليمية في المنطقة، خاصة الصراع الإيراني السعودي، ولقد زادت الأزمة السورية من حدة هذا التنافس حيث تعارض موقف الدولتين تجاه الأزمة، ففي الوقت الذي دعمت فيه طهران النظام السوري، دعمت السعودية قوى المعارضة[2]، لذلك فإن سقوط النظام السوري وانشاء نظام جديد موالي للولايات المتحدة الأمريكية، سيكون بمثابة فرصة لتطويق إيران في المنطقة[3].

---

[1] عماد رياض، "السياسة الخارجية الأمريكية والروسية تجاه الأزمة السورية" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 74.

[2] المرجع نفسه، ص. 75.

[3] ليندة طرودي، "الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي: التداعيات الإقليمية والدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2020، نقلا عن:

https://www.democraticac.de

✓ إن سياسة "الإدارة من الخلف" التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تدخلها بشكل مباشر لإسقاط نظام بشار الأسد، ساهم بشكل أو بأخر في ظهور ما يسمى بتنظيم داعش، حيث تحولت الأراضي السورية إلى موطن للجهاديين، وقد كان تصاعد دور تلك الجماعات المسلحة أحد أسباب استمرار الأزمة، وبالتالي المساس بمصالح وأمن الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المبحث الثالث: مجالات التنافس الروسي الأمريكي في سوريا

تعددت أوجه التنافس الروسي الأمريكي حول سوريا بتعدد مجالاته، حيث يمكن تحديد أبرز مظاهر التنافس بين البلدين استنادا إلى ثلاثة مجالات هي: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، والمجال العسكري.

المطلب الأول: المجال السياسي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

الفرع الأول: المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة:

تركزت المواجهة بين روسيا وأمريكا حول الملف السوري في بعدها السياسي، داخل مجلس الأمن الذي يعتبر ساحة للنزال بين الطرفين، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على استصدار قرارات أممية تمهيدا للتدخل الدولي في سوريا، إلا أن هذه القرارات اصطدمت بجهود روسيا، سعت من خلالها إلى إفشال كل المساعي الغربية لإصدار أي قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية، من خلال استخدامها لحق النقض ضد العديد من المشاريع والقرارات أبرزها:

- في 4 أكتوبر 2011 عندما تقدمت الدول الأوروبية مدعومة بأمريكا بمشروع ينص على إدانة الأسد وفرض عقوبات عليه، وهو ما رفضته روسيا جملة وتفصيلا باستخدام الفيتو بمساعدة الصين[2].
- الاعتراض على قرار الجمعية العامة الصادر في 2012، المتضمن إدانة استخدام العنف الممارس من طرف النظام السوري والاستجابة لمطالب الشعب، كما صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا، حيث رأت فيها موسكو بأنها تهدف إلى إزالة الحكومة الشرعية للبلاد.[3]

---

[1] طارق عثمان، "مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت"، تم تصفح الموقع يوم: 24 أوت 2021، نقلا عن: https://studies.aljazeera.net

[2] أحمد حسين شحيل، "الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الوسط (2011-2015)"، مجلة قضايا سياسية، ع 47، (2017)، ص. 70.

[3] رمزي محمود ردايدة ووليد عبد الهادي العويمر، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2016"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 9، ع 2، (2017)، ص. 66.

- في فيفري 2012 صوتت ضد القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، طالب بسحب جميع القوات العسكرية من المدن وضمان حرية التظاهر السلمي.

- في جويلية 2012 عطلت روسيا والصين قرار تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف في سوريا، وتمديد مهمة المراقبين الدوليين.

- في ديسمبر 2013 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2118 على خلفية مجزرة الكيماوي التي وقعت في الغوطة في 21 أوت 2013، وقد صوت جميع الأعضاء بالإجماع عن توجيه أمريكا ضربة عسكرية ضد نظام بشار الأسد[1]، إلا أن روسيا عملت على إقناع الأسد بالتخلي عن الأسلحة الكيماوية، والانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية كبديل عن الضربة العسكرية.[2]

- في ماي 2014 عطلت روسيا مشروع قرار يتعلق بإحالة ملف الحرب السورية للمحكمة الجنائية الدولية، ما كان سيمهد لملاحقة مسؤولين في النظام السوري عن ارتكابهم جرائم حرب.

- في أكتوبر 2016 صدر فيتو آخر ضد مشروع اقترحته فرنسا وكان يدعو إلى وقف عمليات القصف في حلب، وفرض حظر طيران في أجوائها.

- في فيفري 2017 صدر فيتو روسي صيني ضد مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري بعد اتهامه باستخدام أسلحة كيمياوية ثلاث مرات في الفترة ما بين 2014-2015.

- في نوفمبر 2017 لجأت روسيا ثلاث مرات للفيتو ضد تمديد عمل لجنة التحقيق الدولية في استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا[3]، وهو الأمر الذي رأت فيه المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة "نيكي هيلي" عرقلة لجهود المجتمع الدولي لمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيمياوية.[4]

- في أفريل 2018 استعملت روسيا كذلك حق النقض لمنع اصدار قرار يهدف إلى انشاء لجنة تحقيق مستقلة حول الاستخدام السوري للأسلحة الكيماوية، وذلك بعد الهجوم الكيماوي على دوما.[5]

---

[1] نبراس دلول، "دراسة: قرارات مجلس الأمن حول سوريا 2011-2015"، نقلا عن: http://www.raialoum.com

[2] لبنى عبد الله محمد على يسن عبد الله، "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011-2014"، نقلا عن: http://www.democraticac.de.

[3] "الفيتو الروسي ومعاناة السوريين أبرز المحطات"، تم تصفح الموقع يوم: 20 مارس 2021، نقلا عن: https://www.alhurra.com

[4] نورهان السيد الشيخ، " الصراع الروسي الأمريكي في سوريا وتأثيره على الأمن الإقليمي"، مجلة دراسات، مج 4، ع 2، 2017، ص. 53.

[5] رائد جبر، "روسيا تطور "استراتيجية جديدة" في التعامل مع الملف السوري"، الشرق الأوسط جريدة الحرب الدولية، 11 سبتمبر 2020، ع 15263، نقلا عن : http.//www.aawsat.com

مما سبق يتضح أن معارضة روسيا إصدار أي قانون دولي ضد سوريا، والذي جاء بعد خسارتها لمصالحها الاستراتيجية في ليبيا لصالح حلف الناتو وحلفائه، كان عاملا محفزا لتأكيد حضورها خارج حدودها السياسية للقيام بأدوار ومهام موازية للدور الأمريكي.

الفرع الثاني: الخطابات والتصريحات الرسمية:

تباينت الخطابات والتصريحات الروسية والأمريكية حول ما يحدث في سوريا، وهو ما خلق تكتلات ومحاور (المحور الأول بقيادة روسيا وبوكلاء اقليميين إيران وحزب الله، المحور الثاني بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبوكلاء اقليميين تركيا، السعودية وقطر) تجمعها المصالح المشتركة.

اتسم الخطاب الروسي الأمريكي في بداية الأزمة بدعوة نظام بشار الأسد إلى البدئ في عملية الإصلاحات، قبل أن يتحول الخطاب الأمريكي فيما بعد إلى خطاب صريح يدعو لمغادرة الأسد من منصبه، وقد وصلت الخطابات الأمريكية إلى حد التلويح بتوجيه ضربة عسكرية في ظل اتهامها لبشار الأسد باستخدام السلاح الكيماوي، الأمر الذي نفته روسيا وأكدت أن المعارضة السورية هي من استخدمته، وبعد فشل الولايات المتحدة في استصدار أي قرار أممي ضد سوريا نتيجة استخدام روسيا لحق النقض في مجلس الأمن الدولي، لجأت إلى فرض عقوبات أحادية الجانب، وفي نفس السياق أكدت روسيا تعاونها مع الحكومة السورية لتخفيف الضغط على النظام السوري نتيجة تلك العقوبات، وتمسكها بموقفها الدائم والداعم لسوريا[1].

وبعد أن وصلت لهجة الخطاب الرسمي ذروته، في ظل تزايد المطالب الغربية بفتح تحقيق بشأن الاستخدام السوري للأسلحة الكيماوية ضد شعبها، سعت روسيا إلى محاولة إيجاد حل سلمي يجنب روسيا الضربة العسكرية التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مفاوضات جمعت الطرفين توصل الطرفان على مقترح تفكيك الأسلحة الكيماوية السورية[2].

الفرع الثالث: الدفع بعمليات التسوية في سوريا:

بعد منع روسيا أي قرار لضرب سوريا، كرست جهودها الدبلوماسية لمحاولة حل الأزمة سياسيا، وقد وافقت على عقد مؤتمر **جنيف 1** في 30 جويلية 2012، بهدف حل الأزمة سياسيا، إلا أن المؤتمر فشل بسبب تضارب في وجهات النظر بين أمريكا وروسيا حول رحيل الرئيس "بشار الأسد" من عدمه، ففي حين تمسكت موسكو ببقاء الأسد في ظل حكومة توافق وطني، رفضت ذلك واشنطن جملة وتفصيلا.[3]

---

[1] أمجد سالم عطوان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 100-103

[2] المرجع نفسه، ص ص. 104-105.

[3] نهرين جواد شرقي، مرجع سبق ذكره، ص. 203.

ولعل ما أشعل الصراع بين واشنطن وموسكو هو استخدام نظام بشار الأسد للسلاح الكيماوي عام 2013 في غوطتي دمشق الشرقية والغربية، ورغم أن النظام السوري نفى ذلك، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إثبات ذلك بجمع الدلائل، واعتبرت ذلك خطا أحمرا لا يمكن للنظام تجاوزه مع التهديد بتوجيه ضربة عسكرية على سوريا، إلا أن روسيا واجهت ذلك من خلال إفشالها لجميع القرارات ضد سوريا في مجلس الأمن، وبعد الشد والجذب بين الطرفين اقترحت روسيا وضع الأسلحة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية وهو ما وافقت عليه النظام السوري ولم تعترض عليه أمريكا[1].

مع بداية عام 2014 عمل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون كيري John Kerry" ونظيره الروسي "سيرجي لافروف" على تهيئة الظروف لعقد مؤتمر **جنيف 2**، إلا أن هذا المؤتمر فشل مثل سابقه، بسبب رفض النظام السوري بند هيئة الحكم الانتقالي، واصراره فقط على مناقشة ملف الجماعات الإرهابية[2]، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" يحمل مسؤولية فشل المؤتمر للنظام السوري والروسي، في إشارة منه إلى ضرورة رحيل الأسد، وهو نفس رأي حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

تواصلت جهود الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لإيجاد حل للأزمة السورية، من خلال مؤتمر **جنيف 3** عام 2016حيث بدأت المفاوضات غير المباشرة التي قادها مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، " ستيفان دي مستورا Staffan de Mistura" فما كادت تنطلق حتى توقفت بعد فشله في إقناع النظام بتنفيذ أي من الالتزامات الإنسانية التي حددها قرار مجلس الأمن رقم 2254 ، مع بقاء الروس يدعمون الأسد سياسيا وحتى عسكريا، ما جعل المعارضة تصرح أن هذه المفاوضات هي إضاعة للوقت، في الوقت الذي تعمل فيه روسيا على إضعاف المعارضة في الواقع عسكريا إلى الحد الذي لا تعود فيه قادرة على مقاومة التسوية التي تراها روسيا، أما الولايات المتحدة فرغم التقليل من حدة الصراعات إلا أنها طالبت المعارضة بحضور المفاوضات، والتأكيد على رحيل الأسد[3].

ولقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 بالإجماع في 18 ديسمبر 2015 المتعلق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سوريا، ليحول اتفاق فيينا إلى قرار أممي. وينص القرار على انتقال سياسي سلمي في سورية بغضون 18 شهراً ينتهي بانتخابات حرة وشفافة بإشراف دولي، وذلك بعد مرحلة

---

[1] "مجزرة الكيماوي: استمرار في نهج واختبار للمجتمع الدولي"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تم تصفح الموقع يوم 30 مارس 2021، نقلا عن: http://www.harmoon.org

[2] "مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا"، تم تصفح الموقع يوم 30 مارس 2021، نقلا عن: http://www.syriainside.com

[3] "لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ؟"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2021، نقلا عن: http://www.alarab.co.uk

انتقالية إلى نظام ديمقراطي تعددي، إلا أن ذلك بقي حبراً على ورق مع دعم روسيا المستمر لحملات النظام السورية والمليشيات الإيرانية ضد قوات المعارضة السورية.[1]

وبالتزامن مع سيطرة قوات النظام السوري على مدينة حلب نهاية العام 2016، دعت روسيا وتركيا وإيران إلى جلسات تفاوضية في العاصمة الكازاخية أستانا، لتعقد سبع جولات من المفاوضات "الأمنية" في أستانا أنتجت ما عرف باتفاقات "خفض التصعيد" (انظر الخريطة 1) في مناطق سيطرة المعارضة السورية، بظل استمرار الخروقات للاتفاقات من قبل قوات النظام السوري.

[1] رامي سويد، "تعرّف إلى مسار "تصفية" القضية السورية... من جنيف إلى سوتشي"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2021، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk

خريطة رقم 17: مناطق خفض التصعيد

المصدر: "مناطق خفض التصعيد بسوريا.. أين وكيف؟" https://www.aljazeera.net

هذا ودعت روسيا لما أسمته "حوارا سوريا شاملا" في سوتشي سنة 2018، من أجل كتابة دستور جديد وإجراء انتخابات ومشاركة للمعارضة في السلطة، ليكون هذا التصور الروسي بديلا للمرحلة الانتقالية التي تحدث عنها بيان جنيف 2012 والذي جرت على أساسه مفاوضات جنيف.[1]

من خلال ما سبق يمكننا القول أنه لم تستطع جميع المسارات التي تم عقدها خلال الفترة ما بين جوان 2012 و مارس 2018، إيجاد حل فعلي للأزمة السورية، وذلك راجع إلى التأثير السلبي للقوى الفاعلة في الصراع (روسيا وأمريكا)، مما أدى إلى عدم وجود خطة واضحة لتسوية سلمية نهائية للأزمة. بل تحولت إلى ساحة لصراع الإرادات الدولية بشأن الأزمة السورية (مجلس الأمن) وانعكس ذلك بقوة على مسار جنيف الذي تعتمده بعض القوى كإطار مناسب تنطلق عبره التسوية (حالة الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والدول العربية)، بينما ترفضه قوى أخرى تحاول خلق مسارات جديد موازية تعبر عن مكاسبها فى ذلك الصراع (حالة روسيا ورعايتها لمساري الآستانا وسوتشى).

المطلب الثاني: المجال الجيو اقتصادي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

الفرع الأول: سوريا كساحة للتنافس الدولي على خطوط أنابيب الطاقة:

بدأ احتدام الصراع الدولي على خطوط إمداد أنابيب النفط والغاز يتفاقم، عندما أدركت موسكو خطر التدخلات الأمريكية والأوروبية، حيث سعت لاتباع استراتيجية جديدة تؤمن استقرار صادراتها من دون أن تكون عرضة للتحكم من أحد، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية آنذاك تبحث بقوة عن مصادر احتياطية لطاقة بديلة عن مصادر الخليج العربي. التي قد يهددها تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والاضطراب السائد في العلاقات مع إيران التي تتحكم بمضيق هرمز الذي يمر عبره أكثر من 15 مليون برميل نفط يوميا، والذي زاد في هذا هو أوضاع المخزون الهائل للطاقة تحت مياه بحر قزوين والدول المحيطة به، وأصبحت تلك المنطقة محط أنظار الدول الكبيرة المستهلكة للطاقة فعملت على وضع خطط لخلق بدائل على خطوط الإمداد وتجنب المرور في الأراضي الروسية كي لا تتحكم روسيا في هذه الإمدادات لتحقيق أهدافها السياسية[2].

إن موقع سورية الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لا يقل عن أهميتها الاقتصادية، فقد حمل التنافس الروسي الأمريكي تجاه الأزمة السورية أبعاد اقتصادية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحفاظ على أمن الطاقة، وإبعاد روسيا عن مكانتها كدولة متسيدة على سوق الطاقة، وطرق

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أسماء حداد، "الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية"، تم تصفح الموقع يوم:22 أوت 2021، نقلا عن: http://www.democraticac.de

إمدادها، فخططت بعد احتلال العراق عام 2003 لاجتياح سوريا بعد أن أصبحت ممرا رئيسا لمرور أنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجه في العراق والجزيرة العربية إلى دول أوروبا.[1]

إن من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الجيوبولتيكية تكمن في مساعدة حلفائها لامتلاك صناعة الطاقة، وتحقيق نموها الاقتصادي، وذلك من أجل التحرك خارج النفوذ الروسي، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتم بناء خطوط أنابيب تمر تحت بحر قزوين لتنقل النفط والغاز عبر كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، ومنها إلى جورجيا وتركيا لكي تتجنب المرور عبر كل من روسيا وإيران، وهي بذلك تضمن سلامة تلك الأنابيب من أي قوة معادية، وذلك التحرك الأمريكي جاء ردا على مطالبة روسيا في عام 2010 بضرورة إشراك الجميع، ومنهم إيران في مفاوضات ممرات الطاقة، وعدم استجابة روسيا للمطالبات بخصوص إخراج قواتها من جورجيا وأذربيجان، والموقف الروسي يعود إلى قلق الكرملين من مستقبل الموارد النفطية والصراع المحموم الذي يجري عليها، واحتمالية محاصرتها بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين على مناطق وجود النفط والغاز في بحر قزوين، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك في الكثير من المرات.[2]

إن الاستراتيجية التي تم اعتمادها لم تقتصر على نفط وغاز بحر قزوين فحسب، بل اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ضرب المشروع الروسي ومحاصرتها، فقد شجعت أمريكا حليفتها قطر، والتي تمثل الدولة رقم 2 في إنتاج الغاز بتقنياته المتقدمة على إنشاء خط لنقل الغاز القطري بخط أنابيب من قطر مرورا بالسعودية، ومنها إلى الأردن لينتهي في سوريا، وليلتقي بخط الغاز المصري، ومنه إلى تركيا، وذلك المشروع وضع سورية ونظامها أمام خيارين، **الأول:** أن توافق سورية على العرض القطري – السعودي – التركي، و**الثاني:** الرفض والوقوف مع حلفائها الروسيين والإيرانيين، وعليه فتلك المعادلة تبين أهمية سوريا في ممرات الغاز، و الحكومة السورية اختارت عقد اتفاق لإنشاء خط غاز من بحر قزوين مرورا بالعراق وسوريا لينتهي بلبنان في سواحلها على البحر البيض المتوسط.

إن الحكومة السورية اعتمدت سياسة البحار الأربعة، والتي ستحول سورية إلى مركز تجاري وسط البحر الأسود والبحر البيض المتوسط وبحر قزوين والخليج العربي ، وبذلك ستكون نقطة توصيل لدول الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج العربي وغرب آسيا، فقد استغلت سورية موقعها المتميز لتوقع مع الحكومتين العراقية والإيرانية في العام 2011 اتفاقية لنقل الغاز الإيراني عبر العراق إلى سوريا بتكلفة قدرها 10 مليارات دولار، حيث يبدأ ذلك الخط من ميناء "عسلوية" الإيراني إلى سوريا، وهناك خط آخر

[1] قاسم محمد عبيد ومرتضى نعيم كاظم، "التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام 2011"، مجلة قضايا سياسية، ع 59، (2019)، ص. 7.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 7-8.

يتم انشاءه من إيران لينقل الغاز عبر العراق ثم إلى دمشق ومنها إلى لبنان عبر البحر البيض المتوسط ليصل الى اوروبا.

هذا وقد كان للاكتشافات التي ظهرت في منطقة "قارة" قرب الحدود اللبنانية بالقرب من قاعدة "طرطوس" الروسية قابلتها اكتشافات غازية إسرائيلية في حقل "لفياتان" الاسرائيلي تلك الاكتشافات حفزت روح التنافس بينهما على تصدير الغاز إلى أوروبا.[1]

إن الصراع الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أصبح باديا للعيان تحديدا في سوريا التي برز دورها كممر محتمل لخطوط النفط والغاز، ونتيجة لذلك وجدت سوريا نفسها محل للتجاذبات الدولية والإقليمية، ونظرا لإدراكها لدور روسيا المؤثر في أمن الطاقة وطرق العبور، قررت سوريا التواجد ضمن الفلك الروسي ومجاله الحيوي. وتسعى روسيا لمنع قيام أي مشروع يقلل من هيمنتها على أوروبا في مجال إمدادات الغاز، الذي يمثل بالنسبة لها ورقة ضغط ضد أوروبا[2].

تعتبر مسألة التنافس الدولي على أسواق الغاز العالمية من الأسباب الرئيسية لانخراط روسيا في النزاع السوري، وعلى الرغم من أن سوريا لا تمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، حيث قدرت احتياطاتها ب 8،5 ترليون قدم مكعب إلا أنها تمتلك موقعا على خريطة مد خطوط أنابيب نقل الغاز[3].

إن اشتداد التنافس بين روسيا وأكبر المنتجين للغاز، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لإيجاد بديل للغاز الروسي جعل سوريا بموقعها الجيواستراتيجي ذات أولوية بارزو في المشروعين المقترحين من طرف موسكو وواشنطن[4] لنقل الغاز الإيراني القطري، حيث قدر احتياطي الغاز في إيران 1،8 مليار قدم مكعب، وقطر ب 890 مليار قدم مكعب[5] عام 2017، وذلك حسب التقرير السنوي لمجلة النفط الإحصائية البريطانية BPStatistical Review لعام 2018[6].

هذا وتشكل خطوط أنابيب الغاز دافعا جيواستراتيجيا للقوى المنافسة في سوريا وعاملا محفزا لاستمرار الحرب ومبررا خفيا للتدخل العسكري الروسي، **فالمشروع الأول "خط الأنابيب الإسلامي"** اقترحته إيران في 2009، وتم التوقيع عليه سنة 2011 وتقدر قيمته ب 10 مليار دولار، وينطلق المشروع

---

[1] قاسم محمد عبيد ومرتضى نعيم كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 8-9.

[2] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سبق ذكره.

[3] مسعود حبشي وعبد الناصر جندلي، " البعد الجيوستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية تجاه النزاع السوري"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 8، ع 2، (2020)، ص. 359.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، التنافس الدولي على الغاز إلى مزيد من الحروب والمفاجئات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (ب س ن))، ص ص. 103-104.

[5] Index Mundi, Natural Gaz Reserves by country, http://www.indexmundi.com

[6] B. Dudle, Rrtrived from Bp states Tikal review of world energy, http://on.bp.com

من إيران مرورا بالعراق وصولا إلى أوروبا، وهو المشروع الذي تدعمه روسيا لخلق تحالف إقليمي ضد الهيمنة الامريكية في المنطقة[1]، أما **المشروع الثاني** فهو انشاء خط لنقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر سوريا مرورا بالسعودية، وهو المشروع الذي تدعمه أمريكا من أجل **أولا** الغاء التبعية للغاز الروسي **ثانيا** عزل إيران، إلا أن بشار الأسد رفض هذا المشروع، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى اسقاطه والحرص على وصول نظام حليف لها إلى الحكم في سوريا[2]، وهو الأمر الذي تجد فيه روسيا تهديدا حقيقيا لأمنها الطاقوي.

خريطة رقم 18: توضح مسار الغاز المار عبر سورية وفق الرؤية الروسية والامريكية

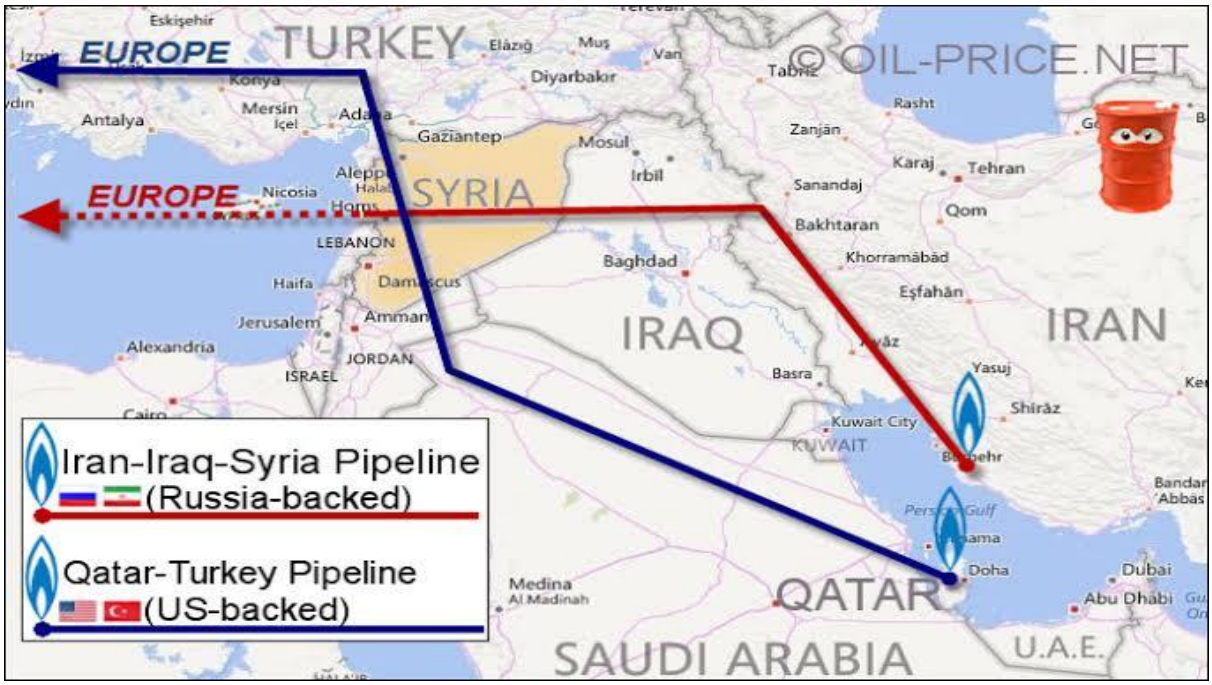

المصدر: جوان حمو، "سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها"، نقلا عن: http://www.harmoon.org

وعليه فإن سوريا تعد منطقة مهمة لعبور الغاز من مناطق عدة إلى أوروبا، فبعد أن استطاعت روسيا افشال مشروع خط أنابيب "نابوكو Nabucco" الأوروبي الذي تدعمه واشنطن من أجل نقل الغاز من آسيا الوسطى (من تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم تركيا والتي يتم توزيعه من خلالها إلى

[1] Costigan, T. Syria conflict and regional pipeline Geo-strategy. Sydney: Centre for counter hegemonic studies, p. 5

[2] عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره. ص 163.

أوروبا)، وهو مشروع بنفس أهداف المشروع القطري، فإن سيطرة روسيا على سوريا سيضمن إفشال المشروع القطري.[1]

وبالتالي فإن قضية الطاقة تبرز كأهم المصالح الروسية الامريكية في الأزمة السورية، خاصة في ظل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي.

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية:

اتخذت روسيا موقفا واضحا برفض جميع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية مع حلفائها من الدول الغربية كخطوة منها لتضييق الخناق على النظام السوري، وأكدت موسكو أن فرض العقوبات على سوريا، لا ينبغي أن يكون من طرف دولة أو مجموعة من الدول، بل يجب أن يكون من قبل مجلس الأمن الدولي، وبعد رفضها لمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب.

طبقت واشنطن مجموعة واسعة من العقوبات والتي شملت الرئيس السوري والعديد من المسؤولين داخل النظام، المؤسسات العامة، تجميد الأموال الموجودة في واشنطن وحظر للتعاملات التجارية مع الأشخاص الذين شملتهم العقوبات، هذا وقد وسعت الحكومة الامريكية من العقوبات لتشمل شركة تسويق النفط السورية والشركة السورية للنفط، وتجميد كل الأصول السورية الموجودة على الأراضي الامريكية، أو التي تقع تحت الاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد منعت تلك العقوبات على الأمريكيين القيام باستثمارات أو تقديم خدمات لسوريا، كما حظرت استيراد المنتجات النفطية السورية[2].

- **قانون قيصر، والعقوبات الأميركية على سوريا**

في ديسمبر 2019 أقر الكونغرس الأميركي "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين" حيث يشترط هذا القانون على السلطة التنفيذية الأميركية فرض عقوبات على الأشخاص والشركات والكيانات غير الأميركيين الذين:[3]

- يقدمون الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو يشاركون في صفقات مع كبار المسؤولين السوريين أو مع الحكومة السورية بشكل مباشر.

---

[1] جوان حمو، "سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أكتوبر 2021، نقلا عن: http://www.harmoon.org

[2] نبيل مرزوق، "العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري"، تم تصفح الموقع يوم 02 أكتوبر 2021، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net

[3] مركز كارتر، "العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا"، ص. 10. نقلا عن: https://www.cartercenter.org

- كانوا متعاقدين عسكريين أو مرتزقة يعملون في سوريا لحساب الحكومة السورية أو روسيا أو إيران.
- يبيعون أو يؤمنون دعما، للمحافظة على نتاج سوريا من النفط والغاز الطبيعي، أو زيادته.
- يوفرون طائرات أو قطع غيار مستخدمة لأغراض عسكرية في سوريا.

هذا وقد عملت واشنطن على تشجيع القوى الدولية والإقليمية على فرض عقوبات على النظام السوري، فأعلن الاتحاد الأوروبي ما بين عام 2011 و2015 العديد من العقوبات على النظام في سوريا، وقد شملت تلك العقوبات 13 مسؤولا سوريا من بينها الرئيس بشار الأسد، كما أقرت العقوبات[1]:

- حظر السفر للعديد من الشخصيات من بينها الرئيس من الدخول إلى دوله.
- منع دول الاتحاد من بيع الأسلحة للحكومة السورية.
- حظر استيراد النفط السوري أو التعامل مع النفط السوري.
- حظر تصدير الخدمات إلى سوريا، كتوفير خدمات الشحن والتأمين، أو العديد من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى سوريا.
- منع الشركات الأوروبية من الاستثمار في قطاع الطاقة السورية.
- تجميد الأصول السورية.

وإلى جانب الاتحاد الأوروبي فقد حذت جامعة الدول العربية نفس المسار، فأعلنت في 2011 بعد تعليق عضوية سوريا في الجامعة عن[2]:

- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية.
- وقف التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري.
- وقف المبادلات التجارية مع الحكومة السورية.

---

[1] أمجد سالم عطوان المعايطة، "الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية الروسية 2011-2016" (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2016)، ص. 90.

[2] "قائمة العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا"، الشعب، 28 نوفمبر 2011، القسم السياسي، نقلا عن: http://www.arabic.people.com

- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.

قامت روسيا بتقديم الدعم للحكومة السورية في مواجهة العقوبات الامريكية والأوروبية والعربية، حيث صرح "قدري جميل" نائب رئيس الوزراء السوري السابق أثناء زيارته لموسكو عام 2011 بأنه تم الاتفاق مع هذه الأخيرة على **أولا** تقديم قرض مالي، وكمية من العملة الصعبة لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي ضربت بسوريا نتيجة العقوبات المفروضة عليها، **ثانيا** تلقي المساعدات المالية من حلفائه (ايران، روسيا والصين) بمقدار 500 مليون دولار شهريا من المعاملات المالية، **ثالثا** النظام يقوم بتعاملاته الاقتصادية بالروبل الروسي واليوان الصيني تجنبا للعقوبات الغربية[1].

وفي نفس السياق صرح نائب وزير الخارجية الروسي أن بلاده تعتزم على زيادة المساعدات الإنسانية لسوريا في إطار برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة واليونيسيف، وكذا عبر القنوات الثنائية الروسية السورية[2].

المطلب الثالث: المجال العسكري للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا

شكل البعد العسكري مجالا أخر من مظاهر التنافس الروسي الأمريكي في سوريا، وتجلى ذلك بوضوح فيما يلي:

الفرع الأول: دعم أطراف الصراع:

قدمت موسكو وواشنطن الدعم العسكري لطرفي النزاع في سوريا "النظام السوري والمعارضة"، وذلك من خلال تزويد كل طرف بالمال والأسلحة، وكذا السماح للدول الإقليمية بتقديم المساعدات لأحد الأطراف (إيران والعراق بالنسبة لموسكو ودول الخليج وتركيا بالنسبة لواشنطن).

عملت روسيا على تقديم الدعم العسكري للنظام السوري من خلال:

1. إرسال الخبراء العسكريين والتقنيين لتدريب جيش النظام السوري على استخدام الأسلحة الروسية وإصلاح المعدات العسكرية السورية والتقنيات العسكرية المتطورة[3].
2. تقديم دعم مالي وتسخير الرحلات الروسية لنقل الجرحى والإصابات الخطيرة إلى روسيا[4].

---

[1] أمجد سالم عطوان المعايطة، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

[2] المرجع نفسه.

[3] Mohammad Salim Al-Rawashdeh, "International and Regional Political Competitions in Syria: Geo-political dimensions", Journal of Political Studies, Vol 25, Issue-1, 2018, p. 60.

[4] كاظم عكر، "عن الدور الروسي في الأزمة السورية وقضايا المنطقة"، نقلا عن: http://www.newlebnanon.info

ويعود دعم روسيا العسكري لسوريا إلى العلاقات الاستراتيجية التي تربط الدولتين، فقد بلغ حجم التجارة العسكرية السورية من روسيا حوالي 700 مليون دولار عام 2010، كما تعاقدت سوريا مع روسيا بصفقات عسكرية قيمتها أربعة مليارات دولار نهاية عام 2013.[1]

أما واشنطن فقد رفضت في بداية الأمر تسليح المعارضة، وأوكلت ذلك إلى حلفائها من الدول الإقليمية (السعودية، قطر وتركيا)، حيث عملوا على:[2]

- ✓ توفير الأموال والأسلحة
- ✓ تسهيل مرور الخدمات اللوجيستية عبر الحدود
- ✓ إنشاء مراكز للتدريب والقيادة

وفي جوان 2013 أعلن البيت الأبيض على عزم واشنطن على تسليح المعارضة، وإقامة معسكرات للتدريب، رغبة منها في تعديل موازين القوى بين النظام والمعارضة الذي أختل بعد "معركة القصير"* لصالح النظام.

وكإجراء سري عمل الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تسليح المعارضة في سوريا بكافة أنواع الأسلحة (الأسلحة المضادة للدروع، القذائف الصاروخية، مدافع الهاون)[3]، هذا وطالب الكونغرس بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار لوضع برنامج لتدريب وتجهيز عناصر خاضعة للتدقيق الأمني من المعارضة السورية المسلحة، كما أعلنت الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الكونغرس على تقديم حزمة جديدة من المساعدات تقدر بحوالي 27 مليون دولار، ليصل بذلك إجمال المساعدات الأمريكية إلى المعارضة السورية ما يقارب 287 مليون دولار[4].

وفي عام 2015 أعلنت واشنطن عن برنامج تدريبي، يهدف إلى تدريب وتسليح حوالي 5000 مقاتل معارض في الأردن استعدادا لمحاربة تنظيم "داعش"، إضافة إلى 15 ألف آخرين عام 2016، إلا أن هذا

---

[1] أحمد حسين الشيمي، "سوريا الدعم العسكري الروسي وضعف قدرات الثوار"، نقلا عن: http://ar.quwim.net

[2] تشارلز لستر، الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا (قطر: مركز بروكنجر الدوحة، 2014)، ص. 2.

* معركة القصير: هي معركة عسكرية بين الجيش السوري وحزب الله من جهة وقوات المعارضة السورية (الجيش الحر وجبهة النصرة) من جهة أخرى، وقد استمرت 18 يوما وانتهت بسيطرة الجيش السوري على المدينة.

[3] مايكل آيزنشتات وجيفري وايت، "برنامج تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة: عنصر جوهري في السياسة الأمريكية تجاه سوريا والعراق" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نقلا عن: https://www.wachigtoninstitute.org

[4] ماري هارف، "الخارجية الأمريكية: ترحيب بالائتلاف وزيادة الدعم اللوجستي للجيش الحر"، نقلا عن: http://www.aksalser.com

البرنامج تعرض للعديد من الانتقادات بسبب **أولا** تكلفته الباهظة التي بلغت 500 مليون دولار، **ثانيا** تنازل المقاتلين الذين دربتهم عن مركباتهم وذخيرتهم للمتشددين في سوريا.[1]

الفرع الثاني: التدخل العسكري في سوريا:

رفضت روسيا في بداية الأزمة فكرة التدخل العسكري، ودعت إلى تقديم الدعم والرعاية لإجراء الحوار بين النظام والمعارضة، من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع أطراف الصراع، كما رفضت فكرة تنحي بشار الأسد عن الحكم ووفرت الغطاء السياسي له في مجلس الأمن[2] من خلال استخدام حق الفيتو، ليتحول عسكريا صباح 30 سبتمبر 2015[3]، كاستجابة لطلب الرئيس الأسد لتقديم المساعدة العسكرية من موسكو، وقد صرح وزير الخارجية "سيرجي لافروف" أن الهدف من العملية العسكرية التي شنتها روسيا على سوريا هو تقديم الدعم لقوات النظام السوري في معركته ضد الإرهاب (أنظر الخريطة رقم 18)، إلا أنه وفي خطوة أبعد من ذلك قامت روسيا بعملية قصف جوي استهدفت من خلاله مجموعات المعارضة السورية المعتدلة (الجيش السوري الحر المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية).

[1] أمجد سالم عطوان المعايطة، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

[2] علي طه عبد الله الجميلي، "الأزمة السورية 2011 وآثارها على روسيا اقتصاديا وسياسيا"، مجلة كلية التربية للبنات، مج 31، ع 4، (28 ديسمبر 2020)، ص. 131.

[3] أبو عبد الله بسام، "استهداف سوريا: الأهداف والأبعاد"، مجلة دراسات تاريخية، ع 135، ص. 115.

خريطة رقم19: توضح الضربا الجوية الروسية على سوريا

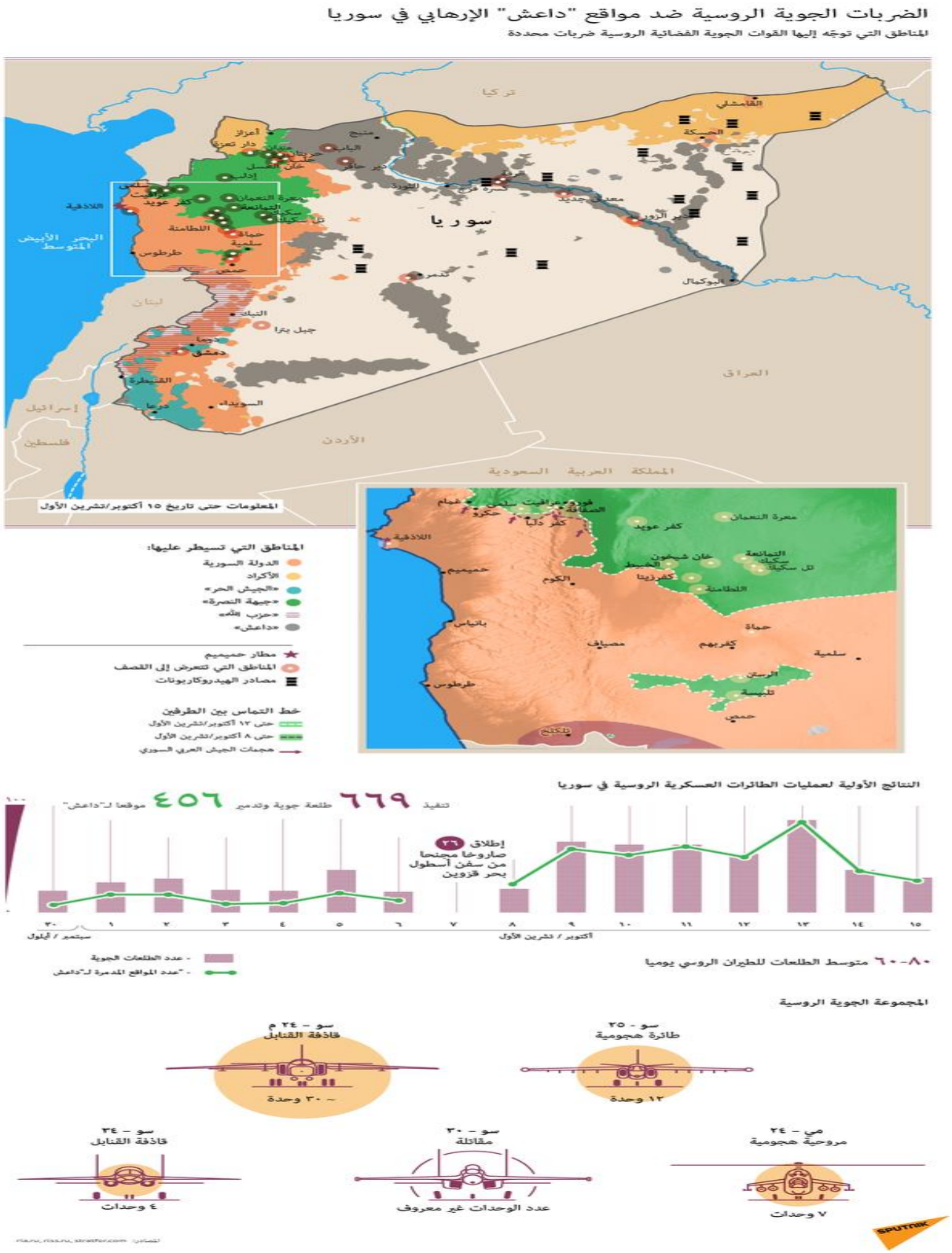

المصدر: https://arabic.sputniknews.com

وقد استعانة روسيا في إطار تدخلها العسكري في سوريا بقوات جوية، برية وبحرية، اين ضمت **القوة الجوية** الروسية 34 طائرة مقاتلة، كالمقاتلات من طراز (سو 30 أس أم اولانكر-سي) والمطاردات من طراز (سو 34 فولباك)، و 12 مروحية من طراز (مي 24 هايند) تستخدم في القصف، ومروحيات نقل من طراز (مي 8/ هيب) مخصصة لمهمات البحث والإنقاذ، إضافة إلى سلاح الاستخبارات الجوي، وطائرات بدون طيار، أما فيما يخص **القوات البرية** الروسية التي انتشرت في سوريا فقد اشتملت على ناقلات الجند المصفحة من طراز (ربي تي ار 80)، ودبابات القتال من طراز (تي 90)، ومدفعية الميدان، وهناك أيضا صواريخ أرض جو من طراز (إي إي-22 غرايهاد)، وأنظمة الحرب الالكترونية، والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري، كما أنشأت أيضا مركز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في مطار باسل الأسد الدولي في اللاذقية، ومركز عمليات مشترك بين روسيا وغيران في دمشق، أين تمثلت مهامها بدعم قوات النظام في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وكذلك تزويد القوات السورية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة صواريخ "أس أي-22" والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات، وتدريب قوات النظام العسكرية[1].

وتجدر الإشارة أن ميليشيات الجيش الروسي "فاغنر" قد شاركت في العديد من الأعمال القتالية في سوريا منذ عام 2015، وحسب مجلة Foreign Policy الأمريكية فإن جميع العمليات العسكرية الخطيرة تسند إلى مقاتلي "فاغنر"، حيث أن هذه الأخيرة قد استطاعت السيطرة على "تدمر" عام 2017، بعد معركة عنيفة مع تنظيم الدولة، كما شاركت في معارك للسيطرة على حماة وحلب وإدلب، بالإضافة إلى مشاركتها في السيطرة على حقول نفطية قرب دير الزور عام 2017.[2]

على غرار الأنشطة القتالية تعمل "فاغنر" على حماية المنشآت النفطية ومناطق الموارد الطبيعية، وكذا حماية شخصيات مهمة للجانب الروسي.[3]

ولقد أدى التدخل العسكري الروسي إلى تدمير ما يقارب 1600 موقع تابع للجماعات الإرهابية على حد تعبيرهم، وقتل ما يزيد عن 279 منذ بداية الضربات.[4]

ويأتي التدخل العسكري الروسي في سوريا نتيجة العديد من العوامل والأبعاد تتمثل في:[1]

---

[1] حفيظة طالب والوليد أبو حنيفة، "التدخل العسكري الروسي في سوريا: قراءة في الخيارات الاستراتيجية والتداعيات الإقليمية"، مجلة السياسة العالمية، ع 2، (ديسمبر 2020)، ص ص. 106-107.

[2] مركز الخطابي للدراسات، "فاغنر ميليشيات الجيش الروسي في سوريا"، ص. 12.

[3] المرجع نفسه.

[4] مي غيث، "التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات"، نقلا عن: http://eipss-eg.org

- استراتيجية روسيا الرامية لاختراق "سياسة الاحتواء"* التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي ضدها بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الاوكرانية، من خلال فرض عقوبات اقتصادية، وطردها من مجموعة الثماني الصناعية، وتخفيض سعر النفط والغاز.

لذلك فإن روسيا تجد في تدخلها العسكري في سوريا أداة لمواجهة التعامل الغربي معها.

- الأهمية الاستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس، حيث تمثل هذه الأخيرة السد الوحيد لروسيا لمنع انتشار القوات البحرية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والحيلولة دون وصولها إلى البحار والمياه الدافئة.

- تعزيز التحالف مع إيران في سوريا كونها تشكل المنفذ البحري لطريق الحرير الحيوي (لكل من الصين وروسيا وإيران) للوصول إلى المياه الدافئة على البحر المتوسط.

- إعادة التوازن لجيش النظام السوري من خلال تجهيزه وتسليحه بعدما استطاعت المعارضة مجابهته والسيطرة على العديد من المناطق الجغرافية.

- تعزيز المصالح الاقتصادية الروسية، فسوريا تمثل حجر الزاوية لتحقيق المصالح الروسية أهمها صادرات الأسلحة الروسية، وواردات النفط السوري، وامتيازات حقول النفط والغاز السورية، إضافة إلى كون سواحل سوريا موطئ قدم لروسيا على المتوسط إلى البحار الدافئة.

- منع انتشار النشاط المسلح والأصولية الإسلامية، حيث ترى روسيا أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتيارات الإسلام بشكل دائم خاصة بعد 2001/9/11 في المنطقة يشكل خطرا عليها، لذلك فإن وجودها في سوريا هو بمثابة سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي على أراضيها لوجود جمهوريات إسلامية بالمنطقة الذي تتحدث عنه نظرية الدومينو* ، وهو ما أكده المحلل السياسي الروسي "يفجيني ياتانوفسكي" بأن الحراك العربي يمكن له أن يؤثر ويمتد إلى جمهوريات تقع في قلب العمق الروسي (تترستان وباشكورستان)[2].

---

[1] أحمد سعيد نوفل، "أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 2، ع76، (2016)، ص ص. 98-100.

* فكرة جيوبوليتيكية تحث الولايات المتحدة الأمريكية على التمركز في نقاط معينة من البر الاوراسي سواء عبر قواعد عسكرية أو أحلاف مركزية أو أنظمة صديقة في مناطق الهلال الداخلي.

* نظرية طرحها الرئيس الأمريكي السابق (دوايت ايزنهاور) تتمحور حول فكرة أنه إذا سقطت دولة تحت النفوذ الشيوعي فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ.

[2] حنان علي إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 154-156.

- محاربة الإرهاب، أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، حيث يرى السياسيون الروس أن بروز مثل هذه التنظيمات ونجاحها يدل على وجود خطأ في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في منطقة الشرق الأوسط[1].

وبالتالي فإن لجوء روسيا للتدخل العسكري على سوريا وبشكل منفرد، وإنهاء مهمة ذلك في مارس 2016، إنما يدل على تأكيدها ضرورة إحداث تغييرات على السياسة العالمية، وعودتها بقوة إلى الساحة الدولية.

على الجانب الآخر، كان الخيار العسكري ضمن الخيارات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في عام 2012 أن استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي يعتبر جريمة ضد الإنسانية، و"خطا أحمرا" يتطلب تغيير في قواعد اللعبة، وهو ما سيدفع واشنطن لتوجيه ضربة عسكرية ضده، إلا أن عدم موافقة الكونغرس الأمريكي على ذلك، جعل أوباما يتراجع عن ذلك. هذا وقد رحب الرئيس الأمريكي "أوباما" بمبادرة روسيا للتخلص من السلاح الكيماوي السوري بضمانات دولية، ومحذرا أنه في حال فشلت هذه الجهود فسيكون توجيه ضربة للنظام السوري أمرا ضروريا، وقد بدأ النظام السوري بتسليم شحنات الكيماوي على مراحل[2].

إلا أن أمريكا تدخلت عسكريا في سوريا تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وقادت أول حملة عسكرية للتحالف الدولي، الذي شاركت فيه الأردن، البحرين، قطر، السعودية والامارات ضد مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في 23 سبتمبر 2014، بواسطة طائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار وصواريخ من طراز توماهوك أطلقت من سفن أمريكية في المياه الدولية في البحر الأحمر والخليج.[3]

على صعيد أخر وفي أكتوبر 2015 نشرت الولايات المتحدة الأمريكية أول دفعة من جنودها على الأراضي السورية حوالي خمسون جنديا من القوات الخاصة في دور استشاري غير قتالي، واستمرت واشنطن في تعزيز تواجدها العسكري في سوريا لمواجهة تنظيم الدولة، حيث وضعت ما لا يقل عن 1000 جندي أمريكي في الكويت كقوة احتياطية.[4]

---

[1] ميمونة سعيد آدم أبو رقاب، "التدخل الروسي في سوريا الدوافع والأهداف"، مجلة السودان، ع 7، (سبتمبر 2017)، ص 79.

[2] Abubaker Alamailes and Serdar Yurtsever, "Syrian Crisis In Scope of The Us-Russia Competition In Middle East", International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries, Dergisi ISSN: 2602 – 3970 / Dönem / Cilt: 2 / Sayı: 3, p. 38.

[3] المرجع نفسه.

[4] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 258.

ومع وصول "دونالد ترامب" إلى رئاسة الإدارة الأمريكية بداية عام 2017 أعلنت هذه الأخيرة زيادة عدد القوات الأمريكية في سوريا، بهدف مكافحة داعش في منطقة منبج، وردع أي تحرك تقوم به "قوات سوريا الديمقراطية" والقوات التركية الموجودة في المنطقة ضمن قوات "درع الفرات".[1](أنظر الخريطة 19).

خريطة رقم 20: توضح التواجد الأمريكي في سوريا

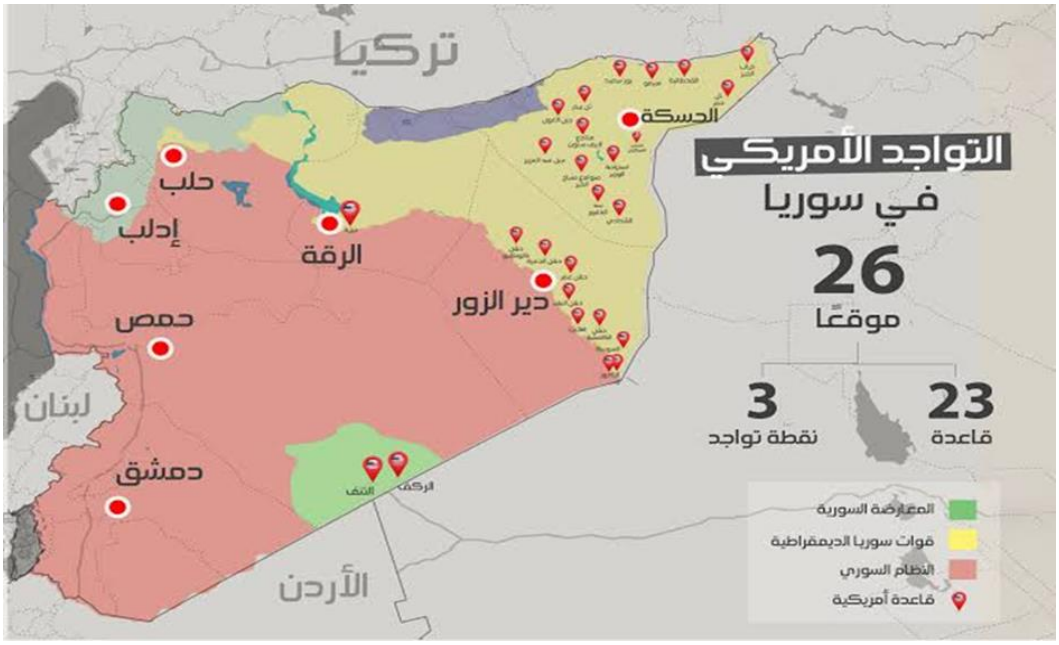

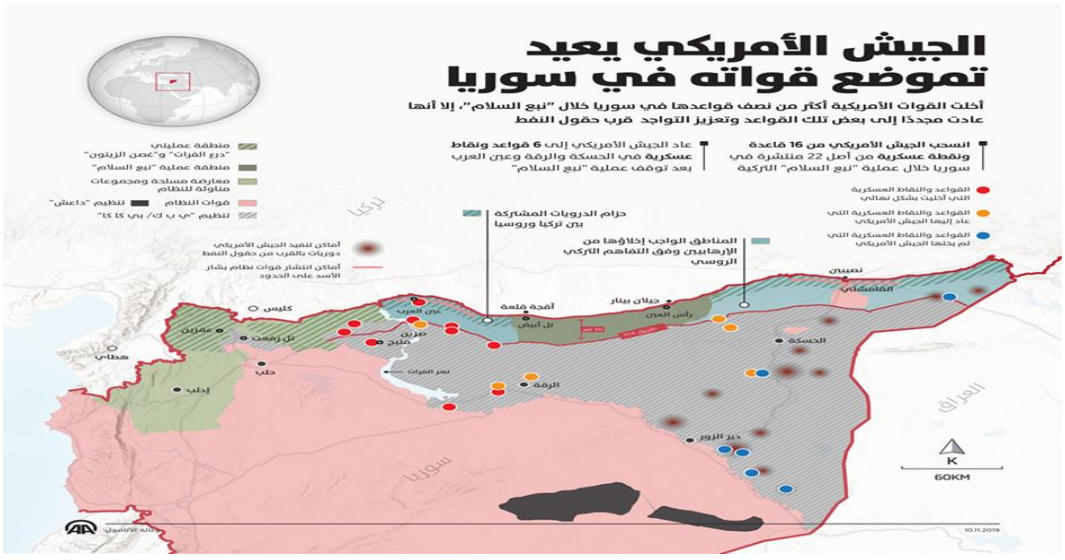

[1] مثنى فائق مرعي، "السياسة الأمريكية تجاه سوريا بين ادارتي أوباما وترامب..التحول والمحددات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص 3، (2019)، ص.12.

كما شنت واشنطن عام 2017 ضربة صاروخية، على قاعدة الشعيرات الجوية السورية بسبب اتهام دمشق بهجوم خان شيخون الكيميائي، وهو الأمر الذي دفع بروسيا لتعليق مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين أمريكا عام 2015 حول عدم الاعتراض لأي طرف في المجال الجوي السوري.[1]

هذا وقد جاءت الضربة العسكرية الثلاثية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا (انظر الخريطة 19) والتي استهدف مواقع سورية في دمشق وحمص يوم 14 أبريل 2018 والتي دامت أقل من ساعة، ردا على تنفيذ بشار الأسد للهجوم الكيميائي في دوما بالغوطة الشرقية في 07 أبريل 2018.[2]

خريطة رقم21: توضح الهجوم الثلاثي على سوريا

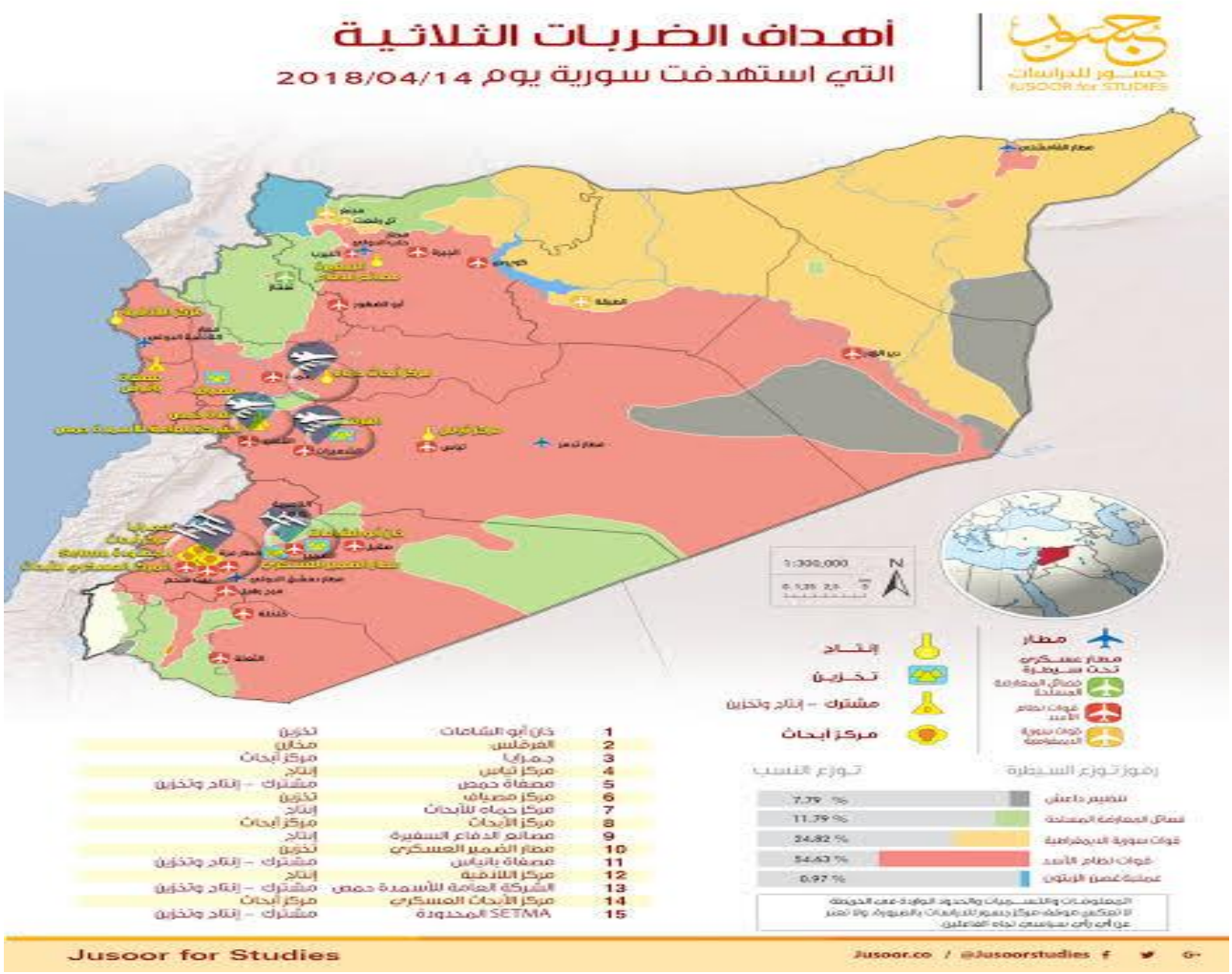

المصدر: جسور للدراسات، "الضربة العسكرية الثلاثية على سورية: الدلالات والآثار"، نقلا عن: https://jusoor.com

[1] نورهان السيد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

[2] جسور للدراسات، "الضربة العسكرية الثلاثية على سورية: الدلالات والآثار"، نقلا عن: https://jusoor.com

المبحث الرابع: مخرجات الأزمة السورية و آفاقها المستقبلية

أضحت سوريا مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 من أضعف الدول في منطقة الشرق الأوسط، وأحد بؤر الصراع المتنافس عليها إقليميا وعالمية، وهو ما جعلها تأخذ أبعادا دولية وتعقيدات معينة.

لقد أفرزت الحرب المستمرة في سوريا منذ أكثر من 11 عاما عن تداعيات عديدة على ثلاث مستويات داخلية، إقليمية ودولية، وعلى الرغم من أن الأزمة السورية لا تزال تطوراتها مفتوحة عل كافة الاحتمالات، إلا أن الأحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية تفيد في تحديد بعض السيناريوهات المحتملة لتطورات الأزمة في ظل التنافس الروسي الأمريكي فيها.

المطلب الأول: الانعكاسات المحلية، الإقليمية والدولية للأزمة السورية

أدى تعقد الأزمة في سوريا إلى انعكاسات خطيرة على البيئات الثلاث: المحلية، الإقليمية والدولية، وذلك راجع للأهمية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية التي تحظى بها سوريا بالنسبة لدول العالم خاصة الكبرى منها.

الفرع الأول: التداعيات الداخلية للأزمة السورية

أولا: التداعيات السياسية:

من أهم التداعيات السياسية المترتبة عن الأزمة السورية نجد:[1]

- حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار بتزايد النازحين واللاجئين، ونظرا لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، انتقلت الأزمة السورية من الداخل نحو خارج الجوار السوري (لبنان، تركيا، الأردن ...) فأصبحت أزمة إقليمية ثم دولية.

- تراجع سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد.

- انعدام الأمن في بعض المناطق السورية، نتيجة ظاهرة الاختطاف التي مارسها النظام والمعارضة.

- فشل المعارضة في اختيار قائد قادر على إدارة المرحلة الانتقالية.

[1] سعاد قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 165-166.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية:

مع دخول سورية الازمة عام 2011 يمكن وصف المشهد الاقتصادي بالمرعب، وذلك بسبب عدم وجود أية إدارة مركزية تحكم الاقتصاد السوري خصوصا بعد خروج الكثير من مساحات الأراضي من سيطرة الحكومة، وخروج العديد من المعابر عن سيطرتها، وبالتالي هذا ما جعل الانتاجية الزراعية لمعظم الأراضي خارج سيطرة الدولة، بالإضافة إلى فقدان أمكانية إدارة التجارة وأيضا خروج معظم الثروة النفطية من إدارتها، حيث انخفض انتاج النفط من 385 ألف برميل يوميا في عام 2010 إلى أقل من 24500 برميل يوميا في نهاية عام 2019، كل ذلك كان نتيجة الحرب والفوضى التي عرفتها سورية على مدى أكثر من أحدى عشرا عاما كانت كفيلة في انخفاض مستوى ناتج الدخل القومي لأقل من الربع، ويتضح من خلال بعض الدراسات أن الناتج المحلي الاجمالي قد خسر في أكثر التقديرات 163,3 مليار دولار أميركي ووصلت خسائر الاقتصاد السوري عام 2015 إلى 254,7 مليار دولار أميركي، ووصل التضخم إلى أكثر من 500 %، وفي بعض المناطق المحاصرة وصل إلى أكثر من 3000% وبالتالي انخفاض قيمة العملة السورية أكثر من عشرة أضعاف، ناهيك عن ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لأكثر من 4000% في بعض المناطق التي شهدت تأزمنًا واضطرابات ومشاكل.

لقد تأثر الاقتصاد بشكل كبير ويظهر هذا من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي السورية، ووفقا للبيانات الرسمية، حيث فقد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحلول نهاية عام 2018، ما نسبته 54% من المستوى الذي كان عليه في عام 2010، والجدير بالإشارة أنه في عام 2011 بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي 2.9 % بعد ان كانت 5,2 في عام 2010، كل هذه الارقام تعكس ما مدى تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة السورية[1]

إن الأزمة السورية أثرت إلى حد كبير على الاقتصاد السورية، في الجانب الزراعي، الصناعي، التجاري، سعر الصرف الليرة والثروات الطبيعية الغاز والنفط، فالحرب التي فرضت على البلاد تسببت في اضرار الاقتصاد الزراعي وأثرت على الانتاج مما أدى إلى انخفاضه بنسب كبيرة، وأيضا أثرت على التجارة وتسببت في انخفاض عوائدها كما أنها تسببت في خروج الكثير من المعامل الصناعية عن الانتاج مما أدى إلى انخفاض الانتاج الصناعي بشكل كبير جدا، وخسرت الحكومة أهم مصادر إيرادات العملة الصعبة للموازنة العامة من موارد طبيعية من نفط وغاز وغيرها... وذلك بسبب استمرار الحرب والاضطرابات على مدار اعوام 2011-2020 وهذا ما كبد القطاعات الاقتصادية السورية خسائر كبيرة وفي مقدمتها التجارة

[1] مضان أحمد العمر، "الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011-2020"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي بعنوان: تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي، لبنان، طرابلس، 2022/10/31)، متاح على الرابط: https://jilrc.com/archives/15972#_ftn36

والزراعة والصناعة وهذا ما نتج عن انكماش الناتج الاجمالي المحلي، والجدير بالقول أن سورية افتقدت الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح وغيره مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع الاسعار وارتفاع سعر صرف الليرة السورية، وهذا ما ترك أثر كبير على الاقتصاد السوري الذي ما زال يعاني من تداعيات تلك الازمة حتى الآن.[1]

ثالثا: التداعيات الاجتماعية:

لقد كان لتفاقم الأوضاع الاقتصادية في سوريا دور مدمر على الصعيد الاجتماعي، فقد شهدت سوريا تراجعا في عدد السكان حيث قدر التعداد السكاني لسنة 2019 بحوالي 19.6 مليون نسمة، ويعود هذا التراجع إلى تزايد عدد الوفيات جراء الحرب، وهجرة المواطنين السوريين، حيث بلغ عدد اللاجئين حوالي 6 مليون نسمة عام 2019، و7 مليون نسمة عام 2020.[2]

هذا وقد تركت الأزمة السورية آثارا سلبية على التعليم، فبعد أن كانت سوريا تحتل المرتبة 122 في سنة 2010 أصبحت تحتل المرتبة 184 عام 2020، ويعود سبب هذا التدني لتراجع معدل الالتحاق بالمدارس لسوء الأوضاع المعيشية، وتدني معدلات الانفاق على التعليم الذي وصل إلى 2.6% سنة 2019 من الناتج القومي الاجمالي.

كما تجدر الإشارة إلى قطاع الخدمات الصحية والذي لحق بمنشآته الدمار والخراب بسبب الحرب، حيث أصبح القطاع غير قادر على تقديم أبسط الخدمات للمواطن السوري، وهو ما سيزيد من معاناة الشعب السوري حتى بعد توقف الحرب، وسيزيد من عدد الضحايا إذا لم تكن هماك إصلاحات جادة للمؤسسات الصحية السورية.[3]

الفرع الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة السورية

أولا: إيران

تعتبر إيران أحد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري، منذ انطلاق الأزمة السورية في 2011، ولم تتوان عن دعمه بالمال والسلاح والخبرات العسكرية، كما أن ناقلات النفط الإيرانية كانت ترسي مرارا في الموانئ السورية لتزويد الحكومة السورية بما يلزم من المحروقات، في ظل العقوبات الدولية المفروضة على

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد علي سليم، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للأزمة السورية"، مجلة بحوث كلية الآداب، مج 32، ع 126، (30 سبتمبر 2021)، ص ص. 13-14.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 17-22.

سوريا، لا سيما قانون قيصر،[1] و سيشكل سقوط النظام السوري تحديا كبيرا لإيران، خاصة لدى المتشددين الذين يرون بأن الأزمة في سوريا ما هي إلا مؤامرة أمريكية إسرائيلية لإضعاف الدولة الإيرانية.

فالملاحظ لتطورات الأزمة في سوريا سيجد بأن عدم انخراط الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في الحرب السورية هي فرصة سانحة لاستنزاف إيران اقتصاديا في سورية نتيجة الدعم الإيراني للنظام السياسي السوري، هذا وقد كان للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن والدول الغربية ضد إيران العديد من الآثار السلبية، خاصة بعد إيقاف الصادرات والانتاج النفطي الذي يعد أكبر ثروة في للبلاد، مما أدى لانهيار العملة الإيرانية بسبب قلة العملة الصعبة وتباطئ الاقتصاد وارتفاع البطالة.[2]

ثانيا: تركيا

تخوفت تركيا طوال أمد الأزمة في سوريا بشأن مساعي الأكراد لتحقيق استقلالهم الذاتي وكذا من استثمار حزب العمال الكردستاني الأوضاع في شمال سوريا، واحتمالية شنه لهجمات عسكرية ضد الجيش التركي، بالإضافة لمشكلة تدفق اللاجئين الفارين من الحرب إلى أراضيها.

1-مخاطر القضية الكردية في ظل الأزمة الكردية:

إن النجاح الذي حققه الأكراد بإقامة إدارة خاصة بهم على الحدود التركية السورية في ثلاث مناطق (الجزيرة، عين العرب، عفرين) من جهة، واستطاعتهم التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد "داعش" في معركة "عين العرب" وتوسيع مناطق نفوذهم من جهة أخرى، شكل تهديدا أمنيا خطيرا لتركيا، وهو الأمر الذي جعل موقفها من الأزمة السورية يتحول من الدعوى لإسقاط النظام إلى السعي لمعالجة تهديدات الأكراد في شمال سوريا، ولقد شنت تركيا عمليتين عسكريتين في الشمال السوري (عمليات درع الفرات* وعملية غصن الزيتون*).[1]

---

[1] مركز الفرات للدراسات، " قراءة في تداعيات أبرز أحداث وتطورات عام 2022 على الأزمة السورية"، نقلا عن: https://firatn.com

[2] ذياب عبد جودة، "الولايات المتحدة الأمريكية وادارة الأزمات الدولية "الأزمة السورية انموذجا""، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015)، ص ص. 214-215.

* كانت عملية عبر الحدود من قبل الجيش التركي وجماعات المعارضة السورية المتحالفة مع تركيا، ضد قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وضد قوات سوريا الديمقراطية من 24 أوت 2016. وفي 29 مارس 2017، أعلن الجيش التركي رسميا أن عملية درع الفرات قد تمت بنجاح، ولقد كان للعملية هدفان: قريب هو دحر التنظيم من المدينة لتأمين المدن التركية الحدودية، واستراتيجي بعيد هو منع السيطرة الكردية على المدينة ودعم سيطرة المعارضة السورية عليها.

* هي عملية عسكرية شنتها تركيا وفصائل الجيش السوري الحر المدعومة من قبلها على مواقع قوات سوريا الديمقراطية المحيطة بمدينة عفرين السورية، تطالب الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا بعفرين والمنطقة المحيطة بها بوصفها

2- تدفق اللاجئون السوريين إلى الأراضي التركية:

اتخذت تركيا سياسة حذرة تجاه اللاجئين منذ بداية الأزمة بنشر قواتها العسكرية على طول الحدود التركية السورية، وتعتبر تركيا من أكثر الدول التي وصل إليها أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، حيث بلغ عددهم عام 2017 حوالي ثلاثة ملايين لاجئ، وفق الاحصائيات، وبلغ تواجدهم 4.2% من سكان تركيا.[2]

بالرغم من أن الحكومة التركية أبدت استعدادها لاستقبال اللاجئين السوريين إلا أنها كانت متخوفة من تسلل عناصر من "داعش" بصفتهم لاجئين سوريين، وإمكانية شنهم لهجمات إرهابية ضد تركيا، وللحيلولة دون ذلك نشرت قواتها العسكرية على طول الحدود السورية، إلا أنه ورغم ذلك شهدت تركيا عدت تفجيرات على فترات متفاوتة من الأزمة السورية، نتج عنها مئات الضحايا وكان أبرزها سنة 2016، حيث شهدت تركيا 25 هجوم استهدف المواطنين الأتراك، وقد نتج عنه مقتل 460 مواطن وسائح أجنبي ومئات الجرحى، ولقد تبنى حزب العمال الكردستاني 20 هجوم منها، وتبنت داعش 5 هجومات، هذا وتجدر الإشارة إلى أن جميع أطياف الشعب التركي قد رفضت موقف الحكومة من اللاجئين ونظمت مظاهرات في العديد من المدن ضد الوجود السوري في تركيا.[3]

ثالثا: إسرائيل

تتخوف إسرائيل من قيام مواجهة عسكرية على حدودها الشمالية، سواء مع لبنان من خلال حزب الله اللبناني، أو مع سوريا والميليشيات المسلحة فيها التابعة لإيران، وهو ما قد يؤدي إلى شل البنية التحتية لإسرائيل، تزامنا مع جهود إيرانية لتحويل سوريا لنقطة انطلاق لعمليات عسكرية ضد إسرائيل وتعزيز قدراتها الهجومية، وللحيلولة دون توسع هذه المخاطر اعتمدت إسرائيل على تكتيك "الحرب بين الحروب" في التعاطي مع تطورات وتداعيات الأزمة السورية، فمنذ عام 2013 نفذت إسرائيل أكثر من 130 ضربة على سوريا، استهدفت من خلالها شحنات من الأسلحة الموجهة حسبها إلى حزب الله، ومنذ أواخر

إقليم عفرين. يذكر أن إقليم عفرين يشكل منطقة معزولة عن بقية مناطق الفدرالية الديمقراطية ويحيط به مناطق تسيطر عليها فصائل عملية درع الفرات والمعارضة السورية والحكومة السورية.

[1] مهدي عمر التميمي، "تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي 2011-2018"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر –غزة-، 2019)، ص ص. 88-89.

[2] Soner Cagaptay and Maya Yalkin, "Syrian Refugees in Turkey", at : https://www.washingtoninstitute.org

[3] مهدي عمر التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 91-93.

عام 2017 وسعت استهدافاتها لتشمل منشآت عسكرية إيرانية في سوريا مع استهداف بعض المناطق المحدودة في الجولان السوري المحتل.[1]

الفرع الثالث: الانعكاسات الدولية للأزمة السورية

على الصعيد الدولي أدت الأزمة السورية إلى ظهور موجة جديدة من الهجرة واللجوء نحو الدول الاوروبية، وظهور الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكذا تصاعد التوترات بين روسيا وأمريكا.

أولا: زيادة عدد اللاجئين إلى الدول الأوروبية:

يمثل التدفق غير المسبوق للاجئين إلى الدول الأوروبية، والذي دفعت به الحرب الأهلية في سوريا، تحديا هائلا أمام الاتحاد الاوروبي، ولقد تم الاعلان عن اللجوء كأزمة في عام 2015 لعاملين: **أولا**: عدم كفاية سياسات دول الاتحاد الاوروبي، **ثانيا:** الافتقار إلى الارادة السياسية للاستجابة الفعالة والانسانية لتدفق طالبي اللجوء[2]، ولقد قبلت دول الاتحاد الاوروبي عام 2018 أكثر من 96000 شخص سوري.[3]

وتتباين مواقف الدول الأوروبية من لجوء السوريين، فبعضها ينظر إليها من زاوية أمنية، وبعضها الآخر يراها تهديدا ديموغرافيا وإخلالا بالتركيبة السكانية لدول الاتحاد الأوروبي، لذا تبدو أوروبا اليوم متفرقة وعاجزة عن التفاعل مع أزمة اللاجئين ما بين مناهض وآخر مرحب، ولكل منهم أسبابه ومبرراته.

هذا ويمثل العبء المالي للمهاجرين مشكلة أخرى للدول الأوروبية، فقد تكبدت الحكومات ومنظمات الإغاثة حوالي 15 مليار دولار.

من ناحية أخرى، فقد شكل ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى أوروبا على نحو غير مسبوق، في ظل تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا، التي تشجع على معاداة المهاجرين، وتدعو لطردهم، قضية يستخدمها المعارضين خاصة اليمينيين لتحقيق مكاسب سياسية لهم.[4]

---

[1] Nadav Ben Hour, and Michael Eisenstadt," The Great Middle Eastern War of 2019", at: https://www.washingtoninstitute.org

[2] فاطمة حرب سليمان، "السياسات الاوروبية تجاه اللاجئين السوريين "دراسة مقارنة بين اليونان وألمانيا""، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر –غزة-، 2018)، ص. 52.

[3] Zoe Todd, "By the Numbers: Syrian Refugees Around the World", at: 2019, https://www.pbs.org

[4] وليد يونسي، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي "التحدي والاستجابة""، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع1، (أفريل 2019)، ص. 454.

ثانيا: خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا:

اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول التطورات في سوريا، بما في ذلك موضوع العمل العسكري والحلول السياسية ومستقبل بشار الأسد، وقد دعت العديد من القوى العالمية إلى اتخاذ إجراءات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015 لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا، لكن الدول الأوروبية والولايات المتحدة اختلفتا حول أي الدول يجب أن تكون على طاولة المفاوضات من أجل السلام.

وفي غضون ذلك، دعا الاتحاد الأوروبي إلى حضوره إلى جانب إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين في محادثات السلام في سوريا، إلى جانب إمكانية حضور السعودية وتركيا، لكن الأمريكيين اعتقدوا أن محادثات السلام في سوريا يجب أن تشارك فيه إيران وروسيا والولايات المتحدة والسعودية وتركيا، ولا تتطلب وجود الاوروبيين.[1]

كما تسببت قضية الضربة العسكرية على سوريا في حدوث خلاف بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، فمع أن الولايات المتحدة أرادت في البداية مواجهة عسكرية مع حكومة بشار الأسد، إلا أن الاتحاد الأوروبي سعى إلى تجنب الضربة العسكرية قدر الإمكان بسبب قربه الجغرافي من المنطقة وقضية المهاجرين، لكن بعض السياسيين الأوروبيين أيدوا توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسوريا، الأمر الذي أثار كثيرا من الجدل.[2]

ثالثا: تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا:

منذ بدء الأزمة السورية، دعمت روسيا النظام السوري، وردت الولايات المتحدة بدعم جماعات المعارضة السورية وضغطت على بشار الأسد للتنحي، وهكذا أصبحت سوريا أحد بؤر التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة.

وتشهد منطقة شمال شرقي سوريا (شرقي الفرات) تنافسا حادا بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كونها منطقة غنية بالثروة النفطية، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، الأمر الذي يظهر استياء الروس، ويظهر ذلك جليا في قول الأميرال ألكسندر كاربوف Alexander Karpov "أن قوات النظام السوري قادرة على التعامل باستقلالية مع المجموعات الارهابية على أراضيها، وأن العمليات العسكرية الأمريكية في مناطق شرقي الفرات تعرقل مساعي التسوية السياسية في سوريا"، وعليه فإن روسيا ترى في الوجود العسكري الأمريكي ودول التحالف الدولي لمحاربة الارهاب على

[1] علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014)، ص. 23.

[2] المرجع نفسه.

أنه غير قانوني، في حين ترى في وجودها العسكري عمل قانوني لأنه جاء بناء على طلب من النظام السوري.[1]

ولقد وقعت اشتباكات بين القوات الروسية والأمريكية عام 2018 في منطقة تبعد بحوالي 200 كيلومتر عن حقل خشام النفطي، حيث تعرضت القوات الأمريكية لهجوم من قبل القوات الخاصة الروسية المعروفة باسم "فاغنر".[2]

ومنذ مطلع عام 2020 اندلعت اشتباكات بين القوات الروسية والأمريكية في شمال سوريا، ولقد كانت معظم هذه الاشتباكات في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، وتعود أسباب تلك الاشتباكات إلى مطالبة المنافسين بحقول النفط في المنطقة، والتي أغلبيتها مرتبطة بعقود مع الشركات النفطية الروسية.

وفي هذا الصدد يقول يوان مورغان –أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة لندن- "أن احتمال حدوث مواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد ازداد ازديادا كبيرا".

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي

تدل المعطيات المحلية، الإقليمية والدولية إلى تحول سوريا لساحة صراع تتجاذبها التناقضات الإقليمية والدولية، ما مكن من غلبة العامل العسكري في الملف السوري، لذلك كثرت التكهنات بشأن مآلات الوضع في سوريا في المستقبل، خاصة بعد فشل كل المساعي الدولية في إيجاد حل للأزمة يرضي جميع الأطراف. وسيتم عرض مجموعة من السيناريوهات في هذا المبحث، بهدف استشراف مستقبل الأزمة السورية.

الفرع الأول: سيناريو استمرار الأزمة السورية

يستند هذا السيناريو إلى استمرار الأزمة السورية بين النظام والمعارضة وفق مباراة صفرية غير محسومة لأحد الطرفين، وهو ما يصب في صالح القوى الإقليمية والدولية المتنافسة فيها وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تتقاطع وتتعارض مصالحهما في الشرق الأوسط وسوريا بالتحديد لكن هذا لا يدعو إلى القول أنهما تعيشان أجواء الحرب الباردة بعد.[3]

---

[1] أمين العاصي، " تعزيزات أميركية إلى سورية: ترسيخ وجود في شرقي الفرات يقلق الروس"، تم تصفح الموقع يوم: 21 مارس 2021، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk/politics

[2] Neil Hauer, US-Russia standoffs in northeast Syria: Just getting started, at : https://www.mei.edu/publications/us-russia-standoffs-northeast-syria-just-getting-started

[3] Jacob l Shapirom, "Russia-us Relations and the future of Syria", Valdai papers 37 august 2017, p. 16.

وفي اطار التنافس الروسي الأمريكي في سوريا فكلتا القوتين تعملان تحت افتراض عام مفاده أن سوريا يمكن أن تعود كما كانت من جديدة مستقرة و موحدة، في حال توقف القتال فيها، وهذا يبقى مجرد افتراض لا غير و بعيدا عن الأهداف الخفية للطرفين من التدخل في سوريا فإن أهدافهما المباشرة تتمثل في القضاء على تنظيم القاعدة و تنظيم الدولة الاسلامية، إلا أن الاختلاف الجوهر تكمن في طريقة رؤيتهما للنظام السياسي الجديد ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تشكيل نظام سياسي ديمقراطي حسب تعبيرها مع اقصاء بشار الأسد الرئيس الحالي لسوريا، تسعى روسيا إلى القضاء على كل الجماعات المتمردة و المعارضة للنظام القائم و الإبقاء على الأسد كحاكم شرعي[1].

سواء أدركت روسيا والولايات المتحدة ذلك أم لا فإن هذا يبقى مجرد خيال و ليس سياسة قابلة للتطبيق فسوريا بلد "محترق" لن يعيد تجميعه لا الضغوطات الدبلوماسية ولا التفجيرات المتكررة لأن السبب الرئيسي لتفاقم الأوضاع داخل سوريا هو التنوع العرقي والاثني والطائفي فيها، فالطائفة السنية تعتبر الفئة الأكثر تشكيلا للبنية الديمغرافية السورية و منهم تتشكل القوات التابعة لتنظيم الدولة الاسلامية والقاعدة والجيش السوري الحر، إضافة إلى الأفراد السوريين السنيين الموالين لبشار الأسد، فالولايات المتحدة وروسيا ترفضان رفضا قاطعا نظاما سياسيا تتكون تشكيلته أساسا من هذين التنظيمين، كما أن الجيش السوري الحر ليس قويا بما فيه الكفاية ليقف في وجه التنظيمين أيضا[2].

هذا وتفيد الاحصائيات أنه قبل الحرب كانت الفئة السنية تشكل 68% من الشعب السوري و10% أكراد، أما العلويون يشكلون 11% والذين يعتبرون الفئة الأكثر موالاة لبشار الأسد، أما الأكراد السوريين فموالون لوحدات حماية الشعب، ورغم اختلافهم الطائفي إلا أنهم يتنافسون على النفوذ.[3]

اجمالا يمكن القول أن دعم أطراف الأزمة من قبل الحلفاء الإقليمين والدوليين أحد العوامل المهمة لاستمرار الأزمة وعدم القدرة على الوصول إلى حل، وهو ما يساهم في فشل الدولة السورية، أي عدم قدرت الدولة على فرض سلطتها وتحقيق الأمن لأفرادها، خاصة مع وجود تنظيمات ومليشيات مسلحة تقاتل النظام، وتعمل على نشر الفوضى في أنحاء سوريا لدرجة قد تصل إلى حرب أهلية، حيث تظهر الخريطة رقم 20 تقسيمات مناطق نفوذ كل مجموعة، وتعتبر سببا آخر لصعوبة انتهاء الصراع السوري، حيث لا يبدو أن أي طرف من الأطراف المتقاتلة قريبة من النصر العسكري على الأطراف الأخرى. فمثلا لكي تتمكن المعارضة من كسب المعركة، عليها أن تهزم القوات الحكومية وقوات تنظيم الدولة

[1] Ibid, p. 9.
[2] Jacob l Shapiro, Opcit, p. 10.
[3] Ibid.

الإسلامية في نفس الوقت، وهو الأمر الذي لا تستطيع أي من الأطراف تحقيقه لأن اقتراب أحد الأطراف من تحقيق النصر سيؤدي بالطرفين الأخرين إلى التعاون والتحالف مع أطراف أخرى من أجل تجنب الهزيمة المحتملة.

خريطة رقم22: توضح توزيع القوى على الأراضي السورية

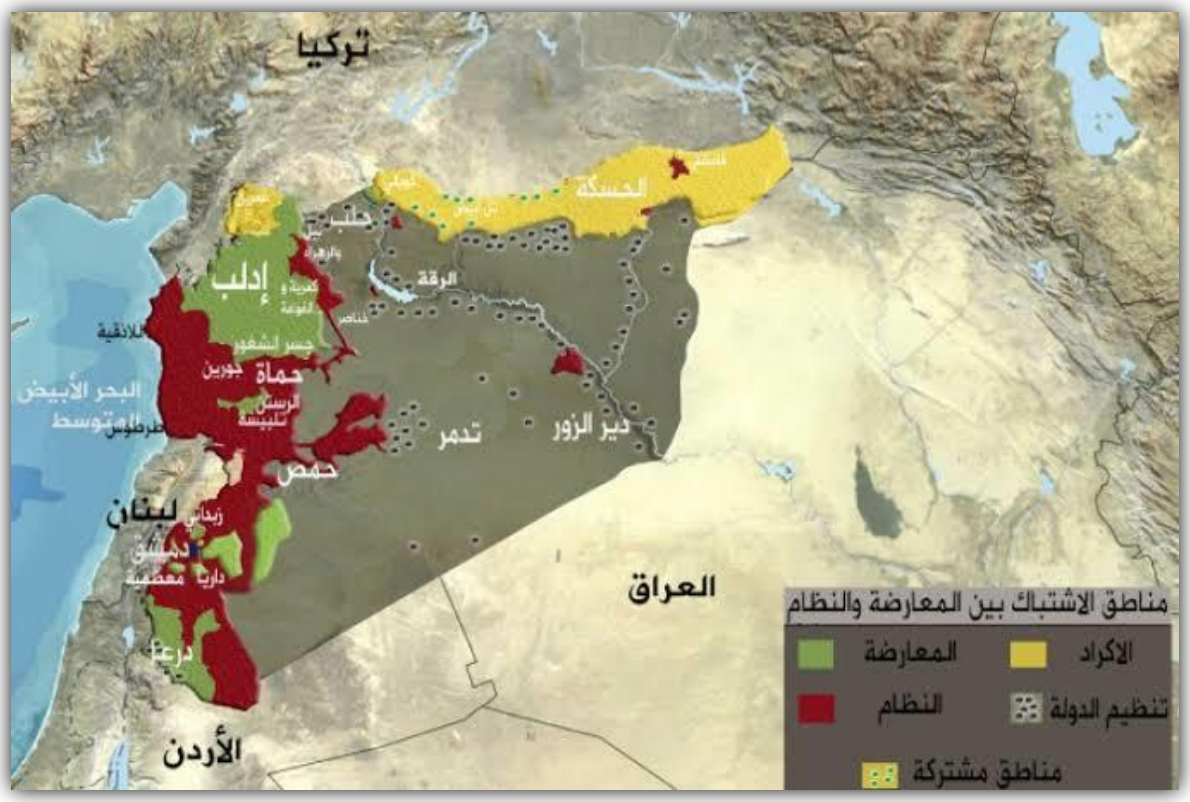

المصدر: https://aljazeera.net

الفرع الثاني الثاني: سيناريو استمرار النظام السوري

النظام السوري وفق هذا السيناريو يستمر برئاسة بشار الأسد وذلك من خلال قضاء الجيش السوري على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، خاصة وأن الحضور الروسي الحليف الأول لسوريا أخذ ابعادا عسكرية وسياسية، وتهدف بالأساس إلى[1]:

- ✓ ضمان مصالحة دائمة بين دمشق والأكراد، إضافة إلى كل الأطياف والجماعات العرقية الفرعية والجماعات القبلية.
- ✓ ضمان الانسحاب الأمريكي من سوريا.
- ✓ تصفية مناطق الاحتلال التركي فيها.

[1] Jacob l Shapiro, Opcit, p. 4.

ورغم أن البعض كان قد ذهب إلى أن سوريا ستقسم إلى ثلاثة مناطق حيوية :**المنطقة الأولى** تسيطر عليها فلول بشار الأسد التي ستعمل على الحفاظ على النظام من خلال السيطرة على المدن الكبرى والمعاقل الساحلية وهي بالأساس تابعة للطائفة العلوية، **المنطقة الثانية** يسيطر عليها الأكراد السوريون التي تنقسم بدورها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى صغيرة و معزولة في عفرين واخرى كبيرة في الشمال السوري و التي كانت قبل الحرب تتمتع بموارد طبيعية كبيرة و أراضي زراعية واسعة، لذا فإن هذه المنطقة تبقى دائما تحت تهديد هجومات تنظيم "داعش" وتركيا، **المنطقة الثالثة** تتشكل أساسا من العرب السنة لكنها أيضا تتشكل من طوائف و مجموعات أخرى، وهو ما يجعلها غير خاضعة لأي قانون، بل كل مجموعة ستسعى إلى التفوق و بسط النفوذ في الداخل السوري من خلال شن هجومات على الأكراد أو قوات النظام أو التوسع خارج الحدود العراقية السورية المليئة بالثغرات، وتضغط بشكل متواصل على الدول المجاورة[1].

رغم التفوق الروسي في سوريا على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن العديد من المراقبين يرون أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن قد توجه إلى المجال العسكري في تدخله في سوريا، لأنه المجال الوحيد الذي لا يزال بإمكانه إظهار تفوقه فيه[2]، هذا وقد أشاروا أيضا إلى التعامل مع مشروع الأوراسيا كموضوع هامشي يتضاءل أمام الصراعات الدولية القائمة ويختزلونه في سياق مبادرة الحزام والطريق الصينية، أي أن الموضوع لا يعدو أن يكون تعاونا ثنائيا بين روسيا والصين ودول أخرى من آسيا الوسطى[3].

إن ما يحدث في الآونة الأخيرة خاصة ما تعلق بالقضية الأوكرانية يدحض تفسيرات و تأويلات المراقبين السياسيين المتداولة على نطاق واسع فبرغم من الخناق الذي فرضته أمريكا وأروبا والغرب ككل على روسيا، كالعقوبات الاقتصادية التي شملت وقف المبادلات التجارية أي التصدير و الاستيراد من وإلى روسيا، وعزلها عن نظام سويفت Swift واقصائها من كل التظاهرات الرياضية إلا أن هذا عاد بالفائدة عليها، فروسيا استغلت ورقة الطاقة وفرضت منطقها على الغرب، الذي اضطر إلى بدء محادثات ومفاوضات جديدة مع روسيا من أجل إعادة النظر في كل المعاملات التي كانت قيد التوقيف، وإن اضطرها ذلك إلى الدفع بالروبل الروسي، وهو ما طلبته أي روسيا كشرط أساسي من أجل فتح باب المحادثات، وقد كانت المجر والمانيا من الدول الأولى التي بادرت إلى العدول عن قرارات العقوبات بعد أن وجدت نفسها محاصرة من دون بدائل، كما أن المحاور الجديدة التي شكلتها روسيا وأخرى اعادتها إلى الواجهة وضعت الولايات المتحدة الامريكية و الغرب عامة في مأزق.

---

[1] Ibid, p. 10.

[2] "How rotten is Russia's army ?", The economist april 30th-may6th 2022, At: https://www.economist.com

[3] Konstantin Truevtsev, "Russia's new Middle East Strategy: countries and focal points", p. 7. At: https://valdaiclub.com.

إن التفوق الروسي في سوريا يقابله تراجع أمريكي كبير في سوريا والشرق الأوسط ككل، فالإدارتين الأمريكيتين الحالية والسابقة لم تكونا على قدر تطلعات المجتمع الدولي، حيث اتسمت الإدارة الاولى بالجدل بداية من فوز مرشح الجمهوريين دونالد ترامب، نتيجة القرارات والسياسات الغير المدروسة التي أقرها أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة "اسرائيل"، ووقف الاتفاق النووي الايراني، إضافة إلى تعهده بالانسحاب من حلف الناتو الذي راه عبئا على أمريكا، أما الإدارة الثانية و التي يقودها "جو بايدن"، فهي الأخرى ضعيفة جدا فقد وصفت عهدته في مقال لمجلة The Week على أنها شلال من التحديات، أين بلغ التضخم فيها أعلى مستوى له منذ 40 عاما، وارتفعت اسعار الغاز إلى ما يقرب 5 دولارات للغالون الواحد، كما أن شعبيته تتضاءل يوميا حيث بلغت في الفترة الأخيرة 41% وهي نسبة أقل من سابقه دونالد ترامب[1].

أما على المستوى الأوروبي وفي ظل التفوق الروسي في الازمة الاكرانية، دول مثل فرنسا، المانيا وبريطانيا باتت متخوفة من تكلفة العيش أكثر من الحرب ذاتها، وهي اليوم تنظر إلى إعادة النظر في العقوبات المفروضة على روسيا تحت ضغط الرأي العام المحلي والأوروبي ككل، فقد أظهرت استطلاعات للرأي في فرنسا أن ما نسبته 40% من المواطنين يريدون عودة السترات الصفراء للمطالبة بالعدالة الاقتصادية، وفي ايطاليا 51% يؤيدون رفع العقوبات عن روسيا من أجل تحرير الاقتصاد، وفي المانيا 80% ضد إرسال أسلحة إضافية إلى أوكرانيا، وضرورة إيجاد حل سلمي سريع[2].

من خلال جملة المعطيات السابقة يظهر جليا التفوق الروسي في الأوضاع الدولية وهو ما يعني تأكيد تفوقها في سوريا، الأمر الذي يقابله تراجع أمريكي، ما يعني بقاء النظام السوري واستحالة إعادة الاستقرار بشكل كلي وفي فترة قصيرة في سوريا.

الفرع الثالث: سيناريو سقوط النظام وتقسيم سوريا

رغم البوادر التي تظهر بين الفينة و الأخرى و التي توحي بإمكانية تحسن الأوضاع في سوريا بين التصريحات ومخرجات اللقاءات والقمم ،إلا أن الأوضاع لا زالت متأزمة و تسير نحو مزيد من التعقد، فالقمة الثلاثية التي كان قد عقدها كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و الرئيس التركي طيب رجب اردوغان والرئيس الإيراني حسن روحاني، وهي الدول الضامنة لمسار استانا في انقرة في 16-90-2021 لم تعكس نتائجها أي توافق في الملفات الخلافية التي تم اختزالها في خمسة ملفات: إدلب، اللجنة الدستورية ،إعادة الإعمار، الأوضاع الإنسانية ومسألة عودة اللاجئين، بل وسعت من الخلافات لأن كل الأطراف

[1] "Biden: can he pull his presidency out of a tailspin?", The week 25-06-2022, Volume 22, Issue 1083, P. 16.

[2] Matthew Karnitschnig, "Puttin's attack on democracy is working.just look at Europe", politico, volume 28, (September 8-14- 2022), p. 17.

المشاركة تنظر إلى الحلول التي تخدم مصالحها، فروسيا وإيران داعمتان لنظام بشار الأسد، أما تركيا فإلى وقت قريب كانت مساندة للمعارضة[1]، لكن وفي 19 أوت 2022 خرج الرئيس التركي طيب رجب اوردوغان بتصريح رأت فيه المعارضة السورية "خيانة"، حيث جاء في فحوى تصريحاته أن المعارضة السورية والنظام بحاجة إلى المصالحة، مشيرا إلى أن هدف أنقرة في سوريا هو التوصل لحل سياسي، إضافة إلى تصريحات أخرى أدلى بها وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو في محاولة استيعاب غضب المعارضة السورية بقوله إلا أن تركيا لن تخذلها، ورغم ذلك فإن التسوية ضرورية لاستقرار و سلام دائمين، الأمر الذي من شأنه أن يؤجج المعارضة السورية بكل أطيافها وتصعيد الأوضاع، خاصة وأن تركيا التي كانت دائما داعمة لها غيرت لهجتها وطريقة خطابها، فبعد أن كانت تستخدم مصطلح "النظام" اليوم أصبحت تستخدم مصطلح "الحكومة السورية" وهو دليل على الاعتراف بالسلطات السورية كحاكم شرعي للبلاد وهو ما يعني عمليا تخلي تركيا عن الجهود السابقة لإسقاطها[2]، ومن هذا المنطلق لن تكون المعارضة السورية وحدها من تصعد الأوضاع، فالقضية الكردية هي الأخرى لا تزال عالقة خاصة وأنها معادلة في الأجندة الأمريكية حيث تتخذها ورقة ضغط تحت مسمى حماية الأقليات العرقية، وبالعودة إلى القرار التركي بتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، فإن الهدف منها هو ترحيل اللاجئين السوريين خلال عام 2023، وهي الورقة التي يستغلها أردوغان لتعزيز فرص فوزه بالرئاسيات القادمة، خاصة وأنه كان قد ناقش مشروع "ممر السلام "من قبل، من أجل إعادة توطين نحو مليون سوري، وهو ما يعتبر حسب تحليلات البعض "احتلالا ناعما" لأن إعادة التوطين ستكون في الشمال السوري وهو ما يعني منطقة تمدد تركي.

تعتبر تركيا أكبر شريك تجاري واقتصادي لروسيا حيث بلغت المبادلات بينهما حول 30 مليار دولار عام 2021، وهو ما يخولها لتكون شريكا استراتيجيا، هذا وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات السياسية التركية الروسية كانت متناقضة ومتوترة خاصة عام 2015 حيث كانتا على حافة الحرب بسبب القضية السورية، إلا أن العلاقات تحسنت بعد قمة استانا عام 2017وهي علاقات تؤرق الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، لأن حلفاء روسيا يعتبرون حلفاء للنظام السوري القائم[3].

إن الوجود الإيراني أيضا في معادلة الأزمة السورية يزيد من تعقد الأمور، فإيران المحاصرة من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف النووي وقضية تخصيب اليورانيوم تحاول أن تعوض

---

[1] "كيف عكست القمة الثلاثية تباين المواقف حول سوريا"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2022، نقلا عن: https://futureuae.com

[2] " دور روسي: أهداف الرئيس التركي من الانفتاح على "الحكومة" السورية"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2022، نقلا عن: https://futureuae.com

[3] Konstantin Truvtsev, Opcit, p. 16.

الطرق المسدودة، بمحاولة التوغل في سوريا ودعمها لحزب الله اللبناني الذي يشكل واحدا من الأطراف المشاركة في الأزمة السورية، واستغلال فرصة افلاس الدولة اللبنانية والانفلات الأمني فيها في محاولة منها لتكون ذات قرار سيادي في الأزمة السورية، إلى جانب القوى الكبرى كأمريكا وروسيا، هذه الأخيرة أي روسيا استغلت هي الاخرى العلاقات الإيرانية المتأزمة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب لتصنع حليفا جديدا لها في منطقة الشرق الأوسط، فالهدف الأول من إبرام الاتفاق النووي مع إيران كان من أجل احتواء قوات الدولة الاسلامية في العراق، لكن وفي نفس الوقت الولايات المتحدة الامريكية لا تريد أن يشكل شيعة بغداد مقاطعة لهم تابعة لإيران، لأن هذا من شأنه أن يعرقل مشروع الشرق الأوسط الكبير، في نفس الوقت يشكل وجود إيران إلى جانب روسيا فرصة سانحة أمامها لتحقيق المشروع الاوراسي الكبير، خاصة وأن إيران تختصر عليها طرق التجارة لأن الممر الشمالي الجنوبي الذي يربط ساحل بحر البلطيق الروسي بميناء " بندر عباس" الإيراني على المحيط الهندي يعد نقطة حيوية لممرات التجارة، فالسلع اليوم تستغرق حولي عشرين يوما من جنوب إيران الى ضواحي بوترسبورغ، ويومين أو خمسة أيام أخرى للوصول إلى موانئ جنوب أسيا[1].

رغم أن روسيا لا تهتم بتوسع إيران غربا إلا أنها لن تسمح بالنفوذ الفارسي في القوقاز، كما لن تقبل النفوذ التركي هناك أيضا، كما أن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لن تسمحا بامتلاك إيران لقوة نووية وفرض هيمنة إقليمية، ولن تسمحا لتركيا أيضا بتشكيل قوة عربية سنية موحدة في سوريا، لأن هذا لا يصب في مصلحتهما[2].

يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن حسب مقال لمجلة "الشؤون الخارجية" إلى تصميم المستقبل بما يتوافق مع نسخته من الماضي، فدخوله إلى أوكرانيا ليس بسبب الخوف من توسع حلف الناتو شرقا أو بسبب استفزازات الغرب له، وإنما يرى فيه حقا مقدسا من أجل مشروع روسيا الكبرى[3]، وهو الحال مع الوضع في سوريا، فروسيا تحمي نظام بشار الأسد من أجل مشروعها لوضع حد للهيمنة الامريكية، وهو ما كرره مرارا وتكرارا إلى جانب حليفه الصين حول ضرورة القضاء على الاحادية القطبية، والمضي نحو عالم متعدد الاقطاب وهو ما يحدث فعلا في الوقت الحالي ، فالتراجع الأمريكي قابله صعود صيني وعودة روسية، وقد ابانت الحرب الاكرانية مدى التشتت الذي يعرفه الغرب وحديث أوساط عن

[1] Ibid, p. 7.

[2] Fiona hill and Angela stent, "The world putin wants : how distortions about the past feed delusions about the future", Foreign affairs, Volume 101. Number 5, (September- october 2022), p.16.

[3] "Cities under siege: russia's compain intensifies :the week", issue 1374, 12 march2022, p. 108.

توريط الولايات المتحدة الامريكية لأوكرانيا في الحرب، وفشلها في فرض عقوبات فعالة على روسيا، لأنه وحسب نفس المقال، روسيا قامت "بعسكرة" الطاقة والحبوب والمواد الأساسية منتهجة بذلك الأسلوب الستاليني الذي بدوره اضطهد الأوكرانيين من خلال تبني سياسة Holodmor أو القتل بالمجاعة سنة 1932- 1933، ففي ذلك الوقت واليوم أيضا لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغرب بصفة عامة ايقاف روسيا[1]، خاصة وأن الصين رفضت فرض عقوبات عليها كما أن الحرب القائمة بين روسيا واوروبا ترى فيها الصين شأنا داخليا، إضافة إلى وزير الخارجية الهندي الذي صرح من قبل بالقول أن روسيا شريك مهم في العديد من المجالات أهمها الغذاء، الطاقة والأسلحة خاصة لعالم الجنوب[2]، وهذا الأمر يتماشى مع رؤية بوتن لعالم الجنوب الذي ينتظر منه الحياد في صراعه مع امريكا واوروبا حول العديد من القضايا أهمها الأوكرانية والسورية، فدول "البريكس" : البرازيل، الهند، الصين، جنوب افريقيا، إضافة إلى روسيا مع إمكانية ضم الأرجنتين، إيران والسعودية وتركيا، إضافة إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تستمر في ضم دول جديدة آخرها إيران التي كانت عضوا مراقبا فقط لتصبح اليوم كاملة العضوية، ومع كافة هؤلاء الشركاء والحلفاء يمكن أن تشكل روسيا نسبة مئوية من سكان العالم ونسبة مئوية كبيرة من الدخل الخام العالمي وتنصب نفسها قائدة لعالم الجنوب.[3]

إذن اليوم الحديث عن سوريا لا يمكن اختزالها في حرب أهلية وطائفية ولا بين نظام ومعارضة، بل أصبح الحديث عن حرب باردة جديدة توشك أن تتحول إلى حرب فعلية.

في سياق أخر وعلى المستوى العربي يلاحظ أن توترات جديدة ظهرت وقد تتأزم مع الأيام المقبلة بعد عودة العلاقات بين بعض الدول العربية والنظام السوري، فالإمارات العربية المتحدة التي عملت على عزل سوريا عن مقعدها في الجامعة العربية عام 2012 في قمة أصدقاء سوريا التي انعقدت بتونس، أعادت العلاقات إلى ما قبل الحرب واستقبلت الرئيس السوري بشار الأسد بشكل عادي.

سوريا كما سبقت الإشارة إليه دولة " محترقة" خلقت خلافات وصراعات داخلية، إقليمية ودولية أخرى، عرفت تدخل أطراف عديدة كل ينظر إليها بما يخدم مصالحه فقط، حتى أصبح الحديث اليوم عن " سايكس بيكو" جديدة بدل حلول سلمية تعيدها إلى ما كانت عليه أو على الأقل تعمل على تخفيف حدة الأزمات التي خلفتها وستخلفها، وقد ذهب البعض لحد وضع خرائط لسوريا الجديدة في مرحلة ما

[1] Ibid, p. 4.

[2] Fiona hill and Angela stent, Opcit, p. 120.

[3] Ibid, 121.

بعد الحرب كما هو الحال مع الخريطة التي طرحها "جوشوان لاندس" مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوم الأمريكية لتقسيم سوريا.

خريطة رقم23: توضيح شكل تقسيم سورية وفق المنظور الأمريكي

المصدر: مقابلة تلفيزيونيه لفريد زكريا مع جوشوان لاندس، على قناة CNN بتاريخ 8 نوفمبر 2014، نقلا عن: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com

استنادا إلى الخريطة فإن سوريا تقسم لدولتين شمالية للسنة بكل تجمعاتهم باللون الأحمر وعاصمتها حلب وجنوبية علوية تحيط بإسرائيل وتحميها باللون الأخضر وعاصمتها دمشق، إلا أن الشعب السوري رفض كل مشاريع التقسيم وأكد بأنه لن يكون وسيلة في أيدي القوى الخارجية لتحقيق أطماعها في سوريا.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى هذا الفصل الذي تناول الأزمة السورية كدراسة حالة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشهد الساحة السورية صراعا معقدا على المستوى الداخلي والخارجي، حيث نجد أن الاقتتال الداخلي ما هو إلا انعكاس للتنافس الإقليمي والدولي حول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص لتحقيق مصالح وأهداف محددة، ولم يعد حل الأزمة متوقفا على الأطراف الداخلية فقط، بل يستوجب ذلك اتفاق وتفاهم بين القوى الخارجية "موسكو وواشنطن" اللتان تلعبان الدور الأبرز في تسيير الأزمة السورية، فسوريا تحظى بموقع مهم في إطار التحالفات الإقليمية والدولية، وهو ما جعل من الأزمة تأخذ بعدا إقليميا ودوليا.

- يعود الموقف الروسي الداعم للنظام في سوريا، إلى إدراك الإدارة الروسية بأن سوريا هي أخر قلاع لها في منطقة الشرق الوسط، وأن خسارتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني خروج الروس من المنطقة نهائيا، وبالتالي سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة وزيادة نفوذها على منطقة القوقاز ووسط آسيا عبر حليفتها تركيا، وهو ما يؤدي إلى المساس بالأمن القومي الروسي من خلال تشجيع الحركات الانفصالية في المنطقة.

- سعت الولايات المتحدة في بداية الازمة السورية إلى تقوية المعارضة السورية المسلحة ووفرت لها كامل الدعم الأمني والمالي والتسليح العسكري، وكانت تتوقع أن ينهار النظام السوري بشكل سريع، وهو الأمر الذي كان سيساهم في تحقيق أهدافها في المنطقة.

- تسعى كل من روسيا وأمريكا إلى تعزيز تواجدها في سوريا خاصة في ظل الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز وعلى اعتبار سوريا دولة عبور رئيسية لأنابيب الغاز، فإن روسيا تدرك جيدا أهمية سوريا في الفكر الاستراتيجي الأوروبي لفك الحصار عنه في مجال الطاقة، لذلك تسعى للحيلولة دون حدوث ذلك بتعزيز تواجدها في سوريا ودعمها للنظام السوري، لأن سقوط النظام يؤدي إلى تراجع دورها على سوق الغاز الأوروبي كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري إلى أوروبا، وهو ما سيكبد روسيا خسائر مالية كبيرة والذي ينعكس بدوره على أدوارها السياسية في الساحة الدولية. أما الولايات المتحدة الامريكية فإنها ترى في الخطط الروسية الرامية لسيطرتها على أسواق الطاقة في العالم، تغييرا للوضع الجيوسياسي في أوروبا وآسيا لما يخدم مصالحها، لذلك تسعى إلى كسر الاحتكار الروسي للغاز.

- خلقت الحرب في سوريا عواقب سلبية عديدة على مستويات مختلفة، محلية، إقليمية ودولية، فقد كان للأزمة العديد من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية داخل البلاد، وفضلا عن الانعكاسات الداخلية، فعلى المستوى الاقليمي أيضا أدت الأمة إلى خلق العديد من المشاكل التي تمس دول الجوار مثل إيران، تركيا وإسرائيل وغيرها، أما على الصعيد الدولي فقد أدت الأزمة السورية إلى موجة

جديدة من الهجرة إلى الدول الأوروبية، وظهرت العديد من الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، كما تصاعدت التوترات بين أمريكا وروسيا.

الخاتمــة

الخاتمة

إن الخصائص الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط، جعلت منه ساحة للتنافس بين أهم قوتين في النظام الدولي، روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من منطلق أن المنطقة تمثل قلب العالم أولا، تتضارب فيها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ثانيا، منطقة جيوستراتيجية تحتوي على موارد وممرات مائية حيوية وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية ثالثا، لذلك فالمنطقة أي الشرق الأوسط هي منطقة جذب استراتيجي بين القوى الدولية، ويعود اهتمام كل طرف بمنطقة الشرق الأوسط انطلاقا من حسابات القوة والنفوذ والتأثير، ويمكن أن نعتبر أن الصراعات الكثيرة والمعقدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط جعلت منه المستهلك رقم واحد للسلاح الأمريكي والروسي، وعليه فالمنطقة أصبحت تشكل سوقا تنافسية بينهما.

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية، كونها من أكثر المناطق التي ترتكز فيها المصالح الحيوية الأمريكية في مقدمتها التحكم بأسعار النفط والحفاظ على أمن اسرائيل وحماية المصالح الأمريكية الأخرى، وبعد عام 2001 وما أفرزته الأحداث التي وقعت فيه، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل تحقيق أهدافها في المنطقة، وذلك باستخدامها التدخلات العسكرية المباشرة لحماية أهدافها والحفاظ عليها وحتى لتحقيق أهداف جديدة في المنطقة، وقد شكلت مشاريع أنابيب الغاز "السيل الأزرق" ومشروع "نابوكو" محور تصادم المصالح في المنطقة، حيث سعت كل دولة لكسب نفوذ على حساب الدولة الأخرى، وكان الهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من إمدادات الغاز الطبيعي.

إن سعي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى استعادة ارث الاتحاد السوفياتي السابق، وتوسيع نفوذه إلى المناطق الحيوية خاصة إقليم الشرق الأوسط، استند إلى أمرين ، **أولا:** توسيع علاقاته الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط في شقها التجاري ومن خلال تقديم مشاريع أنابيب النفط والغاز لإمداد القارة الأوروبية بالطاقة، **ثانيا:** توسيع العلاقات الأمنية والعسكرية، وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها، والعمل على تدعيم حضورها العسكري، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المسعى سار بالتوازي مع التوجهات الأمريكية لاحتواء روسيا الاتحادية وتوسيع نفوذها نحو وسط آسيا والقوقاز، وهو ما أدى إلى بروز بؤر توتر جديدة بين الطرفين في منطقة الشرق الأوسط، وكانت سوريا نموذجا لهذه البؤر.

تعاني سوريا داخليا من العديد من المشاكل الداخلية، إذ يمكن اعتبارها أزمة ثقافية طائفية ذات أبعاد سياسية واقتصادية، تحتمل بعدين: **الأول**: إقليمي: حيث نجد نوع من التنافس بين كل من إيران وتركيا بشأن تسوية الأزمة السورية، فتركيا من مساند إلى متردد في الرأي ، وبالتالي محاولة إيجاد

منفذ جديد في حال سقوط النظام السوري، أما إيران فيمكن القول أنها تعاني من مأزق يفتح الأبواب لعدة تطلعات في المستقبل من خلال إقحام القوى الدولية في المسألة السورية واعتبارها إلى حد ما مؤامرة من الغرب الذي بدأ يفقد سيطرته على المنطقة، و**الثاني:** دولي: حيث يمكن اعتبار سوريا ساحة للحرب الباردة بين أمريكا وروسيا، فأي تغيير في نظام الحكم سيؤدي لتغيير في المواقع الإستراتيجية وهذا ما لا يخدم الطرفين، وعلى هذا الأساس يتم التحرك لحل الأزمة.

هذا دون إهمال الوضع الداخلي في سوريا فأي مستجدات ستطرأ على الوضع السياسي الداخلي سواء سقوط النظام أو التنازل عن الحكم الذي يعتبر مستحيلا نوعا ما، سيؤثر على الوضع الداخلي للدولة وعلى البيئة المحيطة بها.

هذا وتعتبر مواجهة الإرهاب أحد نقاط الالتقاء الظاهرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، إلا أن التنافس الروسي الامريكي في سوريا هدفه الأساسي حول القيادة العالمية، فروسيا الاتحادية تسعى للإيجاد مكان لها في الساحة الدولية، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهدها لمحاصرة واحتواء روسيا الاتحادية، بشكل الذي يخرجها من دائرة التأثير الدولي.

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية "القيادة من الخلف" في تسيير الصراع الدائر في سوريا لخفض كلفة الهيمنة، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت على مجموعة من الوكلاء الإقليميين أمثال تركيا ودول الخليج العربي، إلا أن هذه الاستراتيجية جعلت من حلفائها يشككون بالدور القيادي العالمي لها، وهو ما دفعهم أي الحلفاء إلى التعاون مع روسيا، هذا الأمر أسهم في تصاعد مستوى التنافس الروسي الأمريكي حول المناطق الحيوية بالنسبة للطرفين في منطقة الشرق الأوسط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ✓ انطلقت الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط من محاولة تقديم نفسها كبديل للولايات المتحدة الأمريكية، لأن المنطقة تتيح لها الوصول للمياه الدافئة من جهة، ومعبر مهم لمشاريع الطاقة التي تستعملها روسيا كورقة ضغط لتمرير قراراتها ضد الاتحاد الاوروبي والغرب من جهة أخرى، حيث أبرمت روسيا العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الخليجية في مجال الطاقة.
- ✓ ترفض روسيا تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب، كما تصر على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية خاصة في الشرق الأوسط، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه.
- ✓ اتخذت روسيا موقفا داعما لنظام الأسد، وكثفت من وجودها في المنطقة وذلك بهدف تكوين نقطة ارتكاز عسكرية واقتصادية لنفسها، للوصول إلى موقع المهيمن في المنطقة، فهي تدرك بأن سقوط النظام السوري، وتنصيب نظام جديد موالي للولايات المتحدة الأمريكية، سيمهد الطريق إلى تغيير

الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية، وبالتالي طردها بشكل نهائي من منطقة الشرق الأوسط.

- ✓ التدخل العسكري الروسي في سوريا يدل على المكانة الهامة التي تحتلها لتطلعات روسيا الجيوسياسية في الشرق الأوسط، لذلك عملت روسيا على تكييف سياستها الخارجية تجاه الأحداث في سوريا وفق مقتضيات كل مرحلة، بداية من التأكيد على سيادة الدولة السورية دبلوماسيا، ومعارضة قرارات مجلس الأمن الرامية لفرض تدخل أجنبي وإسقاط الأسد، إلى إقناع المجتمع الدولي بالتخلي عن فكرة رحيل الأسد كجزء من الحل.
- ✓ التدخل العسكري الروسي في سوريا جاء لإظهار قدرة الروس على تحقيق مكاسبهم السياسية في سوريا، نافية بذلك فرضية الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت التدخل الروسي في سوريا بداية الغرق في المستنقع السوري، وبذلك أكد "بوتين" عودة روسيا من جديد إلى الساحة الدولية عبر سوريا.
- ✓ استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تنطلق من "مبدأ كارتر" الذي يدعو لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة أي محاولة خارجية تهدد أمنها، ومنع تواجد أي قوة أخرى منافسة لها في الساحة، وهو ما جعلها تتواجد في منطقة الشرق الأوسط في العديد من المجالات (اقتصادية وعسكرية)، وذلك بهدف منع روسيا من إعادة توغلها إلى ما تعتبره أمريكا مجالها الحيوي.
- ✓ إن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النزاع السوري يمكن فهمه من خلال المنظور الواقعي، حيث تسعى إلى استبدال نظام الأسد بنظام يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو ما يفسر دعمها لفصائل المعارضة السورية.
- ✓ ترى الولايات المتحدة الأمريكية سوريا على أنها قلب الشرق الأوسط، لذلك تسعى للسيطرة عليها من أجل إقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها، كما أنها تدرك بأن من يسيطر على سوريا يمكنه احكام قبضته على جزء هام من حافة الأرض كما أشار إليها سبيكمان، وبإمكانها كسر خط الدفاع الثاني بالنسبة لروسيا والتي

تشكل سوريا نقطة التقاء بينهم، ومن يسيطر على هذا النطاق الجيوستراتيجي يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط ومن ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على ل RIMLAND ومنه على العالم.

- ✓ يعتبر التنافس الروسي الأمريكي في سوريا امتداد لتنافس البلدين في منطقة الشرق الأوسط، وذلك راجع إلى الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية التي تحظى بها المنطقة.
- ✓ أتت الثورة السورية لتكشف نهاية هيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية، وتعلن عن نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تتراجع فيه الولايات المتحدة عن ريادة العالم، وتشاركها في هيمنتها قوى دولية مثل روسيا وقوى إقليمية ذات تأثير دولي كإيران وتركيا .

- ✓ يمثل المخزون الطاقوي الموجود على الحدود السورية الاسرائيلية أحد النقاط التي تجعل كلا من روسيا وأمريكا تتنافسان عليه بشدة.
- ✓ أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي في المنطقة، كما أثبتت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.
- ✓ كشفت الثورة السورية العجز المتعاظم للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن إيجاد حلول لمشاكل العالم المستعصية وأنها تتحرك ضمن هامش بسيط ومحدود التأثير.
- ✓ الصراع الحالي في منطقة الشرق الأوسط مرهون بمدى التوافق الروسي الأمريكي على المصالح، فكلا الدولتين مدركة بأن حسم الصراع لأحد الأطراف يعني نهاية الطرف الأخر في المنطقة ككل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. الكتب:

1- إبراهيم أحمد، سعيد. الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

2- أمجد جهاد، عبد الله. التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011.

3- أيفود، الر واخرون، (تر: حسان البستاني)، هلال الأزمات الاستراتيجية الامريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير. لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

4- المخادمي، عبد القادر رزيق. الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

5- الجحيشي، فراس محمد أحمد. التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ظل بيئة أمنية متغيرة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

6- الكعكي، يحي أحمد. الشرق الأوسط وصراع العولمة. بيروت: دار النهضة العربية، 2020.

7- الكتيبي، ابتسام. وصالح المانع واخرون. إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

8- النعيمي، أحمد النوري. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

9- الشواورة، علي سالم إحميدان. الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.

10- الطائي، حنان علي إبراهيم. السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992-2014. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018.

11- الزعبي، موسى. إلى أين يتجه العالم اليوم؟. دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2004.

12- حسن، خليل. الجغرافيا السياسية، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها. بيروت: سنتر حمادي، 2006.

13- العكيدي، إيلاف نوفل أحمد. الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016.

14- المومني، محمد أحمد عقلة. السيطرة على العالم. الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010.

15-المؤمني، محمد أحمد عقلة. الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2009.

16-السماك، محمد أزهر. الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد والعشرين بين المنهجية والتطبيق. الأردن: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2011.

17-العيسوي، فايز محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.

18-الجبالي، نبيل موسى. جغرافية الوطن العربي. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

19-الدوري، محمد. اللعبة انتهت، من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.

20-القاسم، محمد حسين علي. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008-2018. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

21-بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

22-بدرانة، سريان محمد سعيد. جغرافية الوطن العربي السياسية. عمان: دار عماد الدين، 2009.

23-بحيري، مروان. السياسة الامريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، ط.3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

24-جاد الرب، حسام الدين. الجغرافيا السياسية. القاهرة: الدار المصري اللبنانية، 2009

25-حيدر علي، حسن. سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي. عمان: دار العلمية للطباعة والنشر، 2013.

26-حسن، صبرا. سورية: سقوط العائلة..عودة الوطن (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013

27-حجازي، محمد. الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1996.

28-حيدر، علي. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. بغداد: دار الكتب العلمية، 2014.

29-دسيوا، جيرارد. دراسة في العلاقات الدولية، النظريات الجيوسياسية، قاسم المقداد مترجما، ج. 1. سوريا: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

30- دوغين، ألكسندر. أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، عماد حاتم مترجما. طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

31-رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

32-راشد، باسم. المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2013.

33-زاقود، عبد السلام جمعة. الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

34-زبغنيو، بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية، أمل الشرقي مترجما. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

35-زيدان، ناصر. دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

36-- زيادة، حسي رضوان. التحول الديمقراطي "سوريا نموذجا ". لندن: رياض الريس للنشر والتوزيع، 2013

37-- صافي. عدنان. الجيوبولتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010

38-عمار، بهاء الدين. مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: دراسة في البعاد الاقتصادية والسياسية. بغداد: مكتبة السنهوري، 2016.

39-عزمي، بشارة. سوريا: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2013

40-عقيل سعيد، محفوظ. السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

41-غازي، حسين. الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005.

42-غرينيتس، مارتن وتيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002

43-فرج، أنور محمد. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز دستان للدراسات، 2007منصور، ممدوح محمود مصطفى. الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط. مكتبة مدبولي، ب س ن.

44-فهمي، عبد القادر محمد. المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. مصر: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014

45-كامل، حسن عمر. النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن القومي العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر، 2008.

46-كلاليش، تسعديت. الزحف الروسي من أوراسيا إلى الشرق الأوسط: بحث في الفرص والتحديات، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية، المحرر: عبلة مزوزي

47-كاظم، نعمة. روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، ط. 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016.

48-كلير، مايكل. دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟. دار الساقي للطباعة والنشر، 2010

49-لستر، تشارلز. الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا. قطر: مركز بروكنجر الدوحة، 2014

50-موسى، أحمد خليل. موسوعة المحيطات والبحار والأنهار. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002

51-نصري ذياب، خاطر. الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010.

52-نوفل، أحمد سعيد وآخرون. التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

53-واكيم، جمال. صراع القوى الكبرى على سوريا. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

54-وهب، علي. الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

55- وسيم خليل، قلعجية. روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

56- أحمد إبراهيم، عبد ربه. الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016.

2. المقالات:

1- أحمد عبد الأمير، الأنباري. "التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، تنازع النفوذ والادوار، سوريا أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، 2020.

2- أبو عبد الله، بسام. "استهداف سوريا: الأهداف والأبعاد"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 135.

3- أحمد محمد، علي. "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب (تنظيم داعش نموذجا)"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 54، 2020.

4- إبتسام، محمد العامري. "البعد الإقليمي في الأزمة السورية"، المجلة السياسية الدولية، العدد 28، 2015،

5- أحمد، علاء جبار. "السلوك السياسي للرئيس ترامب فب الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، العددان 77-78.

6- البرصان، أحمد سليم. "تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الغربي الاستراتيجي"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مجلد 3، العدد 3، ب. س.

7- الحمداني، سعد. "العلاقات الروسية الإيرانية 3003-2013"، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 2012.

8- العبيدي، محمد عبد الرحمن. "روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني"، دراسات إقليمية، العدد 16، 2009.

9- الكاكائي، وحيد انعام. "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ب س ن.

10- البياتي، عارف محمد خلف. "التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية-الروسية: بين عومل التقارب وعوائقه"، مجلة مدارت سياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021.

11- المزروعي، مثنى مشعان. الأهمية الجيوسياسية لأنابيب نقل الغاز من دول إنتاجه إلى أوروبا في العلاقات الروسية التركية"، مجلف الجغرافي العربي، العدد 40، 2019.

12- القيسي، محمد وائل. "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد عام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 42، 2019.

13- الخزاعلة، يوسف أحمد. "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)"، مجلة دراسات، المجلد 45، العدد 4، 2018.

14- الجبوري، ابتهال. "النفط العراقي والاحتلال الأمريكي"، المجلة السياسية والدولية، العدد 23، 2013.

15- العابد، نائلة ونبيل كريبش. "النزاع في سوريا قراءة في مواقف ومصالح الأطراف الفاعلة ودورها في توجيه مسارات النزاع"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 56، 2021.

16- القيسي، حماد سالم محمد. "التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية وانعكاساته على طبيعة النظام الدولي"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 1، 2021.

17- السيد الشيخ، نورهان. " الصراع الروسي الأمريكي في سوريا وتأثيره على الأمن الإقليمي"، مجلة دراسات، المجلد 4، العدد 2، 2017.

18- الجميلي، علي طه عبد الله. "الأزمة السورية 2011 وآثارها على روسيا اقتصاديا وسياسيا"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 31، العدد 4، 28 ديسمبر 2020.

19- الحيدري، محمد. "التحولات الجيوبوليتيكية الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني"، شؤون الأوسط، ب س ن.

20- بلمادي، سفيان. "الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى"، دراسات استراتيجية، العدد 25، 2017

21- باسم، راشد. "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، مجلة أوراق، العدد 9، فيفري 2013.

22- بلعيشة، محمد. "حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي (روسيا، ايران، سوريا، الولايات المتحدة الامريكية، الكيان الاسرائيلي، السعودية)"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، 2018.

23-بشاني، رانية وعبد الحق بن جديد. "أزمة الهوية في تركيا المعاصرة: بين الحتمية الجغرافية والجيوبوليتيكا التركية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، أفريل 2022.

24-بلقرشي، أيمان. "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسيالاوراسي"، المجلة الجزائرية للدراسات الساسية، العدد 8، 2017.

25- بوفنش، وسيلة. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، 2021.

26-بن جدو منال، وراضية ياسينة مزاني. "الأزمة السورية: من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

27-بن زهرة، علي. "الأبعاد الاستراتيجية للتدخل الروسي في الأزمة السورية (2011-2018)"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 3، مارس 2021.

28-بشار محمد، عويد. "إيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبوليتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع أشارة خاصة للعراق"، مجلة الأستاذ، العدد 210، 2014.

29-بدرة، سليم ومجناح آمال. "الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 2.

30-جلود، ميثاق خير الله. "العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية: قاعدة الظهران الجوية أنموذجا"، دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد 9.

31-حداد، معين. " مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا"، شؤون الأوسط، العدد 33، 1994.

32-حارث، قحطان. "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001)"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، ب س ن.

33-حارث، قحطان ومثنى فائق مرعي. "أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، 2014

34-حفيظة، طالب والوليد أبو حنيفة. "التدخل العسكري الروسي في سوريا: قراءة في الخيارات الاستراتيجية والتداعيات الإقليمية"، مجلة السياسة العالمية، العدد 2، ديسمبر 2020.

35-حسن ناصر عبد الحسين، الشمري. "التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط"، مجلة كلية التربية للبنات للعوم الإنسانية، العدد 22، 2018.

36-حسين علي، عران الجبوري واحمد حامد علي العبيدي. "الأهمية الاستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) الروسية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 15، العدد 1، 2018

37-حبيطة، لخضر. "تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، (4 جويلية 2021).

38-خشيب، جلال. "سوريا في مهب التحولات الدولية: دراسة جيوبوليتيكية نظرية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 3، جويلية 2012.

39-خدوري، وليد. "البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 35، العدد 408، 2013.

40-خلاصي، خليدة كعسيس. "الاستراتيجية الروسية في عهد بوين (أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد)"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، 2015.

41-خالد، عبد العظيم. "الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، 2005.

42-زباري مؤنس، محمد. "الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية (دراسة في الجغرافية السياسية)"، مجلة آداب البصرة، العدد 68، 2014.

43-كاطع علي، سليم. "البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية"، دراسات دولية، العدد 60، ب س ن.

44-حسين حافظ، وهيب. "العلاقات الامريكية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي"، دراسات دولية، العدد 83، ب س ن.

45-دلي خو، رشيد. "التدخل الروسي في سوريا..نهاية الدور التركي"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 167، 2015، نقلا عنhttp://wahdaislamia.org:

46-درويش، جمال وسفيان منصوري. "التحولات السياسية العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017

47- زهير، حامدي. "النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق"، مجلة سياسات عربية، العدد 3، 2013.

48-زكري، لامية. "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 2، العدد 2.

49-سعد، عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم. "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي –شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن فش الشرق الأوسط"، مجلة تكريت، عدد خاص، 2019

50-سهيل، فرح. "الجيوبوليتيك الروسي ملامح القوة والضعف"، مجلة شؤون الأوسط، 2003

51-سليم كاطع، علي. "مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي"، دراسات دولية، العدد 42، 2009

52- ساجد، شرقي. "الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الامريكية على الإرهاب"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 8-9، 2008.

53-شطاب، غانية. "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جانفي 2016.

54- شنافة، صباح نعاس. "توظيف ظاهرة الإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية"، مجلة مركز الدراسات الفلسطيني، العدد 17، 2013.

55-شادي، عبد الوهاب وأحمد عتمان. "حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2020-2021"، تقرير سنوي يصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي.

56-شحيل، أحمد حسين. "الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن إتجاه الشرق الوسط (2011-2015)"، مجلة قضايا سياسية، العدد 47، 2017.

57-طويل، نسيمة. "استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الاستراتيجية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جوان 2017.

58-ظاهر عبد الزهرة، الربيعي وثناء إبراهيم فاضل، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد 42، العدد 6، 2017

59-عبد الباقي، أحمد ومقبل الفقيه ورفيقة بلعسكر. "دور المنافذ البحرية في الصراعات الاقليمية: مضيق باب المندب في النزاع اليمني انموذجا"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 1، 2022.

60-عبد الله حارث، قحطان. "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد 11 سبتمبر"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، ب س ن.

61-عبد الغفور كريم، علي وعمر نور الديني. "المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 6 ب س ن.

62-عصام، عبد الشافعي. "الثورة المكبوتة عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 18، أفريل 2011.

63-عليوي حسين، وأيسر الياسري. "الأزمة السورية المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الكوفة للعلاقات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 17، 2013.

64-علي ياسين، عبد الله. "خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام 2019"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2، 2020.

65-عامر هاشم عواد، حمد. "التحول في العلاقات الروسية-الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، 2010.

66-ف، بوبوف. "العلاقات الروسية-العربية شراكة في زمن الأقوياء"، شؤون الأوسط، 2008.

67-فهد، مزبان خزار الخزار. العلاقات الايرانية-الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 8-9، 2008.

68-فائق مرعي، مثنى. "السياسة الأمريكية تجاه سوريا بيم ادارتي أوباما وترامب..التحول والمحددات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص 3، 2019.

69-قلاع الضروس، سمير. "الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2022.

70-قويدر، ابتسام. "واقع القطاع الصناعي العربي ومتطلبات تأهيله"، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 9، العدد 1، 2022.

71-كاظم هاشم، نعمة. "المحور الجيوبوليتيكي العربي الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة"، سياسات عربية، العدد 43، مارس 2020.

72-كيلو، ميشيل. "رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014

73-لمى مضر، الأمارة. "الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 31، العدد 362، 2009.

74-لربيعي، ظاهر وثناء إبراهيم فاضل. "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد 42، العدد 6، 2017.

75-ميمونة، سعيد آدم أبو رقاب. "التدخل الروسي في سوريا الدوافع والأهداف"، مجلة السودان، العدد 7، سبتمبر 2017،

76- محمد، يونس. "رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 12

77-موسى، راندا. "العلاقات العربية الروسية ما بعد الربيع العربي"، رؤية تركية، المجلد 2، العدد 1، 2013.

78-محمد مسير، فتحي. "الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط في عهد إدارة ترامب"، مجلة العلوم السياسية، العدد 56، 2018.

79-محمد أحمد، شعيب. "أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 3، العدد 2،

80-مرعي، نجلاء. "السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية"، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، المجلد 12، العدد 9، 2012.

81-مروان، قبلان. "العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"، مجلة سياسات عربية، العدد 6، جانفي 2014.

82-محمود، فارس تركي. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق 2008-2016"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 27، 2019.

83-مداني، ليلة. "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جوان 2014

84-منير، نواف المطيري. "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات"، النهضة، المجلد 15، العدد 4، أكتوبر 2014.

85-ماجد، صدام سالم. "الأبعاد الجيوبوليتيكية للتنافس الروسي الأمريكي على سوريا 2011-2016"، المجلد 6، العدد 23.

86-مسعود، حبشي وعبد الناصر جندلي. " البعد الجيوستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية تجاه النزاع السوري"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 2، 2020

87-مروك، لزهر. "العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018

88-نهرين جواد، شرقي. "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط (سوريا أنموذجا)"، مجلة دراسات دولية، العدد 74، ب س ن. ديسمبر 2015

89-نوري، إسراء علاء الدين. وأحمد ناصر زين العابدين. "السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط العراق وسوريا نموذجا"، مجلة تكليت للعلوم السياسية، عدد خاص.

90-نورهان، الشيخ. "الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 50، 2009.

91-نوفل، أحمد سعيد. "أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر"، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 2، العدد 76، 2016

92-نوار جليل، هاشم وأمجد زين العابدين طعمه. "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا)"، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015.

93-نورهان، الشيخ. "أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، مجلة البيان، المجلد 2013، العدد 10

94-هالة خالد، حميد. "العلاقات الامريكية الروسية بعد عام 2001: المسار والمستقبل"، المجلة السياسية والدولية، العدد 25، ب ت ن.

95-يوسف، عبيد إبراهيم. "الموقف التركي من الأزمة السورية 2011-2017"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، جوان 2017، ص. 34.

96- قاسم، محمد عبيد ومرتضى نعيم كاظم. "التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام 2011"، مجلة قضايا سياسية، العدد 59، 2019.

97- محمد، علي سليم. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للأزمة السورية"، مجلة بحوث كلية الآداب، مجلد 32، العدد 126، 30 ديسمبر 2021.

98-وليد، يونسي، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي "التحدي والاستجابة""، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، (أفريل 2019).

99- وصفي، بن موسى. "دراسة الموقف الصيني من الأزمة السورية 2011-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 6، العدد 28، (30 ديسمبر 2022).

100- محمد مجيد، شهاب. "الأزمة السورية وأسبابها الداخلية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 30، العدد 1، 2023.

101- أحمد، خليف. " تحولات الموقف الاسرائيلي تجاه الأزمة السورية 2017-2022"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 38، العدد 1، 2023.

102- إدريس، أحمد حسن. "الصراعات الطاقوية في ظل الأزمات الاقليمية (دراسة في الأزمة السورية والأكرانية وآثارها على بنية النظام الدولي)"، مجلة جامعة دهوك، المجلد 24، العدد 1، 2021.

3-المذكرات:

1- أبو سمهدانة، عز الدين. " الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000-2008، دراسة حالة القضية الفلسطينية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر –غزة، 2012).

2- أبو زيتون، ايمن إبراهيم. "الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 1999).

3- أبو زايد، عرفات عبد الله محمود. "السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران 2009-2020 (دراسة مقارنة بين فترتي حكم الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأقصى-غزة، 2021).

4- أدهم أكرم، عبد الواحد. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجا) 2001-2018، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة، 2019).

5- أسامة، عبد القادر. "مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية، نموذج سوريا والبحرين" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، الجامعة اللبنانية، 2012-2013).

6- الحكيمي، توفيق. "الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين في النظام الدولي" (مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008).

7- الرحاحلة، أحمد سليمان سالم. "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط –الفرص والتحديات-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

8- الشهري، علي محمد زاهر. "العلاقات الاستراتيجية الروسية الإيرانية بين المصالح والضغوط الإقليمية والدولية 2003-2010"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2010).

9- الشباطات، محمد ياسين محمود. "الدور الروسي في سوريا والواقع الجديد في العلاقات الدولية 2000-2015"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2015).

10- الطائي، عبد القادر محمد فهمي. "الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما 2007-2017"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018).

11- الذبيبات، محمد رسمي. "العلاقات التركية – الامريكية في ظل حزب العدالة والتنمية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016).

12- العواد، عذراء. "دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي "العراق انموذجا""، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2015).

13- الصرايرة، إبراهيم خليل. "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما 2009-2012"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إلى عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2013).

14- الخوالدة، ابتسام سلامة. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2003-2010، دراسة حالة إيران"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة آل البيت، 2012-2013).

15- العنزي، سعاد. "التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الوسط 2001-2006"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2007).

16- الكفاوين، بلال جميل. "العلاقات التركية – الامريكية في عهد حزب العدالة والتنمية 2001-2014"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2015.

17- الجبور، فلاح سمور. "الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين 2012-2018، سوريا دراسة حالة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018).

18- الضمور، فهد أحمد. "أثر التوجهات السياسية الروسية على الشرق الأوسط (الثورة السورية دراسة حالة)"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2016.

19- تباني، وهيبة. "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014).

20- بلقرشي، إيمان. "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الاوراسية بعد الحرب الباردة 1991-2019"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019).

21- بركان، إكرام. "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009).

22- بني حمدان، أحمد صالح. "الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية 210-2016"، (أطروحة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016.

23- بن رقرق، سعيدة. "التنافس الجيوبوليتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا منذ سنة 2011"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2021-2022).

24- بوزيدي، عبد الرزاق. "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015).

25- حسام رسمي، شرايحه. "العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية السورية 2003-2014" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2014).

26- حبيبة، زلاقي. "أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط فترة ما بعد الحرب الباردة"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017-2018.

27- جاد قحاز، روان رجا. "نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، الحالات: إيران، السعودية، العراق"، (رسالة مقدمة لنسل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت –فلسطين، ب س ن).

28- ريز، صادق لطيف. "العلاقات الأمريكية -التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2003-2011"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011).

29-رياض، عماد. "السياسة الخارجية الأمريكية والروسية تجاه الأزمة السورية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015).

30-شلبي، سعد شاكر. "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

31-عديلة، محمد طاهر. "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس" (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014).

32-عناد النوايسه، سهم. "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة العربية 2011-2019"، (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2020).

33-فتحي سليمان، سهام. "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزو، 2015.

34-زيدان، مريم. "السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن للفترة من 2000-2007"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2010 .

35-عمار، مرعي حسن. "مكانة تركيا الجيوستراتيجية والصراع الدولي"، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2016.

36-صبار الساعدي، ماهر سعدون خوشي. "التنافس الأمريكي الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد عام 2000 (أوكرانيا وسوريا نموذجا)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلميين للدراسات العليا/ النجف الأشرف، العراق، 2021).

37-كساب، أكرم محسن. "الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية-السورية 200-2012"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامع الأزهر-غزو، 2013-2014).

38-لعربي، خديجة. "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة مقدمة لنسل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014).

39-لادمى، محمد عربي. "التنافس التركي –الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014).

40-مدوخ، نجاة. "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، 2014-2015).

41-محجوب محمد الصالح، خديجة. "النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973-حتى حرب الخليج الثانية" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ب. ت.

42-مهران ميشيل، حجازين. "أوجه التدخل الأمريكي في الأزمة السورية 2010-2014" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2015.

43-نائل عبد السلام مسلم، الليمون. "العلاقات العربية الروسية مصر أنموذجا، 2010-2014"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، 2016).

44-ويسام، شكلاط. "الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016).

45- مهدي، عمر التميمي. "تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي 2011-2018"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر –غزة-، 2019).

46-فاطمة، حرب سليمان. "السياسات الأوروبية تجته اللاجئين السوريين "دراسة مقارنة بين اليونان وألمانيا""، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الأزهر – غزة- 2018).

47-سعاد، قاسمي. "التدخل الانساني في الشؤون الأمنية دراسة حالة سوريا من 2012 إلى 2020"، (أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021- 2022.

3. الدراسات المحكمة:

1- آيزنشتات، مايكل وجيفري وايت. "برنامج تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة: عنصر جوهري في السياسة الأمريكية تجاه سوريا والعراق" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نقلا عن: www.wachigtoninstitute.org

2- ارتور، ليوكمانوف. "مسلمو روسيا والربيع العربي"، الأحداث السياسية الدولية، وزارة الخارجية الروسية، 2013.

3- بورشيفكايا.آنا. "روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع، الآثار، الآمال"، ملركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016.

4- جلال، خشيب. "أوهام العولمة وعودة جيوبوليتيكا العصر القديم"، دراسات سياسية، المعهد المصري، 2019

5- جلال، خشيب. "الجيوبوليتيكا الروسية الكلاسيكية والمعاصرة بين النظرية والتطبيق، رؤية تركية، 2018، ص. 105.

6- جوان، حمو. "سورية في المعايير الجيواستراتيجية الروسية وموقع كرد سورية فيها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017.

7- ديفيد، كينز وكميل الأحمد. "تجاوز العلاقات الاقتصادية الأمريكية – السعودية حدود النفط والسلاح"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس 2021.

8- مجبل، أرشد مزاحم. "دور النفط في رسم الاستراتيجية الامريكية، والية التعامل مع القطاع النفطي في العراق بعد احتلاله"، شبكة المؤتمرات العربية، 2017.

9- علي، نجات. "انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

10- أحمد، عبد العزيز. "التفاعلاتت الاقليمية حول الأومة السورية"، موقع مركز دراسات الربيع العربي.

4. محاضرات:

1- شرايطية، سميرة. "جيوبوليتيك العلاقات الدولية"، محاضرات سنة ثالثة، تخصص علاقات دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، قسم العلوم السياسية، 2019-2020.

2- عابد، أحلام. "جيو سياسية العلاقات الدولية"، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، تخصص علاقات دولية، 2021-2022.

5. الجرائد:

1- "قائمة العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا"، الشعب، 28 نوفمبر،2011 القسم السياسي، نقلا عن: .http://arabic.people.com

6. المقالات الالكترونية:

1- أحمد، حسين الشيمي. "سوريا الدعم العسكري الروسي وضعف قدرات الثوار"، نقلا عن : http://ar.quwim.net

2- أبو دياب، خطار. "الشرق الأوسط من منظور روسي وعنوان "الحرب ضد الإرهاب""، نقلا عن http://www.souriahouria.com

3- أبو النور، محمد محسن. " دور التسليح في الصراع الإيراني .الأمريكي: دراسة حالة على منظومات الدفاع الصاروخية الروسية"، نقلا عنhttps://afaip.com :

4- أبو هنية، حسن. "إيران والعرب والصراع في الشرق الأوسط"، نقلا عنhttps://m.arabi21.com :

5- أبو هلال، فراس. "الطائفية والثورة السورية المجيدة"، نقلا عنhttp://www.aljazeera.net :

6- احمدي، احمد. "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة غزو العراق –ثورات الربيع العربي، نقلا عنhttp://www.democraticac.de :

7- البكري، هاديل. "لماذا سمي البحر الأسود بهذا الاسم"، نقلا عن: http://Mawdoo3.com

8- الهيجاء، وسام. "انابيب الغاز الطبيعي...ادوات الصراع الخطر في الشرق الأوسط"، نقلا عن : http://Alkhaleejonline.net

9- السنوار، أماني. "سوريا..درجة في سلم الصعود الروسي"، نقلا عنhttp://www.ida2at.com :

10-الزواوي، محمد سليمان. " حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية"، نقلا عنhttps://assabeel.net :

11-العناني، خليل. "تركيا والولايات المتحدة..مصالح إستراتيجية متبادلة"، نقلا عن : https://studies.aljazeera.net

12-الصاوي، عبد الحافظ. "تعرف على سوق الغاز في العالم..من الإنتاج إلى الاستهلاك"، نقلا عن : https://aljazeera.net

13-البيك، زاهر. "بالأرقام..شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا"، نقلا عن : http://aljazeera.net

14-اللباد، مصطفى. " حسابات الجيوبوليتيك بين الدب الروسي والقط الشيرازي "، نقلا عن: https://alqabas.com

15- الهرمزي، نصر توفيق. "المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في فرض مكانتها الدولية"، نقلا عنhttp://www.beirutme.com

16- السيقلي، سوسان. "العلاقات العسكرية والتحالف الأمريكي – السعودي، نقلا عن : https://agsiw.org

17-العناني، خليل. "مصر..صفقات السلاح التي تزيد المصرين فقرا"، نقلا عنhttps://aljazeera.com :

18-الطحلاوي، أحمد عبد الله. "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، نقلا عن: http://www.acrseg.org

19-الصاوي، عبد الحافظ. "الاستثمارات الروسية في المنطقة العربية..ما حجمها ومستقبلها؟"، نقلا عن : https://www.aljazeera.net

20-العزي، غسان. "تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن : http://studiesaljazeera. net

21-الحمش، منير. " رؤية اقتصادية-اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية"، نقلا عن : http://syrianjasmine.bologspot.com.

22-بالة، صباح. "الشرق الأوسط"، نقلا عنhttp://political-encyclopedia/org :

23-باسم، راشد، "اتجاهات التغير العالمي في تجارة السلاح"، نقلا عنhttps://futureuae.com :

24-بسنت، السيد محمود السمان. "أثر العلاقات الامريكية الروسية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية"، نقلا عنhttp://www.democraticac.deM :

25-حسين سالم، مرجين. "السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، نقلا عن: https://www.researchgate.net/publication/340492887

26- حمدي، جمانة. "أبرز 5 صفقات سلاح عقدتها مصر خلال عام 2021"، نقلا عن: https://arabi21.com

27-حداد، أسماء. "الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية"، نقلا عن: http://www.democraticac.de

28-خشيب، جلال. "زبيغنيو بريجنسكي والماكيندرية الجديدة"، نقلا عن: https://www.ahewar.org

29-خالد هاشم، محمد. "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب"، نقلا عن: https://democraticac.de

30-خولي، معمر فيصل. "العراق في الاستراتيجية الروسية: تحديات تواجه استعادة النفوذ"، نقلا عن: http://rawabetcenter.com

31-خلف، موسى حسين. "أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي"، نقلا عن: https://democrzticac.de

32-خشيب، جلال. "سورية في مهب التحولات الدولية، دراسة حالة جيوبوليتيكية نظرية"، نقلا عن: http://www.maspolitiques.com

33- دلول، أحمد فايق. "صفقات السلاح الأمريكي . . . الواقع والأهداف!"، نقلا عن : https://www.ahewar.org

34-رأفت، دينا. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا 2017-2019"، نقلا عن: https://democraticac.de

35-ريمون ميشال، هنود. "أهمية موقع سوريا الجيوسياسي بالنسبة لواشنطن"، نقلا عن: https://www.aliwaa.com

36-ريم، عبد الحميد. "أكبر قوة بالعالم..ماذا تعرف عن القدرات العسطرية للولايات المتحدة" ، نقلا عن:http://www.m.youm7.co

37-رائد، جبر. "روسيا تطور "استراتيجية جديدة" في التعامل مع الملف السوري"، الشرق الأوسط جريدة الحرب الدولية، 11 سبتمبر 2020، العدد 15263، نقلا عن : http.//www.aawsat.com

38-ريم، علوي، محسن الخباز. "أهمية مضيقي البسفور والدردنيل الاستراتيجية على التجارة العالمية"، نقلا عن: http://www.raialyoum.com :

39-سرور، نبيل. "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية"، نقلا عن: https://www.lebarmy.gov.lb

40-سلمي، جلال. "لماذا تم سحب أجهزة الدفاع الجوية باتريوت من تركيا؟"، نقلا عن: http://turkpress.co/node2015-8-20

41-سويد، رامي. "تعرّف إلى مسار "تصفية" القضية السورية... من جنيف إلى سوتشي"، نقلا عن: https://www.alaraby.com

42- شادي، عبد الوهاب. "دلالات صفقة الأسلحة القطرية"، نقلا عنhttps://futureuae.com :

43-صخري، محمد. "المدرسة البريطانية للجيوبوليتيك: هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم 1861-1947"، نقلا عن: https://politics-dz.com

44- صابرين، زهو. "كيف تعاني صناعة الدفاع الأمريكية بسبب تركيا؟"، نقلا عن: https://arabi21.com

45-طارق، عبود. "أميركا في الشرق الأوسط: هل من استراتيجية جديدة؟"، نقلا عن-https://eipss : eg.org

46-طرودي، ليندة. "الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي: التداعيات الإقليمية والدولية"، نقلا عن: https://www.democraticac.de

47-علي محمد، علي. "الثورة السورية أسبابها، قواها ومآلاتها نقلا عن: http://www.syriase.net

48-عبد الواحد، طه. "روسيا تخطط لأرقام قياسية جديدة في الإنتاج الزراعي"، نقلا عن: http://www.aawsat.com

49-عبد الرزاق، عدنان. "روسيا تنقب عن الغاز بالمياه الإقليمية السورية نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk

50-عصام، عبد الشافي. "خريطة الأهداف و المصالح..ماذا تريد روسيا من ليبيا ؟"، نقلا عن: http://www.alaraby.co.uk

51-علي عبد البديع، أسماء. "القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015"، نقلا عن: http://www.democraticac.de

52- علي، زياد. "تضارب مصالح الدول الكبرى حول الأزمة في سوريا"، نقلا عنhttps://www.raya.com :

53-فهد، معن. "الثورة السورية قصة البداية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، نقلا عن: http://site.iugaza.edu.ps

54-قانصو، محمد إبراهيم. "النزاع على الغاز وتداعياته في منطقة الشرق الأوسط"، نقلا عن: https://awraqthaqafya.com

55-لبنى عبد الله، محمد على يسن عبد الله. "السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011-2014"، نقلا عن http://www.democraticac.d :

56-مختار، هند. "قناة السويس..الممر الملاحى الأكثر أهمية فى حركة التجارة العالمية"، نقلا عن: https://www.youm7.com

57-محمد، حسن. "الصراع على المضايق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية"، نقلا عن: http://www.marsad.ecss.com.eg

58-محمد طلعت، حماد. "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية 2011-2020"، نقلا عن: http://democraticac.de

59-مجدي، صبحي. "النفط ومكانة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية"، نقلا عن: https://acpss.ahram.org.eg

60-مجد، خضر. "مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن: https://mawdoo3.com

61-محمد، فرحات. "السعودية وأمريكا..أرقام تجارية تبرز قوة الشراكة الاقتصادية"، نقلا عن: https://al-ain.com

62-ميشيل، نصير. "محددات العلاقات الروسية-التركية وآفاقها"، مركز هرمون للدراسات، نقلا عن: http://geroun.net

63-مي، ياسر. "العلاقات الروسية الإسرائيلية في عهد بوتين في الفترة من 2000-2016"، نقلا عن: http://www.democraticac.de

64-محيو، سعد. "روسيا والربيع العربي: ارتباك وحيرة..وبراغماتية"، نقلا عن: http://www.swissinfo.ch

65-مدحت، عادل. "تعرف على السلع التي صدرتها واستوردتها مصر مع أمريكا عام 2021"، نقلا عن:https://www.youm7.com

66- مرتضى، الشاذلي وحفصة جودة. "تناقضات المملكة الصغيرة..لماذا تخوض البحرين سباق التسلح على حساب مواطنيها؟"، نقلا عن: https://www.noonpost.com

67-نبيل، مرزوق. "العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري"، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net

68-وليد محمد عبد الرحمن، شعلان. "تعرف على الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي"، نقلا عن: http://tijaratuna.com

69-وسيم. "أهمية البحر الحمر، نقلا عن: http://Mawdoo3.com

70-"مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (المقومات والمنظور الروسي الأمريكي"، أنظر: http://www.nahrainuniv.edu.iq.

71-مدونة باحث أكاديمي للبحوث الجامعية، "نيكولاس سبيكمان ونظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية"، نقلا عن: https://www.bohoht.blogspot.com

72-"جيوبوليتيك مرحلة ما بعد الحرب الباردة: الجيوبوليتيك في عصر العولمة والتكنولوجيا"، نقلا عن: https:// elearning.univ-blida2.dz

73-"كيف كان أداء الاقتصاد الروسي تحت حكم بوتن؟"، نقلا عن: http://www.cnbcarabia?c

74-"الاقتصاد الروسي ينمو 1.4% في عام 2019"، نقلا عن: http://www.al-ain.com

75-"بعدما رفع الحظر..من أين ستستورد طهران سلاحها القادم؟، نقلا عن: https://www.aljazeera.net

76- "مجلة أمريكية: السعودية تريد هذه الأسلحة الخمس من روسيا"، نقلا عن: https://www.alhurra.com

77- حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقلا عن: https://www.dohainstitute.org

78-"ماذا تستورد سوريا المنهكة اقتصاديا من روسيا وأوكرانيا"، نقلا عن: .http://www.aawsat.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

1- Robertson, David. A Dictionary of the Modern Politics .England, Staples Printers Rochester 1993.

2- Spykman, Nicholas J. The Geograph of the Peace. New York: Harcourt Brace, 1994.

3- Sengupta, A, Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of Political Space (USA: Lexington books, 2009), p. 34.

4- Sempa, Francis P. Geoplitic From the cold war to the 21st Century. New Brunswick (U.S.A) and London (U.K), 2002.

5- Carter, Hannah and Anoushiravan Ehhteshami. The middle East's Relation with Asian and Russia. London: Routledge Curzon, 2004.

6- Larrabee, F. Stephen. Troubled Partnership: US Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change. United States: The RND corporation, 2010.

7- Barnes-Dacey, Julien and Daniel Levy. Edited, The Regional struggle for Syria. London: European Council on foreign Relations, 2013.

8- Seale, Patrick. The struggle for syria, on christopher phillips, the battle for syria, international rivalry in the new middle east. London, yale university press, 2018.

2. المقالات:

1- hill, Fiona and Angela stent. "The world putin wants: how distortions about the past feed delusions about the future", Foreign affairs, Volume 101. Number 5, september- october 2022.

2- Zulfqar, Saman. "Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The case Study of Syria and Itsimplications for Regional Stability", PERCEPTIONS, Volume XXIII, Number 1, 2018.

3- Struye, Tanguy De Swieland, Caucase et Asie Central : la guerre pour le control du rimlande, les cahiers du RMES, Volume IV, N° 01éte, 2007.

4- Schmidt, Matthew," Is Putin Pursuing Policy of Eurasuanism?", The Journal of Post-Soviet Democratization, Vol 13, No1, December 2005.

5- Plavcanova, Dominika. "Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia- Phenomenon of Space", European Journal of Geopolitics, No 1, January, 2013.

6- Dmitry, Shlapentokh. "Dugin Eurasianism: A Window on the Minds of the Russian Elite or an Intellectual Ploy?", Studies in East European Thought, Vol 59, No 3, 2007.

7- Mayssa, Muhammad. Almadani. " Russian Intervention in the Syrian Crisis ،Journal of the Faculty of Scientific Economics, Number 4, 2014.

8- Matar, Ibrahim. " The Russian Role in the Syrian Crisis-Motivation and Determinants ، Journal of the Iraqi University ،M 3, G 27, 2017.

9- Timothy, ubelejet. The victory of russia in the super-power rivalry of the syrian conflist (2011-2019), global journal of applied, management and social sciences, vol 16, 2019.

10- Mohammad, Salim Al-Rawashdeh. "International and Regional Political Competitions in Syria: Geo-political dimensions", Journal of Political Studies, Vol 25, Issue-1, 2018.

11- Abubaker, Alamailes and Serdar Yurtsever. "Syrian Crisis In Scope of The Us-Russia Competition In Middle East", International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries, Dergisi ISSN: 2602 – 3970 / Dönem / Cilt: 2 / Sayı: 3.

13- Karnitschnig, Matthew."Puttin's attack on democracy is working.just look at Europe", politico, September 8-14- 2022, volume 28.

14- "Biden: can he pull his presidency out of a tailspin?", The week 25-06-2022, Volume 22, Issue 1083.

15- "Cities under siege: russia's compain intensifies: the week", issue 1374, 12 march2022.

3. الدراسات:

1 -Jeremy M, Sharp &Christophe M, Blanchard, Armed Conflict in Syria International Responses and (Congressional Research Service), US.

2- Gérard-Francois, Dumont. Les paramétres géoplitiques du Moyen-Orient, G-F. Dumont – la géostratégie des crises au "Grand Moyen-Orient" Février 2009.

3- "The United Nations Development programme", human development Report, New york, 2009.

4 -Costigan, T. syria conflict and regional pipeline Geo-strategy. Sydney: Centre for counter hegemonic studies, p. 5

5- Shapirom, Jacob l. "Russia-us Relations and the future of Syria", Valdai papers 37 august 2017, p. 16.

6- Amyf, Woolf. "U.S withdrawal from the INF Treaty : what's Nex?, Report.

7- Mackinder, Halford. Democratic Ideals and Reality : A Study in the Politics of Reconstruction, NDUpresss defense Classic edition, with a new introduction by Stephen V.MLADINEO, national defense university press, Whashington, DC, p. 86.

4. المقالات الالكترونية:

1- Borshchevskaya, Anna. "How the Death of the Soviet Union Transformed the Middle East", At: https://washingtoninstitute.org.

2- Borshchevskaya, Anna. "Russia in the Middle East: Is There an Endgame, the Washington Institute for Near East Policy", P. 17. At: https://www.washingtoninstitute.org

3- Oliker, Olga. "Russian Foreign Policy: Sources and Implications", At: http://www.rand.org.

4- Dimitri, Trenin. "Russia's interestes in syria", carnegie moscow center, At : https://carnegiemoscow.org

5- Khlebnikov, Alexey."Why Russia is increasing military ties with Saudi Arabia and Egypt", 25/08/2022, in : https://middleeasteye.net.

6- Schenker, David and Eric Trager. "Egypt's Arms Deal with Russia : Potential Stratigic Costs", 25/8/2022, in:http://www.washingtoninstitute.org

7- Byman, Daniel L. " Trump's reck less Middle East policy has brought the US to the brink of war", Brookings 6/1/2020. http:// brook.gs/3pcmyh2.

8- Shueibi, Imad Fawzi. "War over gawm Struggle over the Middle East ranks first, At : httas://www/voltairenet.org

9- Mundi, Index. "Natural Gaz Reserves by country", http://www.indexmundi.com

10- B. Dudle. Rrtrived from Bp states Tikal review of world energy, http://on.bp.com

11- Sayigh, Yezid. "Syria in crisis the war over syria's gas fields, Malcolm H. Keer Carnegie Middle East Center, At: https://carnegie-mec.org.

12- Ziadeh, Radwan. " Biden has a new opportunity in Syria, Arab Center Washington DC, 7/12/2020. http:// arabcenterdc.org

13- Briney, Amanda. "Geography of the United States of America", At : https://thoughtco.com.

14- Nicole, Grajewski. Beyond Arms Embargo, Obstacles Remain to Iran's Acquisition of Russian Weapons, 25/08/2022, in : https://www.uc.web.ox.ac.uk.

15- Yaghi, Mohammad. "what Drives President Biden's Middle East Policies and what are their impacts on the Gulf States?", p. 2. At : https://bit.ly/3q6AdtQ.

16- Ishaan, Tharoor. "The mi-rage of Trump's "peace" deals", At : https://wapo.st/3ojXF40.

17- Walt, Stephen M. "It's Time to end the "Special Relationship" With Israel, At: https://bit.ly/30lamUz.

18- Ismail, Abed Alhabaar. " Energy Pipelines in International Strategy : Cooperation and Conflict 2018", At: http://www.diae.net.

19- Stephen, Blanm. "The conse-quences of US disengagemet from the Middle East", At: https://bit.ly/3kzdjI1.

20- Michael R. Pompeo, Confronting Iran: The Trump Administration's Strategy, October 15, 2018, at: https://www.state.gov

21- Maichael, Knights. "U.S.- Saudi Security Cooperation (part 1): Conditioning Arms Sales to Build Leverag", At : https://washingtoninstitute.org

22- Konstantin, Truevtsev. "Russia's new Middle East Strategy: countries and focal points", p. 7. At: https://valdaiclub.com.

23- Douglas, Hawks. "Overview of the Geography of the United States", At : www.study.com

24- Gilane, Magdi. "Une coopération économique à multiples facettes", At : https://hebdo.ahram.org.eg

25- Manning, Robert A. "The shale revolution and the new geopolitics of energy, Atlantic Council, Washington, Novem-ber", 2014, p. 2. In: https://bit.ly/3DcpEZK

26- Nadav Ben Hour, and Michael Eisenstadt," The Great Middle Eastern War of 2019", at : https://www.washingtoninstitute.org

27-Soner Cagaptay and Maya Yalkin, "Syrian Refugees in Turkey", at : https://www.washingtoninstitute.org

28- "Russia's Arms Exports to the MENA Region : Trends and Drives", 25/08/2022, in : https://www.iemed.org

27- "United States", At: https://infoplease.com

29- "Gazprom to EU : link to Turkey or lose Russian gas", 22/08/2022, http://bit.ly/1HeTTwK

30- "Oli and petroleum products explained : Oil imports and exports, U.S. Energy Information Administration (EIA)", At : https://bit.ly/3omBMBn

31- "U.S. Relations With Qatar", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov

32- "U Department of commerce, Foreign Trade, Trade in Goods with Iran". It is available at: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5070.html.

33- "U.S. Relations With Israel", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov/u-s-relations-with-israel/

34- "Fact Sheet U.S. – Israel Economic Relationship", At: https://il.usembassy.gov

35- "U.S. Relations With Syria", BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, At: https://www.state.gov/u-s-relations-with-syria/

36- Samantha, Power. "THE UNITED STATES REMAINS COMMITTED TO THE SYRIAN PEOPLE ON THE 11 YEAR MARK OF THE SYRIAN UPRISING", At: https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/mar-15-2022

37- Neil Hauer, US-Russia standoffs in northeast Syria: Just getting started, at : https://www.mei.edu/publications/us-russia-standoffs-northeast-syria-just-getting-started

38- Zoe Todd, "By the Numbers: Syrian Refugees Around the World", at: 2019, https://www.pbs.org

39- "How rotten is Russia's army ?", The economist april 30th-may6th 2022, At: https://www.economist.com

40- Ali, Alfoneh. What is Iran Doing in Syria, at : https://foreignpolicy.com.

الفهـــارس

فهرس الخرائط:

الخريطة رقم 1: دول الشرق الأوسط	19
الخريطة رقم 2: قناة السويس	24
الخريطة رقم 3: مضيق باب المندب	25
الخريطة رقم 4: مضائق البوسفور والدردنيل	26
الخريطة رقم 5: مضيق هرمز	27
خريطة رقم 6: أنابيب الغاز والبترول في الشرق الاوسط	30
خريطة رقم 7: الجزيرة العالمية لماكندر	37
خريطة رقم 8: الهلال الهامشي لسبيكمان	41
خريطة رقم 9: الموقع الجغرافي لروسيا	62
خريطة رقم 10: خط السيل التركي	81
خريطة رقم 11: خط السيل الأزرق	82
خريطة رقم 12: الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية	105
الخريطة رقم 13: مسار المشروع القطري	131
خريطة رقم 14: خط أنبوب "باكو-تبليسي-جيهان	135
خريطة رقم 15: خط أنبوب نابوكو	136
خريطة رقم 16: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية	171
خريطة رقم 17: مناطق خفض التصعيد	201
خريطة رقم 18: مسار الغاز المار عبر سورية وفق الرؤية الروسية والامريكية	205
خريطة رقم 19: الضربات الجوية في سوريا	211

خريطة رقم 20: التواجد الأمريكي في سوريا	
خريطة رقم 21: الهجوم الثلاثي على سوريا	**216**
خريطة رقم 22: توزيع القوى على الأراضي السورية	**226**
خريطة23: شكل تقسيم سورية وفق المنظور الأمريكي	**234**

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: دول الشرق الأوسط: المساحة، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي	**20**
الجدول رقم 2: أطوال حدود روسيا الاتحادية مع جوارها الجغرافي	**61**
جدول رقم 3: كمية إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط لسنة 2021	**76**
جدول رقم4: القدرات العسكرية الروسية	**89**
جدول رقم 5: الترسانة النووية الروسية	**91**
جدول رقم 6: المساحة، الحدود، الأنهار	**106**
جدول رقم 7: التوزيع المساحي لمنطقة الشرق الأوسط	**111**
جدول رقم 8: أهم اكتشافات الغاز الطبيعي في السعودية لسنة 2022	**120**
جدول رقم 9: الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية	**122**
جدول رقم 10: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة لسنة 2018.	**122**
جدول رقم 11: اكتشافات الغاز والبترول في الولايات المتحدة الأمريكية	**123**
جدول رقم 12: أصناف القوات الأمريكية القتالية	**139**
جدول رقم 13: أطوال الحدود السورية مع دول الجوار	**180**

فهرس الأشكال البيانية

الشكل البياني رقم 1: إجمالي الناتج المحلي لروسيا من 2002 إلى 2020	**75**
الشكل البياني رقم 2: تطور الناتج الصناعي العربي خلال الفترة 2010-2019	**77**
الشكل البياني رقم 3: ترتيب أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم	**96**
الشكل البياني رقم 4: صادرات الأسلحة الروسية إلى مصر خلال الفترة 1999-2018	**97**
الشكل البياني رقم 5: المعونات العسكرية الامريكية التي تتلقاها مصر	**151**
الشكل البياني رقم 6: نمو الصادرات الأمريكية من الأسلحة نحو الشرق الأوسط	**157**

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة: 2

الفصل الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة مفاهيمية نظرية 12

المبحث الأول: الشرق الأوسط: المفهوم والأهمية..... 13

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط 13

المطلب الثاني: المقومات الاستراتيجية والجيواقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط 21

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط..... 31

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من منظور العلاقات الدولية.. 31

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تأصيل نظري جيوبوليتيكي.. 34

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: رؤية تاريخية تحليلية 50

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة 50

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة 54

الفصل الثاني: المصالح الروسية وأثرها في التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط..... 59

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية الروسية . 59

المطلب الأول: المقومات الجيوبوليتيكية لدولة روسيا: 59

المطلب الثاني: روسيا والشرق الأوسط –المحدد الجغرافي 62

المطلب الثالث: روسيا في الشرق الأوسط: رؤية جيواستراتيجية..... 64

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي 71

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لروسيا 71

المطلب الثاني: روسيا وموارد الدول الشرق أوسطية..... 74

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي الروسي نحو الشرق الأوسط..... 77

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا 87

المطلب الأول: المقومات العسكرية الروسية 87

المطلب الثاني: روسيا والتهديدات الشرق أوسطية 90

المطلب الثالث: صفقات السلاح الروسية مع دول الشرق الأوسط..... 94

الفصل الثالث: المصالح الأمريكية وأثرها في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط..... 102

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية 102

المطلب الأول: المحدد الجغرافي في السياسة الأمريكية..... 102

المطلب الثاني: الحضور الجيوبوليتيكي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط..... 105

المطلب الثالث: التوجه الجيوبوليتيكي الأمريكي في الشرق الأوسط..... 108

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي 118

المطلب الأول: مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية..... 118

المطلب الثاني: الشرق الأوسط: رؤية في الادراك الاستراتيجي الأمريكي الاقتصادي–الجيوطاقوي. 121

المطلب الثالث: التوجه الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط 126

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي 135

المطلب الأول: مقومات القوة العسكرية الأمريكية: 135

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الشرق أوسطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 138

المطلب الثالث: صفقات السلاح الأمريكية مع دول الشرق الأوسط..... 143

الفصل الرابع: سوريا كساحة للتنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط..... 164

المبحث الأول: الأزمة السورية: الدوافع والأبعاد..... 165

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية 165

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السورية 170

المبحث الثاني: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الروسي الأمريكي 179

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في الشرق الأوسط 179

المطلب الثاني: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الروسي 182

المطلب الثالث: سوريا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي 188

المبحث الثالث: مجالات التنافس الروسي الأمريكي في سوريا 196

المطلب الأول: المجال السياسي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا 196

المطلب الثاني: المجال الجيواقتصادي للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا 203

المطلب الثالث: المجال العسكري للتنافس الروسي الأمريكي في سوريا 209

المبحث الرابع: مخرجات الأزمة السورية وآفاقها المستقبلية 218

المطلب الأول: الانعكاسات المحلية، الإقليمية والدولية للأزمة السورية 218

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي 225

الخاتمة 236

قائمة المراجع: 241

فهرس الخرائط: 269

فهرس الجداول 270

فهرس الأشكال البيانية 271

الملخص:

تسعى هذه الدراسة المتعلقة بموضوع "التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، سوريا دراسة حالة 2010-2021"، إلى تقديم تحليل لطبيعة التنافس الحاصل بين القوتين في منطقة الشرق الأوسط وتحديد أهم مجالاته، حيث سعت الدراسة إلى توضيح الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي جعلته منطقة للتنافس بين القطبين لتحقيق جملة من المكاسب الجيوسياسية.

ولقد جاءت الأزمة السورية عام 2011 لتأكد على حجم رغبة كل طرف للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي بدا واضحا في مواقف كل من الدولتين، والتي اتسمت بالتصادم وعدم الاتفاق حول ما يجري في سوريا، وذلك بالنظر للمصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها والتي تتعارض مع مصالح وأهداف الطرف الآخر، وعليه كانت سوريا ضحية لما يسمى بالمصالح الدولية الجغرافية، فقد تحولت الأراضي السورية من انتفاضة شعب يطالب بالإصلاح الداخلي إلى نزاع دولي متعدد الأطراف، تتجاذب عليها القوى الدولية دون أفق واضحة مستقبلية.

Abstract :

This study on the topic of "Russian-American competition in the Middle East, Syria, a case study 2010-2021", seeks to provide an analysis of the nature of the competition between the two powers in the Middle East region and to identify its most important areas. The study sought to clarify the geostrategic importance of the Middle East region, which made it an area of competition between the two poles to achieve a number of geopolitical gains.

The Syrian crisis in 2011 came to confirm the size of each party's desire to control the Middle East region, which was evident in the positions of both countries, which were characterized by collision and disagreement about what is happening in Syria, given the interests and goals that each party seeks to achieve. It contradicts the interests and goals of the other party, and accordingly Syria was a victim of the so-called international geographical interests, as the Syrian lands have transformed from a people's uprising calling for internal reform into a multilateral international conflict, over which international powers are attracting without a clear future horizon.